

بإشراف  
پاسكال هآغ  
وسيريل لوميو

# دراسة العلوم الاجتماعية النقد



ÉDITIONS DE L'ÉCOLE DES HAUTES  
ÉTUDES EN SCIENCES SOCIALES

**دراسة العلوم الاجتماعية**

**FAIRE DES SCIENCES SOCIALES**

**المجلد الأول**

**النقد**

**CRITIQUER**

**مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية**

**EHESS**

**دار الفارابي**

**دراسة العلوم الاجتماعية  
النقد**

الكتاب: دراسة العلوم الاجتماعية، المجلد الأول - النقد  
المؤلف: مجموعة من المؤلفين بإشراف پاسكال هآغ وسيريل لوميو.

ترجمة: الدكتور نجيب غزاوي

و غازي برو (مراجعة وتدقيق)

الغلاف: جبران مصطفى

الناشر: دار الفارابي بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)

ص. ب: ٣١٨١ / ١١ - الرمز البريدي ١١٠٧٢١٣٠

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: تشرين الثاني / نوفمبر 2016

ISBN: 978-614-432-693-0

© جميع الحقوق محفوظة لدار الفارابي  
تباع النسخة الكترونياً عبر موقع دار الفارابي

\*\*\*

العنوان بلغة الأصل الفرنسية :

**FAIRE DES SCIENCES SOCIALES**

**1- CRITIQUER**

Sous la direction de :

Pascale HAAG et Cyril LEMIEUX

Traduit par

Nagib Ghazaoui et Ghazi Berro (co-traducteur)

© 2102 ÉDITIONS de l'EHESS

ISBN 978-2-7132-2361-7

[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محترف القول الجريء بإدارة غازي برو]

بيروت موبايل: 70216140

Atelier. oser. dire1@gmail. com

Réalisation et traduction de l'ouvrage: Atelier oser dire animé par Ghazi Berro

«Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la publication de

l'Institut français. »

حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر من قبل المعهد الفرنسي.



## ملحوظة الناشر

بالنسبة من يتساءل حول وضع العلوم الاجتماعية اليوم، فإن المبادرين لإعداد هذه الأجزاء الثلاثة، التي حملت عناوين النقد، المقارنة والتعميم، يحدوهم الأمل في تقديم الأجوبة الشافية عن تساؤلاتهم. خصوصاً وأنهم ينتمون جميعاً، إلى المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، إلا أنهم لا يزعمون، على الإطلاق، تمثيل فروع اختصاصاتهم العلمية وحدهم، ولا حتى المؤسسة التي ينتمون إليها. غير أنهم يسعون لتقديم ما يرونه القسم الأكثر إبداعاً من أعمالهم التي لا تزال قيد التنفيذ، واضعينها في إطار البيئة الفكرية الخاصة بمجالات تخصصهم أو بحقل دراساتهم؛ وكلهم يجسدون، أيضاً، جيلاً تكون على خطى أسلافهم الذين أثروا عدم استحضارهم كي ندفع إلى الصدارة الطريقة التي يجري فيها البحث ويتحول، في الوقت ذاته الذي يتحول فيه المناخ الفكري الذي تتم في ظله هذه التطورات.

فكم من أمور تغيرت بين حقبة الستينيات والسبعينيات الطافرة، وتلك، الأكثر تكتماً بالرغم من أنها ليست أقل إنتاجية، العائدة إلى العشرية الأولى من القرن اللاحق: ثمة ميادين جديدة، وطرائق جديدة، ومرجعيات فكرية جديدة ولدت من رحم عولمة المبادلات الفكرية ودمقرطة البحث. إن من شأن النصوص المثبتة هنا أن تكذب الخطابات الآيلة إلى تجميد المشروع، والعمل المفهومي وطرائق العلوم الاجتماعية ضمن زمن واحد أوحد من أزمنة تطورها التاريخي. وبعيداً من التصريحات المعرفية ذات المنحى الاستعراضي، أثر المؤلفون إثبات حيوية ممارساتهم العلمية الحالية من خلال تقديم القدوة. لذلك يحدونا الأمل بأن تكون الأمثلة المنتقاة حاملة لمفاتيح لا غنى عنها لكل من أراد فهم العالم ليكون له تأثير فيه.

على إثر حقبة من الشكوك وأعمال النقد الذاتي التي طبعت العقدين الأخيرين المنصرمين، استعادت فروع اختصاصاتنا مقداراً من الثقة، بفضل ما اغتنت به من إدراك لحدودها ووعي أدق برسالته، لذلك يتناول كل من الأجزاء الثلاثة واحدة من العمليات الجارية في النهج الفكري الخاص بالباحثين. فلا يجوز عزل أية عملية عن الأخرى؛ والمصنفات الثلاثة تشكل وحدة لا تنفصم عراها، وهي تسمح بفك رموز الأنماط التي تحكم العمل داخل تلك الاختصاصات. النقد، لأن البصيرة الانعكاسية تمثل أفضل علاج لاستعادة الخبرة براعتها؛ المقارنة، لأنه ليس ثمة نتائج مقنعة تستند إلى دراسة حالة بمفردها فقط؛ والتعميم، أخيراً لأن في صلب النهج العلمي، تقع مسألة الانتقال من الحالة الفريدة إلى الحويلة العامة. تلك هي خطوط الدفع الموجّهة اليوم للعلوم الاجتماعية.

دراسة العلوم الاجتماعية، عمل جماعي صمّمته وأشرفت عليه لجنة

تحرير مؤلفة من:

Emmanuel Désveaux

إمانويل ديفو

Michel de Fornel

ميشيل دو فورنل

Pascale Haag

باسكال هاغ

Cyril Lemieux

سيريل لوميو

Christophe Prochasson

كريستوف بروشاسون

Olivier Remaud

أوليفيه ريمو

Jean-Frédéric Schaub

جان فريديريك شوب

Isabelle Thireau

إيزابيل تيرو

Anne Bertrand

آن برتران للتنسيق

إن ثلاثية دراسة العلوم الاجتماعية مؤلف جماعي بثلاثة مجلدات صمّمته وأشرفت عليه لجنة نشر مؤلفة من: إمانويل ديفو وميشيل دو فورنل، وباسكال هاغ، وسيريل لوميو وكريستوف بروشاسون، وأوليفيه رومو وجان فريديريك شوب وإيزابيل تيرو، وقامت آن برتران بتنسيقه.

## النقد

\* پاسکال هآغ وسيريل لوميو (إشراف)

النقد ضرورة

## القسم الأول: التفكير بطريقة أخرى

\* سابين شالفون - دومرسي

الحصة الحية لأبطال المسلسلات

\* جيورجيو بلونندو

المساءلة المتعددة في الدولة ما بعد الاستعمارية في أفريقيا

\* أوليفييه رومو

مناقضات عقل المواطنة العالمية

## القسم الثاني: إظهار الخطأ

\* جان - بيير كافاييه

من أجل استخدام نقدي للأصناف في التاريخ

\* ماريون كاريل

الخطاب الأمين هل هو خداع أيضاً؟ من أجل نقد جذري للنزعة المنطقية

\* جورج ديدي-هويرمان

على خطو الخادمة الخفيف

معرفة الصور، معرفة شاذة

## القسم الثالث: إثارة النقاش العام

\*دافيد مارتيمور

مجتمع الخبراء

منظور نقدي

\*أليس إنفولد

ما النهر؟

النقد والأبحاث الميدانية في مواجهة المواقف غير المحددة

\*ديديه فاسان

على عتبة المغارة

الأنثروبولوجيا باعتبارها ممارسة نقدية

\*إستييان بوخ

الموسيقى والذاكرة ونقد ١١ أيلول

حول مقطوعة «تقمص الأرواح» لجون ادامز

## القسم الرابع: توضيح الممارسات

\*نيكولا دوديه

النظام، القوة، التعددية

الربط بين الوصف والنقد حول المسائل الطيبة

## المقارنة

\* أوليفيه رومو، وجان فريدريك شوب وإليزابيل تيرو (ناشرون)  
ما من فكر انعكاسي من دون مقارنة

### القسم الأول: الفكر المقارن

\* جيروم باشيه

عصر وسيط معولم؟

ملاحظات حول الحوافز المبكرة للفعالية الغربية

\* برونو كارستي

البنوية والدين

### القسم الثاني: الأدوات المقارنة

\* فريدريك جوليان

مقارنة ما لا يقارن: مقارنة البشر ورتبة الرئيسات فضائلها وحدودها

\* باولو نابولي

القانون والتاريخ والمقارنة

\* ليليان هيلبر - بيريز

تاريخ مقارن للموايرث التقنية

مجموعات الاختراعات وإداعاتها في فرنسا

وإنكلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

\* جيزال ساپيرو

المقارنة والتبادل الثقافي

حالة الترجمة

\* ستيفان بروتون

النظرة الخاطئة

\*فالييري جليزو

كوريا في العلوم الاجتماعية  
هندسات المقارنة في امتحان الموضوع الثاني

\*كاترينا غينزي

طرائق في المقارنة  
نظرات هندية حول التوافق بين المعارف

\*\*\*

## التعميم

\* إيمانويل ديفو وميشيل دو فورنيل (ناشران)

التعميم أو التجاوز الأبدي

القسم الأول: في المفرد باعتباره عاماً

\* دانييل سوفاي

كيف نعمم؟

أخبار إتنوغرافيا الطوائف الاجتماعية

\* ستيفان أودوان - روز

الحرب، لكن عن قرب

القسم الثاني: آفاق الشمولية

\* جروم دوكيك

«المنعطف الاجتماعي» لفلسفة الفكر

مساهمة العلوم الفكرية

\* لوران باري ميشيل دو فورنيل

تعميم غير المعروف

\* فيليب أورفالينو

قرار المجموعات

■ سياستيان لوشوفالييه

لا تجريد صرف ولا تعميم بسيط

درس ياباني من أجل إعادة بناء الاقتصاد السياسي

## القسم الثالث: التعميم ووقائع التاريخ

\*بيير - سيريل هوتكور

الأصول الشرعية والتاريخ

بعض الملاحظات انطلاقاً من تاريخ إجراءات الإفلاس

\*جوسلين داخليا

الامتدادات المتوسطة

الصلة بين أوروبا والإسلام في القرون الحديثة (السادس عشر - الثامن عشر)

\*كاتارينا ماديراساتوس وجان - فريدريك شو؟

التاريخي الإمبراطوري والاستعماري «لنظام القديم»

نظرة على الدولة الحديثة



## النقد ضرورة

لا شك في أن السؤال عما يربط العلوم الاجتماعية بالنقد يبقى غير منطقي، إذا ما أصررنا على اعتبار مثل هذا الرابط سطحياً وعرضياً، وهذا ما يتم توضيحه من خلال البحوث التي يعرضها هذا الجزء: فالنقد ليس فقرة إضافية في منهجية عالم التاريخ أو عالم الأنثروبولوجيا أو عالم الاجتماع أو عالم الاقتصاد، كما أنه ليس، أيضاً، قراراً عليه أن يتخذه حين تكتمل تحليلاته، وهو يتجلى، بالأحرى، كإحدى العمليات التي نبدأ بها كل نشاط بحثي، كونه لا يبدأ من دونها، بشكل فعلي، أقله. مع ذلك، فإن عملية النقد ليست حركة افتتاحية فقط: فهي تُستدعى دوماً، وعلى مدى المراحل التي تقود إلى البدء بالبحث الميداني، وحتى إنجازه، ثم إلى تسجيل نتائجه وتقويم هذه النتائج من قبل المشاركين في البحث - ويتدخل في هذا التقويم أحياناً «غير المختصين» أيضاً، إنما بتوسل معايير أخرى. إن الحديث عن ضرورة النقد، في العلوم الاجتماعية ضمن هذا المنظور، لا يعني الاستناد إلى التزام سياسي، بشكل أولوي، بل يذكر، قبل كل شيء، بمطلب تقني - من الأنموذج الذي يقود إلى الحالة التي لا نستطيع معها الأمل في لعب الشطرنج، إذ لم نكن مستعدين للقبول بتحريك أحجارنا، بين وقت وآخر. ولا يمكننا أن نشك في أن هذا الالتزام التقني المؤسس لدراسة العلوم الاجتماعية، يسمح بإنتاج معارف ورؤى بديلة حول العالم الاجتماعي، قادرة، بالنتيجة، على إحداث تأثيرات سياسية في أداء المجتمعات المدروسة.

يساعد هذا المؤلف، في قسميه الأخيرين على اتخاذ هذا الإجراء، انطلاقاً من قناعاتنا بأن الباحثين مدركون لهذا الأمر ويأخذونه في الاعتبار. ويبقى أن هذا البعد السياسي المرتبط بنشر البحوث في العلوم الاجتماعية واستخدامها بعيداً عن حلقة المختصين، لا يكفي لاستيعاب العلاقة مع النقد التي ينميها الباحثون في العلوم الاجتماعية في جوهر ممارساتهم.

لقد أصبح الموشور السياسي - الأخلاقي في السنوات الأخيرة، بكل تأكيد، الطريقة المفضلة، وشبه الحصرية، في تذكير الباحثين (وعلى الباحثين أن يذكروا أنفسهم) أن فعاليتهم تتضمن مطلباً نقدياً. غير أنهم، ربما نسوا أول أنواع النقد الذي عليهم الالتزام به فنياً: ذلك النقد الذي يفرض عليهم، محاولة البدء بالتفكير بطريقة مختلفة عن التفكير السائد، في الموضوعات التي قرروا دراستها، وذلك مع بدء البحث الميداني. وإنه لمن غير المؤكد، من وجهة النظر هذه، أن يكون الاستعجال في إحداث بعض التأثيرات السياسية أفضل طريقة في إنتاج تأثيرات تختلف جذرياً عن تلك التي يستطيع اللاعبون، أنفسهم، إنتاجها، أي إنتاج تأثيرات تبرر إحداث انعطافة بواسطة العلوم الاجتماعية، وتمكننا من أن نحصل في النهاية على تغييرات ثورية في نظام المعرفة، وأن نتج تأثيرات تنأى قليلاً عن النزعة المحافظة في النظام السياسي، إذا بدأنا بالاعتراف بأن ضرورة النقد، في العلوم الاجتماعية، هي ذات طابع تقني أولاً، وأنها تمس بالإمكانية نفسها في السمو، من وجهة نظر هذه العلوم، كي تبعتها عن الفهم الدارج للعالم الاجتماعي. ويستتبع هذا الأمر، مع ذلك، التوقف عن الاعتقاد بأن هناك زمناً واحداً ووحيداً للنقد في العلوم الاجتماعية، يعمل في المرحلة الأخيرة من البحث - أي في اللحظة التي لم تأت بعد، حيث تُنقل نتائج البحث إلى «غير المختصين»، سواء أكانوا مواكبين لهذا البحث أم طالين له، باعتبارها مصادر نقد يمكن لهؤلاء استخدامها. ومن خلال هذا المنظور، يمكن التعبير عن رهان هذا الجزء كما يلي: التذكير بأن العملية النقدية تعني مجموع سلسلة إنتاج المعرفة، في ممارسة العلوم الاجتماعية.

## التفكير بطريقتين أخرى

لا يمكن أن ينطلق البحث في العلوم الاجتماعية إلا من خلال التباعد عن الشعور العام، والمعتقدات الساذجة والمقولات الموروثة أو المسيطرة اجتماعياً، مهما كان هذا التباعد ضعيفاً. وهكذا، وحيث يتغذى فكر الماضي السائد عادة، طواعية أو لا شعورياً، بالمفارقات التاريخية، على المؤرخ أن يضع نصب عينيه محاولة استعادة مثل هذا الماضي في حيثياته الخاصة - ويتطلب تحقيق هذا التباعد الزمني، القيام ببحث ميداني حول هذا الماضي. وهكذا أيضاً، وبالقطع مع الميل العفوي إلى التمرکز حول الذات الإتيية، يجهد عالم الأنثروبولوجيا في التفكير حول حياة المجموعات البشرية الغربية عنا، مع الحرص على إعادة بناء وجهة نظرهم، وألعابهم اللغوية ونظام الملازمة لديهم - ويتطلب هذا الحرص هنا أيضاً الشروع في بحث ميداني من طرف هذا العالم. وهكذا حتى، يحاول عالم الاجتماع بناء وجهة نظر قادرة على الزعم بشيء من الموضوعية، وذلك في مواجهة الميل العام للحكم على العالم الاجتماعي انطلاقاً من الموقف الذي يحتله المرء فيه - وهذا، من جديد، أمر غير ممكن الحدوث من دون بحث ميداني. إن مقتضى التباعد هذا، الذي يفرض البدء ببحث ميداني، يشكل - من وجهات نظر عديدة، «دليل» العلوم الاجتماعية، ويوسم، خصوصاً، بـ «بناء الموضوع»، ويعتبر أساس التعلم العملي لهذه العلوم ونقل مهاراتها التقنية، ولذلك فإن من المشروع أن نرى فيه الأساس النقدي للعلوم الاجتماعية. وقد قامت موثيق عديدة بتأصيله من خلال بناء مبادئ، مثل «القطع مع الإلزامات المسبقة» (دوركهايم)، أو «الحياد القيمي» (فيبر) أو «القطعية المعرفية» (بورديو وپاسرون وشامبوردون). ومع ذلك، ترائنا نلاحظ، أن هذا التباعد عن الشعور العام، أو عن المعتقدات المسيطرة، في ممارسة البحوث الميدانية الفعلية، هو أقل وضوحاً بكثير مما تقتضيه هذه المبادئ: إذ يمكن أن يتمثل، ببساطة، في تعديل طفيف في النظرة إلى الموضوع، أو «إعادة تصويب»، تنتج، على سبيل المثال، من اللجوء إلى

مفاهيم تحليلية. ومهما كان هذا التباعد ضئيلاً، إلا أنه، مع ذلك، لا يمكن إنكار وجوده، تحت طائلة إلغاء إمكانية وجود وجهة نظر العلوم الاجتماعية، بما لها من خصوصية. وتحت طائلة أن يفقد البحث الميداني مبرراته، أيضاً فإن تلك المبررات التي لا ترتبط، في هذه العلوم، بالحاجة إلى توثيق الواقع بقدر ارتباطها بضرورة التفكير بطريقة أخرى.

تقدم النصوص المعروضة في القسم الأول من هذا الجزء لمحة عن الطرائق العديدة التي يمكن أن نمارس فيها هذا التباعد تجاه المفاهيم الدارجة أو المسيطرة في العالم الاجتماعي. فمن خلال عرض ساين شالفون-دوميرسي (Sabine Chalvon- Demersay) للأبحاث الميدانية التي قامت بها حول المسلسلات التلفزيونية (*Urgences, Desperate Housewives*)، *24 heures chrono* أو حتى *Docteur House* تدعونا عالمة الاجتماع هذه للتساؤل حول الطريقة التي يُقدم فيها غالباً، في الصحافة كما في الخطب العادية، التعارض بين العالم الحقيقي والكون الخيالي، ويُعاد هذا الأخير، عموماً، إلى حقله الخاص، أي حقل الخيال والفانتازيا، بالتقابل مع الواقع الذي يعتبر صلباً ومتناغماً. غير أن هذه الفكرة تعبر بشكل سيئ جداً عن الممارسات التي من الممكن ملاحظتها: فلا يستخدم المشاهدون الأكثر مواظبة، وبشكل منتظم المسلسلات التلفزيونية من أجل التصرف والحكم في الإطار الملموس لحياتهم اليومية وحسب، بل يرجعون أيضاً إليها كما إلى عوالم مألوفة جداً، تتميز بطابعها شديد الانسجام والمتوقع والأنموذجي والمنسجم للغاية، عن العالم الذي يعيشون فيه والذي هو، في النهاية أكثر بعداً، في الغالب، وغير موثوق، وإشكالي في نظرهم. إننا، في النهاية أمام انقلاب في المناظير تقترحه المؤلفة: فبدل أن تصبح المسلسلات مخرجاً فكرياً أو طريقة للخروج من العالم الحقيقي، تصبح وسيلة لمواجهة، وتحريك التغييرات في داخله، وهذا السبب الذي من أجله تستحق «الحصانة التخيلية لأبطال المسلسلات» أن ترفع.

يعمل عالم الأنثروبولوجيا جيورجيو بلونديو (Giorgio Blundo) بطريقة مختلفة كلياً بخصوص موضوع مختلف تماماً، ذلك أن ما يسعى إليه هو دراسة الحياة اليومية لبعض الموظفين الأفريقيين - إنهم العاملون في مصالح المياه والأحراج في النيجر والسنغال - وفاقاً للمنهجية الإثنوغرافية. نحن نعرف أنه، ومنذ عقدين، حاول عدد متنام، من المؤسسات والمنظمات المتعددة الجنسية، دفع الدول المستقلة في أفريقيا، الموسومة بأنها «فاشلة» إلى اعتماد بعض المعايير والتقانات الرسمية التي أثبتت فعاليتها في بلدان الشمال مثل مفاهيم «الحاكمية الصالحة»، والشفافية، والدمقرطه، والمواالة تجاه المستهلكين والمواطنين. يتمثل التباعد الذي أدخله عالم الأنثروبولوجيا هذا، هنا، في اعتماد المقولة الخبيرة الأخيرة تلك، لنفسه، أي مقولة المواالة، غير أنه قام بذلك من أجل منحها معنى جديداً، مرتبطاً بالملاحظة التجريبية التي تقول إنه لا يوجد في الحياة اليومية للموظفين نوع واحد من المواالة، بل تركيب معقد غير رسمي منها، ومن نماذج مختلفة - يسميها المؤلف على التوالي: تمثيلية وقروية وزبائية ونقابية. إن هذه التعددية في المقولة الخبيرة حبلت بتباعدات نقدية حاسمة، ليس على مستوى الخلفية السائدة لدى خبراء «الحاكمية الصالحة» (غير القادرة على التحليل الصحيح لأسباب فشل النماذج التي يروجونها) فقط، بل وعلى مستوى بعض التحليلات الثقافية للدولة الأفريقية (التي يسعى دعائها إلى فرض أنموذج يُعرف بالمواالة الموسومة بـ«المحلية» بطريقة معيارية).

والنوع الثالث من التباعد الناتج من العلاقة مع الطرائق الشائعة في إدراك الواقع الاجتماعي: هو ذلك الذي يدعونا الفيلسوف أوليفيه رومو (Olivier Remaud) إلى ممارسته تجاه مسألة المواطنة العالمية (Cosmopolitisme)، أي تجاه المشكلة التي يثيرها، عموماً، وفي عالم يزداد انخراطاً في العولمة الاقتصادية، نمو وعينا بالانتماء إلى مجموعة تشكلها البشرية، وليس إلى وطننا الأصلي فقط، أو أولاً. وكما يوضح ذلك، يتصارع عدد من التقاليد

الفكرية، منذ العصور القديمة، حول هذه المشكلة، ويتسلح كل تقليد ببراہین متينة تناقضها، مع ذلك، براہین أخرى ليست أقل صلابة. ويتمثل التباعد، هنا، في محاولة إعادة بناء البنية البرهانية التي تنظم وتقود المواجهة الأبدية وتنقيها (بدل الالتحاق بهذا المعسكر أو ذاك)، فترسم أمامنا، من خلال هذا الارتفاع إلى مستوى عقل المواطنة العالمية (بالمعنى الكانطي للكلمة) سلسلة من المناقضات المتواترة بين الحق في الاستقلال والحاجة إلى الانتماء، ومثالية وحدة تعاطفية بين الجنس البشري، وإدانة طابعها الوهمي، والطموح إلى انتقال للأفكار عابر للأسم، وإظهار حدوده الأنتروبولوجية، وتفتح من هذا بالذات، وبطريقة أخرى، إمكانية الالتزام، في مواجهة هذه التناقضات وإيجاد أساليب لحلها بطريقة ذرائعية.

### إظهار الخطأ

ما إن يتوضع الباحثون في العلوم الاجتماعية في الحيز الخاص بتفكيرهم، والذي هو نتاج للتباعد عن الطرائق المألوفة أو المسيطرة في التفكير حول عالم الاجتماع، حتى يفتح صعيد جديد لممارسة النقد: إنه صعيد المراقبة المتبادلة لطرائقهم المنهجية وللنتائج التي توصلوا إليها. إن المطلوب، من الآن فصاعداً، إدانة الانحرافات المحتملة والمتواجدة في عمل النظراء، والإفصاح عن الأخطاء الحديثة أو التقنية التي تم تعيينها، والإشارة إلى ما تضمنه من أخطاء في التفكير لم يتم إدراكها. وربما كان من حقنا أن نسمي ذلك الآلية النقدية للعلوم الاجتماعية. ومع ذلك وبدلاً من أمثلة هذا النشاط النقدي بين الباحثين، يجب أن نقر أن انتشاره بين النظراء قد ارتبط بالسياق المؤسساتي للبحث مع بقاءه صورة مثالية للجدل العلمي. فالسياق يوسع هذا النشاط، غير أنه يحد منه أيضاً، في أغلب الأحيان. فإذا كان القيام بالبحث المرغوب هو أيضاً عمل «مدينة علمية» يُخضع فيها كل عضو الآخرين لمراقبته المعرفية، فيما يخضع هو نفسه لمراقبتهم، فإن الحقيقة العملية

للبحث تغدو أكثر تعقيداً، حيث أن هناك عدداً من علاقات القوة والحسابات الإستراتيجية التي تعرقل، بشكل دائم، استخدام النقد بين النظراء. أضف أن إنتاج بحث ذي قيمة يتطلب أولاً، تطوير بعض الأشكال التنظيمية للأبحاث، وتبدو الأشكال التي تكتسي أهمية أكبر، وإلى أبعد الحدود، تلك التي تجعل من الممكن ممارسة النقد التقاطعي للأعمال، وتشجع عدم تسامح الباحثين حيال الأخطاء المنطقية والمنهجية المرتكبة. ولذلك فإن المحافظة على هذه الأشكال، ورعايتها، تتطلب مؤسسات مراقبة وتأهيل (مؤسسات تعليمية، لجان تحكيم، مؤسسات اصطفاء، لجان تحرير، وما إلى ذلك) قادرة ليس على الإلزام بأن تخضع أعمال البحث للنقاش والنقد وحسب (مما يتطلب شل بعض علاقات السيطرة بين الزملاء)، بل أن يتم ذلك، من وجهة نظر علمية صرف (ما يستدعي استبعاد ضغوط الممولين وطالبي البحث، وكذلك ما ينتظره الجمهور العريض وتوسلات المناضلين).

تقدم النصوص المعروضة، في القسم الثاني من هذا الجزء، توضيحاً حياً عن أهمية الآلية النقدية في مسار البحث. وفي هذا الصدد، يهاجم المؤرخ جان بيير كافاييه (Jean-Pierre Cavaillé) مفهومين يعتبرهما مسيطرين على زملائه، وذلك من خلال مواجهة مشكلة أساسية في كتابة التاريخ؛ إنها مشكلة الأصناف التي علينا استخدامها في عملية توصيف النشاطات الجماعية والمجموعات الاجتماعية، في الماضي. المفهوم الأول، الذي يرى هذا المؤرخ أنه لم يأخذ شكله النظري الكامل، فيما يجري تطبيقه بالشكل الأوسع، ويقوم على واقعية ساذجة: فيتمثل في التصرف، وكأن على التصنيف المعتمد من المؤرخ أن يتطابق تماماً مع بنى الواقع التاريخي المدروس وتنظيمه، وأن بإمكانها ذلك. وأما المفهوم الثاني، الذي يقترح وسمه بالتفكيكي والذي يبدو له أكثر ثباتاً، يقوم على الاعتبار القائل بأن المؤرخ، وفي أثناء عملية إعادة توظيف البنى الخطابية التي تركتها المصادر، يقع حتماً ضحية أساليب التزوير والخداع التي أعدها لاعبو التاريخ في حمأة نزاعاتهم، من أجل الرد على متطلبات المعركة

واقناع الجماهير. إلا أن «طريقاً ثالثة» تبدو ممكنة، في نظره، فهي تجنبنا العثرات والمآزق التي تقود إليها كل من الطريقتين الأوليين: تلك التي تقوم على الاعتبار القائل بأن الصراعات من أجل التصنيف، والتي تظهر في المصادر، هي أساس للواقع التاريخي المدروس. ويسمح سبر المثالين المختلفين - صنف «الإباحيين»، كما تناوله علم التأريخ والتسميات المثيرة للجدل التي ظهرت في خلال الثورة الإنكليزية، «*Diggers*»، «*Levellers*»، «*Agitators*» («*Quakers*») - للكاتب باختبار أهمية هذه الطريق الثالثة وأبعادها.

وتقوم عالمة اللغة ماريون كاريل (Marion Caryl)، من جانبها، بنقد جذري للترعة المنطقية؛ ففي الحالة التي اهتمت بها، بشكل خاص، أي في حالة البراهين اللغوية، دافع عدد من علماء المنطق واللغة عن فكرة تقول إن المتكلمين ما إن يشرعوا في استخدام البرهنة، فإنهم لا ينقلون العمليات المنطقية التي يقولون إنهم ينقلونها، ما يتيح الحكم على هذه البراهين بأنها خادعة أو فاشلة. غير أنه إذا كان هناك خداع أو فشل، فمن الممكن أن يعودا إلى الطريقة التي يتصور فيها منظرو الخطاب البرهنة، بشكل خاص. وتؤكد كاريل، في الواقع، أن الوظيفة اللغوية لأدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة (إذن، لأن، ومن هنا) لا تتمثل في تحديد مسار: فليس فيها برهان ولا نتيجة، لدرجة أنها لا تعبر عن أي تقدم، لأنه ليس بإمكاننا تقسيمها إلى حكيمين. تقود هذه الطريجة (Thèse)، في النهاية، إلى نفي وجود أي تقدم في تتابع (أ) إذن (ج)، وهي في ذلك، ولذلك تستحق النقاش، تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه الأشكال المعتادة للترعة المناقضة للمنطق، والتي تتمثل في القول إن البلاغات اللغوية لا تمتلك الخصائص الضرورية كي تشكل براهين قادرة على نقل حقيقتها إلى النتائج.

ويستجوب الفيلسوف ومؤرخ الفن جورج ديدي هوبرمان (Georges Didi-Huberman) من جهته، هذا المظهر المؤسسي الحاسم للعمل النقدي في العلوم الاجتماعية: إنه المقام الخاص بالمواد العلمية المختلفة التي تسهم



في هذه العلوم، وفي العلاقات التي تقوم في ما بينها- تلك العلاقات التي تشرط تحليل الموضوعات التي تستهدفها هذه المواد العلمية وفهمها، من أجل حصرها، في الغالب. يرغب هذا الكاتب بإظهار النتائج التي تؤدي إليها هذه المعالجة التي تنتج المعرفة من خلال إعادة رسم الطريقة التي احترم فيها «هذا العلم الملكي»، في فرنسا، أي التاريخ، تاريخ الفن وأبقاه في مستوى العلم «المساعد». ويذكر عالم التاريخ هذا، من بين هذه النتائج، الصعوبات المتسلسلة التي تواجه المؤرخين في سعيهم إلى اعتماد الصور بما هي عليه (في رأيه)، أي الموضوعات الإشكالية، من وجهة نظر واقعها التاريخي. ويكتسب تاريخ الفن، من هذا المنظور وظيفة نقدية هامة لأنه لا يستطيع سوى فعل ذلك، من خلال وجوده نفسه؛ فهو يثبت الاضطراب في التقسيمات الإقليمية التي اعتمدها العلم «الملك»، من خلال الشك الدائم في المفاهيم الشائعة التي تسيطر فيه، حول معاني «التاريخ» أو «الفن» أو «الصور». وتبين ذلك، وبشكل أوضح من غيرها، أبحاث أبي فارتبورغ (1866 - 1929) (Aby Warburg) الذي يبرز- مثلاً، بخصوص اللوحة الجدارية التي تحمل اسم غير لاندايو (Gherlandaio) التي تمثل خادمة شابة تتحرك بين أشخاص ثابتين- الفرضية المزعجة لنظام صور قائم على التخفيف من الأدلة؛ إذ لا تشكل هذه اللوحة مثلاً بليغاً عن الدور الهدام لتاريخ الفن وحسب، بل أكثر من ذلك، حيث تقدم هذه الحورية المتحركة، عموماً، نوعاً من الرمز حول مكانة هذا العلم أيضاً: رمز «لخادمة خفيفة الخطى» تقلب رأساً على عقب التقسيمات الإقليمية الجامدة التي ظن العلم المسيطر أنه قد استطاع ترسيخها.

### إثارة النقاش العام

ما إن تنتهي أعمال البحث (بل، ما إن نبدأ، في الحقيقة في إنتاجها، في الغالب، تحت تأثير رغبة الباحث في استباق تلقي غير المختصين لهذه النتائج)، حتى تثار مسألة إعادتها المحتملة خارج حلقة المختصين، أي مسألة

الطريقة التي تعاد فيها هذه الأعمال إلى العالم الاجتماعي وتولد فيه تأثيرات انقلابية محتملة. لقد جرى تقزيم هذه التأثيرات النقدية للعلوم الاجتماعية، أحياناً، أو جرى إنكارها، بشكل إرادي من قبل الباحثين، ذلك أنه بدا أن أخذها في الاعتبار سيناقض المطلب الذي يتمسكون به، أي الابتعاد عن الشعور العام والمصالح العملية لمعاصريهم. ومنذ نشأة العلوم الاجتماعية، في نهاية القرن التاسع عشر، شَبَّهت بعض أشكال النزعة الوضعية المطلب المنهجي بالحياد القيمي بواجب عدم التأثير أو اللامبالاة تجاه النتائج الاجتماعية والسياسية لعمل البحث. وقد ظهر، وبشكل سريع، مع ذلك، أن عدم الاهتمام بالتأثيرات النقدية على العالم الاجتماعي، لم يتمكن من إلغاء هذه التأثيرات، وكان من السهل أن نلاحظ، بشكل خاص، أن الأعمال التي تعتمد على منهجيات وصفية «صرف»، أدت مثل غيرها، إلى استخدامات سياسية، من خلال مساعدة النخب على تشخيص أسباب عدم الفعالية النسبية لبعض إجراءات السيطرة، وعلى استدراك ذلك غصباً عن إرادتها، وكذلك أيضاً من خلال تقديم أسلحة الاحتجاج على الظلم الملازم لهذه الإجراءات نفسها، أحياناً. لقد أراد بعض الآباء المؤسسين الأكثر حصافة اعتماد الرأي - نردد هنا كلام دوركهيم - بأن العلوم الاجتماعية لا تستحق «ساعة تعب، إذا هي لم تحقق سوى مصلحة نظرية»، غير أن الغاية كانت تشجيع هذه العلوم على الإدراك الأفضل، وبشكل دائم، لانعكاساتها الاجتماعية والسياسية. إن مهمة عالم الأنثروبولوجيا مثلاً، وفي ما يتعلق باعتماد هذا المطلب الانعكاسي، لا تقتصر على دراسة مجتمع غريب عنه فقط، بل إنها تشمل أيضاً فهم تأثيرات الأنثروبولوجيا عموماً، وأعمالها الخاصة، في هذا المجتمع نفسه وفي توازناته الداخلية عموماً، وتأثيرات أعماله، بخاصة، على الطريقة التي يستدعي فيها المجتمع المعاصر له، ماضيه ويوظفه في صراعات السلطة الأكثر راهنية.

وتجتمع هنا مقتضيات التفكير الانعكاسي والوعي بالمسؤولية لترسم، لكل باحث، حيز الالتزام، من أجل زيادة إسهام العلوم الاجتماعية في تكوين

الخيارات السياسية للجماعة، وليس لمصلحة قضية سياسية محددة. وكما قلنا، إذا أدت الأبحاث التي تنتجها هذه العلوم، في الواقع، إلى إحداث آثار نقدية، انطلاقاً، أقله، من اللحظة التي ينجح فيها صانعوها في إحداث التباعد، مهما كان محدوداً، وفي ما يتعلق بطرائق الرؤية والتفكير الدارجة، فلا يعود من الواجب إضافة الجرعة النقدية التي نعرف أنها تنقصها، في لحظة نشر هذه العلوم، خارج حقل المختصين. تمثل هذه المهمة، بالأحرى، في مواجهة التطبيقات العملية التي يمكن لأثارها النقدية أن تؤدي إليها على مستوى إعادة التنظيم الذاتي للفاعليات الاجتماعية، وعلى القانون، وعلى مسار السياسات العامة. وبقول آخر، إنها تسعى، مع غير المختصين، إلى سبر البعد الحقيقي لمثل هذه الآثار النقدية. وتُستدعى، هنا، آليات المدينة السياسية: ليس المطلوب هنا تسديد ضربة إلى براهين السلطة التي تقدم إلى مواطنيها، ولا جعل الخيارات السياسية حتمية، بل المطلوب، على العكس، إثارة النقاش الغائب الآن، وتغذية الخيال السياسي الجمعي. وتقل أهمية اليقظة المعرفية، الأساسية في حقل المختصين، عن اليقظة السياسية والأخلاقية لكل فرد، إما لأن بعض «غير المختصين»، يقدر أن التطبيقات العملية التي يعتقد الباحثون أن بمقدورهم استنباطها من أعمالهم، غير مقبولة أخلاقياً وموضع شك سياسياً، وإما لأن هؤلاء الباحثين قد أدانوا الطريقة التي تم فيها تأويل أبحاثهم، وطريقة استخدامها في سياسات يرفضونها.

تتطلب مسألة الآثار النقدية للعلوم الاجتماعية من الباحثين جهداً كبيراً من التفكير الانعكاسي، إضافة إلى الإقرار بمسؤوليتهم: هذا ما سندرسه في القسم الثالث من هذا المؤلف. يهتم علم الاقتصاد اليوم بتأثيره على اتخاذ القرار السياسي بشكل مبالغ فيه، وتقود الثقة التي يضعها المسؤولون في تحليلات هذا العلم إلى مصادرة الديمقراطية لمصلحة سلطة الخبراء. ومع ذلك، وكما يبين عالم الاقتصاد دافيد مارتيمور (David Martimort)، هنا، فإن علم الاقتصاد هذا نفسه، قادر على توجيه أسلحته التحليلية نحو ظاهرة

الخبرة نفسها كي يخضعها للنقد العام، ويستجوب، بواسطة المقاييس المثالية، مثل الشفافية والمساواة، المكانة التي احتلتها في مجتمعاتنا. وهكذا، يوضح المؤلف «كلف الوكالات» التي يتطلبها التعاون، ذو الطبيعة غير المتناظرة، في هذا المجال، بين الخبراء وأصحاب القرار، من خلال التركيز بشكل خاص، على حالة إدارة الأخطار الصحية والبيئية. ويستخلص من ذلك تحليلاً للتحريض الذي يبرر للخبراء إستراتيجياتهم حيال أصحاب القرار، وللانحرافات التي تؤدي إليها هذه الإستراتيجيات (في مجال التلاعب بالمعلومات بخاصة). كما يستخلص، أخيراً، تحليلاً للأجوبة المؤسسية المستخدمة، أو المتخيلة، للحد من مثل هذه الانحرافات (مثل الفصل البيوي بين الخبرة وإدارة المخاطر). يدعونا المؤلف، من خلال ذلك، وبعيداً عن إدانة نهائية لظاهرة الخبرة، إلى نقد منطقي لعمل العلاقة الثلاثية بين خبراء وصناع قرار ومواطنين، تلك العلاقة التي تؤدي إلى توجيهات من أجل تحسينات يمكن أن تسمح بجعل الخبرة أقل انحرافاً، والقرارات السياسية أقل خضوعاً لمصلحة الأمر الواقع بصورة منهجية.

يدعي الباحثون في العلوم الاجتماعية أحياناً، لأنفسهم، احتكار النقد السياسي «الثاقب». وتدعونا المؤرخة أليس إنغولد (Alice Ingold)، إلى المزيد من التواضع، وفهم حدود فعاليتنا الاجتماعية، وهي تريد بذلك التذكير بأنه توجد لدى «غير المختصين» أشكال من التحليل والبحث للواقع ذات آثار نقدية قوية ومستقلة جداً عن المعارف التي تقدمها العلوم الاجتماعية. وأكثر من ذلك، تبين المؤرخة أن مثل هذه الأشكال «غير المختصة»، قد سبقت، من وجهة نظر تاريخية، تطور العلوم الاجتماعية الأكاديمية وغذته. وتجري البرهنة حول النزاعات بخصوص توزيع المياه، التي ازدادت في أثناء القرن التاسع عشر تحت تأثير الغموض القانوني منذ الثورة الفرنسية، والذي يلف ملكية مجاري المياه التي لا تعود إلى ميدان الملكية العامة. لقد اندفع الموظفون والإداريون والمهندسون والمالكون وأصحاب المعامل والمرتفقون والقضاة إلى إجراء

بحوث ميدانية معمقة تتعلق بتاريخ استخدام المياه وأساليبه التقنية، وكذلك بتاريخ المؤسسات التي توطر جماعات المرتفقين وعلاقاتهم بالسلطات صاحبة السيادة، مروراً بالتوصيف الدقيق للأقاليم والمشاهد الطبيعية، وذلك من أجل إثبات حقوقهم، بل ومن أجل النجاح في إرضاء عديد المصالح القائمة. لقد قامت العلوم الاجتماعية الأكاديمية، قيد التأسيس، بالسيطرة، في الحال، على نتائج هذه البحوث واستخلصت فائدة كبرى من الوثائق التي جمعتها. ومن خلال ذلك، لا تقدر هذه العلوم دوماً، وحتى يومنا هذا، أهمية ما يمنح هذه الأشكال «غير المختصة» لإنتاج المعرفة، عبر «تجميع» الوقائع الاجتماعية، ووظيفة سياسية رفيعة - وأكثر رفعة في الغالب، من تلك الوظيفة التي تُمنح للعلوم الاجتماعية، لأنها أكثر انفتاحاً منها على تنوع المصالح ووجهات النظر.

انطلاقاً من اللحظة التي تتوقف فيها العلوم الاجتماعية عن تجاهل النقد «غير المختص» أو التقليل من أهميته، ما الرابط الذي يمكن أن نقيمه مع هذا النقد؟ ذلك هو السؤال الذي وضعه عالم الأنثروبولوجيا ديديه فاسان (Didier Fassin)، في لب تفكيره. لقد أراد هذا العالم أن يبين (من خلال العودة إلى البحوث الثلاثة التي قام بها بالتتابع حول مرض السيدا في أفريقيا والنشاط اليومي للشرطة الفرنسية والعمل الإنساني في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني) أن من الممكن أخذ الكفاءات النقدية للأفراد على محمل الجد من دون أن نهمل مع ذلك، واقعة أن الكثير من الأشياء تغيب عن فهمهم للعالم الاجتماعي - سواء أكانت لهم مصلحة في عدم رؤيتها، أم أنها تحتل مكاناً لا يسمح لهم برؤيتها. تقوم المساهمة الخاصة للباحث في العلوم الاجتماعية، ضمن هذا المنظور، على قدرته في كشف رهانات المواقف النزاعية التي يحللها - تلك الرهانات التي يجب أن نفهم أنها «الآثار والتغييرات» التي يتجها العمل الجماعي، و«المعايير والقيم التي تستند إليها» في الوقت نفسه. وهكذا، وكما يرى «علم اجتماع النقد»، تبرغ مثل

هذه الرهانات، بشكل جزئي، في النزاعات والنقاشات التي يقوم بها الأفراد أنفسهم. غير أنه، وكما يوحي بذلك «علم الاجتماع النقدي»، من جانبه، لا يمكن أن ندرك، بوضوح، هذه الرهانات، ونعبر عنها إلا بمساعدة عمل بحثي يظهر ما يبقى ضمن إطار غير المرن و«غير المعروف - بما هو» بالنسبة إلى المعنيين. ويرى هذا المؤلف أن توضيح العلوم الاجتماعية لهذه الرهانات غير المعروفة، وغير المدروسة، في الصراعات الاجتماعية، لا يتطلب اللجوء إلى الإتنوغرافيا، فقط، ما يفسح في المجال لإدراك ما يفهمه العملاء من وراء مثل تلك الرهانات، وكما يدركوا الطريقة التي يفهمونها بها: تفرض الإتنوغرافيا أيضاً استدعاء التاريخ الذي يسمح لوحده بإدراك سلسلة نسب هذه الرهانات والطريقة التي تغلغل عبرها في الممارسات الفردية والجماعية.

ومن جهته، يسبر المؤرخ وعالم الموسيقى استيبان بوخ (Esteban Buch) طريقة أخرى في اتخاذ القرار بالنسبة إلى النقد غير المختص. فبما أن بوخ قد أخذ في الاعتبار، استحالة أن يعتمد الباحث موقفاً فوقياً في ما يتعلق بالأحكام التي يصدرها الأفراد (حول الأعمال الموسيقية، في سياقنا هذا)، نتيجة للمقاربات الذرائعية، إلا أنه لا يريد، مع ذلك، التخلي عن طموحات «النظرية النقدية» كلها، كما عبّر عنها تيودور أدورنو (Theodore Adorno)، في زمانه، في مجال علم الجمال. وهو يرى، في الواقع، أن من الأساسي تجنب أن يقتصر تحليل الأعمال، في العلوم الاجتماعية، على جنس واحد، هو دراسة التلقي. ذلك أن جنساً آخر من التحليل يأخذ مكانة مثيلة أو أكثر أهمية في هذا النوع من العلوم: إنه جنس المقالة النقدية، التي من حسناتها أنها تعالج العمل في ذاته، في خصائصه الشكلية كما في دلالاته الاجتماعية الموضوعية، ومن خلال ذلك، تفتح من جديد إمكانية إطلاق حكم حول هذا العمل - يتميز من الأحكام «غير المختصة»، لأنه لا يمكن أن يكون سوى ثمرة بحث طويل ودقيق حول الخصائص التقنية والاجتماعية للعمل، وحول تاريخ تلقيه. وينكب المؤلف هنا على مثل هذا النوع من تمرين الحكم، من خلال

اقترح تحليل عمل موسيقي طُلب من المؤلف الموسيقي جون أدامز (John Adams)، في إطار إحياء ذكرى هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١.

### توضيح التطبيقات

إن التفكير بطريقة أخرى في العالم الاجتماعي، وكشف الأخطاء في أعمال الزملاء، وإثارة النقاش العام مع المواطنين: تشكل مجموعات حلقات إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية التي تتطلب من الباحث توظيفاً نقدياً، وليس استخدام هذه المرحلة أو تلك من هذه الحلقات وحسب. وضمن هذا الرابط، يستحق التمييز الذي قمنا به هنا بين أساس التأثيرات النقدية للعلوم الاجتماعية وعملها وآثارها، أن يعتبر نوعاً من التسهيل. فلا يمكن لهذا التمييز أن ينسبنا التداخل العميق والدائم بين هذه المستويات الثلاثة. ذلك هو التفسير الذي يقترحه هنا عالم الاجتماع نيكولا دوديه (Nicolas Dodier) الذي يحمل لهذا الجزء تركيباً أصيلاً لبعض براهينه، إضافة إلى نوع من الخاتمة. يبين المؤلف أن ثلاث لغات مختلفة قد ساهمت، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، في تحليل المسائل الطبية في العلوم الاجتماعية - لغات يسميها على التوالي، النظام والقوة والتعددية. غير أنه إذا اعتبرت كل لغة نفسها إستراتيجية خاصة لوصف العالم الاجتماعي، فيمكن أن تُفهم كل واحدة منها على أنها، في الوقت نفسه، تأسيس لمنظور نقدي من أنموذج ما، حول الظواهر المدروسة وحول تفسيرها من قبل المعنيين. هذا ما يشي بالغرور الذي يكتنف الرغبة في تنقية العلوم الاجتماعية من «جنتها» النقدية للوصول إلى توصيف لا نقدي - أي، غير قادر، عموماً، على إحداث حد أدنى من التباعد في مواجهة الشعور العام. وهذا أيضاً ما يشي بالخطأ المقابل، نوعاً ما، والذي يتمثل في الظن أن من الممكن عزل الأبحاث الموصوفة «بالنقدية»، وتطويرها، بالتقابل مع أخرى ليست كذلك. وتركز المهمة في توضيح الطرائق المختلفة التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية ومقارنتها بعضها ببعض، شأواً

أم أبوا، وفي الربط بين التوصيف والنقد من أجل الدلالة، على أساس هذه المقارنة، على الطرق التي تبدو أنها تحمل آمالاً أكبر، وفي صوغ اقتراحات جديدة، بدل أن تتركز في عمليات خيالية، ولا تقوم على أي أساس؛ ويسعى هذا المصنف إلى الإسهام في مثل هذا الطموح.



القسم الأول

---

التفكير بطريقة أخرى



## الحصة الحية لأبطال المسلسلات

يجتمع باراك أوباما وهو جيتاو (Hu Jintao) في ١٣ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠، وتحمل صحيفة الفيغارو في صفحتها الأولى العنوان التالي: «الصين وأميركا، حوار العملاقة». لقد ثبت باراك أوباما وهو جيتاو، بالأمس، التقارب بين بكين وواشنطن، على هامش القمة حول الأمن النووي. وتوضح صورة أهمية هذه اللحظة، صورة تظهرهما في لقطة جانبية، يقتربان بعضهما من بعض من أجل المصافحة، الرئيس الصيني أمام العلم الأمريكي، والرئيس الأمريكي أمام العلم الصيني. وقد حظيت هذه الصورة بتعليق يعيدنا إلى الصفحة الثانية حيث تعلق الصحفية ايزابيل لاسير (Isabelle Lasserre)، في مقالة لها، على كسر الجليد الصيني الأمريكي، ولننظر كيف تبدأ المقالة.

في مسلسل «أربع وعشرون ساعة»، تعرّض جاك باور (Jack Bauer)، أفضل عميل للخلية المضادة للإرهاب في وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، مرات عديدة، للتهديد. وفي كل مرة، كانت الولايات المتحدة تصل إلى سفير الهاوية، غير أن بطل المسلسل الأمريكي الذي يجمع بين معنويات فولاذية وشجاعة جسدية خارقة، وروح وطنية لا تتزعزع، قد نجح دوماً في إنقاذ بلده. وينطبق شعاره على إدارة أوباما أيضاً الذي يواجه خطر الإرهاب النووي «Failure is not an option» (الفشل ممنوع). ألا يقال إن أفضل المسلسلات هي تلك التي تستوحي الوقائع الحقيقية؟ وفي كل الأحوال،

إن القاعدة قد أظهرت اهتماماً ما، منذ سنوات، في الحصول على القنبلة النووية».

يشير هذا المقال في صحيفة الفيجارو عدة تساؤلات. أولاً، يعتبر أمراً لافتاً أن مرحلة مهمة من التاريخ الجيوسياسي العالمي قد أُدخلت، من خلال فقرة طويلة، تذكر بمسلسل أميركي. كما يؤكد هذا المقال اكتساب المسلسل التلفزيوني شرعية جمالية وثقافية لم تكن موجودة، قبل ذلك بسنوات. ليس المهم هنا أن تختار صحيفة جادة هذه الركيعة، ولا أن يخصص كاتب ربيع المساحة المخصصة لمقالته كي يعرض استعارته - نحن نعرف، مع ذلك، كم المساحات نادرة في أعمدة الصحف - بل تبدى أهمية ذلك في الطريقة التي تجري من خلالها العودة إلى الخيال. يستخدم هذا الخيال، في الواقع، من أجل اقتراح توجه اجتماعي سياسي ملموس، انطلاقاً من إعادة تأكيد مبدأ العمل التطوعي، ذي الطابع الإيديولوجي القوي، مانحاً أعلى درجات التوهج لإرادة السيطرة على الواقع: *Failure is not an option*. غير أن علينا أن نشير إلى أن الارتباط بين الحقيقة والخيال يتم بشكل مقلوب، ذلك أن الكاتبة تختتم مذكرة أن الصفة الجمالية للمسلسل تتعلق «بالطريقة التي يستلهم فيها الوقائع الحقيقية»، بينما يسبق الخيال العناصر التي تستند إليها في المثال الذي تقدمه: ليس ذلك لأن استخدام السلاح النووي من مجموعة إرهابية قد تم في المسلسل فقط، فيما لم يحدث ذلك في العالم الحقيقي، ولكن لأنها تطبق أيضاً شعار جاك باور على إدارة أوباما، وليس العكس. وهي بذلك تعمل، وكأن الرهان النهائي كان حكماً ذوقياً بسيطاً على المعايير التي تحدد المسلسلات الجيدة، فيما المثال قد استدعي بالاستناد إلى اقتراح ذي صفة جيوسياسية تتعلق بالنظام العالمي. غير أننا نرى أن هذا المثال يقدم نموذجاً تاماً عن الطريقة التي تفعل فيها، غالباً، مرجعية المسلسلات التلفزيونية، سواء أكان ذلك في الصحافة، أم في الحياة اليومية: إنهم يقومون باستدعاء هذه المرجعية ثم

يعيدونها إلى مجالها، وكأنهم يبدون، دوماً، التحفظ على الاعتراف بقوة هذا النوع من البرامج، وعلى وصف الطريقة التي يمكن أن تُحشد بها تجربة الحياة.

## انقلاب المناظير

نسعى هنا إلى إظهار أننا نفتقر إلى سجل نقدي ينسجم مع ما يقوم به حقاً أبطال هذه المسلسلات التلفزيونية، إنسجاماً جيداً. فلبطل المسلسل، في الواقع، حضور، واستماع، ولجاجة خاصة، تميزه من النماذج الأخرى للشخصيات المستقاة من الأدب أو السينما أو المسرح، والتي يُقارن بها غالباً، وتُستلهم منها المصادر التحليلية، عموماً، من أجل فهم الشخصية. غير أن هذه المصادر لا تأخذ في الاعتبار، وبشكل كافٍ، الصفات الخاصة لهذه الشخصية. يفترض تصور أشكال جديدة من النقد، إذن، أولاً، إعادة النظر في ما يميز بطل هذا المسلسل من بقية نماذج الشخصيات، والعمل على فهم المكانة التي يحتلها في حياة مختلف أنواع المشاهدين الذين يتابعونه. وأود أن أستند، من أجل معالجة هذه الأسئلة، إلى مجموعة النتائج التجريبية التي تراكمت حول إنتاج المسلسلات التلفزيونية الفرنسية والأميركية وتلقيها منذ خمسة عشر عاماً<sup>(١)</sup>.

إلا أن علينا أن نقول، في البداية، كلمة في ما يخص المسلسل الذي بدأنا بدراسته: «٢٤ ساعة» هو العنوان الفرنسي لمسلسل أميركي أُلْفِتِه جويل سورنو (Joel Surnow) وروبير كوشران (Robert Cochran) في نوفمبر ٢٠٠١،

(١) لقد استخدمت في هذا النص عدة أبحاث ميدانية قمت بها حول تلقي المسلسلات الجديدة بخاصة (Desperate Housewives, 24 heures Chrono, Doctor House)، ويسعى البحث حول مسلسل Urgences الذي بدأ عام ١٩٩٨ والذي قمت خلال عرضه بإجراء متني مقابلة، وهو الآن في مرحلته الأخيرة، إلى توضيح العلاقات التي تقوم بين المشاهدين ومسلسل على المدى البعيد. وهناك دراسة حول أغلفة مجلة Tél 7 Jours عامي ١٩٦٠-٢٠١١؛ ودراسة حول ٧٦٧ نقداً أرسلت إلى موقع Allo- Ciné حول مسلسل ٢٤ ساعة.

وأذيع في فرنسا على قناة + (Canal +) ثم تي إف ١ / ٢٤ (TF1 / 24). وقد استغرق عرضه ثمانية فصول، وعُرضت في كل فصل أربع وعشرون حلقة. تنطلق فكرة السيناريو الأصلية من القياس بين الزمن الطبيعي للمسلسل، أي أربع وعشرين حلقة في كل فصل، وعدد الساعات في اليوم الواحد، وتخصيص ساعة لكل حلقة، بشكل يجري معه الحدث ضمن الزمن الواقعي، وبذلك يكون الضغط الزمني أحد المصادر الرئيسة للتشويق. ويمثل جاك باور، عميل خلية مكافحة الإرهاب التابعة للسي أي إي (CIA)، جميع صفات بطل في رواية بوليسية. فقد أنقذ السيناتور بالمر، الذي كان من المحتمل أن يصبح أول رئيس أسود للولايات المتحدة، من مؤامرة قاتلة، كما أفضل هجوماً جرثومياً، ومنع تفجير قنبلة نووية، وقاتل ضد اجتياح البيت الأبيض من قبل مرتزقة من جيش أفريقي، وقد واجه خلال الثماني سنوات التي يستمر أثناءها المسلسل، وبشكل متتابع، هجمات قادمة من البلدان الشرقية والمكسيك والبلدان العربية والصين وأفريقيا وبلدان متخيلة، وأفضل مؤامرات متهمه فيها شبكات ذات امتدادات مختلفة تسللت حتى قلب الدولة. كما أنه خبير في التقانات الجديدة وفي فنون القتال، وماهر، وجريء، وقليل الاهتمام بمتطلبات جسده؛ أما شجاعته وولاؤه لبلده، فلا حدود لهما، وهو يعمل دوماً من دون غاية في نفسه، ولا يتمتع بروح مرحلة ولا يميل إلى الإباحية، على عكس سابقيه الذين مثلهم أنموذج جيمس بوند، وكان شديد الارتباط بعائلته (My Family!). لقد ضحى بحياته الشخصية التي كانت تدخل، دوماً، في توتر مأسوي مع ممارسة مهنته. إنه رجل لا يتسم أبداً. قليل الكلام. يتناسب حزمه مع خطورة الرهانات التي يواجهها. تقوده الظروف المحيطة، ومع مرور الأيام، إلى القيام بخيارات أخلاقية نفعية أكثر فأكثر؛ فالتعذيب الذي لا يمارسه الأبطال الإيجابيون أبداً، على شاشة التلفزيون، أقله، يصبح ممارسة لا بد منها. يبدأ المسلسل، إذن، بالمكونات الكلاسيكية لرواية تجسس، ترافقها نفحة سياسية تحريرية، ذلك أن المطلوب دعم انتخاب سيناتور أسود وإيصاله إلى البيت

الأبيض - أو منع اغتياله، أقله. يأخذ جاك باور دور بطل المثالية الديمقراطية، من خلال الإخلاص، جسداً وروحاً، لهذه القضية. ويحدث في المسلسل بعد ذلك عملية «تحويل تافه» يقلق بعض المشاهدين، غير أن خط دفاع المنتجين يبقى حاسماً: «لا يخلط المشاهدون بين الحقيقة والخيال».

غير أن ردة الفعل هذه، الكلاسيكية والمتعجلة، تعتبر طريقة في إغلاق السؤال قبل مواجهته. فنتيجة سيطرة منطق الحكم المسبق المناهض للمحاكاة على الفكر الغربي، تركزت النقاشات حول المسلسل على مسألة معرفة ما إذا كان مستهلكوه يخلطون بين الخيال والواقع، أم لا. فلقد أثار كل اختراع جديد، في لحظة ظهوره، في وسائل الإعلام، هذا القلق الذي تم التعبير عنه، دوماً، من خلال مصطلحات مشابهة. ونعيب على طريقة معالجة المسألة، التي تنطلق من رؤية سطحية لشفافية معنى الواقع الاجتماعي، منحها الاستمرار للتناقضات المحسومة وللبنى التحليلية الثنائية ما أدى إلى إهمال ما يشكل النواة الحقيقية للتجربة الاختبارية لمستهلكي المسلسل، أي التقاطع بين عالمي الواقع والخيال، والترابط بينهما.

لا يحمل مختلف الأشخاص الذين خضعوا للاستجواب، حول المسلسل المعني، الشكوك نفسها حول الأشياء نفسها؛ فهم لا يضعون ارتيابهم في الأماكن ذاتها، فكل شخص، أو كل مجموعة من الأشخاص، تعرف، بطريقتها، ووفقاً لتجربتها المباشرة، أو غير المباشرة مع العالم، الحدود بين ما يبدو لها أنه تحقق، وما يبدو لها موضع شك وغير مرجح. أضف أنه يمكن لمواقف كاملة أن تغير موقعها. فهي تقع ضمن إطار خيالي، إلا أنها تحمل ملامح من الواقع. ويقدم إيروينغ كوفمان (Erwing Goffman)، أمثلة على عدم الاستقرار هذا. فهو يروي، مثلاً (١٩٩١ - ص ٦٢) كيف سحبت من دوائر التوزيع، بعد اغتيال الرئيس كينيدي، أفلام تعرض اغتيال رئيس من قبل قاتل بيندية ذات منظار (حدث ردود الفعل نفسها بعد ١١ أيلول). ليست المسألة إذن مسألة نظرية، بل مسألة تطبيق، وليس المطلوب الحسم في معرفة

أي موقف سيأخذه المشاهدون حول خط تقسيم المياه بل في الفهم الملموس للطريقة التي سيسلكونها في الربط بين التجارب المكتسبة من المسلسل وما اختبروه مباشرة، من العالم<sup>(١)</sup>.

حين نقارن بين الخيال والواقع، ننطلق، عموماً من مبدأ يقول إن الخيال يقترح على المشاهد عالماً خيالياً سحرياً غير متوقع يتعارض مع عالم الواقع والتمتين والمتبادل والثابت والمشارك. غير أن ما تظهره الأبحاث في مجال التلقي، هو أنه إذا انطلقنا من تجربة المشاهدين، يكون من الأسلم أن نقلب المناظير. فبالنسبة إلى أولئك الذين استجوبوا حول مسلسل يعرفونه، كان عالم الخيال المنتظر والمتناسق والقابل للمعرفة والمشارك، فيما بقي الواقع بعيداً وغير مؤكد وإشكالياً. إن اعتماد وجهة النظر هذه - أي وجهة نظرهم - يؤدي إلى نتائج هامة، ذلك أن هذا الأمر يعني قلب المفاهيم، وذلك من خلال وضع ما هو مألوف في جانب الخيال، والغريب في جانب العالم الاجتماعي. ويطلق المشاهدون على الشخصيات أحكاماً متناقضة أو ملائمة، في كل الأحوال، بمجرد أنهم قد تابعوا المسلسل بشكل فعلي: فهم يتعرفون إلى طباع الشخصيات ويستطيعون استباق بعض ردود أفعالهم، كما أن لديهم أفكاراً واضحة إلى حد ما، عن الإمكانيات التي يتيحها لهم السيناريو، غير أنهم يجدون، بالمقابل، صعوبات جمة كي يشبثوا حقيقة العالم الذي يقدم إليهم. لذلك، تثير معرفتهم بأنهم يواجهون الخيال، وأن هذا الخيال لا يواجه سوى معوقات الأمانة التي رسمها لنفسه، بالمقارنة مع الواقع الاجتماعي، إحساساً عاماً من الارتياح الذي يزداد كلما كان المرجع أكثر بعداً.

(١) تدين هذه المسائل والطريقة التي عولجت بها، بالكثير للإشكاليات التي عمل عليها آلان كوترو (Alain Cottureau)، في الندوة التي نظمها في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية EHESS، «معنى الصحيح ومعنى الواقع الاجتماعي»، وكذلك لمجموعة العمل التي شكلها بدءاً من عام ٢٠٠٣ «عولمة معنى الصحيح»، وكذلك للنقاشات التي أدارها بسخاء كبير، في مركز دراسة الحركات الاجتماعية، خلال تلك السنوات. وحول العلاقة بين الخيال والتجربة، أنظر بخاصة كوترو ومارزوك (Cottureau et Marzok) (٢٠١٢).



وعلىنا أن نقدر النتائج التي يمكن أن نصل إليها، من خلال تكون معنى الواقع الاجتماعي؛ حقيقة أن التحقيقات أو الاختبارات التي تحدث لحظة المواجهة مع العالم، إنما تتم على ضوء هذا التباين الذي يحول العالم البعيد الذي يبثه الخيال إلى عالم أكثر قرباً بكثير من العالم المحيط بنا والقريب منا، فما بالك بالعالم الأبعد.

لا ندرك المواقف البعيدة انطلاقاً من التألف معها الذي يحققه الخيال فقط، بل إن الخيال يقلب المعالم الزمنية من خلال تقديم خطط تسبق المواجهة مع التجربة. ويجب القول إن المسلسلات الأميركية الجديدة، تطور، أكثر فأكثر، ترتيبات محاكاة الواقع التي تعرضها، وذلك من خلال رفع السوية النوعية للوثائق التي تعتمد عليها. ويولي الإنتاج عناية كبيرة جداً للمحاكاة شبه الإثنوغرافية للأماكن الاجتماعية المهنية التي يتم إخراجها: توصف بدقة فائقة وأمانة، الديكورات والملابس والحركات، والمفردات، والمحيط التقني، وأشكال التعاون، والتراتبية المهنية. وبذلك يأخذنا الخيال إلى المشافي وأقسام الشرطة وأحياء الضواحي الشديدة الشبه بالواقع، كما يتيح الدخول إلى أماكن ومواقف يستحيل الدخول إليها إلا من خلال هذا الخيال، ما يتيح حضور اجتماع السي أي إي CIA أو الانتقال إلى البيت الأبيض والدخول إلى المكتب البيضوي. وهكذا حين تستخدم صور مصدرها تحقيقات معدة للأخبار المتلفزة أو الأفلام الوثائقية أو المجلات، لتوضيح الأخبار اليومية، فإن السياقات تضاف بعضها إلى بعض على المنوال ذاته، وتندرج الصور الواقعية ضمن مجموعة من الإحداثيات سبق للخيال أن اتاحها. عليه، فإن توقيف رجل سياسة فرنسياً من قبل الشرطة في نيويورك من شأنه خلق شعور بأمر مألوف. وحين عرض برنامج نشرة الأخبار الموجزة (Petit Journal) على محطة قناة + (Canal+) الصورة التي تمثل فريق أوباما مرحباً بصور اغتيال بن لادن، استخدم المحررون اللحن المميز لمسلسل ساعة ٢٤، مقروناً بهذه الصورة.

لا يجري مسبقاً تنظيم العالم البعيد وحده، أي ذلك الذي لا يمكن ولوجه إلّا من خلال الصوّر في المسلسلات التلفزيونية، إذ تُظهر البحوث الميدانية التي أجريتها أن هذه المسلسلات مهيأة، هي أيضاً، كي تستخدم في الحياة اليومية، ليس باعتبارها كتلاً لاستعارات جديدة وحسب، بل كي تُحشد بطريقة يمكن أن تحوّل مسار حياة أيضاً. وقد أكدت بحوث ميدانية أخرى هذه الاكتشافات؛ فحين كانت الجارات في مدينة صغيرة من الضواحي يجتمعن ساعة تناول الشاي، وكانت إحدهن تأتي حاملة قطعة حلوى، كانت سيدة المنزل تصرخ قائلة: «ها هي بُري!»، وحين كان طبيب مزعج يستعرض المرضى في صالة الانتظار، باشمئزاز شائن، كان مراهق يتعد كي يتيح للمرضى الآخرين المرور صارخاً: «جاء دوركم عند الدكتور هاوس!». وتعود امرأة إلى مدينة سكنية حيث أمضت شبابها لتلتقي بصديقة طفولة وتصبح: «ها قد عدتِ إلى فيستيريا لان! (Wisteria Lane)». إن انتشار ممارسات السكنى المشتركة التي أدت إليها أزمة السكن يمكن أن تحدث وفق صيغة ترعاها مجموعة «فريندز» (Friends)، كما اكتشفت ذلك سيسيل فان ده فيلد (Cécile Van de Velde)، في أبحاثها (٢٠٠٨). كذلك تكتشف جونيفيف پروفو (Geneviève Pruvost)، في كتابها حول النساء الشرطيات (٢٠٠٧)، أنهن كثيرات جداً في هذه المهنة، وتبرر انخراطهن في هذا السلك بمواظبتهم على مشاهدة المسلسلات البوليسية. ويبين غيوم لو سولنييه (Guillaume Le Saulnier) أن رجال الشرطة يعلنون دوماً أن التوقعات الجماعية التي تولدها المواظبة على المسلسلات الأميركية تعرقل فعاليتهم بشكل مستمر (٢٠١١). ونذكر من البحث الطويل الذي قمت به حول مسلسل طوارئ الذي بدأ عام ١٩٩٨، وأصبح الآن في مرحلته الأخيرة، إلى أي درجة عدّل هذا المسلسل علاقة المرضى مع المشفى الذي يرتادونه؛ ويبين البحث الميداني حول لقاءات معجبات هذا المسلسل الصغير أن حياة بعضهن قد تغيرت بسبب

المسلسل<sup>(١)</sup>. تُستخدم المسلسلات التلفزيونية، دوماً، إذن، لغرض التعبئة في التجربة الحياتية، غير أن هذا التحشيد يتعرض للإهمال، لأن معظم الأبحاث، حول هذه المسلسلات، عبارة عن تحليلات داخلية للأعمال تساهم في عزلها، ولأن الأبحاث حول التلقي تبقى، في معظمها، على مستوى عام جداً من الاستجواب حول كفاءات صنوف الجمهور، ولأن أعمال علم الاجتماع العام تشير إليها ولا تتوقف عندها، حين تصادف مرجعيات من هذه الأنواع من الخيال، في الميدان.

يمر الربط بين المخيلة والتجربة، في مجال المسلسلات التلفزيونية بالعلاقة الخاصة بالشخصيات - وليس بتجربة القصة. وفي الواقع، حين نقف إلى جانب المشاهدين، في خلال البحث الميداني، نلاحظ أن قصص المسلسلات ليست ثابتة في الذاكرة: فلا يتذكر أحد القصص أبداً. وهذا صحيح جداً فيما يتعلق بـ (24 Heures Chrono)، وهو مثال يجري التركيز عليه، ويمثل هنا أيضاً حالة جدية للتحليل، بالقدر الذي يجعل فيه تعدد القفزات والإيقاع الجهنمي تذكر المكائد صعباً، وغير ذي قيمة تقريباً. غير أنه، وهذا ما تؤكد مجموعة الأبحاث التي استطعت القيام بها: تثير القصة اهتمام المشاهد، إلا أن الشخصيات هي التي تبرز وتستقر في الزمن، على مدى الانسياب الطويل لمسار المسلسل وهذا ما يميز الأشخاص الذين يشاهدون حلقة من المسلسل، مصادفة، من الأشخاص الذين يواظبون على مشاهدته بانتظام. وفيما تندersh الفئة الأولى من الطابع المتوقع للقصة، فإن الشبكة التكرارية تمحي بالنسبة إلى الآخرين وتصبح غير مرئية: إذ يتحوّل انتباههم بشكل كامل إلى اتساق الشخصيات. تتطلب أهمية هذه العلاقة مع الشخصيات، بالنتيجة، الانكباب على ما يمثله أبطال المسلسلات بالنسبة إلى الجمهور الذي يواظب عليها.

(١) يتعرف المشاهدون الذين أصبحوا مرضى إلى الأدوات، ويميزون الحركات الطيبة. وقد أصبحت بعض التشخيصات مألوفة لديهم، بعد أن عرفوا الوصفات، كما تعلموا مبادئ تنظيم المشافي، وقد زال عنهم جزء من تأثيرات الرهبة المرتبطة بالدخول إلى قسم الطوارئ في المشافي. وبالمقابل، لا تؤدي مثالية أطباء في هذا المسلسل إلى الخديعة، إذ يقدم المتطلبات المعيارية التي تقود إلى تحسين التوقعات التي نكنها تجاههم.

## من أجل أونطولوجيا ذرائعية

### لبطل المسلسل التلفزيوني

إن لأبطال المسلسلات التلفزيونية، في الواقع، بعض الخصائص، لا تحمل بعداً خاصاً بشكل مطلق، إلا أن البراعة الخاصة والمرتبة كافيان، من دون شك، لتكوين تشكيل جيد. إن هذه الخصائص معروفة، غير أن من المناسب أن نستذكرها، باختصار، كي نعيد دلالتها، بعد ذلك، إلى المخيلة المعاصرة. إنها ضخامة التلقي أولاً وطابعه العولمي، ثم التلقي المتزامن. فليس هناك أنموذج أعمال عرف مثل هذه السرعة في الانتقال. وتأتي، أخيراً، طول فترة البث، التي تمتد لسنوات عدة. يدخل أبطال المسلسلات في شبكة سيرة ذاتية طويلة، من خلال أربع وعشرين حلقة في الموسم، وموسم في السنة، وديمومة تستمر حوالى عشر سنوات<sup>(١)</sup>. لا أحد يتصور أن يخصص عشر سنوات لقراءة كتاب. «لقد بدأت مشاهدة مسلسل طوارئ حين كان لي من العمر خمس عشرة سنة. وأنا اليوم ابنة الثلاثين، أي مسلسل هذا!». كما يشكل الرابط الطويل التي يقوم مع أبطال المسلسلات جوهر صيغة عملها.

غير أن هناك معياراً آخر مركزياً، في بناء العلاقة مع بطل المسلسل يميزه من نماذج الأبطال الأخرى، إنه الطريقة الثابتة، بشكل خاص، التي تتكون فيها العلاقة بين الشخصية وجسدها. إن أنموذج التقمص الذي يعيشه بطل المسلسل يميزه في الوقت نفسه، من أبطال الروايات التي يمنحها كل قارئ وجهاً، وعن شخصيات المسرح (التي يمكن أن تمثلها أجساد لا تحصى لعدد لا متناه من الممثلين المتتابعين) فيما لا يعاد أبداً تمثيل المسلسلات، بالنسبة إلى وقتنا هذا أقله)، وعن أبطال السينما (فكما يبين ذلك إدغار موران

(١) أقدم، على سبيل الإشارة، بعضاً من فترات بث مسلسلات مختلفة: (طوارئ) ٣٣٢ حلقة، «الملفات X»، على حدود الحقيقة؛ ٢٢٠ حلقة، الأصدقاء، ٢٣٦ حلقة، الجناح الغربي ١٥٥ حلقة؛ آلي ماك بيل، ١١٢ حلقة؛ الجنس والمدينة؛ ٩٤ حلقة، السوبرانوس، ٨٦ حلقة؛ البرقية، ٦٠ حلقة.

(E. Morin, 1972)، يفتني الممثل من تنوع الشخصيات التي يتقمصها أما الشخصية فلا تفتني بذلك). ونجد إشارة إلى هذا الوضع الخاص، في ظاهرة معروفة، منذ بداية عهد التلفزيون، ألا وهي واقعة أن معظم الممثلين الذين قاموا بأدوار أبطال المسلسلات، وجدوا صعوبات جمة في الحصول على أدوار لاحقة. فقد التصقت بهم الشخصية التصاقاً، ولم يعد بمقدورهم التخلص منها. ونجد إشارة ثانية عن السيطرة المتنامية لجسد الممثل، في الفترة التي تسبق اللحن المميز للمسلسلات الأميركية: إذ ترقق هذه الفقرة، بعد الآن، ظهور الوجه على الشاشة مع اسم الشخصية وليس مع اسم الممثل، كما كان يتم ذلك سابقاً. أما العلامة الثالثة فنراها على الغلاف الخارجي لمجلة (*Télé 7 jours*) عدد أيلول ٢٠١١، المخصص لمسلسل ربات بيوت يائسات (*Desperate Housewives*)، حيث تعرض صور البطلات الثلاث مع أسمائهن الأولى، في المسلسل من دون الإشارة إلى أسماء الممثلات. غير أن هذا الأمر يحصل للمرة الأولى، بعد ألفين وستمئة وخمسة وسبعين عدداً. واليقين بأن شخصية المسلسل لا تنتج من إعادة تركيب لمادة متخيلة فردية ذات وجود سابق، سواء أكان مرجعها ثابتاً جداً وكثيفاً جداً ومشتركاً جداً، يساهم في اعتبار هذه الشخصية موضوعية. إن إضفاء الصفة الواقعية على الشخصية يحول الرابط القائم معها، بحيث يصبح، بوضوح، علاقة مع آخرين يمتلكون غيرية مقاومة، وليس سنداً بسيطاً من الإسقاطات التخيلية. تقودنا هذه العناصر إلى إعادة النظر في نموذج الرابط الذي تولده المواظبة على الشخصية، وإلى الحكم، بخاصة، على المفهوم النفسي للتماهي بأنه منحاز جداً. ربما يكون أكثر صواباً وأقل خطأ، في الواقع، وفي كل الأحوال، أن نوصف هذا الرابط على أنه علاقة مع الآخرين، وربما استطعنا القول، علاقة مع شخصية، أو شبه شخصية، إذا كان هذا المصطلح لا يحمل دلالة أخرى، أكثر من اعتباره امتداداً بسيطاً للذات. ونستطيع أن ننطلق على مسار أنطولوجي، لأننا نشعر تجاه الشخصيات بسلسلة من المشاعر المتناقضة

(بالحب، والغضب، والصداقة والتقدير، إلخ)، التي لا يغطي التماهي بالمعنى الحرفي للكلمة سوى مساحة صغيرة منها.

## وكانها شخصيات (ولكن لمدة أقصر):

يشير برونو لاتور (B. Latour)، في مقدمته الأولى لكتاب إتيان سوريو (E. Souriau) بعنوان أنماط الوجود المختلفة (٢٠٠٩)، إلى ندرة الأشخاص الذين يحترمون المظهر الوجودي الصحيح للكائنات الدينية، في الإتنوغرافيا كما في علم الشريعة: كما فعلت ذلك إليزابيت كلافري (٢٠٠٣) E. Claverie)، بخصوص ظهور العذراء. ويبدو مهماً، بالطريقة نفسها، أنه كي نتقدم في فهم الصيغة العملية لأبطال المسلسلات التلفزيونية، أن نبدأ بوصفهم مع احترام مظهرهم الوجودي الحقيقي - أي من خلال بناء ما هم عليه، انطلاقاً من عوالم مشتركة، وعلاقات تقيمها الجماهير معهم. ليس المطلوب، بالطبع، إسقاط الموضوع الأول على الثاني. إن الاستعارة الدينية في ما يتعلق بوسائل الإعلام سهلة للغاية وغير دقيقة، ما يجعلها غير مقنعة - إن المطلوب، على العكس من ذلك تمييز الأشخاص وطرائق تدخلهم في حياة الأحياء، كي نعيد بناء العلوم الاجتماعية بشكل صحيح، وكي نحصل على تمثيل أكثر واقعية لما يدفع إلى العمل. يقود مثل هذا الإجراء إلى توصيف الشخصية، باعتبارها الحيز الهندسي للمنتظر منها. ولا يعود مطلوباً المقابلة بين الشخصية (الممثل) والشخص (الذي يجسده)، بل أن ندرك فيها، بعد الآن، الجانب المضاعف، الجانب البشري والجانب الثابت في أليتها الخاصة، من خلال إعادة بنائها، انطلاقاً مما يقال، وما يفعل بمثل هذا النموذج من الشخصيات عن طريق وضعها في حقل علم ظواهر عوالم الحياة، وذلك انطلاقاً من العلاقات والعوالم المشتركة. ولو لم يعتبر المصطلح غريباً، لأمكننا القول بأننا أمام وجود ذرائعي.

من الأمور الأكثر إدهاشاً، في البحث الميداني أن المشاهدين يتحدثون عن أبطال المسلسلات التلفزيونية كأنهم أشخاص. غير أن من المهم أن نقوم بالتمييز وفق صيغ تجميع المعلومات وطابعها المحرض أو العفوي. يحافظ المستجوبون، في الاستجابات الفردية المتعلقة بمسلسل ما، على مسافة ما تجاه المضامين ويتمسكون بمواقع عامة، مألوفة، إلى حد ما، وتكون مفردات النقد محدودة بدورها، وتعتبر الرهانات الفاضحة حول الشخصيات غير مناسبة. وتتوقف الاستجابات فجأة، إلا إذا استأنف الأشخاص الحديث على موضوعات أخرى مرتبطة بعوامل حياتهم اليومية: ويقوم الحديث على الشخصية، بشكل أساسي، بدور أداة الوصل. كما ويصبح الإلحاح الزائد عن الحد على الشخصية الدرامية، مصدراً للإزعاج. غير أنه في مناقشات المجموعات أو على مواقع الشبكة أو على صفحاتها، ما إن تجهز صيغة الإبلاغ، الخفيفة قليلاً، التي على أساسها تدور النقاشات، حتى يشير الأشخاص المجتمعون إلى الشخصيات بطريقة لا تميز - إذا لم يكن ذلك بقربها من الضحك - في شكلها ومضمونها، وفي شدتها الانفعالية، عن عبارات حول البشر في مواقف عادية («لذلك لا أعود أشاهد كل الحلقات، بل أحصل على المعلومات من بيجي Peggy»).

يحدث كل هذا، في الواقع، وكأن الشخصيات بحاجة إلى شبكات المؤانسة، هذه، كي تتطور بشكل كامل. ويقوم العمق الأونطولوجي لبطل المسلسل، على هذا الشكل الخاص للمؤانسة. ويحصل على قوته من الرغبة المشتركة في رؤيته وهو يحقق وجوده. ويستقي قوته، خارج الفيلم، من طاقة أولئك الذين يشاهدونه، ويتحدثون عنه، «نحن الاثنتان عاشقتان لك»، هذا ما كتبه معجبتان صغيرتان لجورج كلوني (Georges Clooney) في رسالة، في نهاية ١٩٩٠، بحماسة غير متوقعة. «نحن نحبك» («We love you»)، أضافت شابات أخريات، وأعلنن، من خلال اختراع هذا التعبير، عن وجود رابط للثبات الأصيل: إنه شعور بالحب مفرح لأنه جمعي - وهذا أمر غير مألوف كثيراً.

لا يقوم المشاهدون، فقط، بالتواصل بخصوص الشخصيات، بل إنهم لا يتوقفون عن الحكم عليها، بخاصة، من خلال إطلاق أحكام غير جمالية، بل أخلاقية حتماً. وهم يحكمون، عملياً، على الشخصيات، التي تحكم هي نفسها على شخصيات أخرى، مما يرد إلى ما يمكن أن نسميه العقدة المضاعفة للتقويم. إنهم يقومون طرائق عيشهم وشخصياتهم واختياراتهم. وبينون تراتبية بينهم من خلال مرجعيات، تراتبيتها، هي نفسها، موضوع نقاش (أفضل «موريس» على «رَي»!!) أكره «رَي»!!!)، إنهم يحكمون على سلوكهم («طوني السيئ»)، ويعرّفون أنفسهم ذاتياً بالرجوع إلى رابط متخيل («كارول» أفضل صديقة لكم!!)، كما يمتنعون من طريقة سلوك بعضهم تجاه بعض، إذ يشيرون، حتى إلى الطريقة التي سيسلكونها لاحقاً خارج المسلسل. ذلك أن الحكم عليهم، يعني التعبير عن فكرة أنه كان عليهم (يمكنهم ذلك) أن يتصرفوا بشكل مختلف عما قاموا به.

ويظهر اهتمام الجماهير أيضاً من خلال الخشية من فقدان شخصية، كأن تموت أو تترك المسلسل. إن الحزن على الأبطال يجتاح الشبكة العنكبوتية. ولم يكن من الممكن قط، من دون هذه الأبحاث الميدانية، استباق واقعة أن قسماً كبيراً من التبادلات بين المشاهدين، مخصصاً لمسألة فقدان الشخصيات. ويظهر هذا القلق من خلال تعابير تصويرية: صورة ابتسامة، وعلامات ترقيم مبالغ فيها، وتكرار أحرف، أو أحرف صامتة («فطييع!!»)، مع كل أنواع المشاعر المرافقة لذلك: الخيبة والأسف «ذلك أحد النماذج الأكثر جذباً لتصوير (24 ساعة)؛ كان على أحد آخر الأحياء أن يبقى حتى النهاية! إنها خسارة كبيرة جداً»، الحزن والغضب («أسف ولكن، حين أعيد التفكير في ذلك أخرج عن طوري»)، الإذعان (للأسف، ربما رغبت في أن أراه ثانية!!)؛ الاستعداد للتنازل («ربما رغبت في أن أحصل على أخبار مارتا ومايك نوفييك وواين بالمر وشيري التي كانت شريرة لطيفة من نوعية رقيقة»)؛ البحث عن العزاء («حسن أن يذهب إلى أفريقيا من جديد، أشعر أنه يدرك أنه أكثر فائدة



هناك من كوك كونتي. سيقدم لنا المعجزات هناك»، الأمل في العودة إلى الظهور (يبدو أنه سيعود في الموسم القادم!). وفي ختام هذه الأفكار التي تم تجميعها في أثناء البحث في مسلسل طوارئ، تشرح مشاهدة أيضاً، وضمن السياق نفسه، الأسباب التي من أجلها تركت المسلسل: «لم أتعاف قط من موت مارك...» (ضحك).

### الانسجام المدعم

إذا كانت الشخصيات تشبه الأشخاص الحقيقيين، في مظهرها الخارجي، فإنها تتميز عنهم، بتصرفاتها: فهم أكثر تماسكاً بكثير. ذلك أن عملية الترميم التي خضعوا لها قد ساهمت في إبعادهم عن العرضية، لذلك تصبح درجة «الإلزام» لديهم أكبر. ويمكن القول بطريقة ما، إن هناك عملية قلب لتيار التصميم. إذ يمكننا أن نستقرئ طباع الشخصية من خلال تصرفاتها العادية والمألوفة والتي تكشف عن بعض الانتظام - بالرغم من أن هذه التصرفات لا تكون تكرارية صرفاً، إلا في الحالة المرضية. غير أن العلاقة السببية تبقى معكوسة لدى شخصية المسلسل التلفزيوني، طالما أنها تحدد ردود فعل هذه الشخصية وتصرفاتها، انطلاقاً من ملامحها الأساسية والمظاهر النفسية أو الصفات الاجتماعية، كما وضعها الكاتب ومجموع الأشخاص الذين ساهموا في الكتابة والإنتاج. لا تعتبر هذه الملاحظة اكتشافاً: فهي موجودة، على شكل تعليمات، في جميع مراجع السيناريو. ويقال لدارسي هذا العلم إن من الضروري، من أجل القيام بعمل روائي ناجح، العمل على تناسق الشخصيات وتنظيمها. إلا أن ما يهمنا، هنا، هو نتائج هذه الفكرة: يساهم هذا الموقف، في الواقع، في جعل الشخصيات أكثر نمطية، وأكثر انسجاماً وأكثر توقعاً من الممثلين الاجتماعيين. وهو يجعلهم، بطريقة ما، يشبهون الكائنات الاجتماعية، كما يحب علماء الاجتماع أن يرونها. ويمكننا الخروج بنتيجتين، انطلاقاً من هذه الصفة، تتجه

النتيجة الأولى نحو علم معرفة العلوم الاجتماعية، وتسعى إلى تطوير فكرة أن فهماً أفضل للحقيقة الاجتماعية إنما يغتني من خلال الإفصاح في المجال لجميع أشكال الأمور العرضية، فاتحاً الطريق لمقاربات أقل جبرية في النظام الاجتماعي، طالما أن الأشخاص الأحياء ليسوا شخصيات.

أما النتيجة الثانية، فهي الطريق التي تهمنا هنا، وهي تؤدي إلى أنموذج آخر من إشكالية الخيال. وتقوم على الاستفادة من العمل الذي تم على هذه الشخصيات، وعلى تحويل هذا الانسجام القسري إلى أداة تحليلية للوصول إلى عالم معياري. إن في هذه القساوة الأنتروبولوجية لهذه الكائنات المصنعة بشكل كامل، شيئاً يساعد، في النتيجة، على سبر المواقف التي يغرقون فيها. وتكمن هنا الأهمية غير المألوفة للروايات الخيالية التلفزيونية: وتشكل الضحالة البنيوية للشخصيات مصدراً يمكن للمشاهدين أن يستخدموه في آلية توضيح لمركبات الواقع الاجتماعي نفسه. أو، وكي نقول الأشياء بطريقة أخرى، إن تنظيم صفات الشخصيات ومعوقات الانسجام الداخلي التي منحت لها، تضيفي عليها ميزة خاصة في تجريب المواقف وكشف المنطق الاجتماعي الذي يحركها.

ومع ذلك، إذا كنا ننطلق من معيار يميز بين الإبداع السينمائي الأميركي والإبداع السينمائي الفرنسي، وربما كان هذا المعيار هو الأهم، فإن الطريقة التي تشكل فيها معوقات الانسجام، تختلف بشكل واضح على ضفتي الأطلسي. ففي المسلسلات الفرنسية، تتصرف الشخصيات تبعاً لمنطق يحدده عدد من الخصائص التي تسمح بتحديد مكانها في الحيز الاجتماعي إضافة إلى الأصناف النفسية المحددة والثابتة، بينما تكشف هذه الخصائص في المسلسلات الأميركية من خلال المواقف. لقد حاولنا مع كارول غاييه - فيو وكلود روزنتال (C. Gayet - Viaud, C. Rosental)، أن نجعل من هذا التناسق موضوعاً للبحث نفسه، من خلال الملاحظة المتأنية للطريقة التي

يعبر فيها أبطال مسلسل ٢٤ ساعة عن الأهمية التي يولونها لمختلف الخيرات: الارتباط بالبلد، احترام القوانين: الواجب المهني، الرغبة بالنجاح، مساهم المهني، الارتباط بالأصدقاء، أزواجهم، أولادهم، المال، الرفاهية، إلخ. كان علينا أن نعرف شبكة الأوليات بالنسبة لكل شخصية، في بداية المسلسل، ثم النظر إذا كان من الممكن أن توقع تصرفاتها بشكل استتاجي. ونلاحظ أن تكرار صيغة ردود فعل ثابتة ما لدى الشخصية، بالرغم من التنوع في المواقف التي تتعرض لها، سيمنح هذا الشعور بالانسجام. على عكس شخصيات المأساة التي لا تستطيع تجاوز التناقضات إلّا بالموت، يتطور أبطال المسلسلات، ويشكل تطورهم موضوع الحلقة نفسها: ويجري التذكير بمواقفهم من خلال الاقتباسات المقدمة قبل اللحن المميز الذي يقدم خارطة المعلومات المتاحة، ومواقف كل منهم حول الأحداث السابقة. فلا نعرف فقط ما حدث سابقاً، بل الطريقة التي تحكم فيها الشخصيات على المواقف، أيضاً. وعلى عكس ما يمكن أن نظنه، ليست المواقف المدهشة وحدها (اصطدامات، سيارات تقع من الأبنية، والمراكز الحرارية التي تنفجر، إلخ) ما يشكل مركز الاهتمام، بل تبقى مسألة المحافظة على انسجام الشخصية أكثر أهمية. ونشعر بالشك حول تصرف شخص، يبدو فجأة غير مفهوم. إن التناقضات تظهر في عالم يسيطر عليه الشك لأن كلاً منا، أو كلاً منا تقريباً، قادر على أن يكون غير ما يبدو عليه. ويزيل مسار الحلقة فكرة التناقض نفسها من خلال إضافة عناصر من السياق. إن التشويق الذي يقوم، في الرواية البوليسية، على اكتشاف مؤشرات مادية متناثرة هي آثار الجريمة، يستند، هنا، في الواقع، إلى عناصر معلومات. ونصل إلى فهم التصرفات الجارية في أثناء هذه التذبذبات، من خلال إعادة ملاءمة هذه التصرفات مع المعلومات المقدمة سابقاً. ويقول آخر، ونعتبر هذا الأمر اكتشافاً، إن انسجام الشخصيات يشكل جوهر التشويق نفسه.

يشعر الكتّاب بالدين تجاه هذا الانسجام، فهو يرتب عليهم التزامات،

لذلك فإن أي تقصير يستوجب تعويضاً. فحين ترتكب شخصية ما بعض الأفعال التي تبدو بعيدة عن الانسجام مع طبيعتها، كما ظهرت في أثناء الحلقات الأولى، فإن المشاهدين سيحتجون ضد كاتب السيناريو. وتشهد التعليقات المرسلة على المواقع الإلكترونية بذلك الانزعاج. إنها تشير إلى أنه من المحتمل أن تتصرف هذه الشخصية أو تلك بهذه الطريقة أو تلك، وتلوم الإنتاج لأنه وضعها في هذا الموقف، وتشعر أنها مسؤولة عنها، وتعاقبها بسبب انحرافها عبر احتجاجات حانقة على المواقع الإلكترونية. غير أن ذلك يتم بطريقة أكثر إغفالاً، من خلال الانفصال عن الشخصيات لينتهي الأمر بهجر المسلسل.

إن لهذا الالتزام بالانسجام إذن، تأثيرات على استمرار حياة المسلسل نفسه. وتساهم واقعة أن على الشخصيات أن تكون أكثر التزاماً بالانسجام من الكائنات البشرية العادية في المواقف الطبيعية، في التقليل التدريجي لإمكاناتها في التصرف. ويجد كتاب السيناريو أنفسهم في مأزق: إما أن تصبح تصرفات الشخصيات تكرارية بحتة، وإما أن يوسع شعاع ردود فعلها الكامنة لتصبح غير واقعية. وبما أن الشخصيات تُنسج انطلاقاً من أنموذج ما، يشكل شيئاً يشبه شبكتها الوجودية، فإن إمكاناتها في العمل تتناقص عبر المواسم. إذ يتحدد أفق تصرفها من خلال التزامها بالانسجام مع خياراتها السابقة. أضف إن الإتيان بعناصر سياقية لا يمكن أن يكون بلا حدود. لذلك فإن مصادرها تقل من موسم إلى آخر. وإذا أصبح سلوكها مكرراً، فإن استباق ردود فعلها يصبح أكثر سهولة لدى الجمهور، أما إذا كانت غير واقعية، فلا يكون بالإمكان توقع ما تفعله لدرجة لا يعود ذلك ممتعاً. فيمل الجمهور من الشخصيات ويتعد عنها ويفشل المسلسل. وبقول آخر، يحدد الالتزام بالانسجام دورة حياة قصيرة بالنسبة إلى المسلسلات الجيدة<sup>(١)</sup>: إذ

(١) إن هذا ما يميز مسلسلات الحلقة ذات الموضوع الواحد (Série)، من مسلسلات الحلقات المتتابعة (feuilleton)، ومن المسلسلات التي تعتمد النماذج النفسية والعقدة القائمة على المواقف (Soaps) التي تتجاوز هذه المعوقات لاسيما من خلال إضافة شخصيات.

يعيش أبطال المسلسلات سبع أو ثماني سنوات، أي أقل بكثير من أي إنسان. إنها عيشة كلب.

## النمذجة والملاءمة

تبقى للشخصيات طريقته في الدخول إلى حياة من يواظب على مشاهدتها، حتى لو كانت حياتها قصيرة، ما يرتب علينا الوصول إلى توصيف هذه الطريقة. تمتلك الشخصيات، في الواقع، عدداً من الصفات تجعلها تنسجم مع ما يمكن أن نسميه «النماذج»، وفقاً للمنهجية ذات النزعة الفينومينولوجية التي يستخدمها ألفرد شوتز (A. Schütz). ترسم النماذج صوراً، انطلاقاً من ملامح بارزة تشكل شبكة قراءة تساهم، هي نفسها، في الشعور بشكل أكبر ببعض مظاهر الواقع. إن مسار النمذجة يتطابق مع تصور فعال وموقت لتشكل الأصناف (شوتز، ١٩٦٢).

«تلكم بُري!» (Bree!). لنستعد هذا المثال، المذكور في بداية هذا النص. تعني هذه الصرخة بالنسبة إلى الساكنات المجتمعات حول فنجان قهوة في منطقة من الضواحي، أن المرأة الشابة التي قرعت الباب كاملة وأن حلواها من أفضل الحلول، وأنها آخر الواصلات إلى هذا الاجتماع الصغير، ليس لأنها تأخرت، بل لأنها أرادت أن تتأكد من إحداث تأثيرها، وأنها ترغب في الخروج منتصرة في موقف التنافس الخفيف الذي تمارسه مع جاراتها، وأن رغبتها بالكمال لا تخلو من بعض التسامح المتعجرف، وأن الأشخاص المجتمعين في ذلك المساء، متحدون من خلال هذا الرابط الخاص لعلاقة الجوار الذي يمزج بين الحميمية والأسرار. غير أن هذا لا يعني أيضاً، وعلى طريقة البطلة نفسها، أن المدعوة ربما تذهب بعيداً في الحرص على الكمال لدرجة تنتهي معها باعتماد أوليات مضحكة. لقد أخذت المرجعية طابعاً نقدياً. فقد ضحك الجميع في هذا المجتمع الصغير لأن التعبير قد أصاب هدفه.

لقد أصبحت «بري» أنموذجاً لأن بعضاً من صفاتها قد اختير أنموذجاً نقياً بسبب نوع من الملاءمة الناتجة من التشارك بين الشخصية ومشاهدتها، بالمعنى الذي يعتمد الفرد شوتز لهذه المفاهيم. ليست كل صفات «بري» ملائمة (وبهذا الصدد، ما من أهمية لكونها صهباء بالنسبة إلى الوضع). غير أن هذه الصفات تصبح ذات أهمية في ظرف آخر. إن استدعاء الشخصية يمكن أن يكون ملائماً للبعض وليس ملائماً للبعض الآخر. ويمكنها أن تكون كذلك في الماضي ولا تصبح كذلك في المستقبل، أو على العكس، يمكنها أن تكون كذلك على المدى المتوسط. ويمكن لشخصية ألا تكون ملائمة لشخص، وألا تصبح كذلك أبداً، لأن كاتب السيناريو قد فشل في مشروعه، أو لأن الإنتاج قد أحبط هذه الشخصية، أو أنها فُقدت، في مكان ما، على الطريق الطويل للتجسيد، ولأن الاندماج مع الممثل لم يحدث إلخ، أو لأنها غرقت في الجمهور الذي يتزايد شيئاً فشيئاً. ويمكننا أن نستنتج، من هذا الرجوع إلى «شوتز» الذي اعتمدناه حرفياً، في هذا المثال، عناصر أساسية لتعريف برنامج اجتماعي لوسائل الإعلام يجد جذوره في علم الاجتماع العام، ويقوم على مقارنة شوتز لمفهوم الملاءمة.

يقوم تعريف أبطال المسلسلات التلفزيونية باعتبارها دعائم عملية النمذجة، في الواقع، على هذه المقدمات الأولية التي يمكن أن نستخدم خصائصها، بعد الآن، والتي تعتبر أيضاً شروطاً لعملها. إن أبطال المسلسلات هؤلاء أكثر تعبيراً عن الكائنات العادية، في المواقف المعتادة، لأن مشاعرهم تبدى على وجوههم. إنهم أكثر شفافية، لأننا نعرف عنهم كل ما يجب أن نعرفه. ومن الواجب أن نكون على علاقة حميمة مع شخص كي نتابعه في لحظات خاصة من وجوده. إنهم أكثر تنميقة، لأن بعض ملامحهم قد أبرزت بشكل مقصود. إنهم، كما رأينا، أكثر انسجاماً، ويخضعون لعملية إدماج من خلال التعود (بواسطة الاستمرار الطويل وبشكل كاف، الذي يضيفه عليهم تعدد المواسم). غير أن صيغة تشكل الأبطال معقدة، بشكل خاص، لأن الثوابت

التعريفية للشخصية يمكن أن تكون كثيرة التنوع. إذ لا تختصر الشخصية في التنظيم المتناغم لمعايير ضرورية وكافية. فهي تنطلق من الأبعد إلى الأقرب، ومن الخارجي أكثر إلى الأكثر حميمية، كما تفترض تنظيماً مسبقاً لشبكة بنى فعالة ومتداخلة وتراتبية. نستوعب هنا بعض النقاط الثابتة ضمن مجموعة غير متجانسة وغير متناهية ضمناً، بكل تأكيد (أن تكون مثلاً: سلحفاة وتأكّل البيتزا، أن تكون من المافيا وتحتاج إلى تحليل نفسي، أن تكون طبيباً وتقع في إدمان الباراسيتامول، إلخ). لا تمثل هذه النقاط، مع ذلك، الطابع بشكل كامل (بالمعنى الذي تُقدم فيه وتُعرف في علاقتها مع معايير ناتجة من تصنيف أخلاقي ممنوح للشخصية) بل هي، بالأحرى، طريقة ثابتة نسبياً وملحة، في تعريف بعض من أولياتها.

إن لشخصيات المسلسلات صفات تقربها مما هي عليه النماذج في العلوم الدقيقة، مثل علوم الاجتماع، طالما أنها تختزل تعقيد الواقع في بعض الملامح البارزة، وطالما أنها واضحة ومنسجمة. إلّا أنها أكثر تعقيداً من الواقع، لذلك فهي أكثر واقعية. إن تنوع النقاط التي يمكن اختيارها من أجل تعريف الشخصية، هي مصدر غنى بالنسبة إلى طرائق أخرى جافة في نمذجة الحياة الاجتماعية، طرائق شديدة التجريد أو ضعيفة الإيحاء. كما أنها تختزل هذه الشخصيات في صنف واحد ذهني صرف من الفعالية (مصالحتها وليس تناسقها)، إذ تحمل انفعالات ومشاعر ورغبة جنسية. أضيف أنّ النموذج نفسه فعال، ما يعتبر أمراً مميزاً بالنسبة إلى بقية طرائق نمذجة الحياة الاجتماعية. لأن الشخصيات تتطور عبر المواسم، وحين يرجع الجمهور إليها، فإنه يأخذ في الاعتبار هذه التطورات. كما تعتبر مقامات تفكير: إن الشخصيات تفكر بما ينشط الشخصيات الأخرى، وتحاول فهم أغراضها وتسعى، بنشاط، إلى اكتشاف السياقات التي تسمح بتأويل أسباب أفعالها. ويحاول المشاهدون فهم ما تفهمه الشخصيات، غير أنه يمكن لهذا الإجراء أن يكون أكثر تعقيداً لأن المشاهدين يسعون لفهم ما تفهمه الشخصيات،

في ما يتعلق بشخصيات أخرى، إلخ. إنها إجراءات معقدة تسعى إلى زيادة وجهات النظر، وهي تسلسلها وتركبها، وتربطها بعضها ببعض. وهناك القليل من العلوم الاجتماعية التي تصل إلى هذه الدرجة من الكثافة الوصفية. لا يمكن أن تمتلك شخصيات المسلسلات كافة، هذا الاستعداد لتكون أساساً لهذا النوع من النمذجة. إن الشخصيات المهمة، أي التي تفرض نفسها، هي تلك التي تشكل تركيباً غير متوقع وواضح وجديد، في الوقت نفسه، للصفات التي لا تكون مشتركة في الحالة العادية. تقوم بعض الشخصيات، في الواقع، وبسبب وجودها التكويني، بعملية نشر بعض من صفاتها تصل إلى درجة العبثية ( «يتوف مهووس تماماً» ). فيما تقوم أخرى بعملية فصل للملامح، لتبرز الصفات المشتركة عادة، ضمن أنموذج ثابت مألوف. ليس «دكتور هاوس» طبيباً مخلصاً. إنه «طبيب ممتاز، وسافل إنسانياً»، في الوقت نفسه. إن رفضه المطلق للعلاج يقود إلى التفكير حول ما ننتظره حقاً من طبيب، إلخ. غير أن آخرين يقومون بعملية تجميع أكثر تحديداً: بينت شخصية «كيري ويثر» في مسلسل طوارئ أن باستطاعتها أن تكون امرأة متسلطة ومسؤولة، وأن تختار أن تحمل طفلاً من علاقة مثلية جنسية، في الوقت نفسه. (لم يمنعها هذا الأمر من التأثير في تغيير رأيي حيال الأبوة المثلية جنسياً، كما صرح بذلك شخص مستجوب).

إذا كانت الشخصيات نماذج تابعة، أي إنها تضع بالاستخدام ترابطات معروفة استهلكت طاقتها في توضيح الواقع، أو تم تجاوزها من خلال تغييرات الواقع الاجتماعي، فإنها ستبقى، بكل بساطة، ضعيفة الفعالية وخامدة. ومع ذلك، فإن بإمكانها أن تُستدعى من قبل أشخاص حافظت من أجلهم على إمكانية التوضيح هذه - ولأسباب تعود إلى الحالة الخاصة «لاحتياطي تجاربهم».

أما إذا ما «تجذرت»، أي إذا ما أثارت التفكير الانعكاسي والشغف، فإنها تزداد عدداً، وتتوالد بعضها من بعض، من خلال عملية انقسام. بذلك تظهر



الشخصيات الجديدة التي تولد من صفات سابقاتها: يعرض «جول دوريان» بطل حقير، أطيباً كان أم لا (*Scrubs, Toubib or not Toubib*) (حيث يجري اللعب على المقولة الشكسبيرية «To be or not to be» عبر جناس ناقص)، شخصية كارتر في مسائل التعلم ومسارات الاختيار؛ أما مسلسل الدكتور غري: دروس في التشريح (*Grey's Anatomy*) فهو نسخة مسخ عن مسلسل طواريء؛ ويختبر نيك توب (*Nick Tulp*)، على العكس من ذلك، الجراحة على أجسام غير مريضة. ونرى، ومنذ عام ٢٠٠٣، ظهور شغف بشخصية رومانو على المواقع الإلكترونية، والذي تذكر سماجته، بسماجة «هاوس»، ويقدم مسلسل أصدقاء (*Friends*) أمثلة عن الطريقة التي تدار بها العلاقات الغرامية، والصداقة خلال العشرين سنة الإضافية، وعن أثر هذا التمديد في الشباب، وقد كان أبطال مسلسل كيف التقيت والدتك (*How I met your mother*)، أكثر دقة من سابقهم حول تنظيم الحياة الجنسية شبه الزوجية أو الموازية للحياة الزوجية في مواقف المساكنة؛ ويأخذ مسلسلا ملاك بيل، والجنس والمدينة (*Ally Mac Beal, Sex And the city*)، على عاتقهما القلق العاطفي والجنسي للنساء الشابات العازبات العاملات من سن الثلاثين الواحدة تلو الأخرى، فيما يشير مسلسل الجناح الغربي (*West Wing*) إلى ما يعنيه رئيس، إذا كان ديمقراطياً حقاً.

ربما فهمنا ذلك، ضمن اقتراح تأويل القوة الفعلية للمسلسلات التلفزيونية هذا، إذ يقوم تأثير الخيال في الرابط الحميمي والشخصي معاً مع الشخصية ومع حصتها الأنموذجية، ذلك أن هذه الحصة تمثل ما هو مشترك. فالمعارف الأنموذجية وحدها قادرة على أن تكون مشتركة، وفاقاً لشرح شوتر. وبما أن هذه الأنظمة حافظة للمعرفة الاجتماعية ومنظمة لها، تأخذ هذه النماذج بعداً أدائياً، فهي ذات قيمة استكشافية وأخرى استباقية، تماماً، مثل أي أنموذج، إنما بطريقة أكثر انفتاحاً ومرونة. ويسمح تبديل مستمر استعاري ومقنع على موقع الشارع ٨٩

(Rue 89) برؤية الرئيس بالمر يتحول إلى «باراك أوباما»<sup>(١)</sup>. وبعد عدة مواسم، يظهر «جاك باور» مضطراً إلى ممارسة التعذيب لإنقاذ بلده المههدد، من خلال استنفار النظام الكلاسيكي لموقف الدفاع عن الذات. ولم يضطر «جاك باور» لممارسة هذه التجاوزات فقط، بل أقنع مساعديه الماهرين إلى حد ما، بقدرتهم على السيطرة على تجاوزاتهم، بهذه الوسائل، وحصل على قبول رئيسة الولايات المتحدة المثالية والضعيفة، والمؤمنة بفرضية أهون الشرين، بأن تتغاضى عن هذا الأمر، كما أهان لجنة مجلس الشيوخ المكلفة بالتحقيق في الوقائع، معترضاً على المؤسسات الأساسية للحياة السياسية الأميركية، محولاً إياها إلى مقام بير وقراطي مدقق وغير واقعي. بيّن «جاك باور» أن بالإمكان أن تكون مواطناً أميركياً، مخلصاً بجسدك وروحك للوطن، وألاّ تخدم عمل المؤسسات الديمقراطية الواردة في الدستور الأميركي، في الوقت نفسه. إن هذه الصيغ هي من دون شك، أكثر فعالية من النقاش الأخلاقي أو التماهي المباشر. إن إلزام الجمهور لا يتم من خلال اختيار صعب ولا من خلال سلوك بناء، إنه ينتج عن زمالة طويلة ضمن تأكف أعيد تشكيله. تصبح الشخصيات، بذلك، عناصر تغيير، لأنها تعبر عن التلاؤم القابل للحياة، أو المرغوب، كما تعبر عن الصفات التي لم تشكل موضوع تفكير شامل حتى الآن. ألا يغرق التغيير الاجتماعي، اليوم، في الرواية التلفزيونية ومن خلالها، بواسطة هذا الالتفاف؟

### كيف ننقد المسلسلات التلفزيونية؟

تغيرت المسلسلات التلفزيونية. فاغتنت وتنوعت وتحسنت في فترة وجيزة، في خلال خمسين سنة. كما أنها وسعت، وبشكل كبير، قائمة الموضوعات المعالجة، وتطورت في مجال الفعالية السردية. غير أن وصول البعض منها بسهولة إلى الحقل السياسي، قد قاد إلى التساؤل حول الوسائل

(١) أنظر المقالة «هل بالإمكان وجود باراك أوباما من دون مسلسل "٢٤ ساعة لغيميت فور"» ٩ آب ٢٠٠٨، راجعناها في أيلول ٢٠١٢ [www.rue89.com/rue89-culture/2008/08/09](http://www.rue89.com/rue89-culture/2008/08/09)

التي نمتلكها للتفاعل مع ما يعتبر، بحق، نشرأ، في الحيز العام، لقوائم براهين ذات مضمون إنساني ضعيف. ونبقى من دون رد. ذلك أن شخصيات الرواية تحتمي ببعدها الروائي: لذلك فهي تسمح لأنفسها باتخاذ مواقف غير مقبولة أبداً وبطريقة علنية، ضمن النقاش العام، حين يتخذ الناشطون الاجتماعيون هذه المواقف. كيف نعمل من أجل النقد، إذا احتمت الشخصية وراء درع هويتها الروائية؟ وبالمقابل، كيف نتخلى عن النقد إذا أصبحت تلك الشخصية أداة التغيير الاجتماعي والسياسي القوية، وحملت في جعبتها ما يغير رؤية العالم؟ تبدو المصادر النقدية المتوافرة أدنى بكثير من الرهانات التي تبينها هذه المؤلفات. فقد تكوّن نقد وسائل الإعلام، في الواقع، ضمن تقاطع السيميولوجيا والنظرية النقدية. واستعار من الأولى فكرة تقول إن الخطابات تشكل عالماً مستقلاً قابلاً للتحليل بعيداً عن العالم الاجتماعي، وفاقاً لقواعد خاصة به، من المطلوب استنباطها. وأخذ عن الثانية فكرة تقول إنه إذا كانت الخطابات تبني رابطاً اعتبارياً مع ما تحدث عنه، فهي تحمل مع ذلك، ومن دون أن تدري، دلالة خفية تقتصر على علاقات قوة وسيطرة، تقوم مهمة المحلل على كشفها. لقد تحرر النقد جزئياً، من خلال اعتماد هذا الموقف، وفقد سيطرته على العوامل التي أراد أن يصفها. وقد أصبحت مفرداته قديمة، نوعاً ما، وأصابه الجمود، في الوقت نفسه الذي تعقدت فيه مضامين الأعمال المنند بها، ما أدى إلى زيادة التباعد بين علم البلاغة الثابت والخامد، وكتلة تزداد غزارة من الأعمال الأكثر تنوعاً. وما يثير الخوف أننا نستخدم المفردات نفسها، من أجل التنديد بالروايات التي تقدم شابات من ستينيات القرن الماضي، وأبطلاً إيجابيين من ذوي العقل الراجح، من تسعينيات القرن نفسه، وكذلك رافعي جثث في المسلسلات الحديثة. لقد استهلك النقد الأيديولوجي لأنه ذو اختصاص محدود، لا يترك مجالاً للتمييز بين خصائص الإبلاغ، ولأنه احتفالي بشكل زائد، لدرجة تتكيف معه المسلسلات الفكاهية البطيئة، ذات الشخصيات الغامضة والأبطال غير المتوازنين، ولأنه لا يترك مجالاً

للاكتشاف، ولا يأخذ في الاعتبار تعددية أنماط التلقي، وإمكانية الجماهير في متابعة أصوات ضعيفة، وأخيراً لأنه يسمح لنفسه، بطريقة عشوائية، بجميع الانزياحات الممكنة ذات المضامين الواضحة لدرجة الوصول إلى الانقلاب الواضح والبسيط - وهذا ما تقوم عليه حقيقة شكل هذا النقد الأصلي. أما النقد الجمالي، فقد اكتفى بالحكم على المسلسلات وفقاً لأصالة الموضوع، وصدقية الشخصيات والتجديد في العَقد ودور الممثلين ونوعية البناء والإثارة، ولا يعتبر هذا كله من مستوى الرهانات.

إن هناك القليل من الفرص في إيجاد إجابات مناسبة طالما اعتبرنا الشخصية مركباً صرفاً في نظام سردي، وطالما بقينا ضمنين، وقمنا بتوسيع نطاق الرواية كي يستوعب أبطال ذلك المسلسل التلفزيوني المنمذج، باعتبارهم أعضاء جددًا في العائلة الكبرى للشخصيات، من دون الأخذ في الاعتبار خصوصيتها الجذرية. إن أبطال المسلسلات أشخاص أكثر منهم شخصيات. وإن العلاقة التي يقيمها الجمهور معهم، تنتشر ضمن نطاق أرحب من لحظة الانغماس الروائي، وفق صيغ أكثر تعقيداً من تلك المقبولة عادةً: التأثير (حيث كل القوة من طرف الشخصية) والتماهي (حيث الحركة من جانب المشاهد).

وعلى هذا، من أجل إعادة تعريف النقد، أن نقبل أن الحياة اليومية تقبل الروايات وتأخذها في الاعتبار، من خلال تصور أنظمة بحث مناسبة لهذا الوضع. وهناك طريقتان ممكنتان. تتمثل الأولى في إدماج هذه الأنظمة في علم اجتماع عام، داعية أولئك الذين يصادفونها في حقولهم، إلى عدم إضاعة خيوطها، وتصور أنظمة غير متجانسة، ترافق انحرافات الجماهير حين يروون تجربتهم في التلقي. وتقوم الطريق الثانية على الأخذ في الاعتبار «للقسم الحي» من أبطال المسلسلات. وبما أن هؤلاء الأبطال شركاء في علاقة - شركاء خاصون نوعاً ما، بالطبع/ مسطحون، وعناصر صبور، بلا تضاريس ولا رائحة، يملكون أصواتاً بعدد البلدان التي قاموا بدبلجة مسلسلاتها -

غير أنهم شركاء أحياء، علينا، كي نفهمهم، أن نستدعي جميع موارد العلوم الاجتماعية. ويفترض هذا الأمر توصيف الطريقة التي يقومون فيها الأوضاع التي يعيشون فيها، ومعرفة أولوياتهم ومطالبهم في العدالة، وطموحاتهم، ومسؤولياتهم. علينا إذن أن ننزل إلى عوالمهم، والقيام بدراساتها إثنوغرافياً، بالدقة نفسها التي نستخدمها في العمل مع المجتمعات البعيدة.

يشارك أبطال المسلسلات التلفزيونية، مع مشاهديهم، في حيز من التألف يمتد سنوات. ومن خصائص هذا التألف أنه لا يصنع ما هو مشترك في النقاشات فقط، بل في البديهيات الثانوية بشكل أساسي. ويتم العمل على الخيال، ضمن هذه العوالم المألوفة، في إطار صيغة حوارية تشمل مجمل مجمل الحياة. يموت أبطال المسلسلات. إنهم ينطفئون حين تنفد الطاقة الاستكشافية لانسجامهم، غير أن المقترحات التي يقدمونها (حول الشخصيات والمواقف والتفاعلات والبراهين والبديهيات) لا تختفي معهم. وإذا بدت المقترحات ملائمة، فهي تسمح بالتبادلات وبالتجارب الفكرية، وتفتح إمكانات جديدة. فعلى أن نستجوبها كي نفهم التداخلات بين تجربة المسلسلات وتجربة الحياة، وإذا ما اقترحت، عند الاقتضاء، عالماً غير قابل للحياة، علينا أن نرفع الحصانة الروائية عن أبطال المسلسلات.

## المراجع

- CAÏRA Olivier, 2011, *Définir la fiction. Du roman au jeu d'échecs*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «En temps & lieux»).
- CHALVON-DEMERSAY Sabine, 2011, «Enquête sur l'étrange nature du héros de série», *Réseaux*, 165, p. 181-214.
- CLAVERIE Élisabeth, 2003, *Les guerres de la Vierge. Une anthropologie des apparitions*, Paris, Gallimard (coll. «NRF Essais»).
- COTTEREAU Alain, 1999, «Dénis de justice, dénis de réalité. Remarques sur la réalité sociale et la déniégation», dans Pascale Gruson et Renaud Dulong (eds.), *L'expérience du déni. Bernard Mottez et le monde des sourds en débat*, Paris, Éditions de la MSH, p. 159-189.

- COTTEREAU Alain et MARZOK Mokhtar Mohatar, 2012, *Une famille andalouse. Ethnocomptabilité d'une économie invisible*, Paris, Bouchène.
- GOFFMAN Erving, 1991 [1974], *Les cadres de l'expérience*, trad. par Isaac Joseph, avec Michel Dartevelle et Pascale Joseph, Paris, Minuit (coll. «Le sens commun»).
- LE SAULNIER Guillaume, 2011, «Les policiers réels devant leurs homologues fictifs: fiction impossible? Pour une sociologie de la réception dans la sphère professionnelle», *Réseaux*, 165, p. 109-135.
- MORIN Edgar, 1972 [1957], *Les stars*, Paris, Seuil, 3<sup>e</sup> éd., (coll. «Points»).
- PRUVOST Geneviève, 2007, *Profession: policier, Sexe: féminin*, Paris, Éditions de la MSH (coll. «Ethnologie de la France»).
- SCHAEFFER Jean-Marie, 1999, *Pourquoi la fiction?*, Paris, Seuil (coll. «Poétique»).
- SCHÜTZ Alfred, 1962, *Collected Papers*, 1, *The Problem of Social Reality*, 2, *Studies in Social Theory*, La Haye, Martinus Nijhoff.
- SOURIAU Étienne, 2009, *Les différents modes d'existence*, préf. d'Isabelle Stengers et Bruno Latour, Paris, Puf (coll. «MétaphysiqueS»).
- VAN DE VELDE Cécile, 2008, *Devenir adulte. Sociologie comparée de la jeunesse en Europe*, Paris, Puf. (coll. «Le lien social»).

## ليس الملك من ذوي القربى

المساءلات المتعددة في قلب الدولة

ما بعد الاستعمارية في أفريقيا

فاتيك، السنغال، بداية ٢٠٠٢. المفوض الفني للمياه والأحراج عبدو (ن). رئيس فرقة (ت)، مناوب في مركز مراقبة الأحراج، عند مدخل المدينة. يتم التفتيش بشكل نظامي. يوقف عبدو العربات، عربات النقل، وعربات الركاب الصغيرة والشاحنات التي تنقل منتجات الأحراج (فحم الحطب، خشب التصنيع، وخشب التدفئة، ومنتجات القطاف). ويتأكد من توافق إجازات الاستثمار والانتقال الممنوحة من الإدارة ويضيف تأشيرته إلى الوثائق، كي يعلم مركز المراقبة التالي أنه قد قام بعمله، على أكمل وجه. ويدقق في مضمون الحمولة بطريقة سطحية، باحثاً عن بضائع مهربة، أو ممنوع استثمارها. وهكذا مع نهاية الصباح، يكتشف زورقاً مصنوعاً من جذع، في شاحنة - إنه إنتاج حرجي مصنع من شجرة ساقطة - تجاوز زمن السماح بنقله. يعلن عبدو الذي لم يقتنع كثيراً بتبريرات السائق أن هذه المخالفة تستدعي دفع غرامة، وأن عليه أن ينظم محضر ضبط بذلك. ويطلب إلى السائق أن ينتظره في مركز المراقبة، فيما يتعد ليوقف عربة تقترب. وبعد مرور عدة دقائق، عاد السائق إليه وقدم له هاتفاً محمولاً: إن حاكم منطقة «فاتيك»، شخصياً، يود الحديث إلى رئيس الفرقة. يشرح الموظف السامي لعبدو، بنبرة مهذبة، أنه

يعرف جيداً السائق، فهما يتحدران من القرية نفسها، وأن «الولد» قد فهم تماماً خطأه، ويجب العفو عنه. لقد فهم عبده تماماً وضع الحاكم: في السنغال، من غير المناسب «لابن المنطقة» الناجح أن يرفض مساعدة «قريب» في وضع صعب. وهو لا يستطيع، مع ذلك، لوحده، أن يتخذ قراراً يمكن لرؤسائه أن يلوموه عليه لاحقاً، بخاصة وأن الاتصال بمفتشه الجهوي الذي خرج في مهمة متعذر في الحال. لذلك قرر أن يطبق على السائق - الحد الأدنى من الغرامة ٢٥ ألف فرنك، وأكد للحاكم أنه لن يزجج رجله، في مناسبة التفتيش القادم في مركز بارنيي (Bargny).

يُستدعى عبده، بعد عدة أيام، من قبل مفتش جهوي، مأخوذ جداً على خاطره. ذلك أن الحاكم، الذي دفع من جيبه الخاص الغرامة المفروضة على محميّه، قد أعلمه بالتصرف المتشجع لرئيس الفرقة. وبما أن المفتش يخضع للتقويم السنوي للحاكم في ترفعه الوظيفي، فقد اضطروا إلى الاعتذار وإعادة مبلغ ٢٥٠٠٠ فرنك. وقد أعفي عبده من مهامه بعد شهرين، من هذه الوقائع. ونقل إلى مركز أقل أهمية، في منطقة أخرى.

لقد أصبح مفهوم «المساءلة»، في السنوات الأخيرة، مركزياً في التفكير حول ممارسة السلطة<sup>(١)</sup>. وهو يسيطر أيضاً على النقاشات حول إصلاحات الدول الأفريقية، ولكن بطريقة يمكن أن نحكم عليها بأن ثمة ازدواجية تشوبها: من جهة، يحاول خبراء «الحاكمية الصالحة»، انطلاقاً من

(١) إن كلمة (accountability) ليس لها مقابل في اللغات الأوروبية الأخرى، وقد تلقت ترجمات مختلفة باللغة الفرنسية: الالتزام بتقديم حساب، التبعية/ المسؤولية غرونفالدي (٢٠٠٧، الولاء (لافارج، ٢٠١٠، بنيت - غبافو (Benit, Gbaffou) تقديم حسابات (مانان، ١٩٩٥، Manin). وفي سبيل التوافق حول المصطلحات ستحدث عن ولاء حين نرجع إلى الفكرة العامة التي ترى أن على الذين يمارسون سلطة أو مسؤولية سياسية أو إدارية أو اقتصادية - أن يقدموا تقريراً عن أفعالهم أمام أولئك الذين يمثلونهم و/ أو الذين يحكمونهم. إن مصطلح «تقديم الحساب» سيستخدم للإشارة إلى الآليات الخاصة بالتنفيذ.



ملاحظة «عجز في المساءلة» في الإدارات العامة الأفريقية، تطوير الآليات المستخدمة في الديمقراطيات الغربية، من أجل مراقبة السلطة وتقليص تجاوزاتها؛ ويقترح بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، من جهة أخرى، أن تستلهم إصلاحات الخدمة العامة في أفريقيا، أشكال المساءلة المحلية ومنطقتها، القائمة على التقاليد القديمة (التحكم الإلهي بالتعذيب، السلطات الرهبانية، البعد السياسي لعلاقات القرابة، إلخ). إن فقرة التوصيف الإثنوغرافية التي قدمناها تفرض ضرورة مواجهة الأشياء بطريقة أخرى. ذلك لأن مأساة رئيس الفرقة، عبدو، لا تعبر بكل تأكيد، عن الافتقار إلى المساءلة، بل عن «مبالغة» فيه. كما أنها لا تدل على سيطرة منطق مساءلة قديم حقاً بل على تركيب معقد لمساءلات من نماذج مختلفة. وهي تدعونا لبذل الجهد من أجل فهم ظاهرة المحاسبة التي تطوي في النهاية على تبعات ومرتبات معيارية وسياسية.

وأرغب في السطور التالية، بمحاولة تحديد معنى هذا التصور الجديد وأهميته. فمن خلال العديد من المعطيات المستقاة من بحث إثنوغرافي أقوم به منذ عام ٢٠٠٥، حول مصلحة الأحراج والمياه في النيجر والسنغال، سأبين، بشكل خاص، أن مفوضي المياه والأحراج - الذين ليسوا ملزمين بتقديم تقاريرهم بشكل رسمي إلا لرؤسائهم - وضمن الممارسة الفعلية لسلطاتهم الاستثنائية، يتأثرون بشدة بالتدخلات الآتية من مجموعة مؤسسات وأشخاص رسميين وغير رسميين. وسأحاول أن أحلل نتائج تعددية منطق الولاء على سلوك الموظفين وعلى استخدامهم للإجراءات الإدارية<sup>(١)</sup>.

(١) لقد تم إعداد المعطيات التي جرى تحليلها في هذا المقال في إطار برنامج (Africa Power and Politics) (APPP) وهو فريق بحث موله القسم البريطاني للتنمية الدولية (DFID) والمعونة الإيرلندية (IA). إن الأفكار الواردة هنا لا تعكس، بالضرورة مواقف هذه المؤسسات. وأرغب في شكر پاسكال هآغ وسيريل لوميو وجان-بيير أوليفيه دوساردان لاقتراحاتهم وشروحاتهم.

## الخبرة والعلوم الاجتماعية،

### رؤيتان متعارضتان

منذ زهاء عقدين، اجتاحت الدولة ما بعد الاستعمارية، بقوة، مسارات العولمة التي شهدت التأثير المتنامي، على المستوى العالمي، للمؤسسات والمنظمات العابرة للقوميات والتي تنتقل من خلالها المعايير وتكنولوجيا الحكم والعقوبات والموارد المالية المتمحورة حول مفاهيم «الحاكمية الصالحة» والدمقرطة. ويقترح، ما ينتجه خبراء (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات التعاون الثقافي، إلخ)، في هذا الإطار، على حكومات تعتبر «فاشلة» أشكالا محددة من المساءلة ثبتت فعاليتها في بلدان الشمال. وتشجع المعونة الدولية، بذلك، على القيام بإصلاحات لا مركزية تعتبر مساعدة على التقارب بين الحكام والمحكومين؛ كما تراقب هذه المعونة التنفيذ الجيد للإجراءات الانتخابية؛ وتشكل، أو تدعم مؤسسات المراقبة والتحقق (ديوان المحاسبة، وسيط الجمهورية، المفوضية العليا لمحاربة الفساد، المحقق العام). وتفكر مؤسسات مثل البنك الدولي، في السنوات الأخيرة، بالالتزام المدني باعتباره أداة فعالة لتحسين المساءلة الاجتماعية. لذلك فهو يدعم منظمات المجتمع المدني، بأمل تحويلها إلى سلطة مضادة (أكرمان، ٢٠٠٥).

ويدافع بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، في مواجهة هذا الإنتاج من الخبرات، عن فكرة ترى أن المناطق الاجتماعية السياسية في بلدان الجنوب تملك صيغة المساءلة الخاصة بها، التي تقوم على التقاليد السياسية المحلية (بولوها وروزندال، ٢٠٠٢، Poluha, et Rosendahl). وأكد مؤرخون (لونسدال، ١٩٨٦، Lonsdale) وعلماء سياسة (كيلسول، ٢٠٠٣، Kelsall ٢٠١١)، أنه في أفريقيا ما بعد الاستعمار، تخضع سلطة الرؤساء لمعوقات مثل التهديد بالهجرة والعقوبات الأخلاقية المرتبطة بالقسم الطقسي الاحتفالي، أو بالعقوبات الرهبانية (مثل التعذيب والشعوذة). يرى كيلسول (٢٠١١، ص ٢٩): «وهكذا، تظهر في التفاعل بين ردة الفعل (القائمة على

منح رعاياهم امتيازات اقتصادية وتنظيمية وإيديولوجية) والمسؤولية (القائمة على إمكانية الاعتراض أو الفرار أو الهجوم) المساءلة السابقة للاستعمار<sup>(١)</sup>. أما في أفريقيا ما بعد الاستعمار، فإن نماذج الولاء السياسي، التي غالباً ما تذكر، فتتمثل في مساءلة «الرجل الكبير»، والزعيم السياسي الذي يخضع لتقويم رعاياه، وفق مقياس قدراته على إعادة التوزيع الزبائني لموارد الدولة (شabal ودالوز، ١٩٩٩، ص ٧٩ Chabal et Daloz؛ كيلسول ٢٠١١، ص ٢٣١-٢٣٣) على طراز زعيم العائلة الذي يحاكم من خلال قدراته على التوزيع، ضمن العائلة الموسعة (لوسون وراكتر، ٢٠٠٥، Lawson et Rakner).

تنبع أهمية هذه الدراسات من أنها أكدت تعددية أشكال الولاء السياسي في أفريقيا، وتلك ملاحظة تجريبية بنيت عليها تحليلي الخاص أيضاً. وتختلف، بالمقابل، وجهات نظرنا، فيما يتعلق بالنتائج التي علينا استخراجها من هذا «الاكتشاف». ويتساءل كيلسول، الذي يرى مثلي أن من الممكن للتحليلات الأنثروبولوجية أن تساهم في إعادة توجيه سياسات الإصلاح، عما إذا كان بالإمكان التفكير في اعتماد وسائل محلية و«استخدامها للإلزام شكل مستورد من الإدارة المحلية»<sup>(٢)</sup> بتحمل المسؤولية (٢٠٠٣، ص ١٩٣). ويقارن بين إجراء طقسي يمارس في منطقة جبل ميرو في تنزانيا، يدعى محلياً «كسر الفخار»، ويقوم على لعنة تقع على المذنب الذي ارتكب عملاً مداناً، والتصرف البيروقراطي لديوان المحاسبة والمالية في الحكومات المحلية التنزانية. ويعترف أنه إذا كان هذان النوعان من تقديم الحساب يحملان صفات مشتركة عديدة - فهما يقومان على أفعال تحقق تسعى إلى إظهار الحقيقة وتحديد المسؤوليات، كما يقومان على امتلاك المعارف الباطنية

(١) لقد قمت شخصياً بالترجمة عن الإنكليزية (المؤلف). «It was thus in the interplay between responsiveness (based on providing economic, organisational and ideological benefits to their followers) and responsibility (based on the possibility of dissent, desertion or attack) that precolonial accountability could be found.»

(٢) «An imported form of local government could be rendered accountable by indigenous means.»

وعلى أهمية الثقة (م، ن، ص ١٧٤-١٧٥) - يصبح طوبياً التفكير بأن الدولة التنزانية ستقبل باستخدام الاجراءات الطقسية هذه في التحقق من ميزانيات المجموعات المحلية. ويتجاوز «كيلسول»، في مقالة، أكثر حداثة، الحد، مع ذلك، من خلال اقتراح مأسسة تصرفات الموظفين الأفريقيين وتشجيع المستخدمين الذين يمتنون إليهم بعلاقة قرابة أو نسب وهمية أو حقيقية، من خلال إحداث «وزارات متعددة الوظائف للعلاقات العرقية»، يتشارك من خلالها مقدمو الخدمة ومن يتلقاها ضمن علاقات تضامن أقوى، مما كان عليه الحال في الماضي<sup>(١)</sup> (كيلسول ٢٠١١ ص ٢٤٢).

وتتعارض رؤيتان، رؤية تتمثل في سياسية المساعدة الدولية التي تهدف إلى تقوية صيغ الولاء الرسمية، والمؤسساتية المستوحاة من المفاهيم الغربية للحاكمية، وتلك التي يحملها الباحثون في العلوم الاجتماعية والتي تطالب بتنظيم بعض النماذج المحلية لتقويم تصرفات الحكام ومراقبتها. إن موقفنا مختلف، ويمكن التعبير عنه من خلال الأسئلة التالية: ما أن تقوم الملاحظة على وجود تعددية في منطق الولاء الذي يحكم السير اليومي للإدارات، نتساءل: كيف تتفاعل هذه الأنماط المختلفة من المنطق؟ وما تأثير تفاعلها في تحرير الأملاك والخدمات العامة؟ أي نوع من الضغط يمكن أن يمارسه المواطنون في مثل هذه السياقات؟<sup>(٢)</sup>

## شرطة الأحراج وسياسة التدخل

### في النيجر والسنگال،

لا يقدم مفوضو مصلحة المياه والأحراج الذين قمت بدراستهم، أي تقرير رسمي، إلا لرؤسائهم الترابيين (إنه الولاء البيروقراطي). وهم

(١) « Multi-functional ministries of Ethnic Affairs, in which providers and recipients would be bound together by bonds of solidarity stronger than hitherto. »

(٢) أنظر بالنسبة إلى الحالة الصينية، تساي، ٢٠٠٧، Tsai؛ وبالنسبة إلى بنغلاديش، حسين، Hossain، ٢٠٠٩.

خاضعون ضمناً أيضاً، باعتبارهم جسماً إدارياً، لقاعدة تقديم التقارير لمؤسسات التحقيق الرسمية، مثل ديوان المحاسبات، والتفتيش العام للدولة (الولاء الإداري). غير أن هذه الآليات الرسمية قليلة التأثير، ذلك أنه نادراً ما يقرأ الرؤساء تقارير النشاطات، إذا ما أعدت أصلاً، وكذلك الحال بالنسبة إلى تقارير (IGE) التي تحفظ بحرص في محفوظات الرئاسة وتنشر فقط من أجل التخلص من خصم سياسي، وتأخذ العلاقات ضمن الهرم التراتبي، في الواقع، وغالباً، طابع علاقات الرعاية الخاضعة لقاعدة طلب المساءلة أيضاً. يرتبط الموظف، وفاقاً للدرجة والمركز الذي يحتله، بعلاقات شخصية مع السلطة التي عينته، والتي تستطيع أن تنقله. ويدين المدير العام بمنصبه للرئيس، ويؤمن المهندسون ومهندسو الأشغال من قبل الوزير، بينما يرتبط المفوضون الفنيون في المياه والأحراج، في تعيينهم، بالمدير العام. ويتحدث توماس كانتنس (Th. Cantens)، الذي يوصف النظام نفسه المطبق في جمارك الكميرون، عن نظام (ن-2 / 2-N) بقوله «لديك علاقات مميزة مع رئيس رئيسك» (٢٠٠٩، ص ٨٧). وأخيراً فإن المفوضين الذين يعملون في المصالح المتفرقة خاضعون هم أيضاً لنوع من المراقبة من قبل سلطات القيادة الإقليمية (نائب المحافظ، والمحافظ والحاكم).

غير أن جهاز المياه والأحراج يتعرض لضغوط أخرى، إنها طلبات ولاء تقوم على منطق مختلف عن المنطق الذي ينظم العلاقات وسط الإطار البيروقراطي. إن دراسة الحالات التي سنعرضها تتعلق بنشاطات المراقبة وشرطة الأحراج. ويتعرض مجال عمل مفوضي المياه والأحراج، في الواقع، للكثير من الاحتجاج. فهو يشكل موضوعاً لطلبات المحاسبة المتعددة والمتناقضة. ترهق الخدمات غير المركزية، والموزعة على مجموع أراضي البلدين الخاضعين للدراسة (على مستوى المنطقة والدائرة والمحافطة) كاهل شرطة الأحراج التي تمضي نصف الوقت المخصص لعملها ضمن شروط غاية في الهشاشة. فوسائط نقلهم بالية، كما لا يصرف لهم سوى كمية

قليلة من المحروقات، أما ميزانية الصيانة والإصلاح فهي تافهة. كما يشتري الأفراد لباسهم الرسمي من الجيش ويصنعون شارات رتبهم الخاصة بأنفسهم أحياناً. أما المكاتب فهي خالية من التجهيزات وغير عملية، فيما تشبه مراكز المراقبة ملاجئ مؤقتة، والسلاح قد عفا عليه الزمن، فيما تنقص الذخائر في كل مكان.

يميل المفوضون، القابعون في مراكزهم، رغماً عنهم، إلى عدم التحرك على الأرض، إلا حين يثقون بأنهم سيحصلون على «صيد سمين»، بسبب نقص الوسائل والوقود. لذلك تحدد الحملات، في الغالب، من خلال وشايات شبكة صغيرة من المخبرين المحليين، أو تقتصر على «مداهمات» مفاجئة، على مواقع المرور التي تعتبر إستراتيجية.

وتُفرض غرامة على مخالفات «قانون الأجر»، أما في الحالات الأكثر خطورة، فهناك عقوبة السجن. ويمكن للمفوضين المحلفين، أيضاً، أن يقرروا حجز متوجات الغابة المخالفة أو مصادرتها، وكذلك الأدوات التي استخدمت في استغلالها (البلمطة والعربة وحيوانات الجر، إلخ). ويتمتعون في هذا المجال، بهامش كبير من حرية تقدير القيم، وبسلطات هامة مكتومة. فبإمكانهم، من أجل تحديد قيمة الغرامة التي يمكن أن تتراوح، بالنسبة إلى الجرم نفسه بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف فرنك CFA (عملة الاتحاد المالي الأفريقي)، مثلاً، أو بين ١٠٠ ألف فرنك إلى مليون، أن يستندوا إلى درجة معرفة القانون، من قبل المرتفق، وإلى طبيعة تكرار الجرم، وموقف المرتفق من المفوض، إضافة إلى عناصر تقدير أكثر ذاتانية، مثل مكانته الاجتماعية والاقتصادية وأصله الجغرافي وانتمائه العرقي. ويمكن أن ينتهي مسار العقوبة وفق التالي: أ) اعتراف «المنحرف» (وفاقاً لمصطلح مفوضي الأجر) بذنبه بعد مفاوضات حادة تقوم على المطالبة بتسامح الموظف. يقترح الموظف كاتب الضبط مصالحة، توقف بموجبه إدارة الأجر الملاحظات القانونية، مقابل دفع مبلغ من المال هي من يحدده. وكما يشير إلى ذلك البند ٢٦ من

قانون الأحرار السنغالي: «يتوقف الإجراء العام من خلال التبادل». أما في حالة الرفض فيحال الجرم إلى قانون العقوبات؛ ب) يتوصل مرتكب المخالفة إلى إيجاد حل خارج الشريعة، مع مفوض الأحرار، بمنحه «ثمن الكولا»، وهو مبلغ من المال يصل إلى جيب الموظف، وتختلف قيمته، تبعاً لخطورة الجرم موضوع المخالفة، وفاقاً للقدرات المالية للمخالف؛ ج) يسعى المخالف إلى تجنب العقوبة بطلب المساعدة والحماية من وسيط لدى الإدارة، مطلقاً بذلك آلة التدخل.

تلقيت، في خلال بحثي الميداني، عشرات القصص من موظفين ومرتفقين من الإدارة، تتحدث عن تدخلات أدت، في الغالب، إلى إلغاء قرار إداري أو تغييره. إن أنموذج العلاقة بين المرتفق والوسيط، وكذلك المكانة الاجتماعية أو السياسية، لهذا الأخير تحدد صيغ المحاسبة المسافة من قبل التدخل، أما أكثرها تكراراً فهي صيغ المساءلة التمثيلية والفردية والزبائنية/ المحسوبية والحرفية.

### المساءلة التمثيلية

لقد أصبح الممثلون المحليون وسائل مركزية، في حل القضايا المحلية، بما في ذلك تنظيم الموارد البيئية، وذلك بفضل الإصلاحات اللامركزية القديمة، في السنغال (١٩٧٢)، أو الأكثر حداثة في النيجر (٢٠٠٤). وتنظر إدارة الأحرار، التي تؤمن بأن البيئة يجب أن تبقى من صلاحية الدولة، بعدم الثقة إلى الدور الجديد الذي أُسند إلى الإدارات المحلية المتهممة بعدم الاهتمام بالقضايا البيئية، وعدم طلب الدعم للفرق في موازنتها، وعدم استشارة موظفي الأحرار، وسوء استخدام صلاحياتها الجديدة لغايات سياسية غير نزيهة أو من أجل الإثراء الشخصي.

يشكو رئيس مركز في النيجر قائلاً: إن ما يؤلمني، أن العمدة، قد اتهمنا، ضمن الاجتماع، بأننا لا نحول دون تدمير الأحرار في منطقته، وقال إننا

نرى الناس يستخرجون الفحم ولا نفعل شيئاً ضدهم. وهو ذا العمدة نفسه، الذي اتهمنا بالإهمال، حين نتصرف، يتدخل ليطالب استعادة المنتج، يا للغرابة! ألا أنسي أفهمه، إنه رجل سياسي، ويخضع لواجب مراعاة ناخبيه. ذلك أنه إذا لم يفعل شيئاً، فسيتهمه الناس بعدم الاهتمام بمشاكلهم.

يتعارض موقف العمدة ورؤساء المناطق الريفية بشكل جذري مع موقف مفوضي مصالح الأحراج، فهم يلومون المفوضين بسبب عدم الشفافية في ما يتعلق بالدخول الناتجة من الدعاوى القضائية - حيث يعود جزء منها، قانوناً، إلى الإدارات المحلية - كما يلومونهم بسبب استخدامهم شرطة الأحراج من أجل القمع بدل التحسيس، وبسبب عدم حماية الموارد الطبيعية التي تراجع، وعدم إعلام الممثلين المحليين بإجراءاتهم، وأخيراً لأنهم فاسدون. وإذا ما تدخلوا لمصلحة المواطنين، كما يؤكدون ذلك، فإنما ذلك يتم من أجل تنفيذ العقد السياسي الذي يربطهم بناخبيهم.

وعلياً أن نشير إلى أنهم حين يقيمون علاقات تعاون مع مصالح الأحراج غير المركزية، فإن الممثلين المحليين يطلعون بشكل غير منتظم على طلبات التدخل. يرفض رئيس منطقة ريفية في (كورباكا) في السنغال، وهي إدارة مشكلة في جزء منها، في منطقة حرجية واسعة حوّلت إلى محمية، الدفاع عن الأفراد الذين ينتجون الفحم بطريقة غير شرعية: «لا أستطيع، بصفتي مسؤولاً، الزعم بأنني أَدافع عن المصالح المحلية ضد تراجع الغابات، وأنا أخرب عمل موظف المياه والأحراج في الوقت نفسه» (٥ كانون الأول، ٢٠١٠). لا تلبّي مصلحة المياه والأحراج، في الحقيقة، طلبات السلطات المركزية، إلا قليلاً، كما بين ذلك ريبو (٢٠٠٩، Ribot)، في حال السنغال. ويمكن لهذه المصلحة أن تبدو أكثر تأثراً بالضغط حين لا يقودها منطق المساءلة التمثيلية، بل منطق المساءلة القروية<sup>(١)</sup>.

(١) أشكر جان-بيير أوليفيه دو ساردان الذي اقترح عليّ هذا المصطلح.



## المساءلة القروية

تستوقف هذه الصيغة من المساءلة كل فرد باعتباره فاعلاً اجتماعياً ضمن العديد من شبكات الانتماء الغريب. إنها تفرض على «القائمين» بدراسات والمتحدرين من المنطقة نفسها أو من المجموعة العرقية نفسها، وأعضاء الجمعية نفسها أو الفريق السياسي نفسه، الالتزام الغامض بالتعاون المتبادل، تحت طائلة عقوبة ذات طابع أخلاقي: إن مطلب التضامن، ضمن شبكة، قوي لدرجة أنه إذا لم يحترمه شخص ما تجاه عضو من الشبكات التي يتبعها، فإنه يتعرض للوم ويخضع لضغط قوي ومستمر من قبل جميع أعضاء الشبكة (أوليقييه دو ساردان ١٩٩٦، ص ١٠٥).

يجد الحاكم السنغالي، في الحالة المعروضة في مقدمة هذا النص، نفسه مضطراً، من خلال اتباع هذا المنطق، للتدخل لمصلحة رجل متحدر من قريته نفسها، ينقل بشكل مخالف، زورقاً مصنوعاً من جذع شجرة. وانسجاماً مع المبدأ نفسه، يستنجد فلاحو قرية «دوبا» بآبن قريتهم عمدة قرية كونغول بشكل دائم، بالرغم من أنهم خارج سلطته القانونية، حين يفاجئهم مفوضو الأحرار، وهم يستصلحون في غابة مصنفة.

يحكم هذا المنطق مجموعة التراتيبات الإدارية والسياسية، كما يبين ذلك التاريخ المعيش من قبل رئيس فرقة (لور إيسكال)، في السنغال (مقابلة، ٨ كانون الأول، ٢٠١٠). فقد ضبط هذا المفوض ذات يوم، اثنين من الرعاة من عرق «الفلّا» (Peuls)، وهما يشعلان النار في الخرج. وذلك جرم يعاقب عليه قانون الأحرار بشدة. وطلب أحد الموقوفين، وهو المستشار الريفي في دارا ضيوف، مدير مكتب وزير البيئة دجيبو كا للمثول أمامه، والوزارة هذه مسؤولة عن مصلحة المياه والأحرار. وكان المدير من قوم «الفلّا» أيضاً. يطلب مدير المكتب من المفوض وقف تنفيذ التوقيف. ويبلغ المفوض رئيس قطاعه. يتصل الوزير، في ذلك الوقت، بالمدير العام للمياه والأحرار ليطلب إطلاق سراح «محسوبه». وينقل المدير الأمر إلى المفتش الجهوي الذي

ينقله، بدوره، إلى رئيس الفرقة. غير أن (الفلا) كان قد دفع نصف الغرامة، وحين عاد ليطالب بماله، كان الوقت قد فات، ذلك أنه قد «قطع الوصل».

يستجيب الوسطاء، في الحالتين، إلى طلب مساءلة من عضو في شبكة الانتماء، ويسعون إلى التأثير في العمل الإداري، من خلال الدوائر التراتبية الرسمية، باسم علاقة المساءلة البيروقراطية التي تربطهم بمرؤسيهم. غير أنه يمكن لمبدأ المساءلة القروية أن يطبق مباشرة على الموظف حين يعمل في المحلة أو المنطقة التي ولد فيها.

حين تكون في بيتك هناك تدخلات. وحين تعتقل فرقة مخالفاً قريباً لك، فهناك دوماً هذا التدخل. يجب أن يلجأوا إليك كي يحلّوا المشكلة، فيما الرجل قد ارتكب مخالفة. أنت بين المطرقة والسندان، إنها المشكلة<sup>(١)</sup>

وبما أن المصالح الحرجية مكلفة أيضاً بالتنمية المحلية ومهام الشرطة، تحاول الإدارة تنفيذ مداورة منتظمة للمفوضين، كل ثلاث سنوات، من حيث المبدأ، من أجل التوفيق بين مطلبين متناقضين: التشجيع بالحقائق الاجتماعية والبيئية للمحلة، من دون إقامة علاقات إلفة مع الناس تسيء إلى فعالية العمل الإداري (بلوندو، 2011b).

وتقترح دراسات حديثة العهد، بالمقابل، أنه إذا كان أحد الموظفين «مرتبطاً» بقوة بالشبكات الاجتماعية لمكان عمله، فإنه سيشعر بالتزام أخلاقي قوي في العمل من أجل المصلحة العامة (تسي، ٢٠٠٧، Tsai). لقد جرى هذا النقاش في النيجر. وقد قرر وزير، منذ سنوات، أن يعين على رأس الإدارة الجهوية للبيئة موظفين محليين. لقد سعت هذه السياسة إلى الحصول على الدعم المحلي لبنى الإدارة ومنح الشرعية للخدمة العامة في أعين المستفيدين. إلّا أنه، حسبما أفاد عدة موظفين في مصلحة الأجرأج، «إن المواطن المحلي يعمل بشكل أفضل من الغريب، لأنه يعرف أنه يعمل من أجل منطقته، حين

(١) المدير العام المساعد للبيئة ومكافحة التصحر لـ«م»، النيجر ١٣ أيلول ٢٠١٠.

سيعود بعد التقاعد، وسيُحكم عليه تبعاً لأفعاله» (مفوض فني، النيجر، ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٩). ومن جهة أخرى، حين ينغمس مفوضو الأبحاث بعمق في الحياة الاجتماعية للمحلة، يميل الناس إلى عدم ارتكاب مخالفات احتراماً لهم، كي لا «يسيئوا» إلى عملهم. وسيشعر الناس «بالخجل» من ارتكاب المخالفات تحت نظر قريب لهم، لأن الدولة المتجسدة في «هذا القريب» تستحق احتراماً أكثر. ويشكل الطابع الثقافي للخجل، «الناظم القوي ووسيلة الضبط الاجتماعي» في أفريقيا (أوليفيه دو ساردان ١٩٩٦، ص ١١٠)، بذلك العقوبة الرئيسة (الإيجابية أو السلبية)، في صيغة المساءلة القروية التي تكشف هنا عن ازدواجيتها الكاملة: فهي تحت على الالتفاف على قوانين الدولة، كما على التقيد بتطبيقها بحذافيرها.

### المساءلة الزبائية

إن على مصالح الأبحاث -والإدارة العامة- أن تبلغ، بحكم الواقع، السلطات الدينية أو التقليدية بأفعالها، حيث تعمل هذه الأخيرة بصفة وسيط لدى تابعيها ورعاياها، أو تدافع عن مصالحها الخاصة، على الرغم من أنه ليس من نص قانوني يفرض ذلك. تقوم أسس هذا المساءلة الزبائية، عموماً، على تبادل مشترك للخدمات، التي أسستها الدولة الاستعمارية: منح مناطق ذات استقلال ذاتي حرية الوصول المميز إلى موارد الدولة، مقابل الاستقرار الاجتماعي والسياسي المتحقق من خلال مراقبة المواطنين/ الرعايا.

في السنغال، حل مرابطو الأخويات المسلمة محل السلطات السياسية القديمة التي هزمها الاستعمار وأزاحها بشكل نهائي ليولد سيدار سنغور (Léopold Sédar Senghor) مع استقلال البلاد، عن دورها الوسيط بين السلطات المركزية والشعب. وقد حل محل العقد الاجتماعي الاستعماري، الذي يسمح للمرابطين بالتوظيف المالي بنجاح في اقتصاد الفستق مقابل دعم مشروع التحسين، وتجنيد العسكر من أجل الحريين العالميتين،

بعد الاستقلال، تحالف دائم مع الحزب الحاكم. يؤمن المرابطون الدعم الانتخابي من تابعيهم، لحزب السلطة الذي يكافئهم من خلال توزيع الثروات والامتيازات والإفلات من العقاب. وتتوقف سلطة الدولة السنغالية، في أيامنا هذه على بعد كيلومترات من (طوبا) العاصمة المقدسة لإحدى الأخويات الأكثر نفوذاً، المريدية، عاصمة الحج ومركز كل أنواع التهريب.

إن الحقل الذي نهتم بدراسته هنا، أي إدارة الموارد الطبيعية، غني بالأمثلة. ونذكر، ببساطة، تنازل الرئيس عبدو ضيوف عام ١٩٩١ عن غابة مبيغي المصنفة (خلكوم) للخليفة العام السابق للمريدين، كي يحولها إلى مشروع استثمار زراعي ضخم. وتكشف ملاحظة دقيقة من التنظيم اليومي لإدارة الغابة، أنها تقدم خدمات أخرى للمرابطين: إذ تضع تحت تصرفهم شاحنات لتأمين المياه لاتباعهم في أثناء الحج إلى مدينة طوبى (ويطلق على المناسبة اسم المغال الكبير)، وبذلك، تنحرف الشاحنات عن استخدامها الطبيعي في إطفاء الحرائق في الأحراج، كما تمنحهم رخصاً مجانية من أجل نقل فحم الحطب، مع اقتراب موسم الأعياد الدينية، وتمنح الموافقة على العديد من مطالب الاسترحام تجاه زبائن السلطات الدينية. وهكذا ينقل لي الرئيس الحالي لقطاع (خ) تجربته في التسعينيات من القرن الماضي، في محافظة تيفاوان، عاصمة الأخوية التيجانية). لقد طلب إليه مرابط من المنطقة ثلاث مرات، أن يطلق سراح طالبيه (مريديه)، بعد أن احتجزوا بسبب قطع مخالف للحرج أو بسبب التصنيع غير المشروع لفحم الحطب، وقد حصل على ما طلب.

ويمكن لهذه الطلبات التي توجه مباشرة، في الغالب، إلى المسؤول المحلي، أن تمر أيضاً من خلال سلسلة إدارية وتستند إلى علاقة زبائنية تربط رئيساً بسلطة دينية.

لقد أوقفت، في العام المنصرم، عرباً يرعون قطع جمالهم في الغابة المصنفة في (ر) [...] وطلبت منهم أن يتبعوني إلى (ر) كي أتمكن من تنظيم ضبط.

وقبل أن أصل إلى حدود فرقة (ر)، ذهب بعضهم لرؤية شريف (ر). وبعد ذلك، ذهب الشريف ليرى نائب المحافظ، الذي دعاني ليطلب مني أن أعفو عنهم. وقال لي إن الشريف كان مرابطاً. وبما أن نائب المحافظ هنا في (ر) هو سلطتنا الإدارية فقد امتنعت عن كتابة الضبط وأنهيت المشكلة بطريقة ودية.<sup>(١)</sup>

ويبدو أن تدخل المرابطين مباح أكثر من تدخل المفوضين الذين يشاركون بالتجربة الدينية نفسها لمواطنيهم، لأنهم هم أيضاً، وفي الغالب، طالبو أحد المرابطين ووفقاً لبعض المسؤولين في مصلحة الأحراج، فإن الأتباع يستغلون حسن نية السلطات الدينية للقيام بأعمال غير شرعية؛ وتدخل ضغوط المرابطين، في الحقيقة، على منافسة شديدة مع السلطات، يمكن أن تؤدي إلى تهديدات جسدية. ولا تزال الذكرى حية، في إدارة المياه والأحراج، للمغامرة التي عاشها المساعد في التفتيش الجهوي للمياه والأحراج في (سان لوي) ومفوضاه الاثنان اللذان تجرأ على توقيف الشيخ مودو كارا مباكي، صاحب النفوذ القوي والملقب بالـ «جنرال»، والذي كان يصطاد بصحبة حوالي عشرين من طالبيه في حرج مصنف في المنطقة. لقد اضطروا، بعد أن أنقذوا من خطر السحل، من قبل ميليشيا هذا المرابط، في اللحظة الأخيرة، إلى إخراج سيارته رباعية الدفع من الوحول، ذلك المرابط الذي كان يقول لهم بأنه لا يهمه أمر أحد حتى لو كان رئيس الجمهورية.

بقيت «الرئاسة الإدارية» في النيجر (رؤساء القرى، ورؤساء المقاطعات ورؤساء القبائل ورؤساء المناطق)، حتى قدوم السلطات المحلية عام ٢٠٠٤، المؤسسة الوحيدة الممثلة للسلطة المركزية في البيئة الريفية. ونتحدث هنا على «رئاسة» تقليدية جديدة من أصل استعماري، استمر تأثيرها حتى يومنا هذا. ليس على رئيس المقاطعة الذي يدير ولايته وفقاً لصيغة حاكمة ترفع من قيمة الإرث والنهب المعاد توزيعه والمحسوبية، أن يقدم، من حيث المبدأ،

(١) رئيس فرقة الأحراج (ر)، السنغال (٤٥) ٢٥ أيلول (٢٠٠٩).

تقريراً، لسلطة مركزية قادرة على صرفه من الخدمة (أوليقييه دو ساردان, ٢٠٠٩b). غير أن ضرورة الإنفاق على محاسيب كثر، التي تمثل رهان نجاح مهمته، تقود رئيس المقاطعة الذي يقوم أيضاً بدور الحَكَم في النزاع وبدور قاضي صلح، إلى التدخل بشكل منتظم في الخلافات بين إدارة الأحراج والفلاحين. وعلى عكس ما لاحظناه بخصوص تدخل الممثلين المحليين، فإن تدخل الرئاسة الإدارية يعتبر شرعياً من أعوان المياه والأحراج ويستند إلى توافقات شبه مؤسسية بين المواطنين والزعامات المحلية. فبالنسبة إلى رئيس مركز أحراج في شرق النيجر:

نعمل مع الكتلة الريفية، ويرأس هذه الكتلة رئيس تقليدي [...]. وإذا ما ضبطت شخصاً بالجرم المشهود، أفضل الذهاب أمام رئيس المقاطعة أو رئيس القرية [...] وأطلب من أي منهما ما علينا القيام به تجاهه [...]. وبذلك تبقى في منصبك، ولا تحدث أي مشكلة، مع أي رئيس لمقاطعة، ذلك، أن كل شيء يحدث أمامه ولكن إذا أصررت على ضرب رجل من رعيته، فستواجه المشكلات دوماً. لأن من الواجب أن تعيد منح هؤلاء الرؤساء قيمتهم. وإذا ما تصالحت مع شخص على مبلغ ٥٠ ألف فرنك، وجاء الرئيس ليراك كي تخفض المبلغ، إذاك يعترف هذا الشخص بقيمة الرئيس [...]. أنتم تعرفون أنني لا أستطيع أن أقول لا لرئيس أمام الجمهور. فهذا أمر يسخفه.<sup>(١)</sup>

يسمح تقديم فلاح أمام رئيسه أيضاً بالحصول على ضمانات حول دفع الغرامة وكذلك أيضاً بالقيام بالتحقيق أمام شهود شرعيين لأنه، و«ضمن العالم السياسي الذي نحن فيه، علينا أيضاً أن نملك وسائل ضبط أخرى كي نعمل. فإذا لم يكن لديك، شاهد ذو مصداقية، سيسك الناس في ذلك مهما كانت أقوالك»<sup>(٢)</sup>.

لذلك يقوم الرهان لدى موظفي الأحراج، كما الرؤساء، عموماً، على

(١) مفوض الأحراج تيلابري، النيجر، ٢٢ شباط، ٢٠١٠.

(٢) قائد الفرقة الجهوية لمارادي، النيجر، ١٦ أيلول، ٢٠١٠.

«إيجاد توافق يرضي الجميع»، أي حل محلي للخلاف بين الإدارة اللامركزية والفلاحين:

يُحل هذا هنا. من دون الوصول إلى الإدارة سنجد توافقات بيننا هنا. اقتيد، منذ أيام رجال من «الفلأ» الذين قاموا بالزراعة متجاوزين حدود حقولهم، وقد استدعاهم المفوض هنا على مستوي. وكان يتوجب عليهم دفع مبلغ ٢٠ ألف فرنك. علينا ألا نكتب أنهم لم يدفعوا المبلغ<sup>(١)</sup>.

### المساءلة الجرفية:

يمكن أن نصنف ضمن هذه الفئة، الضغوط التي يتلقاها المفوضون من قبل زملاء آخرين في العمل أو من منظمات تشارك في مجال الفعالية نفسها. إن استخدام تعبير «زميلي العزيز»، تلميحاً لعبارة اللباقة التي تستهل بها رسالة التوصية التي يبرزها السائقون المخالفون في مركز المراقبة، منتشر لدى موظفي الأحرار كما لدى رجال الجمارك في باكو - أريفاني (Bako-Arifari، ٢٠٠٧، ص ١٩٣). ويكفي أحياناً أن تكون لديك علاقات جيدة مع عائلة حارس الإدارة الجهوية للمياه والأحرار (حالة لوحظت في سان لوي) كي يخفض مبلغ الغرامة إلى حد كبير:

لقد حددت الغرامة بمبلغ ٥٠ ألف فرنك في البداية غير أنه لما كان المخالفون جيراناً لأقارب الحارس، فكان من الصعب عليّ، إرغامهم على دفع مبلغ الغرامة. وبما أن البند الذي يحدد المبلغ يفرض غرامة تتراوح بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف فرنك، فقد طلبت دفع مبلغ ٢٠ ألف فرنكاً.<sup>(٢)</sup>

إن علاقات التبادل التي يقيمها موظفو الأحرار مع تعاونيات إنتاج الفحم الخشبي في السنغال أو فحم التدفئة في النيجر، تدفعهم أيضاً إلى القيام بتدخلات لمصلحة مرتكب المخالفة.

(١) رئيس كانتون S، النيجر، ١٥ أيلول سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) رئيس فرقة الأحرار المركزية لبلدية سان لوي - السنغال.

## قوة المساومات الضعيفة<sup>(١)</sup>

إن هذه الأنماط من المساومات غير الرسمية تختلف جذرياً عن تلك الرسمية. وتتعلق علاقات المساواة، في هذه الصيغة الثانية، بشكل أساسي، بالمؤسسات أو مجموعات الفاعلين؛ ويتأتى تأثير آليات تقديم الحسابات عن صفتها العامة (شيدلر، ١٩٩٩، ص ٢١، Schedler)، كما أن مجال الكفاءات الخاضع لإلزامية المساواة محدد بشكل جيد نسبياً (ليندبرغ، ٢٠٠٩ Lindberg)، وطلبات تقديم الحسابات واضحة وإمكانات العقوبة حقيقية سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

وتبين الأمثلة المعروضة سابقاً، بالمقابل، أشكالاً من المساواة بين الأشخاص (المساواة وجهاً لوجه) دني وكلاين، ١٩٨٦، ص ٢٤٩، Day et Klein). تعتبر النزعة التدخلية في الحيز العام في أفريقيا، في الواقع، نتيجة مباشرة للتطرف في شخصنة العلاقات الإدارية (بلوند وأوليفيه دو ساردان، 2007b، ص ١٠١). وتنتج هذه الشخصنة من تمثيل خاص للدولة يلخصه بشكل جيد قول شعبي سنغالي: «ليس الملك أو (الدولة) من ذوي القربى» (Buur du mbokk)، لذلك علينا الحذر منه، إذ يمكن «أن يضحى بأقرب الناس إليه من أجل مصالحه» (كولون، ١٩٨٣، ص ٢٠، Coulon). تقوم ردة فعل المرتفق، في مواجهة إدارة ذات سلوك ضبابي وغير متوقع، على البحث عن حامٍ وشفيع وسيط لأن «من لديه ملقعة لا يحرق أصابعه» (بلغا الولوف، ku am kuddu du lakk). وتفيض السيمولوجيا الشعبية في السنغال والنيجر بالعبارات التي تترجم ابتذال هذه الإستراتيجيات في تدجين سلطة الدولة: «ذراع طويلة»، «حزام أمان»، «مداخل» (بلوندو وأوليفيه دو ساردان، 2007c، ص ١٣٤). ويصبح الوصول إلى قمة الدولة، بالنسبة إلى من لديهم مداخل، ممكناً بشكل لافت، ومن المحتمل أن يُستحضر لأتفه الأسباب. في يوم أحد

(١) كي نستعير العبارة الشهيرة لغرانوفتر.



من آب ٢٠٠٨، حاول رئيس محمية الزرافات في كوريه بالنيجر، تسجيل مخالفة بحق وفد من منظمة الصحة العالمية يرافقه موظفون نيجريون، كانوا يقومون بزيارة الموقع من دون دفع رسم الدخول، ومن دون دليل رسمي. غير أن آلة التدخل قد انطلقت فوراً. فبعد إبلاغ وزير الصحة، قام هذا الأخير بالاتصال بوزير التربة الحيوانية، ثم برئيس مكتب وزير البيئة، الذي كان في مهمة خارج النيجر، ليطلب إليه الاتصال بالأمين العام للوزراء. في ذلك الوقت اتصل وزير التربة الحيوانية بوزير المياه الموقت، الذي اتصل بدوره بالأمين العام. وأخيراً، تدخل المدير العام المساعد للعام للمياه والأحراج ليقول لمفوض كوريه: «إنس هذه القضية يا بني». وفي العموم، فقد استنفر ثلاثة وزراء وثلاثة موظفين رفيعين، في يوم عطلة، من أجل إلغاء غرامة تساوي عدة آلاف من الفرنكات.

تتوقف أبعاد هذه الإستراتيجيات عند مستوى الفرد: فليس وجود شفيع فعال أمراً سهلاً على كل الناس. ما يثبت أنه، وفي تحليل أولي، لا يمكن لهذا العدد الكبير من طلبات كشف الحسابات الفردية والمميزة، أن يتحول إلى ضغط جماعي من أجل خدمة عامة أفضل أو أكثر عدالة.

نحن هنا، في الواقع، أمام إجراءات تفتقد إلى الطابع الرسمي. فهي مطبوعة بطابع السرية، مثل «سر الدولة» (توسيف، ١٩٩٩، Taussig). يعرف الجميع كيف تسير الأمور، غير أن تحديد حالات ملموسة للتدخل يعود إلى البحث الإتنوغرافي المعمق. تحسن هذه الإجراءات أحد أوجه المساءلة - تفعيل الإدارة في مواجهة طلبات المواطنين «المرتبطين» بالشبكات الصالحة - على حساب الوجه الآخر للمساءلة، الشفافية وإمكانية النقد المفتوح (بينيت غتافو، ٢٠١١، ص ٤٥٨، Bénit- Gbaffou). يرفع مستوى المراقبة الجماعية في المفاوضات المتعلقة بالعمل الإداري، ويقود إلى توافقات منظمة ومقدرة ومقبولة من مجموع الفاعلين المحليين.

ويؤدي الطابع غير المعلن، أيضاً، إلى ضعف عنصر آخر مهم في علاقة

المساءلة: إنها العقوبة من خلال تشويه سمعة العامل الرسمي المرتكب (شيدلر، ١٩٩٩، ص ٢١). إلا أن الولاء البيروقراطي هو المجال الوحيد الذي يطبق عقوبات محددة ونظامية، في سياق هذا التحليل: يمكن أن يعاقب مفوض المياه والأحراج لعدم تطبيقه قانون الأحراج، أو لأنه، وبشكل أدق، قد طبقه، ولكن بشكل صارم، أو حتى لأنه قد أضر بمصالح أحد الرؤساء، المسؤول بدوره، تجاه شخصية نافذة. وفي كل الأحوال، إن التهديد بالعقوبة غامض ومرتبط بالموقف. ففي مثال الزورق المصنوع من الجذع، كان باستطاعة الحاكم أن يرفض بشكل لائق، التدخل لمصلحة «قريبه» أو أن يتظاهر بأنه فعل ذلك، من دون أن يسيء ذلك بشكل واقعي إلى سمعته باعتباره «ابن البلد» الصالح، شرط أن يتوسط، في مناسبات أخرى من أجل «أقرباء» آخرين. وحتى في الأمثلة التي قدمتها، إذا كان المرابطون قد فازوا في مواجهة مصالح الأحراج، فهناك حالات أخرى، لم تسمح فيها رسالة رسمية من الخليفة العام للمريدين، أي السلطة العليا في الأخوية، لهؤلاء السائقين الذين ينقلون الفحم المخالف، بالتهرب من دفع غرامات باهظة ومصادرة الحمولة (المفتش الجهوي في (خ)، ٢٧ يوليو/ تموز، ٢٠٠٩)، إذ تصل هذه الضغوط إلى حائط مسدود، حين تعترضها إدارة سياسية قوية.

إن ما يمنح القوة لهذه الأشكال الضعيفة من الولاء، ليس فعاليتها الداخلية إذن، بل حقيقة أن من المقبول عموماً أن تكون فعالة، سواء من جانب الموظفين أو من جانب من يتحدث معهم. وهي تستقي شرعيتها من أنها تقوم على المعايير الاجتماعية المشتركة (واجب التعاون المعمول به في المساءلة القروية والحرفية) أو على علاقات سياسية تدرج في المدى الطويل (في حالة المساءلة الزبائنية). ومع ذلك، فإن الموظفين ينظرون نظرة ريبة إلى ممارسة التدخل. فهم يعتبرون أنه يخرب عملهم من جهة، وينشر ثقافة الإفلات من العقاب، ويحرض مرتفقين آخرين على الإساءة إلى المصادر الطبيعية. ويقبلونه، من جهة أخرى، باعتباره تصرفاً اجتماعياً دارجاً، بل

ومحموداً: «إنه من ثقافتنا بل من ديننا نفسه». علينا أن نحاول، قدر الإمكان، أن نخفف العقوبات. هناك تدخلات دائمة، وهذا الأمر ضمن تصورنا للأشياء [...]، عليك أن تستمع إليهم».<sup>(١)</sup> إن رفض الاستماع، أو التفاهم يصل بنا إلى العار الاجتماعي: «حين لا يتدبر المفوض الأمور، يعتبر الأسوأ في العالم. فهو أكبر الكفار الذين يمكن أن يعيشوا على سطح الأرض».<sup>(٢)</sup>

## المساءلات المتعددة

### إيعازات متناقضة ومعايير عملية

لقد رأينا أن من المحتمل، أن يحتوي أي قرار بيروقراطي، في طبيعته، على إمكانية تفعيل آليات ولاءات متزامنة: تتفاعل الولاءات البيروقراطية أو الزبائية أو القروية أو التمثيلية أو الحرفية، ضمن سلسلة تدخلات تربط، أحياناً، بين قمة الدولة ومركز المراقبة في الغابة البعيدة. فإذا تمت الاستجابة لطلب التوفيق بين الموظف المحلي والطالب/ الشفيح، يمكننا أن نعتبر أن مقتضى المساءلة من زميل أو سلطة دينية تجاه القائد السياسي، يتجاوز مقتضاها تجاه رؤسائه. غير أن هذه الأشكال من المساءلة غير الرسمية، تستند، في الغالب، إلى منطق المساءلة البيروقراطي أو تندمج فيه، بدل أن تحل محله، متطفلة نوعاً ما عليه، مع إفراغه من مضمونه. يأتي الأمر بتخفيف «الصفقة» أو إلغائها، في الواقع، من رئيس ترابي، المدير العام أو الوزير. فمن خلال تنفيذ هذا الأمر، يلتزم المفوض أو المسؤول المحلي، شكلياً، بمتطلبات تقديم الحساب البيروقراطي حول موضوع وحيد، إنه احترام التراتبية، بالتناقض مع الموضوع الثاني للمساءلة البيروقراطية، أي تنفيذ القانون، وهو يتخلى، من خلال ذلك، وبشكل موقت، عن استقلاله في اتخاذ القرار وسلطاته الواضحة، لمصلحة رؤسائه.

(١) القائد، دكاك ١٥ نيسان أبريل ٢٠٠٥.

(٢) رئيس فرقة مادارونفار النيجر.

تعرض إدارة الأجر في عملها الميداني، وبشكل يومي لإيعازات متناقضة (بيرشك، 2010، Bierschenk): تطلب الإدارة العامة من المفوضين المحليين الحصول على دخل لمصلحة خزينة الدولة والإدارات المحلية، غير أنها تحرمهم من الوسائل المادية والبشرية اللازمة من أجل تنفيذ هذه المهمة! وتطلب الترابية من الموظفين موقفاً صلباً في قمع الجرح في الأجر، غير أنها تقبل هي نفسها الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتدع مفوضو المياه والأجر، في مواجهة هذه الإيعازات المتناقضة التي تخيهم وتزعجهم، «معايير عملية» (أوليقييه دو ساردان، 2008)، أي صيغ تنظيم بديلة عن القواعد الرسمية، هي نتيجة تجميع للمعايير الرسمية والمهنية وتهجين لها.

وتساعد [هذه المعايير العملية]، «ضمن هذا السياق غير المستقر والخطر ضمناً والذي تغرق فيه مؤسسات الدولة، في «انتظام» وتعزيز الطابع غير المتوقع للموقف بالنسبة إلى جميع العاملين المعنيين»<sup>(١)</sup> (تيتيكا ودوهرت 2010، ص 588، Titeca et De Herdt).

يمثل هذا الفساد النموذج الأول لهذا المعيار العملي. وعلينا أن نعرف أن إلغاء الصفقة النظامية يحرم المفوض كاتب الضبط والمخبر من المكافأة المنصوص عليها في القانون بهذا الشأن، والتي تصل إلى 30٪ من الغرامة. ويفضل بعض المفوضين، بسبب معرفتهم بأنهم سيفقدون هذا المبلغ، تلقي رشوة بدل ترك رؤسائهم يستفيدون من ذلك.

هناك نوع آخر من المعيار العملي، إنه البحث عن حل وسط يقوم رهانه، في الوقت نفسه، على إنقاذ سمعة المصلحة وتغذية موازنة الدولة، وتسهيل قبول العقوبة أو القانون، بشكل أكثر شمولاً، إنه تصرف دارج في النيجر كما في السنغال، عندما يرتكب عدة أشخاص المخالفة نفسها حيث «تفرض كتلة

(١) «In the "unstable" and potentially dangerous and unpredictable context in which state institutions are embedded, they help to "regularize" and increase the predictability of the situation for all concerned.»

من الغرامات» كي تتيح لكل مخالف أن يدفع مبلغاً أدنى من الحد الأدنى المحدد بالقانون. ويكتب الضبط بحق مخالف واحد، وبشكل وهمي بينما يتقاسم الجميع الغرامة. ويمكن أيضاً، أن يطلق سراح شخص واحد ولا تحجز الحمولة، بل تدفع نفقات انتقال الفرق فقط. وإذا ما احتجزت المتوجات، يجري تزيف بيعها في المزاد العلني للسماح للمالكين بشراؤها، من خلال اللجوء إلى استعارة اسم.

تعتبر هذه المعايير العملية إذاً مهارات وترتيبات وعادات وإجراءات يجري تعلمها «ميدانياً»، في أثناء التكيف الاجتماعي المهني لمفوضي المياه والأحراج لتصبح جزءاً مكماً من ثقافتهم المهنية: إنها تعلم التعامل مع مختلف نماذج السلطة، والمساومة على عقوبة قانونية، وتفضيل التفاوض على التشدد واحترام قوانين اللياقة المحلية، والاعتماد على وسطاء في تواصلهم مع الجمهور، والقبول بأن عليهم بخاصة، وبحكم الواقع، أن يشرحوا أعمالهم لمؤسسات وعاملين، بعيداً عن الدولة.

ويتداخل العمل الإداري عموماً مع حزمة علاقات معقدة مع عاملين فرديين وجماعيين يملكون صيغاً خاصة من المساءلة، ويطالبون بحصتهم من إنتاج الدولة. ويمكننا أن نشير إلى أن غاية طلبات المساءلة التي جرى تحليلها هنا، تختلف عن الغاية التي يستند إليها الأدب ذو النزعة التنموية والذي يرى «أن مساءلة الموظفين مبدأً أساسياً يحقق الحاكمية الصالحة»<sup>(١)</sup> (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ص ٧). تتعلق الحالات الموصفة بالتدخلات التي لم يكن هدفها إدارة أقل فساداً بل إدارة أكثر «انغماساً» في المجتمعات المحلية. وبدل أن تؤدي هذه المسارات إلى انحلال الدولة أو إلى ذوبانها في الشبكات الاجتماعية، السياسية أو المافوية، فهي تعبر عن شكل خاص من العقد الاجتماعي الذي ينعته نوغنت (٢٠١٠، ص ٤٣-٤٤) Nugent

---

« The principle element that assures good government is the accountability of public officials. » (١)

بـ«المسيح»: تختار الدولة عدم ممارسة صلاحياتها وحقوقها السيادية بشكل كامل للحصول على رضى رعاياها، مع الاحتفاظ بهذه الصلاحيات والحقوق السيادية. وهكذا يمكن لجهاز المياه والأحراج المحافظة على صورة الإدارة المستقلة القائمة على معرفة تقنية متخصصة عصية على الضغوط، مع التراخي في الميدان. وتنتج الضغوط التي تعرقل العمل العام أو تحبطه، ومن خلال المساهمة في تهذئة العلاقات بين الدولة والمواطنين، وضعاً عاماً لا يستهان به: إنه الاستقرار الاجتماعي.

هذا الغوص الخاطف، الذي اقترحناه توأماً، في جوهر الحياة اليومية لبعض الموظفين الأفريقيين (أنظر بلونديو 2011a و2011b أيضاً) يندرج ضمن مشروع أوسع يسعى إلى إعادة منح مضمون تجريبي لأنثروبولوجيا الدولة التي أهملت، وهي تتجدد، إتنوغرافيا «المألوف البيروقراطي» (كوبانس، ٢٠٠١؛ بلونديو ٢٠٠٦؛ بلونديو ولومور، Copans, Blundo, Le Meur, 2009b). إن دراسة «الحاكمية الحقيقية» للأجهزة البيروقراطية الخاصة (أوليقييه دو ساردان، 2009a) بالدولة «في الحياة اليومية»، أو «قيد الإنشاء» (بيرشك، ٢٠١٠) تتوافق مع رهان مضاعف. إن المطلوب أولاً ملء فراغ تجريبي: إن إتنوغرافيا مختلف الأجهزة الوظيفية مادة مهملة، بخاصة في أفريقيا. لذلك فالمطلوب قلب المنظور الذي جاء به جيمس سكوت (James Scott) في كتابه: النظر كنظرة الدولة (1998, *Seeing like a state*): فيما قام هذا الأخير بتفكيك الإجراءات التي تسمح للدولة بإعادة «المقروئية» إلى «عالم اجتماعي معقد ومجزأ»، يسعى البحث بالآخرى إلى جعل الدولة نفسها قابلة لأن «يقرأها» المرء متوسلاً مراقبتها من خلال الممارسات الملموسة للموظفين. نأمل أن نكون قد بينّا أن هذه الطريقة أتاحت تقديم تباينات نقدية، في مواجهة منظومة آراء خبراء «الحاكمية الصالحة» كما في مواجهة الذين يحللون الدولة الأفريقية ممن تسلحوا بالنزعة الثقافية. ويتفق أولئك وهؤلاء على واقعة أن «الدولة ليست من ذوي القربى»، باستثناء اختلاف واحد، ألا

وهو أن المحللين، هؤلاء على عكس الخبراء، يتمنون أن تصبح كذلك. تحمل هاتان الرؤيتان المتعارضتان، في ذلك، العيب نفسه: أي التوجه المعياري الذي يفضل منطقاً واحداً للمسؤولية على حساب أنواع المنطق الأخرى العديدة والمتناقضة التي تمارس في الإدارة. إن إتنوغرافيا الدولة الواقعية لوحدها، والتي نفهمها من خلال أفعال وتصورات أولئك الذين «يصنعونها» بشكل يومي، قادرة على إنتاج أنثروبولوجيا الدولة التي لا تضحي بالهدف الوحيد الذي يمنح معنى لممارستنا كباحثين، على مذهب الطموحات النظرية: أي إنتاج تأويلات قريبة من معطيات الحقل التي تشد انتباه من ندرسهم وندرسهن، وتؤدي إلى نقاشات نقدية داخلية تستطيع أن تقود إلى إصلاحات أكثر فعالية في مصالح الخدمة العامة.

### المراجع

- ACKERMAN John M., 2005, « Responsabilisation sociale dans le secteur public. Réflexion conceptuelle », *Social Development Papers*, 82, Washington, Banque mondiale.
- BAKO-ARIFARI Nassirou, 2007, « "Ce n'est pas les papiers qu'on mange !" La corruption dans les transports, la douane et les corps de contrôle », dans Giorgio BLUNDO et Jean-Pierre OLIVIER DE SARDAN (eds.), p. 179-224.
- BÉNIT-GBAFFOU Claire, 2008, « Démocratisation et participation locale à Johannesburg: la voix et les voies de la société civile face à des institutions participatives dysfonctionnelles », *Revue Tiers Monde*, 196 (4), p. 759-778.
- 2011, « "Up close and personal". How does local democracy help the poor access the State? Stories of accountability and clientelism in Johannesburg », *Journal of Asian and African Studies*, 46 (5), p. 453-464.
- BIERSCHENK Thomas, 2010, « States at work in West Africa: Sedimentation, fragmentation and normative double-binds », *Working Papers of the Department of Anthropology and African Studies of the Johannes Gutenberg University Mainz*, 113.
- BLUNDO Giorgio, 2006, « Dealing with the local State: The informal privatization of street-level bureaucracies in Senegal », *Development and Change*, 37 (4), p. 799-819.
- 2011a, « Une administration à deux vitesses. Projets de développement et construction de l'État au Sahel », *Cahiers d'études africaines*, 202-203 (2-3), p. 427-452.

- 2011b, « Comme un ballon de foot. La gestion quotidienne des *ressources* humaines dans les services forestiers en Afrique de l'Ouest », dans Nikolaus Schareika, Eva Spies et Pierre-Yves Le Meur (eds.), *Auf dem Boden der Tatsachen. Festschrift für Thomas Bierschenk*, Cologne, Köppe Verlag (Mainzer Beiträge zur Afrikaforschung, 28), p. 377-394.
- BLUNDO Giorgio et OLIVIER DE SARDAN Jean-Pierre (eds.), 2007a, *État et corruption en Afrique. Une anthropologie comparative des relations entre fonctionnaires et usagers (Bénin, Niger, Sénégal)*, Paris, Karthala.
- 2007b, « La corruption quotidienne en Afrique de l'Ouest », dans Giorgio BLUNDO et Jean-Pierre OLIVIER DE SARDAN (eds.), p. 79-117.
- 2007c, « Sémiologie populaire de la corruption », dans Giorgio BLUNDO et Jean-Pierre OLIVIER DE SARDAN (eds.), p. 119-140.
- BLUNDO Giorgio et LE MEUR Pierre-Yves, (eds), 2009, *The Governance of Daily Life in Africa. Ethnographic Explorations of Public and Collective Services*, Leiden, Brill.
- 2009b, « An anthropology of everyday governance: Collective service delivery and subject-making », dans Giorgio BLUNDO et Pierre-Yves LE MEUR (eds.), p. 1-37.
- CANTENS Thomas, 2009, « Être chef dans les douanes camerounaises, entre idéal-type, *titular chief* et *big katika* », *Afrique contemporaine*, 230 (2), p. 83-100.
- CHABAL Patrick et DALOZ Jean-Pascal, 1999, *Africa Works. Disorder as Political Instrument*, Bloomington, Indiana University Press.
- COPANS Jean, 2001, « Afrique noire: ■■ État sans fonctionnaires ? », *Autrepart*, 20, p. 11-26.
- COULON Christian, 1983, *Les musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala.
- DAY Patricia et KLEIN Rudolf, 1987, *Accountabilities: Five Public Services*, Londres, Tavistock.
- GRANOVETTER Mark S., 1973, « The strength of the weak ties », *American Journal of Sociology*, 78 (6), p. 1360-1380.
- GRÜNEWALD François, 2007, « Morale, éthique et déontologie dans les contextes de la solidarité et de l'action humanitaire », *Revue internationale et stratégique*, 67 (3), p. 113-120.
- HOSSAIN Naomi, 2009, « Rude accountability in the unreformed State: Informal pressures on frontline bureaucrats in Bangladesh », *IDS Working Paper*, 319, Brighton, Institute of Development Studies, 35 p.
- KELSALL Tim, 2003, « Rituals of verification: Indigenous and imported accountability in Northern Tanzania », *Africa*:



- Journal of the International African Institute*, 73 (2), p. 174-201.
- 2011, « Going with the grain in African development? », *Development Policy Review*, 29 (S1), p. 223-251.
- LAFARGE François, 2010, « La révision générale des politiques publiques: objet, méthodes et redevabilité », *Revue française d'administration publique*, 136, p. 755-774.
- LAWSON Andrew et RAKNER Lise, 2005, « Understanding patterns of accountability in Tanzania », *Final Synthesis Report*, Oxford, Oxford Policy Management, Bergen, Chr. Michelsen Institute, 41 p.
- LINDBERG Staffan I., 2009, « Accountability: The core concept and its subtypes », *Working Paper*, 1, Africa Power and Politics Programme, 23 p.
- LONSDALE John, 1986, « Political accountability in African history », dans Patrick Chabal (ed.), *Political Domination in Africa. Reflections on the Limits of Power*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 126-157.
- MANIN Bernard, 1995, *Principes du gouvernement représentatif*, Paris, Calmann-Lévy.
- NUGENT Paul, 2010, « States and social contracts in Africa », *New Left Review*, 63, p. 35-68.
- OLIVIER DE SARDAN Jean-Pierre, 1996, « L'économie morale de la corruption en Afrique », *Politique africaine*, 63, p. 99-116.
- 2008, « À la recherche des pratiques de la gouvernance réelle en Afrique », *Discussion Paper*, 5, Africa Power and Politics Programme, 23 p.
- 2009a, « State bureaucracy and governance in francophone West Africa: An empirical diagnosis and historical perspective », dans Giorgio BLUNDO et Pierre-Yves LE MEUR (eds.), p. 39-72.
- 2009b, « Gouvernance cheffériale et gouvernance associative dans les campagnes nigériennes », dans Jean-Pierre Olivier de Sardan et Mahamam Tidjani Alou (eds.), *Les pouvoirs locaux au Niger*, 1, *À la veille de la décentralisation*, Paris, Karthala et Dakar, CODESRIA, p. 15-36.
- POLUHA Eva et ROSENDAHL Mona (eds.), 2002, *Contesting « Good » Governance: Crosscultural Perspectives on Representation, Accountability and Public Space*, Londres-New York, Routledge Curzon.
- RIBOT Jesse C., 2009, « Authority over forests: Empowerment and subordination in Senegal's democratic decentralization », *Development and Change*, 40 (1), p. 105-129.
- SCHEDLER Andreas, 1999, « Conceptualising accountability », dans Andreas Schedler, Larry Diamond et Marc F. Plattner (eds.),

*The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies*, Boulder-Londres, Lynne Rienner Publishers, p. 13-28.

SCOTT James, 1998, *Seeing like a State. How Certain Schemes ■ Improve the Human Condition Have Failed*, New Haven, Yale University Press.

TAUSSIG Michael T., 1999, *Defacement. Public Secrecy and the Labour of the Negative*, Palo Alto, Stanford University Press.

TITECA Kristof et DE HERDT Tom, 2010, «Regulation, cross-border trade and practical norms in West Nile, North-Western Uganda», *Africa*, 80 (4), p. 573-594.

TSAI Lily L., 2007, «Solidary groups, informal accountability, and local public goods provision in rural China», *The American Political Science Review*, 101 (2), p. 355-372.

WORLD BANK, 2004, «State-Society synergy for accountability. Lessons for the World Bank», *World Bank Working Paper*, 30, Washington.

## تناقضات عقل المواطنة العالمية

لقد استخدم مفهوم المواطنة العالمية لغايات متعددة. كما تغيرت أهدافه إلى ما لا نهاية. فكل يتفحصها بمقياس مصالحه المعرفية، على طريقة جهاز المشكال (جهاز يولد، عبر مرآيا متعددة، أشكالاً وألواناً مختلفة)، الذي علينا أن نطابقه دوماً مع النظر. إذ تتداخل الألوان وتضطرب الرؤية سريعاً، حين نحاول أن نأخذ في الاعتبار عدة مقاربات في الوقت نفسه. ويمكن القول من أجل التوضيح، إن علم التاريخ للنزاعات ينقسم إلى اتجاهين رئيسين متناقضين. يؤكد بعضهم، ضمن الخط القويم للتقليد الثقافي، أن مفهوم المواطنة العالمية أفضل ترياق لرغبات التجذر المبالغ فيها جداً. ويرى بعض آخر، ضمن اتجاه اجتماعي أقوى، أن المدافعين عن هذه المواطنة العالمية نفسها، يقعون، في الغالب، في نزعة مثالية لا تكاد تخفي نفسها. ويُختار، في ذلك، الميل الشمولي لرغبة ما بالاستقلال من جهة، ويُلام موقف أخلاقي يعتبر شديد الإلزام، بعيداً عن الوقائع اليومية، من جهة أخرى.

يعكس هذا التوتر سعة التجربة الأساسية للمواطن العالمي التي تعتبر تجربة مقارنة حين تتحرك مشاعر «تعددية أصوات الطموحات» (نيتشه، ٢٠٠١، § ٢٣). لم نعد نسعى اليوم إلى تنويع زوايا الفهم فقط، وتحرير الحقول الثقافية من إطارها الوحيد، المتماسك علمياً، بشكل تقليدي - أي قضايا المكان والزمان. لقد تجاوزت حمى المقارنة، التي أشار إليها نيتشه

بخصوص عصره الذي اكتشف التداخل الثابت بين التأثيرات الإنسانية، عوائق التبحر التقليدي. ويبدو أنها قد تسلمت إلى تقاليدنا لدرجة سيطرت معها على معظم تصرفاتنا العفوية. ويتطلب توصيفنا كمواطنين عالميين، أكثر من أي وقت مضى، أن نشعر «أننا مرتاحون وسط التنوع» (سينت، ١٩٧٩، ص ٢٦، Sennett).

يبقى، مع ذلك، سؤال ذو طابع نقدي مجهولاً: كيف نشبت فكر المواطنة العالمية الذي يقترح القيام بتعريف شعور مشترك، من دون حل مسألة الحالة الطبيعية التي يبدو أنها تسيطر بين العلوم من جانبها الصحيح؟ يتطلب هذا التعبير عن تعارضات خفية، وإبراز الفرضيات والمناقضات التي تفصل مجالات المعرفة بعضها عن بعض، وتقطع أوصال عقل المواطنة العالمية من خلال إرغامه على الدفاع عن أقوال متناقضة حول الموضوع نفسه. وأتلمح من أجل الوصول إلى الجوهر، ثلاث مناقضات معتمدة في النقاشات المعاصرة: نقيضة الاستقلال ونقيضة التضامن ونقيضة التداول. تنطبق الأولى على شرط مواطن العالم الذي يبدو مغترباً ومتحرراً من الالتزامات، حيناً، ومتجذراً، من جديد، ومرتبطاً بثقافات أخرى أحياناً. وترتبط النقيضة الثانية بالتعاطف الذي يقوم جوهره على معرفة الآخر الإنساني، ولكننا نقده أيضاً بسبب طابعه المصطنع. أما النقيضة الثالثة فتجعل من المواطنة العالمية صنفاً من الدراسات المتجاوزة للقوميات تتعلق بحركة الأشخاص والأفكار، فيما تبرز بعض الدراسات حول المواطنة العالمية مجموعة من المشكلات الخاصة بها.

أعرض هنا هذه المناقضات بطريقة صفائية حتمياً، خشية الضياع في غابة من الموضوعات. وأختار أن أشذب البراهين المتبادلة من خلال بناء صور تعارضية تختار فن المسرحية من أجل الكشف الأفضل عن العقد الأساسية للمواجهة ذات الطابع الوثوقي. ولا أناقش المؤلفين بخاصة، ولا أعارض المذاهب، كما ليس المقصود هنا القيام ببحث لتسجيل الآراء، بل بناء ديكور بعض التعارضات غير المنظورة التي توحى بسوء التفاهات، في

مرحلة أولى، وكشف الأشكال الخفية للنزاعات التي تستدعي مرجعيات متنوعة جداً، متجاوزة بذلك العصور. إن الهدف هو التوجه ضمن خريطة النزاعات، الخيالية نوعاً ما، انطلاقاً من مواقف ضمنية ومن الأنماط الخاصة من الإشكاليات التي أصبحت ظاهرة. وأتصور، مستوحياً المعنى القانوني الأصلي لكلمة أزمة (Krisis) اليونانية (الأعراض الشديدة للمرض)، مشهداً من قبيل «مع وضد» حيث نحاول أن نميز ما يتم التنازع عليه - لا توضيح، إذن، الموضوعات النزاعات، بل «الخلافات» التي تصطدم بها وحدات الخطابات المختلفة (ليوتار، ١٩٨٣، Lyotard). وإضافة إلى حقيقة، أن من المستحيل، في هذا السياق، الوصول إلى كمال ما، فإن بإمكان أسماء العلم أن تظهر في المواقع التي لا تتوقع وجودها فيها، فيما يمكن لبعض الأسئلة أن تبقى محتجبة.

إن المنهجية نقدية، في هذا النص، لاعتبارين عامين. نتجنب أولاً عقبة التقسيم الآلي بين ما يفترض أنه حديث، وما هو ليس كذلك. إن الأثر الجانبي لتوزيع الأدوار هذا يتمثل في تثبيت النظرية التحليلية، في غالب الأحيان، ضمن الحدود الخاصة للفروع العلمية حصراً، وتكوين عوازل أكثر عرضية ضمن خيارات البراهين التي لا تحترم استخداماتها الفعلية. إن الهدف الأول هو تجنب نزاعات الملكات. والثاني عدم الخلط بين روح الطريجة (أو الدعوى Thèse) التي تعتبر عالمية شأنها شأن النقيضة (نقيض الطريجة أو الدعوى Antithèse)، إضافة إلى القليل من نزعة مناهضة للمواطنة العالمية (لن نتحدث عنها في هذا النص). ثم سننسب المواقف المثارة حول تحديد طرائق التفكير التلميحية التي تملأ مجالات ثقافتنا حول المواطنة العالمية، إلى مناطق التفكير هذه التي لا تعتبر واضحة بشكل حقيقي ولا غامضة تماماً، حيث لا تنكر النماذج الجامدة المنطق، وحيث الأفكار المسبقة لا تشبه معبود القبائل (Idola tribus) (وفاً لتعبير الفيلسوف البريطاني فرانسيس باكون)، بل تشبه، بالأحرى، صوراً فضفاضة للمعنى، غير واضحة وربما

متناقضة، يستحوذ عليها المخيال الجمعي. يتمثل الهدف، بذلك، في الانتباه إلى بعض هذه الأشكال مما هو اجتماعي. ما إن يوصف مشهد (مع وضد) هذا، وبلاستناد إلى تحديد أفق خروج ممكن من المتناقضات، حتى تنتقل إلى الجانب الآخر من الستارة. وستترك حيز ضياع الخطابات حول المواطنة العالمية من أجل اعتماد وجهة نظر المواطن العالمي ومن أجل التوصيف الأفضل لمعنى النقد. وسيجري، من هنا، تعريف المواطنة العالمية.

### المناقضات الثلاثة

#### المناقضة الأولى: الاستقلال

الطريجة أو الدعوى (Thèse): المواطن العالمي متحرر من كل رابط، ذلك أنه لا يتبع أية سلطة ولا يخضع لأي مبدأ قوة. ولا تهتم الطريجة، من حيث المبدأ، بالتوصيف الاجتماعي للفرد. فهي لا تسمح بتحديد هوية المواطن العالمي ولا بالحكم بشرعية ما لناشط اجتماعي في أن يكون مواطناً عالمياً. فالمهم تحديد حركة أساسية، أي موقف أصلي (attitude cardinale). وتشير الطريجة إلى سلوك توجيهي وقرار وجود. ولا تنفصل عن بلاغة إعلانية لنظام الكلام التوكيدي. كما تنطبق على كل فرد يؤكد أنه يتصرف باعتباره مواطناً عالمياً. يحتوي هذا الإعلان على دفاع عن الحرية الإيجابية. فلا يقتصر المواطن العالمي على تقييم الغياب القسري وفاقاً لمفهوم الحرية السلبي (برلان، ١٩٦٩، Berlin). وهو يريد أن يستفيد من قدرته على العمل، قبل كل شيء. ومن البديهي أن يتذوق عدم إزعاج الآخرين له في تحركاته. كما أن أكثر ما يستمتع به هو أنه سيد نفسه وأنه لا يتبع سوى نفسه. وتتبع المواطنة العالمية في هذه الفرضية إعلان الاستقلال، قبل أن تشرع في نقد التأثير الاستلابي للقوانين المؤسساتية. وهي تشير إلى طريق إثبات الذات قبل أن تقترح برنامج اعتناق.

ترافق هذه النزعة الفردية إلى الاستقلال مع مديح الانتقال إذ يطالب

المواطن العالمي بحريته تجاه السلطات السياسية والضرورات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية وحتى التقاليد الثقافية، كي يتذوق، بشكل أفضل تنوع العالم. ويكون فضل السفر مضاعفاً، هنا (موتيني، ١٩٧٨، 9، III Montaigne)، فهو يسمح للمواطن العالمي باكتشاف مظاهر الحضارة الإنسانية التي لا يشك في وجودها. كما يسمح له أيضاً بملاحظة ما اعتاد ألا يراه، عبر رمادية الروتين اليومي. يضيء السفر إذن الزوايا المظلمة للقدرات المعرفية، ويوقظ الأحاسيس المتبلدة، ويسهل قراءة كتاب الأرض الكبير. إن الافتراض المسبق هو التالي: كلما تحمل المواطن العالمي واجباته الوطنية أكثر والتي تفرض نفسها على كل مواطن بشكل طبيعي، صار أقدر على العودة إلى الرقود. وكلما اهتم بالأنظمة أو الرتب، قلت قدرته على تسلق دروب العالم. وإذا ما اتبع نفسه، فإن بإمكانه، على العكس من ذلك، التكيف مع ظروف عالم هو نفسه في حركة دائمة.

لا يرتبط مواطن العالم بمكان بسبب ولادته فيه. فهو لا يدين بشيء لأصوله ويعمل أحياناً على محو آثار أصله. فالخيال يتيه بسهولة أكبر إذا ما تحرر من التقاليد. وعلينا ألا نهمل، مع ذلك، نقاطاً ثلاثاً. لا شيء يؤكد أولاً أن الحركة مصدر سعادة غير مشروطة. فيحدث أن يتحقق مواطن العالم من الكلمة التي تقول إن حزننا لا يأتي من الراحة، بل من التصرفات التي نستخدمها للهروب من الجمود- إنه معنى غاية التسلية لدى پاسكال (١٩٩١). وإذا لم نتوقف عن اختراع علاجات سيئة لتجنب المواجهة مع الذات، فمن الأفضل أن نقبل أن تستفيد طبيعتنا من التغيير المنظم للمكان. وبذلك نزيد من حظوظ الشعور بالراحة في كل مكان. إن عدم الرغبة في الارتباط بواجبات، تعني الابتعاد عن اكتئاب محتمل يتولد عن حركة نادرة جداً. ويخفي الاحتفال بالتيه، بعد ذلك، أحياناً، نوعاً من عدم الثقة بالجنس البشري. لا يقلص الإبحار حول العالم، بالضرورة، من طغيان الأحكام المسبقة. أضف أن الطريحة لا تسعى إلى حماية المواطنة العالمية ضد ادعاءات كره البشر، فيما يسعى المواطن

العالمي الماجن، الذي يطالب بحريته الإيجابية، بذلك، إلى استبعاد سخف الأمم (فوجريه دو مونبرون، ٢٠١٠، ص ١٠٩، Fougeret de Montbron). وهو يستفيد في المشهد الدائم للعالم، من دراسة البشر بشكل سطحي. ويتعرف، من خلال زيادة معرفته، إلى عدد زائد من الرذائل، ويتعرض لخطر الانزلاق في اللامبالاة. يمكن للسفر إذن أن يؤكد ما لا تستطيع غريزة الثقة أن تعبر عنه دوماً. وأخيراً، فإن المواطن العالمي لا يتصور عالماً فوضوياً إلا فيما ندر. فهو يدرج، بالأحرى، رغبته في حريته ضمن عالم منظم. ويكون للفرد المتحرر من كل ارتباط، في الغالب تصوراً عن الكون. فإذا لم يكن هناك فرق في العيش هنا أو هناك، حين تكون مواطناً عالمياً (مارك أوريل، ١٩٦٢، X، ص ١٥، Marc Aurèle)، فذلك لأن العالم هو الوحيد الذي يسن القواعد، ويمثل، بذلك، الوطن الحقيقي.

وبالتضاد، يبرر هذا الشعور بالانسجام، النقد الاجتماعي لعدم الانسجام الذي تحدث عنه الطريحة. فحين طلب ديوجين دو سينوب (Diogène de Sinop) من الإسكندر الأكبر الابتعاد حتى يستفيد من أشعة الشمس، أوحى للأمير أن العالم غير قابل للسيطرة من خلال الغزو، وأن هناك مفارقة في الإحساس بالمتعة في الشعور بعدم الرضى الذي ينتج من الاكتشاف الدائم لأماكن لم تخضع بعد. لقد استنتج الإسكندر، من هذا اللقاء المرتجل - غير عميقة تجاه هذا المشاغب الغريب المحروم من كل حق والمكتفي بالقليل. ضمن هذا المشهد البدائي لنقيضة الاستقلال، ثمة تصرفات تجاه العالم يتعارضان: تصرف الإسكندر الذي أراد أن يجمع الشعوب جميعاً في دولة واحدة، من جهة، وتصرف ديوجين الذي رغب في إنذار البشر من النتائج السيئة لتصرفاتهم، من جهة أخرى. ويتقابل بذلك موقف تحذير مع موقف سيطرة مكشوفة. إن الطريحة التي تجمع الرغبة بالاستقلال ونقد السلطات، تقوم على الموقف الأول، مقابل تهميش استفزازي غالباً. وبذلك انطلق البرنامج اللاحق لحقوق الفكر، تلك السلطة التي تتجاوز الطبيعة. أسرّ



فريدريك فون شيلر (Friedrich von Schiller) لصديقه فريدريش جاكوبي (F. Jacobi)، أنه إذا كان الغلاف الجسدي يذكرنا جميعاً بانتماءاتنا الأولى، فمن واجب من يرغب في التحرر من الأحكام المسبقة ألا يرتبط أبداً بأي أمير وأن يتوقف من أجل إزالة ارتباطاته بشعب ومكان وزمان، بشكل خاص (رسالة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٧٩٥، أنظر شيلر، ١٩٥٨). فمن خلال الجسد، نحن «مواطنو عصرنا» (Bürger unserer Zeit). ومن خلال الفكر، نصبح أحراراً «معاصرين لجميع الأزمنة».

**نقيض الطريحة (أو نقيض الدعوى):** ليس مواطن العالم متحرراً من كل رابط، لأنه يشعر بحاجة إلى انتماءات. يقوم النقيض، على عكس الطريحة، على إرادة رسم صورة اجتماعية للمواطن العالمي. ونخضع لعدة استجابات حول الأفراد: عمّن نتكلم حين نشير إلى صفة المواطن العالمي: عن المعزولين، المنفيين، اللاجئين، النخب المعولمة أو السياح؟ ماذا يعني أن تكون مواطناً عالمياً؟ في زمن تنافس فيه الآثار اليومية للعولمة الأجندات البيروقراطية للحاكمية العالمية؟ هل من الواجب إطلاق اسم «مواطن عالمي» على المهاجر الذي يحافظ على ذكرى نقطة انطلاقه في حين لا يعود يستطيع أن يتصور أي نقطة يحط الرحال فيها؟

يتحقق نقيض الطريحة من سمة رئيسة للمجتمعات المعاصرة: فيما يزداد تجوالنا بشكل دائم مكرهين أو بإرادتنا، فإننا نسعى إلى إعادة خلق مناخات اجتماعية مألوفة في مكان آخر. كما يزداد، أكثر فأكثر، عدد الأفراد الذي يغتربون ويندمجون من جديد. وتضطر غالبية النساء والرجال الذين يتجاوزون الحدود بهذه الطريقة، إلى إدراج وجودهم ضمن شمولية أكثر اتساعاً للعالم لا حدود له. إن «المواطنة العالمية المندمجة» تتوافق مع شعور «بأخلاقيات نزعة تمزج المحلي بالعالمي» (Glocalisme) (بيك، ٢٠٠٣، Beck). ففي نقيض الطريحة، لا يعو العالم خيلاً. فهو يقدم، بامتياز، إطار «علاقة متعددة الثنائيات» مسؤولة أسياً، يقيمها المواطن العالمي مع الحيز كما مع الثقافات (بوين، ٢٠٠١، Boyne).

وبصفته مستهلكاً للثقافة، فإن المواطن العالمي يمتلك «أجنحة وجذوراً» في الوقت نفسه.

ومع ذلك، ليست هذه الحركية واضحة الدلالة على الإطلاق: فلا يكفي القول إنك مواطن عالمي حتى تعبر عن سلوك عالمي. يعترض نقیض الطریحة على ما تشكله البلاغة الإعلانية من توضیح للطریحة. فلا يمكننا أن نكتفي، من جهة، بتأكيد امتلاك هذه الصفة أو تلك من أجل الحصول على الدمغة الاجتماعية التي تناسبها. فليست المواطنة العالمية، أيضاً، قضية كلمات بل أفعالاً تندرج في منطق التصرفات المتبادلة المتميزة ضمن سياق اجتماعي. إن الإخراج الأيل إلى إظهار الذات يتبع المواقف أكثر من اتباعه الكلام. ومن جهة أخرى، ليست القدرة على اختيار أسلوب الحياة وفق حرية الحركة التي ترمز إلى غياب كل رابط، معياراً يسمح بالكشف عن سلسلة مواقف المواطنة العالمية. ولا يتيح مجرد الانتقال أي مفتاح من أجل قراءة صالحة للعولمة. يمكننا أن نكون حضراً نسبياً، وأن نطور نمط حياة يعكس التغيرات المستمرة في حجوم المجتمعات المعاصرة. ويتبدى التعارض بين الثبات والسيولة غير ذي جدوى، هنا، من وجهة نظر علم الاجتماع.

يهتم نقیض الطریحة، بالحرى، بالأساليب التي يسعى الأفراد من خلالها إلى تجميد تيار التبادلات وتثبيت حدود في مواجهة اندفاع العولمة. يتطلب الوصول إلى مرتبة المواطنة العالمية عدم السعي بأي ثمن وراء التملص من الروابط التي تمنحها الأماكن، ومن الشعور بأنك محروم من المحيط الاجتماعي الذي يمنح الحقوق المدنية. ويفرض الاندماج في ثقافة جديدة بالنسبة إلى المهاجر، حداً أدنى من وجود الدولة الأمة. وإذا هو لم يشارك، من خلال نظام الحماية الاجتماعية أو حق التصويت، بالمسؤوليات القومية، فإنه يفقد، أو لا يحصل على الحقوق الأساسية التي تسمح له بالبقاء في الإقليم. إن الرغبة في «التحديد المكاني» للمواطنة العالمية تتطلب بالنتيجة عدم منح صدقية زائدة لاستعارة الترحال. إذ لم يعد مصطلح ترحال كلمة أساس:

فإما أنه يخفي غموضاً علمياً، وإما أنه يكشف النقاب عن تطرف في تنظيم منفلت من عقالة (سكريبس، كندال وودوارد، ٢٠٠١، Skrbis, Kendall Woodward). هذا ولا تمنح حرية الحركة أية شهادة بالمواطنة العالمية.

يركز نقيض الطريجة على المواطنة واكتمالها، من أجل ضم شعوب جديدة إليها. ويحتاج المواطن العالمي إلى الحقوق التي لا تزال مرتبطة غالباً بالحدود المرسومة حين يصل إلى بلد غير معروف، حتى حين يعيش ما وراء الحدود. وبدل أن يكون مواطناً لا مكان له، يشعر أنه في بلده أينما حل، فهو يعاني، غالباً، أهوال الغريب الساعي وراء حقوق وواجبات. وإن رغبته بالانتماء أو بالاندماج تميزه من السائح المعاصر. إن مفهوم الفرد المتمتع بحقوق مدنية من شأنها أن تدفعه للبحث عن انتماءات يشكل لبّ روح المواطنة العالمية، في نقيض الطريجة. وإذا تضمن النقيض هذا المفهوم، فإن الوضع الحديث للسائح يجعل من هذا المفهوم، إلى حد كبير، مفهوماً نسبياً. وفيما تدعو المواطنة العالمية كلاً منا إلى مناقشة المواطنة والكرامة التي يتساوى فيها جميع الأفراد، في جميع الدول الخاضعة للعولمة، سواء كانت دول ما بعد الاستعمار أم لا (أبيا، ١٩٩٨، Appiah)، يميل السائح إلى اعتبار هذه الموضوعات معطيات طبيعية، امتلكها الناس جميعاً. وهو يهتم بحقوق أخرى. بخاصة تلك التي تتعلق باستهلاك الخيرات أو باستخدام التقانات المتنوعة. ويتجذر نقد السياحة، من جهة أخرى، في الشعور بأن الإقامة القصيرة في مكان ما لا تكفي على الإطلاق من أجل توكيد وجود اهتمام حقيقي بالغيرية. إلا أن موضوع الغيرية هذا يحرض على إعادة تشكيل رؤية عالم منظم.

يتيح نقيض الطريجة لنفسه، في الواقع، وسائل إعادة تكوين الشعور بالحدود، من وجهة نظر السكان المتحدرين من مناطق استعمرت سابقاً. كما يثير، بتكاليف جديدة، مسائل البناء الوطني والتعددية الثقافية والعزل والانتماءات المتعددة والرغبة المحتملة في إعادة الاندماج، عبر هذا

الإخراج للغيرية، في إطار ما بعد الاستعمار (كوهلر، ٢٠٠٦، Köhler). وسيطر الاهتمام بالارتباطات البيئية والتنقلات العابرة للقوميات، وتظهر بذلك زوايا نقد أخرى للسلطات، فيما يدور محور العزلة. محل الفرد الذي كان يقوم بهذا الدور من خلال المخاطرة بالقيام بتأملات مضطربة، تحل مجموعات أشخاص ضمن المؤسسات غير الحكومية، التي تهتم بالسكان المهجرين وضحايا الكوارث الطبيعية أو التي تحتج بعفوية أكبر، في كل بلد، على شروط الحياة الحديثة وعلى العقيدة الغامضة القائلة بعالم موحد. لم يعد الظهور على المسرح للفيلسوف المشاغب، من فئة الفلاسفة الكليبيين القدامى (باكيه، ١٩٨٨، Paquet)، بل للمهاجر المتجاوز للقوميات أو المتظاهر المجهول الهوية و«الساخط» على المجتمعات المعولمة.

### المنافضة الثانية - التضامن

الطريجة: تمثل الشفقة التي يعبر عنها المواطن العالمي انفعاله بامتياز، لأن هذا الانفعال يشهد، عن بعد، على الوحدة التضامنية للجنس البشري. وتتطور الطريجة في إطار إيعاز أخلاقي يقوم على تحديد أماكن الشر العابر للقوميات. كما تفرض الشفقة جرعة من التحسس الجغرافي يصل إلى خامة واضع خرائط، أحياناً حين تبدو أماكن الفواجع المخفية صعبة الاكتشاف، كما هو الحال في الأنظمة السياسية التي تمارس التعذيب. إن المطلوب تحديد أقاليم الوباء - وكشف النقاب عنه من أجل المساهمة في تداركه. غير أن استباق المعاناة ليس مرتبطاً بعمل فردي، إنما يتحقق بواسطة لوائح دولية، ويستند إلى شعور بوجود جماعة عالمية. ويمكن لهذه الأخيرة أن تبدو متماسكة لدرجة يشعر معها العالم كله بانتهاك للقوانين (كانط، ١٩٩٢، ص ٣٣، Kant). وبذلك تمنح الشفقة العالم فضيلة الرنين. وهي تؤسس للفرضية التي تقول إن الحساسية البشرية تشكل المقام الوحيد الذي يسمح بالاستماع إلى رجاء الأكم البعيد الصاحب. تطلب الشفقة، ضمن بنية الصدى هذه، من

كل فرد أن يتخيل أن بإمكان العالم أن يُنظم صوتياً، بهذه الطريقة، وألا يطول ذرف الدمع من دون أن يلقي استجابة.

ويفترض الاقتناع بوجود عالم الألم، قراءة تطور البنى النفسية. وهي تتغذى من الاقتناع الضمني بأن المجتمعات الحديثة التي عرفت مسارات مركزية، قد عدلت، بالتوازي، سكونها الانفعالي. إن استيعاب معايير المراقبة الذاتية قد جعل الفرد قادراً أن يسيطر على عدوانيته وعلى طرد المتعة المحتملة التي يشعر بها من مشاهدة القسوة (إلياس، ١٩٩١، Elias). واليوم، تضيفي الشفقة على الآثار الذاتية لهذا المنطق الاحتكاري للعنف من قبل الدولة الحديثة، صفة شمولية. إلا أنها لا تفترض، فقط، أنه كلما كانت المقامات الاجتماعية مستقرة، كان بإمكان الأفراد الارتقاء بعاداتهم. كما أنها تنقل النتائج الأخلاقية للعقلنة إلى حيز الأعمال الدولية. لا تكتفي الشفقة بتعميق الانعكاس الشرطي المكتسب لنشر السلام، بل تجعله واقعياً. وهي تُخضع التصرف البشري في التباعد الانفعالي إلى مطلبين: أن نلفت انتباه كل فرد إلى أشكال التداخل في الألم غير المبرر، من جهة، وأن نسهم في تكوين حالة فكرية جماعية تقودها اليقظة، من جهة أخرى.

تعتبر الشفقة، من وجهة نظر أخلاقية، شعوراً بالنزاهة، وهي تقدم الأداة الأولى للعدالة من أجل الجميع، في عالم يتصف بعدم المساواة، كما تمنح الشرعية لرغبات كائن ما بالتصرف خارج الحدود. إذ تتطلب، بالطبع، أن تُرسم حدود للألام كي تعرف أين تستخدم فرجارها العاطفي. ومع ذلك، فهي تحول جغرافيا الانفعالات إلى شيء عَرَضِي. وبالقدر الذي يكون فيه انتماء المواطن العالمي انتماءً للجنس البشري، فهو لا يستطيع الابتعاد أو الاقتراب من إنتاج مقياس أخلاقي للانفعالات. وإذا ما حدث أن تضاعف اهتمامنا بمن هم أقرباء لنا، فمن المناسب أن ننسب هذا الوضع إلى مقياس الإنسانية. وينظم الهدف من الوحدة العضوية والأصلية للجنس البشري الشفقة، وهو يذكر بأن الإنسان قد خلق كي يخدم أقرانه، حتى حين يصبحون أعداء له

(فيرنج، ١٩٧٦، Fiering). إن على المواطنة العالمية ألا تأخذ في الاعتبار، في ردة فعلها، الحجم الجغرافي لمن هو قريب أو أقل قريباً. إذ تتطلب مبادئها الأخلاقية اهتماماً متوازياً، بالأشكال المتنوعة التي يمكن أن تأخذها مجرد واقعة الألم.

تقوم المواطنة العالمية الأخلاقية للشفقة، مع ذلك، على اقتراحين يجسدان النزاهة ويوسعان، بشكل غير مباشر، مدى تأثير الانفعالات الاجتماعية. يأتي المقترح الأول من المدرسة الرواقية الرومانية: وينطلق من عدم اعتبار شخص ما غريباً، إذا كان خارج حلقة اهتمامنا. ويعبر الثاني عن تقليد عريق يوصي بالأخذ، بواسطة اللجوء إلى الخيال، بوجهة نظر الآخرين عن طريق التعاطف تارة ومشاركة الآخر وجدانياً تارة أخرى.

وتوصي الشفقة كلاً منا بالتسلل خيالياً إلى عقل الآخرين لمحاولة تفسير أفعالهم. وتتطلب هذه المسألة الاعتراف بأن الانفعالات هي، في العموم، أحكام قيمة. وفيما يتعلق بالشفقة، فهي تفرض وجود حكم من ثلاثة أطراف. علينا أولاً أن ندرك أن الموقف جدي، وأن شخصاً ما في خطر، وأن من غير المناسب أن نتركه لمصيره. وعلينا بعد ذلك أن ندرك أن الموقف غير طبيعي، وأنه أيضاً غير عادل بالقدر الذي لا يستحق فيه شخص الألم الذي فرض عليه، ومن المناسب أخيراً أن نتساءل فيما إذا كان ما يعيشه هذا الشخص، لا يمكن أن يحدث لنا يوماً (نوسباوم، ٢٠٠٣، Nussbaum). وعلى الألم كي يكون موضوع اهتمام، أن يشتمل على معنى موضوعي وآخر ذاتاني، ويجب أن يبدو بديهياً لدرجة يصبح معها بإمكاننا ألا أنسبه إلى حياتي الحميمة. ويفسر هذا الجانب «السعيد» للشفقة قدرتنا على رؤية الألم. وهو يبرر سلطة الانفعال التي تتجاوز كل بعد. وتأخذ الغاية التقليدية للشفقة أشكالاً عدة. فهي عنصر التعبير (البلاغي) عن التنديد والسخط، وهي أداة تقويم جمالي أو أساس مسرحية الحنان (بولتانسكي، ٢٠٠٧، Boltanski). كما تضم إليها خدمات مشاعر الخجل والذنب التي تساهم في تناغم بنى الشخصية مع المعايير

الاجتماعية، مع مراعاة النسبة في ذلك (لينكلتر، ٢٠٠٧، Linklater). ويؤكد عنصر السعادة، بالنتيجة، التمييز بين مشاركة الآخر وجدانياً والتعاطف لمصلحة المصطلح الأول. وفيما يبدو أن التعاطف يتوقف عند الحدود الخارجية للعلاقة بين الأفراد، فإن مشاركة الآخر وجدانياً تعبر عن فهم أكثر عمقاً يسمح بالتماهي. ومهما كانت القواعد العامة للشفقة، فإنها تثبت مبدأ شخصية النزاهة. فحين يجري حدث مأسوي، يلاحظ الفرد المتعاطف إلى أية درجة تساهم التأثيرات الأخلاقية للفرد المفقود في فقدان وجوده الخاص.

**نقيض الطريحة:** لا تمثل الشفقة انفعال المواطنة العالمية بامتياز، لأن هشاشتها تنزع القناع عن حلم وحدة تضامنية للجنس البشري. ويرفض نقيض الطريحة الافتراض المسبق للطريحة لأنه يرى فيها طريقة في استجواب الشفقة تهمل غموضها المؤسّس. وهو يسعى إلى كشف اللغز التالي: لِمَ يُضعف الابتعاد في الزمان والمكان دوماً الانفعال (غينزبورغ، ٢٠٠١، Ginzburg؟) إن الشفقة قصيرة المدى باعتبارها انفعالاً. كما أن أسبابها لا تقاوم المسافة أبداً. فهي تُستهلك بشكل طبيعي، وتعرف ردود الفعل بين السكان، في حالات الهجمات الإرهابية أيضاً أيقاعات مشابهة: فهناك أولاً مراحل أولية للصدمة، يُظهر كل شخص من خلالها عواطفه وكأنه ذرة حرة، ثم هناك لحظات تماسك طقسية تتبعها مراحل هستيرية جماعية، تظهر في إجراءات الوقاية، وأخيراً، هناك أفول بطيء للانتباه (كولنس، ٢٠٠٤، Collins). لسنا بحاجة على الإطلاق أن نلعب لعبة الشعور بالشفقة كي نكشف هشاشتها. كما يتعرض الشعور بالرفق لمخاطر الخيبة المتوقعة، على الرغم من طابعه الغيري. وحمية الزمن نفسه هي التي تجعل الانفعالات سريعة الزوال. لذلك تزول الشفقة من ذاتها مثل كل الأشياء التي تدوم.

ويشرح نقيض الطريحة سرعة زوال الشفقة بطريقتين أخريتين. تسيطر على الشفقة الرغبة في تحويل ألم الآخرين إلى مناسبة سرية وأنانية للتعبير عن الكرامة، من جهة. ففيها تنبت فكرة المكافأة المنبثقة من تجنب الألم،

أو التمتع، التي ترتبط بها صورة الذات التي تعكسها مساعدة مقدمة للآخرين (موين، ٢٠٠٦، Moyn). لا تقاوم الكوسموبوليتية الأخلاقية فكرة أن الرضى الشخصي يدعم الانفتاح على الآخر، وأن الفرق مرآة الغرور. ولا تختفي من مجتمعاتنا الحديثة، ضمن نقيض الطريجة هذا، الرغبة القديمة في النأي بالنفس، والرغبة اللطيفة التي يشعر بها الفرد الذي يراقب، واقفاً على الشاطئ، حادثة غرق (لوكريس، ١٩٩٣، Lucrèce، 1-6، II). ومن جهة أخرى، تحمي الشفقة مثالية سلبية لكائن متحرر من مطلب الانسجام، وحر في تحمل التزامات وهمية. وحين تتسارع حركة التاريخ، تصبح حلقات ردود فعلنا أكثر قصرأً، وشكل انفعالاتنا أكثر غموضاً. إن موضوعات الحافز النرجسي متعددة. ولا تقدر الشفقة، اليوم أكثر من الأمس، على تقديم معايير للعمل، فيما يبدو مبدأ الرغبة بالشفقة غير قادر بنحو متزايد، على التعبير عن قوة الإلزام المجرد من الغرض، في الوقت الذي تزداد فيه قوة ميولها التي تتغير بالتوازي مع طغيان الضرورة الملحة. لا تستطيع الشفقة تفسير سبب اهتمام الوعي الأخلاقي لفرد بهذا الحادث المأسوي، فيما يهمل حدثاً آخر. إنها لا تسمح للأفراد بالتصرف باعتبارهم مواطنين عالميين، من خلال مساعدتهم، بشكل مناسب، على رفع الظلم الذي أدت إليه العولمة. (دوبسون، ٢٠٠٦، Dobson). وفي أفضل الأحوال، تقتصر الدعوة إلى إنسانية مشتركة من خلال إحساس «سعيد»، على استدعاء شكل من الكوسموبوليتية المقيّدة تقييداً ضئيلاً (thin cosmopolitanism). ولأن الشفقة لا يمكن أن تكون كلانية، فإنها لا تفرض أي مقيّد حقيقي.

يبحث نقيض الطريجة على الشك في أن العولمة تطور مواقف المواطنة العالمية من خلال وسائطها الإعلامية. ولئن كانت العولمة تُدخلها البيوت، فلا شيء يثبت أن إطلالة أوسع للألم البعيد على المشاهدين تكفل استثارة ردة فعل لديهم. والسبب في ذلك بسيط، إذ تحدث الشفقة في الجغرافية حتماً. فقد أشار ممثلو التقاليد الاسكتلندية للفلسفة الأخلاقية، من فرانسيس



هو تنسسون إلى آدم سميث، إلى الشفقة التي تزداد شدة حين يكون الألم قريباً. ومع ذلك، لا يدافع النقيض عن فكرة أن العلاقات البشرية تتميز بالبرود وأن مفتاح التضامن يبرز ضمن حدود الجماعة أو القومية، فقط. ويؤكد النقيض، على عكس ذلك، أن ما ينتج دوماً هو اختلاف في العيش في مكان وأن مواطناً عالمياً، لا ينتمي أبداً إلى فئة مواطن بلا وطن. ويعتبر الحلم بوحدة الشفقة في الجنس البشري بمثابة أو هام أخلاقية. ويتمثل الخطر الأكبر في النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها لحن عاطفي تحوّل، من خلاله، الرغبات المشتركة لذاتانية متبادلة وانفعالية ولصدق غير مشروط، جميع الكائنات إلى حميمة. لا تشتمل الشفقة على أية قيمة سياسية (أرندت، ١٩٨٦، Arendt)، طالما أنها تُقاد من خلال أخوة شمولية. وهي لا تمنع البشرية من التناقض مع ذاتها، كما لا تمنعها من الوقوع في الحرب أو الإبادة. ويأتي طابعها غير السياسي من أنموذج الاندماج الذي يحكمها ويجعلها صامتة. تبتلع الشفقة الفرد ضمن ألم متجسد. وهي تعرف أنها نقیض الكلام بسبب استعدادها للحوار (م ن). غير أن الكلام يدعم وحدة المجال العام من خلال تجنب التمييز بين الكائنات. ولا يقدر أحد أن ينقل أفكاره وعواطفه من دون الثغرات التي يحدثها الكلام (الذي ينتمي بذلك إلى الفعل). ولا تستطيع الشفقة إظهار ألم الآخرين لأنها غير قادرة على تحديد ردة الفعل في عملية البرهان. فهي تخطئ في النهاية في تقدير المسافة. وفيما توجه، غالباً، نظراتها نحو البعيد، فهي تهمل المسافة الحقيقية، أي البعد عن القريب الذي يسمح للأفراد بإدراك مسافات التبادل اللغوي. ومن الأفضل تطوير الانفعالات التي تساعد على الكلام، كي نتجنب غياب التوازن بين المسافة والقرب الذي يتحدث العالم المشترك من خلاله.

### المناقضة الثالثة - التداول

الطريجة: إن المواطنة العالمية شكل من تجاوز القوميات، لأن شبكة تجاربها الاجتماعية متشابهة.

تطور الطريقة، بداية، في إطار النقد ما بعد الاستعماري للحصرية الأوروبية. وتعتبر المواطنة العالمية، برهاناً على تقاليد تعليمية محصورة في حدود قارة وحيدة صنعت طموحاتها الاستعمار. وفيما تتناقض الغاية من العقل البشري الشمولي مع أصله المحلي، يجري إنكارها، أيضاً، من خلال البعد بين إعلان القيم الديمقراطية وحقيقة مسارات العبودية. وتتأذى مثل هذه الفكرة الأوروبية عن الحداثة، من مثل عدم التوازن هذا. ومن الممكن أيضاً أن نكشف ميلاً إلى التدمير الذاتي في هذا البناء للعقل الذي يشتمل على سخرية يصعب سبر أغوارها. إن فكرة المواطنة العالمية التي قامت عليها التربية والتي حركها هدف عالمٍ مسالم، تراجعت وغابت مع ظهور نسختها الحربية، بخاصة. وبالرغم من محاولات إقامة حكومة عالمية، لم يستطع هذا الفكر إيقاف الآلة العسكرية، كما لم يمنع مآسي التاريخ. ويكشف هذا الفشل علاقة تضامن نزاعي بين المواطنة العالمية والنزعة القومية. لذلك تسعى الدراسات ما بعد الاستعمارية إلى نحت كلمات فارغة، وهي تميل، من أجل القطع مع سيطرة الإرث الأوروبي، إلى الرهان من جديد على تواريخها المحلية، وإضفاء قيمة على غموض مفهوم المواطنة العالمية. وهي تشجع هذا البعد عن التوصيف المبالغ فيه لهذا المفهوم من أجل ملئه بتواريخ أخرى (بولوك وآخرون، ٢٠٠٠). تؤثر هذه الرغبة في الدلالات الفضفاضة إلى حاجات مستكشف حريص على عدم التوقف في الأماكن نفسها: يتطلب اكتشاف أرض غير معروفة (*terrae incognitae*) الخروج من الدروب المطروقة وإلغاء الخرائط المرسومة سابقاً ونسيان المعالم المألوفة. ويسمح تعليق المراجع الأوروبية بإدراك أنواع من المواطنة العالمية كانت غائبة حتى اليوم عن الأطالس التي تعتبر مشتركة.

تسعى المقاربة المتجاوزة للقوميات إلى كشف الوحي الأصيل الآتي من مناطق أخرى من العالم، وإلى تجميع مؤشرات تداول الأشخاص والأفكار أو الممارسات التي شكلت الثقافات المختلفة، وإلى إظهار الحلقات المتنوعة

للتبادلات البشرية التي تقاطعت أحياناً بطريقة غير متوقعة. وهي تشاطر طلب استبدال النظرة الوحدانية (المواطنة العالمية) بتعددية الآفاق (المواطنات العالمية). وتفضل، بالطريقة نفسها، الروايات الصغيرة المنتشرة في زوايا العالم الأربع على الرواية الكبرى للعقل. غير أنها تواجه الغاية الكلاسيكية لضرورة «تقطيع» أوروبا في مرحلة ما بعد الاستعمار د. شاكرابارتي (Dr. Chakrabarty) بضرورة إلغاء التقطيع العابر للقارات في العالم اليوم (هونغ وآخرون، ٢٠١٠). وحين تعمم النظرة غير المركزية، فإنها تطالب بعالم ذي دلالات كاملة. كما تتطلب التوافق مع جميع التقاليد، وأن ندرس، للغاية نفسها، الطرق حيث يتناثر الانعكاس القومي عبر العالم من خلال المفردات الثقافية للحضارة (دوارا، ٢٠٠١، Duara). لم نعد نسعى إلى حذف التواريخ الوطنية المعرقة، بل إلى إسقاطها على الجدول المفصل للتنقلات الشاملة خارج حدودها. إن المدافعين عن المقاربة المتجاوزة للقوميات مقتنعون، إذن أيضاً، بأن من اللازم تقليص البرنامج المعياري للمواطنة العالمية وتقليص حجم ادعاءاته الشمولية. غير أن اهتماماتهم بالأنواع الجديدة من المواطنة العالمية التي تظهر، تدعوهم إلى استعادة التشكيلات التاريخية للرباط بين الأمة وما يتجاوزها أو يحيط بها.

يملك إنشاء الأماكن المتجاوزة للقوميات مستويات متنوعة - محلية، وقومية ودولية وشمولية. وتضخم المقاربة المتجاوزة للقوميات الانحراف الأنثروبولوجي للمواطنة العالمية التي تدعو إلى تجاوز حدود الفصل الاعتبارية بين المناطق والبلدان، وتسعى إلى تجاوز المعنى النخبوي لتقسيم الطبقات الاجتماعية الذي ينبثق عن النظام القومي، بين «مواطنات عالمية مثقفة» و«محلية أقل ثقافة» (كليفورد، ١٩٩٨، Clifford).

ويمكننا انطلاقاً من ذلك، الاهتمام بتصرفات المهاجرين الذين يعيشون بين دولتين والذين يجدون في آليات التناوب أو التبادل أو التضامن مصادر لتجنب الاستيعاب والعودة (فيست، ٢٠٠٠، Faist). كما يمكننا أن نركز

على حادثة (Princps)، إنها الحرب الكبرى، وإظهار السلسلة المتنوعة من التصورات التي كونها الجنود الهنود على الجبهة عن المجتمع الفرنسي، حيث تعرفوا إلى سكان المناطق الداخلية. إن ما ظهر بذلك، من خلال الكتاب المترجمين الذين كتبوا الرسائل، هو «نزعة غربية من الأسفل» (*occidentalism from below*) تجهلها النخب الهندية المثقفة، و«النزعة الأوروبية من الأعلى» (*occidentalism from above*) (ماركوفيتس، ٢٠١٠، Markowits). ومهما كان التوجه العلمي، يقل اهتمام المقاربة المتجاوزة للقوميات بالفصل التقليدي بين الأحداث أو الأوضاع، فيما تركز على أشكال المعرفة العملية غير الملاحظة، مسبقاً، والتي جرى الحديث عليها سابقاً، وتقلل هذه المقاربة أيضاً من أهمية الأنظمة أو القوانين أو التواريخ أو المعاهدات، وتعيد الاعتبار لأطر التفكير أو الفعل، وكذلك لنقاط التأثير الحميمي التي تنتج من عوالم موازية للتداول. وهي تفضل استمراريات غير مرئية على آثار القطع المتواضع عليها. ويجب أن نحترم عدة متطلبات معرفية: علينا تفنيت الصخور الضخمة العازلة القائمة (الغرب مقابل الشرق)، وتنوع حركة التأثيرات الإقليمية وإسقاط جدران عدم التناظر المصطنع (مركز مقابل الأطراف، والمحلي مقابل العولمي، ومستعمر كوسموبوليتي مقابل محلي)، واستبدال الأفكار التي نعتبر أنها تنتقل من ذاتها بالتأثيرات التاريخية للتواصل بين الأفراد، واكتشاف النشاط الوسيط الذين يصعب تمييزهم والذين يشكلون مواقع الاندماج الاجتماعي خلف الصور المرئية.

تؤدي هذه الطريقة التي بُنيت على هذا الأساس، إلى نتائج أربع أقله. يدحض، بداية، ظهور أماكن معروفة الرأي الذي يقول إن العولمة قد قلصت رؤيتنا للعالم، أو أنها قد قلصت، موضوعياً، الحيز الذي يمكن التحرك ضمنه. إن صعود الخرائط المتعدد المراكز قد وسع الشعور بالمكان الذي نعيش فيه، حتى أنه خصب الخيال بغناه المستقبلي، بفضل كنوزه القديمة التي ظهرت حديثاً. كما أن إدخال أجزاء أخرى من العالم التاريخي قد سمح بإعادة قراءة

التاريخ الأوروبي بعينين صافيتين، نوعاً ما. وقد بدد الابتعاد عن إرث حاضر، بشكل زائد عن الحد، النظرة التي نوجهها إلى هذا الإرث. وسمح تحرير المخيال الأوروبي بدراسة النماذج المرجعية القديمة، ضمن أطر جديدة- نذكر منها أنموذج الإمبراطورية. أضف أن المقاربة المتجاوزة للقوميات، تساهم في الانفتاح بين العلوم، فتقوم بالتحليلات الاجتماعية خارج البنى القومية. وتؤكد، على سبيل المثال، أن بإمكان بيئة التاريخ الاجتماعي (وعليها) أن تتوسع إلى «مناطق التفاعل» الشمولية (أوسترهاميل، ٢٠٠١، Osterhammel). وأخيراً، فإن الفرد يصنع وجهات نظر مواطنة عالمية عن وجوده، انطلاقاً من الأماكن التي يعبرها ضمن ممارسة تخوض، فيها، المواطنة العالمية مجال تحليل التداولات كي تعمل على إظهار التشكيلات الفردية التي تنشأ عن اللقاءات والتي تعدل صيغ أماكن العيش. وهي تذوب في المقاربة المتجاوزة للقوميات لتصبح تعبيراً ممكناً على المستويات كافة. ولا شيء بعد ذلك يفرق بينها.

**نقيض الطريحة:** ليست المواطنة العالمية شكلاً من النزعة المتجاوزة للقوميات، لأن معايير إعداد وجهات نظرها مختلفة.

يقفز النقيض إلى إحدى ملامح المقاربة المتجاوزة للقوميات. فهو يعارض الفكرة التي ترى أن مفهوم «المجتمع» مرادف لمفهوم «الحركة» وفاقاً لرأي (أوري، ٢٠٠٠، Urry)، ويحتمل أن يعتبر المصطلح الثاني (الحركة) مناسباً بشكل أفضل من أجل توصيف الظواهر التاريخية والمعاصرة. إلا أنه يوحى بالحرص على المحافظة، على تمييز منهجي بين دائرة التوصيف ودائرة التقويم. وبإمكان المرء أن يلاحظ أن الأعداد المتزايدة من الأفراد الذين يجتازون الحدود تصبح مألوفة في ثقافات عدة، كما أنها تمتلك معرفة تاريخية عن مسقط رأسها الأصلي، وأن حالة إتنية جماعية عابرة للقوميات تشكل بهذا المعنى. ومن الصعب مع ذلك، تجاوز التساؤل النقدي الذي يلبد ضمير المواطنة العالمية: هل الحركة المتجاوزة للقوميات مرادفة للانفتاح

الفكري؟ إن على كل محاولة إجابة أن توضح الصورة الأنموذجية للمواطن العالمي. فإذا كان هذا المواطن يتصف بحالة فكرية ضمنية، فهو ليس بطبيعته فرداً مثقفاً، وأن بإمكان أي عامل اجتماعي أن يحل، بأدواته الخاصة، الجدلية السياقية، التي تعرضه لها صيغة حياته، والتي تقوم بين القيم التي يعتبرها شمولية، والالتزامات التي يشعر أنها أقل تحديداً. ليست المواطنة العالمية، في عالم متجاوز للقوميات قابلة للتحليل من خلال مفردات الطبقات الاجتماعية فقط (فيرنر، ٢٠٠٨، Werber)، إنها تشير أولاً إلى مجموعة أفعال وقناعات فردية.

يؤكد نقيض الطريقة أن تزايد التبادلات بين القوميات لا يزيد بالضرورة نسبة مواقف المواطنة العالمية. ولا يتضمن تحويل الأشكال العديدة من الوجود إلى مواطنة عالمية، فعلياً، المبررات التي تدفع فرداً ما إلى التصرف باعتباره مواطناً عالمياً. إن المواطنة المزدوجة هي حقاً، دليل على صيغة حياة متجاوزة للقوميات. وتشهد المظاهر التالية على قدرتنا على تمييط بعض تأثيرات العولمة مثل: التذوق اليومي للمطبخ العالمي، واستخدام وسيلة نقل تسمح بالوصول إلى منطقة في الجهة المقابلة من العالم، والتواصل من دون عائقٍ الزمان والمكان. ويرتبط التحول إلى المواطنة العالمية هنا بالتحول إلى تجاوز القوميات. إلا أن منطلق الارتباط بثقافة وأرض وجماعة يعرف درجات. وتمنع هذه الدرجات تشبيه جميع الأفراد المتجاوزين للقوميات بالأفراد المواطنين العالميين. وتكشف علاقة استمرار مع كل فاعل، مواقف متنوعة. ووفق المقياس المعتمد (شمولي، دولي، حميمي)، تراكب الخيارات، وتعبّر طرائق الإجابة عن تأثيرات العولمة، سواء كانت دفاعية أم ضمنية، عن التوجهات الخاصة للفكر. ولهذا السبب لا يشبه مجتمع متجاوز للقوميات بشكل حتمي، مجتمعاً للمواطنة العالمية (ونستطيع أن نذكر بعض الأمثلة عن الأشكال المتجاوزة للقوميات ذات النزعة القومية). وعلى المستوى الإدراكي، يتميز بناء وجهة نظر مواطنة عالمية من التجارب المتجاوزة

للقوميات (رودمتوف، ٢٠٠٥، Roudometof). ويمكن لسيرورة «التحول إلى المواطنة العالمية» «الكامنة»، بعض الشيء، وضمن هذه المنهجية الانعكاسية الصرف، أن تصبح «واعية»، وأن تعدل اللهجة العامة للآراء العامة (بيك، ٢٠٠٦، Beck).

إن عوامل الحركة والانسلاخ وعملية تمازج عدة ثقافات متصلة بعضها ببعض، تشكل إذاً جزءاً من المواطنة العالمية، من دون أن تصبح مع ذلك العناصر السائدة. تتشكل وجهة النظر الكوسموبوليتية أيضاً، بطريقة أخرى، مثلاً، كردة فعل على التقدير المفرط في منح الحقوق للأجانب. ويضع نقيض الطريحة الهجرة في مركز التفكير السياسي. ويؤكد أن الضيافة تتطلب مفهوماً تركيبياً للعدالة يحدد معايير الانتقال عموماً (حقوق المواطنة والإقامة والدخول). ويظهر التحدي من خلال عدم الاحتفاظ بهذه المجموعة القانونية للأعضاء الذين يشكلون الشبكات الخاصة للفعاليات المتجاوزة للقوميات - الكنائس والحركات الاجتماعية إلخ. لا تتطابق غايات مجتمع مواطنة عالمية مع مطالب مجموعات أفراد. ومن الممكن دوماً، ضمن هذا الإطار، أن تتجاوز قيم عامة للضيافة مسائل الهجرة والتبادلات المتجاوزة للحدود (ديريدا، ١٩٩٧، Derrida). ولا يقلل هذا الأمر من ضرورة إخضاع هذه المطالب للضرورات السياقية لسياسة مساواة في الحصول على الحقوق (فان دن أنكر، ٢٠١٠، Van den Anker). ويبدو مشروعاً، على هذا الأساس أيضاً، البرهان على وجود إنسانية مشتركة، ويقول آخر، حول معنى شامل، شرط أن لا يقدم تعريفاً للعدالة. ويزيد مجتمع ما من فرص تقليص المسافات بين مراحل الأسى شرط أن توطر علاقات العدالة علاقات الندامة والتعاطف. ويُفسر جزء من القلق الذي يشعر به المهاجر، بالمقابل، من قبل المحبطين من العدالة الشمولية (بخاصة أفتنة الحقوق الوطنية)، التي تجد صعوبة في تحديد الإطار الدستوري لاستضافة متجاوزة للحدود. تنتشر الدراسات حول المواطنة العالمية بذلك، على دروب القلق الذي ينوم الحيوانات المتجاوزة

للقوميات، والمعزولة عن مواقع القانون. إن الحنين إلى وطن، مرض أنموذجي يرافق شروط الانتقال (المنفي، أو المعزول أو اللاجئ). وهو يُغرق الأفراد في أهوال الذكريات ويشهد بصعوبة المحافظة على معنى الهوية، حين ينهار نظام العالم المألوف، أو يتعد، بكل بساطة (مات، ٢٠١١، Matt).

إذا ما تحرك نوع من القلق في قلب المواطنة العالمية، فتلك مقدمة أخرى يقول بها نقيض الطريقة. وتتطلب تجربة عدم الاستقرار في الواقع، دوماً تعريف وجهة النظر. ونجد هذه المعادلة، على المستوى المنهجي، في الحديث عن الحرب الكبرى. يبرز خطاب الوحدة حول أوروبا أحياناً، ضمن إطار قومي، مخترق هو نفسه من منطق توسع يؤكد الصعود القوي لسياسة الهيمنة لدرجة تجد المواطنة العالمية الأوروبية المناضلة، للبعض، نفسها ضمن عملية تصحيح مستمرة، ترددها نزعة قومية جذرية يحملها الآخرون (فريفير، ٢٠٠٥، Frevert)، ويجوب، أحياناً، ممثلو «مواطنة عالمية ثقافية» (مثل ر. طاغور، R. Tagore)، مدركين أن تأثير الحرب الكبرى يتجاوز في أهميته النتائج المتوقعة لتصفية الاستعمار والاستقلال الوطني، العالم من أجل جمع المكونات الشمولية للثقافات، ويتميزون عن «أصحاب النزعة التقليدية» الذين يطورون، بأنفسهم، التبادلات المتجاوزة للقوميات، عبر رفض الإيمان بجوهر الحضارات، أو عبر استبعاد النقد المبالغ فيه للإرث الغربي (زاخسنماير، ٢٠٠٦، Sachsenmaier). تعبر التنقلات المتجاوزة للقوميات هنا عن ديكور العمل المسرحي الذي ينتج وعياً بالانحلال المفاجئ للعالم، وبالانبثاق الموازي للروابط الاجتماعية غير المعروفة. ويمكننا أن نختار التمسك بهذه الخيمياء ضمن حدود مجموعة إقليمية (أوروبا) وربطها بالدور الذي تقوم به فيها أمة (ألمانيا)، وجعلها مستقلة، بالأحرى، عن التأثيرات الشاملة. وحين يتطلب الأمر إعادة بناء عالم مشترك على أنقاض ذاكرة رائعة، يكون بإمكاننا أيضاً، أن نبين أن الأوضاع الإبداعية تتمازج مع التصورات الغامضة للمجتمع - في نهاية المطاف. إن البعد السياسي لخيار



المجتمع هو ما يميز (بالنسبة إلى الملاحظ) إعداد وجهة نظر المواطنة العالمية، في مواجهة سلسلة تجارب متجاوزة للقوميات، أو ما ينتج، على العكس من ذلك، تركيبها (بالنسبة إلى الممثل). وبدل المعادلة الأولى بين أمة عضوية وتقاليد منحوتة في الرخام، يتصور المواطنون العالميون أشكال التعاون الدولي على هذا النحو. فكل مهاجر يمارس تجربة الحاجة إلى القديم والخوف من الجديد والرغبة في المستقبل.

### محاولة موجزة لحل المناقضات

ليس المقصود الاختيار بين الطرائح (جمع طريحة) والمناقضات. فليس هذا دور المنهجية المستخدمة هنا. ويساعد إخراج المناقضات، الذي تم وفاقاً لطريقة تشحذ التباينات انطلاقاً من فرضياتها المسبقة الفاعلة، على تحديد المصطلحات التي تحكم، بشكل مستمر، عدداً من النزاعات حول المواطنة العالمية. غير أن فضيلة النقد تثبت أيضاً في تأثيراتها الكاشفة، بالمعنى الفوتوغرافي للكلمة. لأن المتناقضات تُظهر، في نهاية المطاف، قاسماً مشتركاً في معادلة الاستقلال والتضامن والتداول: ولنراجع.

يقوم مسار النقيضة الأولى على هدف الاستقلال. يُعاش التساؤل حول التداول ذي الطابع البدوي، ويُحكم عليه باعتباره بديلاً ممكناً لقاعدة هوية الانتماء. وهو يخص صيغة العيش التي تظهر أكثر انسجاماً مع رغبة إقامة رابط مباشر بين الذات والكون - من دون المرور بالحلقة الوسيطة للوطن. وحين نقد الحلم بالاستقلال، فإننا نفعل ذلك كي نصرّف بالجمع نقيضه (التبعية)، وكبي نعيد إدراج الفرد وسط سيناريو أنساب اجتماعية ومدينية. وتتناقض صورة المهاجر، رغم أنفه، مع خيال المواطن العالمي المتحرر من كل حق كما من كل واجب. ويشكل الأفراد في مجتمع ما، دوائر العمل. وعلى هذا المهاجر، أيضاً، أن يعيد قاعدة التمييز التي توصف المجتمعات الحديثة، إلى وجودها المتصف بالعرضية. كما عليه أن يجد الرابط الصحيح بين المعايير

المرجعية للثقافة المشتركة في مجتمع ما والنظام المعقد للولاءات التي شكلها على مدى تداولاته.

ويحتل التضامن مركز المناقضة الثانية. ويندمج، من خلال هذا المسار، موضوع صيغ العيش الفردي في تفكير حول المعنى المشترك للإنسانية. فإما أن نفترض أن الفرد يتصور، خلال الانفعالات، الرابط بالجنس الذي يكون عضواً فيه، وتقوم الشفقة، عندئذٍ بدور مركزي في حلقة التعاطف الإنساني، بحيث أن من المطلوب هو أن تقوم الشفقة بتوسيع التعاطف، من خلال حذف وهم المسافة، وأن تقوم بدعمه من خلال تنمية معنى المسؤولية الجماعية. وإما أن نؤكد أن الشفقة تجهد في تجاوز المبررات الأنانية، وأن الأفراد يتأملون أنفسهم في المرأة التي تقدمها الشفقة لهم. في مثل هذه الحالة، نبين أن الشفقة لا تقدم أي جواب مُرضٍ على التساؤل الذي تحمله طبيعة التزامات المواطنة العالمية، من أجل تعريف الشعور العام. ونقارن، بالأحرى، بين رؤية الالتزام الأخلاقي والعدالة الاجتماعية والشعور بالإحسان وتصور للمساواة ومبدأ إنسانية التقمص الوجداني.

يقدم مفهوم التداول، فيما يخصه، مؤشر الترابط للنقيضة الثالثة التي تتعلق بهامش المفاوضات التي يمكن إقامتها بين التجارب الاجتماعية والنظرة التي نحيطها بها. وبما أنها أقل صرامة من سابقتها، فهي لا تقابل بين توصيف التبادلات المتجاوزة للقوميات وتركيب وعي المواطنة العالمية. وتعيد، بالأحرى، المعارف حول الحركات عموماً، إلى الأشكال الخاصة بالذاتانية - التي أربطها بوجهة النظر. تميز المواطنة العالمية والنزعة المتجاوزة للقوميات، بطرائقهما في تكوين علاقة تراتبية بين هذه العوامل. وتكون وجهة النظر صيغة داخلية للانتقال أحياناً، وتشكل في قاع مستوياتها المختلفة. ويكون الانتقال منسجماً مع وجهة النظر أحياناً أخرى. فهو يشكل إطاراً للتفكير القلق المتعطش للمعايير. وتغلق مناقضة التداول، بذلك، مسألة مخطط تعريف ذاتانية ربما كانت مواطنة عالمية.

وبذلك تجتمع المناقضات الثلاث حول تساؤل عن الطرائق، التي يكون فيها المرء ذاته يقود حياته في مجتمع مؤلف، في غالبته، من أشخاص مجهولين، قريبين أو بعيدين. وعلينا أن نعود إلى هذه الكلمة الأخيرة، بإيجاز في الخاتمة، لأنها تعيدنا إلى الفاعل الاجتماعي، وتسمح لنا بتحديد معنى النقد. وأقول، كي أركز على ما هو أساسي، إن المواطنة العالمية تعيد أساليب سعي المرء كي يكون ذاته، إلى رغبة في عيشة اجتماعية مفروضة. وإن إحدى فرضياتها تقوم على أن أغلبية «من مواطني العالم» تعيش الصعوبة الأنموذجية «لوضع الاقتراب» (شوتر، ٢٠٠٣، Schütz) حين تحط رحال مواطن ضمن مجموعة، ويسعى لأن يقبل انضمامه إليها، ويتحمل ردود فعل سوء الضيافة فيها. إن المواطنة العالمية، باعتبارها مجموعة أفكار يوجهها، بالطبع، حلم توافق الذات مع الآخرين، ومثالية العلاقات الشفافة. غير أنها، باعتبارها فسيفساء من المواقف والانفعالات، فثمة ما ينخرها، وهو متمثل في إدراك البعد عن العالم والشعور بغياب التسويات وبلاستقلالات الخادعة. وتضفي زيادة شبكات التداول، غالباً، الغموض على الاستعداد للتمسك بالثقة في الحركة الأبديّة. وتزيد التجارب الاجتماعية البيئية والأوضاع الانتقالية من قلق الواصلين الجدد الذين يجهلون كل شيء عن الحيز العام الذي عليهم أن يعيشوا فيه. وندرة هم المواطنون الذي لا يعيشون اليوم في حالات عدم الاستقرار هذه ولا يمرون بتجارب هذا الخرق حيث تنطلق دواليب البشر. ربما أصبح الشعور بالغرابة تجاه الذات الملمح الرئيس لوجودنا؛ إنه ثابت عالمنا الحالي، إذا صح القول إن الحدود التقليدية لما هو مألوف وحميمي لم تعد موجودة (بومان، ١٩٩٧، Bauman). ويتمي مجتمع المواطنة العالمية، بهذا المعنى، إلى مجتمع من الأجانب ينتشر فيه انطباع بتمايز حتمي بين الذات والعالم، وذلك شرط توضيح أن هذا المجتمع نفسه سيبدل الجهد، في الوقت نفسه، من أجل تعريف معايير تقليص هذا التمايز - على مستوى الحقوق بخاصة.

يدفع تأثير الشعور بغربة الذات الفرد إلى إيجاد المعادلة الأفضل بين وجهة النظر وتجارب اجتماعية، بين نوع من المعرفة وسلسلة استخدامات. وعليه أن يتوصل، بالتدرج، إلى تنسيق بين العالم الذي يفهمه والعالم الذي يعمل فيه. إن الرهان أنثروبولوجي وتفسيري في الوقت نفسه. وهو يرتبط بنوع من الأنثروبولوجيا، لأن المواطنة العالمية ليست معرفة نظرية ولا استخداماً بسيطاً للعالم، «فهي تسعى، بالأحرى، إلى معرفة ذرائعية» لهذا الاستخدام، أي للأساليب التي «يدخل فيها كل فرد اللعبة» مسلحاً بوجهات نظره (كانط، ١٩٨٨، ١١). يرتبط الرهان بمنهجية تفسيرية، لأن لا أحد منا يملك رؤية شاملة تسمح له بالتوجه، بشكل مسبق، ضمن التركيب المعياري لثقافة غير معروفة. فكل إدراك هو، أولاً، موقت ومجزأ. ويتم اختيار التفاصيل التي نسعى إلى نسبتها إلى شمولية دلالية مفترضة، ثم ننطلق وراء عناصر جديدة يمكن أن تؤكد محاولتنا الأولى في القراءة الشاملة. وينفق المواطن العالمي وقته كله تقريباً، في تنظيم دخوله إلى العالم وخروجه منه، وفي استباق معنى عمله في نظر الآخرين، وفي أن يكون خارج اللعبة الاجتماعية ووسطها، في الوقت نفسه. ويتشكل الشعور العام، ويتطور، بفضل عملية الانتقال التجريبية هذه بين معرفة نظام معايير العالم واستخداماته. وتنسلح، في مواجهة المواطنة العالمية، من وجهة نظر ذرائعية، بالوسائل التي تجعل التعارض بين «النظري» و«العملي»، نسبياً. ونقلل، من خلال التركيز على التأويل الجزئي لاستخدامات العالم، من التعارض الذي أصبح مألوفاً بين «المواطنة العالمية من الأعلى» و«المواطنة العالمية من الأسفل». ونجد، من جديد، الدورين العاملين للمنهجية النقدية المطبقة على عالم الخطابات، تلك المنهجية التي تجذب الرهان، من جديد، على الصراعات بين الأنظمة القانونية وعلى النزاعات بين القدرات، من أجل توجيه الانتباه نحو أشكال حكم متناقضة تنتظر حلاً (انظر بداية المقال).

ومن زاوية أخرى، يبين تحليل المواقف الاجتماعية أن مسألة الحكم

تحتل لبّ النقد. ويجري السعي عندئذٍ إلى تعريف تصرفات الفرد في وضعية المواطنة العالمية، وإلى حصر الإستراتيجيات التي تسمح له بالخروج من المتاهة التي تشير إليها المناقضات. يعني المواطن العالمي إطلاق حكم في سياق حياة أيضاً، سياق لا يبدو مألوفاً، كما يعني التساؤل حول المضمون الانعكاسي لهذا الحكم. إنه محاولة إيجاد مكان في عالم غير معروف بواسطة فعالية قضائية. ويعيد المواطن العالمي الفرد الاعتبار للوظيفة النقدية للحكم في سياق وضع ما، من أجل تنظيم عمل، من دون أن يكون من الضروري دوماً، إعداد خطاب متوافق مع ذلك. وهو يرى أن على الحكم، أن يكون قادراً على القيام بدور يصله بالحياة، وأن يساعد على تفسير العلاقة التفاضلية التي يقيمها مع العالم، تلك العلاقة التي تكون، نزاعية تارة، وحيادية تارة أخرى، وتائهة في الغالب، على أنها لا تكون محايدة أبداً. ولا يستوعب المواطن العالمي حين يصل إلى حيّز اجتماعي مجهول، ما هو مختلف، بشكل مباشر، فهو يمنح، بالأحرى، قيمة للفرق حين يجده، وذلك من أجل تطبيقه في فهم العالم وفهم نفسه. والسبب في ذلك بسيط: ذلك أن الوجود الاجتماعي نادراً ما يُفسر، في نظره، من خلال مصطلحات العقد ووفقاً لصورة الهوية. وبما أنه مضطر، في الغالب للانطلاق من الصفر، فهو لا يستعين بخيال المجتمع القائم والذي يتأكد وجوده في سرده أصوله - وفقاً للترعة العقدية الكبرى. يرى هذا المواطن أن المجتمع يتأسس، بالأحرى، ضمن تجارب التيه وغياب كل تناغم مسبق بين الأفراد والعالم. وليس النقد هنا بديلاً عقلانياً عن عالم معايير تغطيه الأوهام. كما أنه لا يختصر في النضال ضد سلب السلطة. بالنسبة إلى الفاعل الاجتماعي الذي مر بتجارب المواطنة العالمية، بخاصة حين لا يكون الانتقال أو الهجرة أو عدم توافر مكان إقامة ثابت إدارياً بسبب إرادي، فإن الشكل النقدي لأحكامه يتضمن مخاطر «حالة اللاكونية» (a-cosmie) إضافة إلى صعوبة بناء نظام أولويات بين غايات

الفعل. ويشير النقد بالتوازي إلى الإلزام بالتفكير الانعكاسي الذي يمكن أن يقدم لهذا العمل قواعد توجيهية مناسبة من أجل تسيير حياة.

وفي عالم تكتنف الاضطرابات المتزايدة أنظمتها الاجتماعية، تصبح الغرابة ضمنية أكثر. فهي لا تتضمن في العقول فقط، بل في فجوات شروط الحياة المعاصرة أيضاً. فكيف نقيم، والحال كذلك، رابط ثقة في مجتمع لا أحد يعرف فيه نفسه بشكل صحيح، بل إن كل واحد يحتاج إلى العديد من الغرباء الذين يحيطون به كي يصبح فرداً؟ إن المواطنة العالمية، القائمة على هذا القلق النبوي لا تشير فقط إلى هدف مجتمع تنظمه قوة القوانين، ويحركه ميل إلى الكمال، وهي لا تقتصر أيضاً على الرغبة في بقاء أنظمة مجتمعات مستقرة - نظام سلام عالمي تحكمه حقوق الإنسان، اتحاد أوروبي يمثل مرحلة نحو حاكمية تتجاوز القوميات. وهو يوصف مقارنة للإنسانية انطلاقاً من صورها الملموسة وعاداتها المألوفة وأنظمتها المسرحية وهوامش عملها التي تنتج من شعور ثابت بالابتعاد عن العالم. لا يرتبط المواطن العالمي عضوياً برؤية لتطور البشرية، بمعنى وحيد ولا بنظام غايات مؤسسية، كونه يشعر أنه في غير مكانه، وأنه يعيش بين غرباء، وأنه يشعر أنه غريب في العالم. وتعلن المواطنة العالمية، عن نفسها، بشكل ذي دلالة، في مراحل أو سياقات التغيير، حين تُستهلك الروايات المنسقة وتهدد القبول التائه بالاستسلام أمام العزلة والدمار وغياب التهذيب، وأمام ردود الفعل العدوانية. وهي تشتمل على اضطرابات في الوعي تنتج من حدث مؤسس (مأساة تاريخية، نفي قسري، هجرة داخلية). إنها ترسم، بشكل متوازٍ، العديد من التصرفات التي تساعد على صنع أشكال إعادة إصلاح أكثر مصداقية. إن المواطنة العالمية نوع من المحفوظات من أجل إعادة توجيه الذات في المتاهة الكبرى للبشرية، وهي لا تنفصل عن وعي بالأزمة التي تسعى دوماً إلى حلها.

## مراجع

- APPIAH Kwame A., 1998, «Cosmopolitan Patriots», dans Pheng Cheah et Bruce Robbins (eds.), *Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation*, Minneapolis, University of Minnesota Press, p. 94-115.
- ARENDT Hannah, 1986, «De l'humanité dans de "sombres temps". Réflexions sur Lessing», dans *Vies politiques*, trad. par Barbara Cassin et Patrick Lévy, Paris, Gallimard, p. 11-41.
- BAUMAN Zygmunt, 1997, «The making and unmaking of strangers», dans Pnina Werbner et Tariq Modood (eds.), *Debating Cultural Hybridity. Multicultural Identities and the Politics of Anti-Racism*, Londres, Zed Press, p. 46-57.
- BECK Ulrich, 2003, «Rooted cosmopolitanism: Emerging from a rivalry of distinctions», dans Ulrich Beck, Nathan Sznaider et Rainer Winter, *Global America? The Cultural Consequences of Globalization*, Liverpool, Liverpool University Press, p. 15-29.
- 2006, *Qu'est-ce que le cosmopolitisme ?*, trad. par Aurélie Duthoo, Paris, Aubier.
- BERLIN Isaiah, 1969, «Two concepts of liberty», *Four Essays on Liberty*, Oxford, Oxford University Press.
- BOLTANSKI Luc, 2007, *La souffrance à distance. Morale humanitaire, médias et politique*, suivi de *La présence des absents*, Paris, Gallimard.
- BOYNE Roy, 2001, «Cosmopolis and risk: A conversation with U. Beck», *Theory, Culture and Society*, 18 (4), p. 47-63.
- CLIFFORD James, 1998, «Mixed feelings», dans Pheng Cheah et Bruce Robbins (eds.), *Cosmopolitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation*, Minneapolis, University of Minnesota Press, p. 362-370.
- COLLINS Randall, 2004, «Rituals of solidarity and security in the wake of terrorist attack», *Sociological Theory*, 22 (1), p. 53-87.
- DERRIDA Jacques, 1997, *Cosmopolites de tous les pays, encore un effort!*, Paris, Galilée.
- DOBSON Andrew, 2006, «Thick cosmopolitanism», *Political Studies*, 54, p. 165-184.
- DUARA Prasenjit, 2001, «The discourse of civilization and Pan-Asianism», *Journal of World History*, 12 (1), p. 99-130.

- ELLAS Norbert, 1991 [1939], *La civilisation des mœurs*, trad. par Patrick Kamnitzer, Paris, Calmann-Lévy.
- FAIST Thomas, 2000, « Transnationalization in international migration: Implications for the study of citizenship and culture », *Ethnic and Racial Studies*, 23 (2), p. 189-222.
- FIERING Norman S., 1976, « Irresistible compassion: An aspect of eighteenth-century sympathy and humanitarianism », *Journal of the History of Ideas*, 37 (2), p. 195-208.
- FOUGERET DE MONTBRON Louis-Charles, 2010 [1750], *Le cosmopolite ou le citoyen du monde*, Edouard Langille (ed.), Londres, Modern Humanities Research Association.
- FREVERT Ute, 2005, « Europeanizing Germany's twentieth century », *History and Memory: Studies in Representation of the Past*, 17 (1-2), p. 87-116.
- GINZBURG Carlo, 2001, « Tuer un mandarin chinois. Des conséquences morales de la distance », *À distance. Neuf essais sur le point de vue en histoire*, trad. par Pierre Antoine Fabre, Paris, Gallimard, p. 165-180.
- HONG Young-Susan, JENKINS Jennifer L., KIM Hoi-eun et al., 2010, « Forum: Asia, Germany and the transnational turn », *German History*, 28 (4), p. 515-536.
- KANT Emmanuel, 1988 [1795], *Anthropologie du point de vue pragmatique*, trad. par Michel Foucault, Paris, Vrin.
- 1992 [1798], *Projet de paix perpétuelle*, trad. par Jean Gibelin, Paris, Vrin.
- KÖHLER Benedikt, 2006, *Soziologie des Neuen Kosmopolitismus*, Wiesbaden, VS Verlag für Sozialwissenschaften.
- LINKLATER Andrew, 2007, « Distant suffering and cosmopolitan obligations », *International Politics*, 44, p. 19-36.
- LUCRÈCE, 1993, *De la nature*, trad. par Janine Kany-Turpin, Paris, Aubier.
- LYOTARD Jean-François, 1983, *Le différend*, Paris, Minuit.
- MARC AURÈLE, 1962, *Pensées*, dans *Les Stoïciens*, Pierre-Maxime Schuhl (ed.), trad. par Émile Bréhier, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque de la Pléiade »).
- MARKOVITS Claude, 2010, « Indian soldiers' experiences in France during World War I: Seeing Europe from the rear of the front », dans Katrin Bromber, Heike Liebau et al. (eds.), *The*



- World in World Wars: Experiences, Perceptions and Perspectives from Africa and Asia*, Leiden-Boston, Brill, p. 29-53.
- MATT Susan, 2011, *Homesickness: An American History*, New York, Oxford University Press.
- MONTAIGNE Michel de, 1978, *Les Essais*, 3 vol., Paris, Puf.
- MOYN Samuel, 2006, «Empathy in history, Empathizing with humanity», *History and Theory*, 45 (3), p. 397-415.
- NIETZSCHE Friedrich, 2001 [1878], *Humain trop humain (Un livre pour les esprits libres)*, dans *Œuvres philosophiques complètes*, Giorgio Colli et Mazzino Montinari (eds.), trad. par Marc Buhot de Launay et Robert Rovini, Paris, Gallimard, t. 3.
- NUSSBAUM Martha C., 2003, «Compassion and terror», *Daedalus*, hiver, p. 10-26.
- OSTERHAMMEL Jürgen, 2001, «Transnationale Gesellschaftsgeschichte. Erweiterung oder Alternative?», *Geschichte und Gesellschaft*, 3, p. 464-479.
- PASCAL Blaise, 1991, *Pensées, Œuvres complètes*, Jean Mesnard (ed.), Paris, Desclée de Brouwer, vol. 6.
- PAQUET Léonce (ed.), 1988, *Les Cyniques grecs. Fragments et témoignages*, Presses de l'Université d'Ottawa, Ottawa.
- POLLOCK Sheldon, BHABHA Homi K., BRECKENRIDGE Carol A. et CHAKRABARTY Dipesh, 2000, «Cosmopolitanisms», *Public Culture*, 12 (3), p. 577-589.
- ROUDOMETOF Victor, 2005, «Transnationalism, cosmopolitanism and globalization», *Current Sociology*, 53 (1), p. 113-135.
- SACHSENMAIER Dominic M., 2006, «Searching for alternatives to Western modernity-cross-cultural approaches in the aftermath of the Great War», *Zeitschrift für moderne europäische Geschichte*, 4 (2), p. 241- 259.
- SCHILLER Friedrich von, 1958, *Schillers Werke*, Nationalausgabe, t. 27 (Briefwechsel, Schiller Briefe 1794-1795, G. Schulz Hg, Weimar).
- SCHÜTZ Alfred, 2003 [1944], *L'étranger*, trad. par Bruce Bégout, Paris, Allia.
- SENNETT Richard, 1979, *Les tyrannies de l'intimité*, trad. par Antoine Berman et Rebecca Folkman, Paris, Seuil.
- SKRBIS Zlatko, KENDALL Gavin et WOODWARD Ian, 2004, «Locating cosmopolitanism: Between humanist ideal and

grounded social category», *Theory, Culture and Society*, 21 (6), p. 115-136.

URRY John, 2000, *Sociology Beyond Societies: Mobilities for the Twenty-First Century*, Londres, Routledge.

VAN DEN ANKER Christien, 2010, «Transnationalism and cosmopolitanism: Towards global citizenship?», *Journal of International Political Theory*, 6 (1), p. 73-94.

WERBNER Prina, 2008, «The cosmopolitan encounter: Social anthropology and the kindness of strangers», dans *Id., Anthropology and the New Cosmopolitanism: Rooted, Feminist and Vernacular Perspectives*, ASA Monograph 45, Oxford, Berg Publishers.

القسم الثاني

---

إظهار الخطأ



## من أجل استخدام نقدي للأصناف في التاريخ

«التاريخ استخدام الفردية عبر الشموليات».

بول فين، كيف نكتب التاريخ، ١٩٧١.

نرغب هنا في مواجهة مشكلة أساسية في كتابة الماضي، يجد كل مؤرخ نفسه في مواجهتها: إنها مشكلة الأصناف الواجب استخدامها من أجل توصيف النشاطات الاجتماعية والكيانات الجمعية التي يدرسها. ويبدو أن هناك مفهومين يسيطران في هذا المجال، يمكن أن نسميهما على التوالي الواقعي والاسمي (من دون أن نسعى إلى إقامة رابط مع الصراع الوسيطى الشهير، خارج هذين المصطلحين). ونرغب أن نبين هنا أن هذين المفهومين يقودان إلى مأزق. لم يأخذ المفهوم الأول حقه من التنظير إلا قليلاً، غير أنه بقي، من دون أدنى شك، الأكثر استخداماً، وهو يقوم على العمل وكأن على الأصناف المعتمدة من المؤرخ أن تتلاءم تماماً مع بنية الحقيقة التاريخية المدروسة ونظامها، كما أن بإمكانها ذلك. أما الثاني والذي يمكن أن نسميه «تفكيكياً» (والذي يبدو لنا، وكأنه شكّي بالضرورة، من وجهة نظر منهجية)، وهو، من دون شك، أكثر عمقاً وانعكاساً. ويقوم على اعتبار أن المؤرخ، الذي يعيد استخدام كلمات الماضي ويعيد توظيف البنى الخطابية الموروثة من المصادر، يقع حتماً ضحية إجراءات التزوير والوهم التي أعدت في حمأة النزاعات من قبل فاعلي التاريخ، إستجابة لضرورات المعركة وإقناع الجمهور. وبعيداً عن هذه المقارنة بين ادعاء استخلاص الحقيقة التاريخية من

خلال بناء الأصناف التي تعتبر منسجمة مع الطريقة التي قامت عليها حقيقة الماضي، وتحديدًا، من جهة، وإدانة التيه في عالم من الأوهام والأكاذيب التي تفصلنا بشكل قاطع عن الحقيقة التاريخية من جهة أخرى (إذا كانت هناك حقيقة تاريخية)، نريد أن نسعى إلى رسم طريق ثالثة، هنا. تقوم هذه الأخيرة على اعتبار صراعات الأصناف التي تظهر في المصادر مؤسّسة للحقيقة التاريخية التي علينا دراستها. ويقوم هذا الموقف على اعتماد واقعة أن الحقيقة التاريخية المعينة هي نتاج لعلاقات نزاعية بامتياز (وما يرافق ذلك: من مفاوضات وحلول وسط) بين أفراد ومجموعات يتمظهرون ويعملون من خلال اللغة. سواء ارتبط الأمر بالمتابعة عن قرب لجهود المتخصصين من أجل فرض بعض التسميات على معارضيتهم، ومن أجل إطلاق تسميات ذاتية على أنفسهم. ونظن أن هذه وسيلة لتجنب الخطأ القائم على اعتبار المصطلحات التي نطلقها عليها فاقدة لكل مسند إليه حقيقي<sup>(١)</sup>.

### الأصناف التاريخية الداخلية

تتم عملية التصنيف، من وجهة نظر المؤرخ، من خلال مصطلحات مستقاة من المصادر نفسها (الداخلية) أو مستعارة من خلال خطابات ومعارف معاصرة (خارجية). ويستخدم الباحث، في الغالب، هذا المفهوم أو ذاك، بخاصة حين يسعى إلى إنتاج تعاريف - حين أعيد تصنيف «لوطني» النظام القديم في التاريخ الفرنسي باعتبارهم «مثليين»، مثلاً، أو حين أعاد التاريخ الماركسي تصنيف التسول باعتباره «البروليتاريا الرثة». إن أحد ردود الفعل الأكثر شيوعاً يتمثل في التعبير عن عدم الرضا عن عمليات إعادة التأهيل للأصناف هذه، والتي كانت عبارة عن عمليات ترجمة وتفسير في الوقت نفسه. ونلفت بذلك

(١) يدين هذا التفكير بالكثير لحلقة بحث جماعية لمجموعة البحث المتعددة الاختصاصات حول تاريخ الظاهرة الأدبية في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، والمخصصة لموضوع «الكتابة والعمل» (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩). ويصدر قريباً كتاب يحمل هذا العنوان.

إلى أن صنف اللوطة، في اللغة القانونية للقرن السادس عشر، يتجاوز كثيراً ما نفهمه اليوم من المثلية الجنسية، أو أن المتسولين لا يمكن أن يفهموا بشكل مناسب على أنهم بروليتاريا رثة في حقبة سابقة للتصنيع.

ومع ذلك تثير إعادة الاستخدام التاريخي للمقولات الفاعلة في المصادر، مشكلة معرفية شائكة، نرغب هنا في مواجهتها من خلال التركيز على التصنيف، عبر فعل التسمية، إنها مشكلة المجموعات والجماعات البشرية، كما تندرج في الوثائق، وكما تستعاد في نص التاريخ. ذلك أنه من شبه المستحيل، في الواقع، بناء تحليل تاريخي، أو تأليف سرد تاريخي من دون اللجوء إلى الأصناف التي تسعى إلى منح الموضوعية لتسميات تستخدم في المصادر، من أجل إدانة المجموعات الاجتماعية أو نزع الشرعية عنها، ومن أجل تكوينها على شكل مجموعات منفصلة أولاً، من خلال تهمة تخريب المعايير عموماً (التقليدية والدينية والأخلاقية والسياسية والفكرية، إلخ) المعترف بها. لنفكر أولاً بكلمة مثل (marrane) التي تستخدم للشتم المباشر (خنزير)، أو كلمة «arrabiati» (مسعورون) التي تعني المعارضين أنصار «آل ميديتشي» في سافونارول (Savonarole)، وهي كلمة «مسعورون» نفسها المستخدمة في أثناء الثورة الفرنسية للإشارة إلى الثوريين الأكثر جذرية. وتعتبر التسمية، في هذه الحالات شعاع اتهام سياسي، كما تعتبر تحدياً واستفزازاً أو علامة إذلال تجاه الهدف، وفي جميع الأحوال، إنها تعتبر سلاحاً في نزاع، كما هي في الوقت نفسه محرك تحديد ومكوّن مجموعات، بالنتيجة، ومخترع لها بالنتيجة.

يفترض هذا التفكير، بذلك أولاً، «مساراً نقدياً ذاتياً». ونود لفت الانتباه إلى مسألة أن المؤرخ يميل، في الغالب، إلى نسيان أن الأصناف التي يستخدمها تبقى تابعة، سواء في مضمونها كما في وجودها التصنيفي نفسه، للأسماء التي أنتجت في حمأة النزاعات المتأتية هي نفسها عن التفاعلات النزاعية. ويبدو لنا هذا النقد، أو هذا النقد الذاتي، وقد تملك خصائص استكشافية.

يعيدها الانتباه للأسماء، في الواقع، إلى الوقائع التاريخية، بدل أن يبعدنا عنها. وبعيداً عن أن يقودنا هذا النقد إلى تاريخ للمفردات والتصورات أو المفاهيم المبعثرة لتاريخ الممارسات والأفعال البشرية، فإنه يضطرنا إلى بناء تاريخ اجتماعي لممارسات التسمية والتصنيف، حيث تساهم أفعال القول، بشكل تام، بالتفاعلات التي تشكل لحمة حياة البشر في المجتمع نفسه. ذلك لأن التسميات النزاعية تجعلنا ندرك بشكل ملموس وتجريبي فعالية النزاعات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية التي تجمع بين الفاعلين في التاريخ وعلاقاتهم غير المستقرة في السيطرة والتحالفات والحلول الوسط التي تجمعهم في اختلافاتهم وخلافاتهم.

## علم اللغة الاجتماعي

### للتسميات ونظرية التصنيف

تنطبق نظرية التسمية في علم الأداء بشكل جيد جداً على الطريقة التي نحاول من خلالها أن نعالج مسألة تسمية المجموعات ضمن الأزمات:

لا تعني التسمية أن نحدد مكاناً تجاه الموضوع، فقط، إنها أيضاً اتخاذ موقف تجاه التسميات الأخرى للموضوع نفسه، والتي من خلالها يتخذ المتكلمون موقفاً؛ إنها بالنتيجة اتخاذ موقف تجاههم (سيلو، ١٩٩٧، ص ٥٥، Siblot).

ويتخذ الفاعلون - المتكلمون موقفاً في جميع أفعال التسمية مهما كانت الموضوعات المطروقة، كما يتخذون مواقف بعضهم من بعض، بخاصة حين تكون «الموضوعات» المسماة موضوعات لغوية، أفراداً أو مجموعات بشرية. تبدو لنا هذه المقاربة للتسمية، التي تأخذ شكل ممارسة اجتماعية، فعالة جداً من أجل التوصيف المتزامن لواقعة أن هذه الأسماء تشكل موضوع نزاعات وتبادلات مستمرة، ولقدرتها الكبرى على تغيير معناها في الحيز الاجتماعي (وفاقاً لموقف المتكلم) وفي الزمن.

تعارض هذه المقاربة بشكل كامل مع مفهوم التسمية بمعنى تصنيف



الواقع. إن مفهوم «الممارسة» (Praxèmes) الذي يحل محل الرمز السوسوري (نسبة إلى فردناند دو سوسور) يشهد بذلك، فقد سمي كذلك لإظهار أن إنتاج المعنى إنما يتم ضمن السلوك اللغوي (تُعَرَّف «الممارسة» على أنها «أداة إنتاج المعنى»)، وندرك بذلك، من مفهوم الممارسة، وبشكل عفوي، أنه يعني الممارسة الاجتماعية المرتبطة بجميع الممارسات البشرية، في مواجهة كل نزعة شكلائية. إن فعل التسمية، في إطار علم الأداء، لا يمكن أن يفهم هكذا إلا ضمن التفاعلات بين متكلمين اجتماعيين يواجهون بعضهم بعضاً. إن هذه التفاعلات نزاعية في العمق حتى حين تقود إلى إعادة التفاوض وإلى ترتيبات مستمرة، ضمن ما يسميه منظرو علم الأداء «التحيين» أي فعل التسمية نفسه في حماة الحياة الاجتماعية: «إن إنتاج المعنى الذي يعود إلى الممارسة اللغوية، يتم ضمن العلاقة مع الممارسات الاجتماعية الأخرى، التي تقوم الممارسة اللغوية بتشذيبها».

توضح هذه الملاحظة من خلال الطريقة التي ينعت من خلالها عامل منجم مضرب من لوديف (Lodève)، مجيباً عن سؤال عالم لغة، «جماعته» و«آخرون» بنبرة نزاعية، ليشير بذلك إلى أولئك الذين، كمثله، قد اختاروا الإضراب الفعلي - «المضربون» - وجميع العمال «الآخرين»، «الثعالب»، أولئك الذين يرفضون الإضراب، أو يقومون بإضراب سلبي - نستخدم مصطلحات الباحث - يلاحظ الكاتب الفروق الكبيرة في التصنيف التي أدت إليها أفعال التسمية هذه، في علاقتها مع التمييز بين مضربين وغير مضربين الذي فرضه الخطاب المسيطر المعتمد من قبل عالم اللغة بشكل عفوي في مواجهة التصنيف واللغة الخاصة بمن يجري عليه البحث (برس، ١٩٩٣، ص ٥٥، Bres).

تقدم النظرية التفاعلية للانحراف في علم الاجتماع والتي أعدها هوارد ساول بيكر (Howard S. Becker)، ضمن هذه الأدوات، التي نحاول أن نتسلح بها من أجل مواجهة ظواهر تسمية المجموعات وتأثيراتها التاريخية، إضافة ثمينة لنظرية الأداء (Théorie praxématique) في التسمية. وتعتبر

هذه المقاربة في صيغتها الدارجة، باعتبارها نظرية تصنيف، فيما يراها بيكر (١٩٨٥) خاطئة (abusive)، تسمية الانحراف نتيجة للتفاعلات الاجتماعية، وليست تصنيفاً لواقع مبني بشكل مسبق (وليست إنتاجاً لحقيقة اجتماعية من خلال التصنيف<sup>(١)</sup> على عكس ما يراه نقداً دارجاً). إذ يعاد تكوين المجموعة المنحرفة من خلال التسمية التي تحمل الإدانة، وجميع الإجراءات التي ترافقها، من اضطهاد أو نفى أو تهमيش (لأن المجموعة تتكون في الغالب، إلا أنها تأخذ شكلاً آخر قبل إدانتها (أنظر لاحقاً).

يكتب بيكر: «إن المنحرف هو من يطبق عليه هذا التصنيف بنجاح، والسلوك المنحرف هو الذي تلصق به الجماعة هذه الصفة» (١٩٨٥، ص ٣٣). وبقول آخر، ليس هناك من انحراف في ذاته، ويعتبر منحرفاً في الجوهر، من يتلقى اسم هذه الصفة في مجتمع ما: مدمن، منحرف، زنديق، إلخ. ولا يشكل الانحراف أبداً موضوع توافق تام. ذلك أن المنحرف يعترض أولاً، بشكل عام على جزء من الانحراف الذي يهتم به أو عليه كله. أضف أيضاً أن بإمكان التسميات المنسوبة إلى الانحراف، أي بإمكان الأسماء نفسها، وفقاً للمتكلم، أن تدل على أفراد أو مجموعات متميزة، أو أن ترد، بشكل انتقائي على الذين صنفوها أنفسهم، ذلك أن استخدام الاسم الذي يحمل التهمة نفسها يمكن أن يستخدم بدرجة عالية من الجدة أو بدرجة عالية من التسامح، أو بسخرية تامة، كما يمكنه أن يصبح التعبير العام عن الفخر. إن الظواهر المعروفة تحت اسم «زواج المثليين»، على سبيل المثال، قد بدأت على شكل مطلب استخدام التعبير الملطف الساخر «مثلي» الذي كان قد استخدم، في البداية، من أجل السخرية من التصرفات الجنسية المعتبرة شديدة «التحرر» ثم للإشارة إلى المثليين الجنسيين في انكثرة.

(١) أنظر حول هذا الموضوع ملاحظة لاكاز التوضيحية (٢٠٠٨، Lacaze). يبدأ المقال بإعادة للنقاشات حول النظرية المعروفة بالتصنيف، بدءاً من المدرسة التفاعلية الأميركية حتى يومنا هذا.

غير أن بيكر يلح بخاصة، على واقعة أن ظواهر الانحراف تؤدي إلى تفاعلات ثابتة لدى أولئك الذين يعملون أولاً على تحديد تسميته كما هو، ويضعون نصب أعينهم ملاحقة المنحرفين (إنهم مقالو الأخلاق) والمجموعات المستهدفة نفسها (التي لا تكف عن الرد وإعادة تعريف نفسها وفاقاً لهذه الهجمات)، ومجموع المجتمع الذي يعود إليه في النهاية رفضه وإجهاض مشاريع الإصلاح الأخلاقي، في نهاية المطاف. لذلك من الهام جداً، في جميع الأحوال «دراسة جميع الأطراف المشاركة في موقف وكذلك علاقاتها» (بيكر، ١٩٨٥، ص ٢٢٤).

### الفخ «الاسمي»

يبدو هذا التصور التفاعلي للانحراف، الذي يعتبر، في الوقت نفسه، تصوراً تفاعلياً للتصنيف، وللتسمية النزاعية إذن، مفيداً جداً من أجل تجاوز ميل تحريفي قوي (نستخدم هذا المصطلح بطريقة حيادية جداً على أنه تحريف قاس لرواية تاريخية صلبة) يتعارض بكل تأكيد مع كل «واقعية» للتسميات، غير أنه لا يرى في التسميات سوى أسماء، أي تصورات زائفة، ما يقوده إلى التقليل من أهمية المسار الفعال لاختراع الواقع التاريخي الذي تشكل فيه الأسماء جزءاً فعالاً ومكماً. لقد جرى انتقاد هذا الموقف، غالباً، باعتباره «اسمياً»، رغم أنه لا يشكل من حيث المبدأ شيئاً تجاه «النزعة الاسمية» الوسيطة التي واجهت النظرية «الواقعية» للشموليات، معتبرة هذه الأخيرة، كلمات بسيطة، ومؤكدة الطبيعة الفردية لكل واقع<sup>(١)</sup>.

ويظهر لنا، عبر هذا المثال، ما يميز بعض المقاربات المعاصرة للهرطقة، باعتبارها «اختراعاً» فردياً للسلطات التي تحددها وتتابعها. من المؤكد أن باستطاعتنا أن نتفق مع جوليان تيري (٢٠٠٢، ص ١٠٥ Julien Théry)،

(١) لنقل، بشكل عام، إن «النزعة الاسمية» كمصطلح كما مصطلحات «التحريفية» أو «الوضعية» تستحق الدراسة باعتبارها أصنافاً نزاعية ضمنية في الخطاب التاريخي.

حول واقعة «أنه»، وفيما يتعلق «بالهرطقة» لا تعني الإشارة إلى تأثيرات الكلمة باعتبارها وسيلة تثبيت للشيء، تطويراً لنزعة اسمية متطرفة». تُقدم الهرطقة في هذه الدراسات على أنها «إنتاج» لخطاب رجال الدين والقضاة، أو أنها «إنشاء نصي». ويعكس تعريفها وتوصيف خصائصها، بذلك وبشكل خاص، إن لم يكن حصرياً، اهتمامات رجال الدين والبابوية ووساوسهم وهواماتهم وإستراتيجياتهم: ذلك أن المجموعات المسماة هرطقية، ضمن هذا المخطط، محصورة بحكم الواقع، ضمن سلبية الضحية، ومغفأة من «الأخطاء» التي تتهم بها، وكذلك من كل سلوك ومن كل اقتناع شاذ ومنحرف، إن لم يكن بسبب الخمول أو النزعة المحافظة (رفض النموذج الجيورجي الجديد في الفصل بين رجال الدين والعلمانيين، إلخ<sup>(١)</sup>). ويظهر الهرطقة في النهاية على شكل صفحة بيضاء كتبت عليها السلطة الدينية وعدالة محاكم التفتيش ما طاب لها.

إن اختزال الهرطقة هذا، بل إلغائها، قابل للنقد على المستوى الأخلاقي كما المنهجي. فمن وجهة نظر أخلاقية، في الواقع، تؤدي هذه المنهجية إلى إلغاء «الهرطقة» مرة ثانية، من خلال استبعاد فكرة أنهم كانوا ذوات فاعلة في انحراف أو انشقاق وإع. بخاصة وأن هذا الانشقاق لا يتطابق مع التصور الذي تقدمه عنه السلطة الكنسية، مما لا يؤثر في وجوده حتى حين يواجه المؤرخ ندرة المراجع أو صمتها. تنسى المقاربة التي تنتقدها هنا، من وجهة نظر منهجية، قاعدة أنثروبولوجية أساسية: لا يمكن وصم مجموعة بشرية بالسلبية، أي بأنها لا تنتج خطاباً من ذاتها، وبأنها، وبشكل أعم، لا تصنع تاريخها، حتى ضمن المواقف التي تتعرض فيها إلى أقصى درجات الاضطهاد والإبادة (وهذا ما لا

(١) إنه، مثلاً، اتجاه مؤلف جماعي زيرنر (Zerner, 1998). فعلى الرغم من أن الغاية المنهجية تبقى حذرة إلى حد ما، في الانطلاق من «فرضية ترى أن الأدب المعادي للهرطقة هو إنشاء خطابي كنسي أكثر منه انعكاس مباشر للقضايا التي أثارها الهرطقة» (م ن، ص ١٠). أنظر ملاحظة برونون (٢٠٠٠، ص ٨١-١٠٠، Brenon)، وروكيير (Roquebert, 2005)، حول المقتضيات المنهجية المختلفة عن مقتضياتنا.

يجعل منها مع ذلك طبعاً - غير أن علينا أن نبتعد عن النزاعات غير المجدية - وبأية طريقة كانت، أداة منتجة للاضطهاد والإبادة).

وكما يبين ذلك علم الاجتماع التفاعلي، فإن إنتاج الانحراف يتطلب المواجهة بين ثلاث مجموعات متميزة أقله، وبدقة أكثر، بين ثلاث مجموعات يتم التمييز بينها في حمأة التفاعل النزاعي: مجموعة المتهمين ومجموعة المتهمين ومجموعة الجمهور الذي يأخذ موقف الحَكَم. وعلينا أن نذكر أخيراً أن معظم المجموعات الموصومة كانت موجودة اجتماعياً قبل وصفها وقبل تسميتها. فالشيفرات اليهودية كانت موجودة، بالطبع، قبل اضطهاد اليهود، باعتبارهم خنازير، في إسبانيا القرن السادس عشر، وكذلك الحال بالنسبة إلى التيار الإيراسموسي (نسبة إلى الفيلسوف إيراسموس Erasmus) قبل أن ينطلق الاضطهاد ضد الألوبرادوس (Les alumbrados)<sup>(١)</sup>.

غير أنه، حتى حين نستطيع القول أن ليس بقدرتنا أن نستشهد بـ «مجموعات موجودة بشكل مسبق»، بالمعنى الصحيح للكلمة، أو بمجموعات تشكلت بعد ذلك، من الممكن أن نؤكد أن هناك دوماً عدم توافق وانشقاقاً ونزاعاً لصيقاً بكل حياة اجتماعية. وذلك هو البرهان الرئيس ضد الغواية التبسيطية والمتفردة التي تقوم على استبعاد إمكانية الانحرافات الوثوقية والعقائدية الأساسية نفسها (ما من مكان لشريعة ثنائية في نظام وحداني، ولا لملحددين حقيقيين في مجتمع مسيحي، ولا لجمهوريين في فرنسا مستبدة، إلخ) تحت شعار «ذهنية» ثقافة أو حضارة محددة.

إن التأكيد على تفاهم واتفاق عام ووجود ثقافة أحادية وذهنية وحيدة، هو أولاً فعل تفرض سلطة ما نفسها من خلاله، سواء كانت هذه السلطة دينية أو سياسية أو تاريخية تسجيلية. إن مسارات التجريم لم تأت بذلك قط، من العدم، إنها الاستغلال المتطرف والكاذب، بالقدر الذي نريد، من

(١) أنظر برونون (٢٠٠٠، ص ٨٤) حول الكاتار.

قبل الأفراد والمجموعات والمؤسسات المسيطرة لتزاعات كامنة أو معلنة. لم توجد المشعوذات، طبعاً بالمعنى الذي مارسن فيه بشكل حقيقي السبت (اجتماعهن مع الشيطان) وعقدن اتفاقات معه، غير أن استمرار الطقوس الزراعية والممارسات السحرية الغريبة جداً عن المسيحية المؤسساتية أو التي لا تربطها بها أية علاقة، تؤكد وجود خلفية حقيقية للممارسات المنحرفة من دون أدنى شك، والتي نجدها جاهزة، بمعنى ما، ونجد وجودها ضرورياً أيضاً، كي نستطيع انجاز مسار الشيطنة المشعوذة.

ونستطيع القبول بأن الانحراف نتاج خطاب السلطة التي تصنفه كما هو، شرط القبول بأن الثقافة الإنسانية هي نتاج دائم للممارسات والخطابات والقناعات المنحرفة في علاقتها مع المعايير القائمة التي لا تتوقف عن التحول. وإذا اعتبرنا التنوع والانزياح معطيات ثابتة، بشكل دائم وفي كل مكان، سنقبل أن الظروف تبقى دوماً قائمة من أجل مطاردة المشعوذات، وتصنيع الهراطقة والمنحرفين. ولا يبقى بذلك معنى للقول الدقيق، باختراع الانحراف من العدم.

### سلطة الأسماء

ما إن يتم تثبيت هذه المبادئ الأولية حتى نقبل، من دون تناقض، أن يقرر فعل التسمية، باعتباره مسلّمة عامة، وإذا ما توج بالنجاح (أي إذا ما قبله عدد كبير من المتكلمين) وجود المجموعة التي يسميها، الفاعل، أيًا يكن، الذي يقوم بهذه التسمية (الخصوم أو أعضاء المجموعة نفسها)، ومهما كان الرهان المباشر لهذا الفعل: تشويه سمعة الآخر، وإدانته وتهديده، أو، على العكس، الإعلان عن النفس وتقدير النفس أمام الآخرين. بذلك يمكننا التأكيد أن مجموعة لا يمكن أن تكون موجودة قبل تسميتها، على الشكل الذي يفرضها الاسم عليه، لأن الاسم لا يعني هوية فقط، بل يكونها ويشكلها. ومع ذلك، لا نشهد اختراع أو إظهار جوهر مشترك، ذلك أنه ليس هناك،

في حلبة الكلمات من معنى واحد ومعتمد. إن ما يفخر بعضهم بوجوده، يصبح، في فم الآخرين، في اللحظة نفسها أو في زمن آخر (مع أخذ العلم أن هذه الأوقات يمكن أن تكون أكثر قصراً، كما أكثر طولاً) من أسوأ الشتائم، ويمكن أن يظهر في بعض الظروف من أكبر الأخطار على سمعة من يدفعون ثمنه وحياتهم. والتاريخ السياسي للقرن الماضي، كما لقرننا، مليء بالأمثلة على ذلك: الشيوعيون والفاشيون والفوضيون والليبراليون والمحافظون والبيثيون، إلخ. إذا نحن أهملنا الحديث عن تسميات المجموعات البشرية التي نسبت إليها هويات عنصرية أو عرقية: يهود، غجر، إلخ.<sup>(١)</sup>

ولكن هل هناك، في الاستعمالات التاريخية الضرورية طبعاً، لهذا النوع من الأصناف، شكل كتابة يمكن أن يحدّ شحنتها النزاعية وإحباط قدرتها الجرمية، أو على العكس من ذلك، قوتها المقدسة، والتي لا يمكن أن تبلعهم، أولاً، من خلال الواقعة نفسها التي ترى أن هذه الأسماء كانت، وهي، في الواقع، لا تزال موضع رهان لامتلاكات نزاعية ومتناقضة؟ نقترح، بكل طيبة، أن تقوم الإمكانية الوحيدة للمحافظة على مسافة ما بين الاستخدام التصنيفي للأسماء وقوتها النزاعية، على محاولة توصيف هذه العقدة النزاعية نفسها، في استمراريتها (أي أن نجعل منها سرّاً إذن) وعلى القيام بتحليلها.

ولا يكفي طبعاً أن نبدأ، من أجل القيام بذلك، كما نرى هذا الأمر، مع ذلك، في العديد من المطبوعات، وكما تقوم بذلك المذكرات الموسوعية، بعملية تدقيق «لأصل» المصطلحات، تقتصر عموماً على تلخيص نقاش أو

(١) قدم بابوف (Babeuf) هذه الملاحظة حول مجموع المفردات: «ذلك هو حال قاموس القصور والحصون والمنازل، إذ إن التعابير نفسها تُقدم دوماً، تقريباً، عكس الدلالة التي نجدها في الأكوخ». مجلة خطيب الشعب (*Le Tribun du peuple*) العدد ٣٦، ٢٠ فرمير من السنة الرابعة (١١ ديسمبر ١٧٩٥) ص ١١٦. اقتبس من المقالة الهامة لموريس تورنييه من أجل تاريخ اجتماعي للمفردات كلمات من أجل الإضراب. أحاديث في علم الاشتقاق الاجتماعي (١) باريس كلينكسيك، ١٩٩٣، ص ٧-١٥، وهنا، ص ١٠. تلخص هذه العبارة، من جهة أخرى، بشكل مناسب خط دراسة المجلة الضرورية التي يديرها تورنييه (Tournier): كلمات.

نزاع حول الأصول («هل تعني كلمة كاتار (cathare)، نقياً» أم عابداً للشيطان على شكل هر؟) قبل الانتقال من الكلمة إلى الشيء عبر تقديم الملامح الموضوعية التي تسمح بتعريف هوية المجموعة، والشروع بتاريخها الإيجابي. وهكذا فقد عُرف «الكاتار» من خلال مرونة معتقداتهم وممارساتهم الخاصة (Consolament, etc.)، (طقس كاتاري)، وهكذا نستطيع أن نسرد تاريخهم منذ الأصول البوغوميلية (Bogomiles) (المفترضة أو المشكوك فيها) حتى الاضطهادات العسكرية أو اضطهادات محاكم التفتيش من القرن الثالث عشر وحتى الاستتصال النهائي. وعلينا بالتأكيد أن نقر أنه من أجل الشك بهذه الهويات المعاد تصنيفها، وهذه الروايات القانونية «الكبرى»، يصبح عمل التأريخ ثميناً، سواء كان تفكيكياً أو «اسمياً».

لقد عرفنا أن «الكاتار» المزعومين لم يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم قط، بل كانوا يقولون عن أنفسهم «الرجال الصالحون» و«المسيحيون الصالحون». من البديهي أن تكون مسألة التسمية الذاتية ونزاعاتها مع التسميات الخارجية أساسية، إلا أنها ليست إشكالية إلا فيما ندر: إذ يبقى «الكاتار» «كاتاراً»، وكأن المطلوب، أيضاً ودائماً، استخلاص الهوية الأساسية للحركة. ويُعتمد في هذه المهمة، غالباً، على أصل الاسم، غير ذلك يتم ضمن البحث عن الأصل الأصلي الذي يكشف تماماً جوهر الحركة أو المجموعة التي ندرسها.

وعلى عكس هذه النزعة الكراتيلية (Cratylisme) التاريخية، الأكثر انتشاراً مما نتوقعه، لا تأخذ علوم اشتقاق الكلمات والنزاعات حولها، في المنهجية التي نود أن نقترحها هنا، من معنى إلا بالقدر الذي تُستدعى فيه، في المصادر، من أجل إثارة النزاعات أو تغذيتها، والتي تُعتبر التسميات تعبيراً عنها وتجسيداً لها. عندئذ، وفي كل لحظة من التحليل والسرد التاريخي، وليس في الإعداد، يتدخل الانتباه في طرائق تسمية المجموعة وفي عمل كل ما يساهم في تعريفها، ذلك أن هذه الأفعال اللغوية تساهم بشكل كامل



في حقيقة ما تسميه، أي إن لها تأثيراً على حياة وموت الأفراد الذين ينسبون إلى هوية المجموعة.

ونود أن نمتحن الأفكار السابقة من خلال الاستخدامات النزاعية، وإعادة الاستخدام التاريخي لتسميتين من العصر الحديث: إنها تسمية «إباحي» (libertin) وتسمية «الساعي للمساواة» (niveleur). إن دراسة التسمية الأولى تسمح بتحديد تحليل نقدي لصنف شيء، من خلال العودة إلى استخداماته النزاعية المتنوعة في المصادر. أما دراسة التسمية الثانية فتسمح لنا بتركيز انتباهنا على ظاهرة حاضرة في الحالة السابقة، وبشكل خاص، تتمثل في تملك لهوية تسمية سائنة.

### في البحث عن الإباحيين

ظهر في سنة ١٨٨٠ صنف «الإباحيين»، في عناوين كتب التاريخ الأدبي للإشارة، بشكل رئيس، إلى مجموعة من الكتاب الفرنسيين، في القرن السابع عشر يجمعهم خروجهم على الأعراف وتحررهم تجاه الدين القائم، وتجاه المعايير السائدة في مجتمع «القرن العظيم»، بشكل أوسع، ما اضطهرهم إلى الحديث همساً. ويشير عنوان طليعي لجاك دوني (Jacques Denis) إلى الأسماء: غاساندي، غابرييل نودي، غي باتان، لاموت لوفايي، سيرانو دو برجوراك<sup>(١)</sup>. (Gassendi, Gabriel Naudé, Guy Patin, la Mothe le Vayer, Cyrano de Bergerac).

إلا أن ما يجمع الإباحيين في هذه المؤلفات هو شيء مرتبط بشكل قوي بخروجهم على الأعراف، وبحريتهم النزقة، وبميلهم إلى التجاوز، وربما، تخفيهم، بخاصة: إنه خلل «في الحس الأخلاقي». يُقدّم الإباحيون، في الواقع، على أنهم فصل من تاريخ «الشعور الأخلاقي» في فرنسا النظام

(١) دوني (١٨٨٤، Denis)؛ غروسيه (١٨٨٦، Grousset)؛ پرنس (١٨٩٦، Perrens).

القديم، إنه تاريخ يرغب في أن يكون وسيلة لفهم تنوع الأحاسيس الأخلاقية في الزمن (يمكننا أن نكشف فيه، على ما يبدو، مقدمات تاريخ الذهنيات، وتاريخ الانفعالات، الأكثر حداثة)، وكذلك تقدمها، مما يسمح له بإصدار أحكام أخلاقية على البشر. يبدو لنا هذا التاريخ، في الواقع، من خلال نظرة ارتدادية، أخلاقياً بشكل كبير، إلا أن هذا لا يمنعه من أن يقوم بدور حاسم فيما يفهمه التاريخ التسجيلي من كلمتي إباحيين وإباحية. يظهر «الإباحيون» في هذه المؤلفات الأولى، في الواقع، من خلال ملامح سلبية بشكل أساسي، لا تخص العادات، بدرجة أولية، بل الرذائل الفكرية والأخلاقية معاً: العقول الوضيعة، الجبن، ضعف الإرادة، الكسالى والخانعون، الذين يدمرون سرّاً المبادئ الدينية والسياسية والأخلاقية «للقرن العظيم»، من دون أن يجسدوا قوة إيجابية للتغيير والتجديد<sup>(١)</sup>.

من المؤكد أنه قد أعيد الاعتبار للإباحيين منذ ذلك التاريخ، كما سعى عدد من مؤرخي الأدب والأفكار لإظهار جسارة منهجهم النقدي، وغناهم المعرفي وأصالة فكرهم. ولا يمنع هذا من القول إن الفهم الأول السلبي «للإباحيين» قد ألقي بثقله على الطريقة التي حُدثت بها هذه الفئة وعُرِّفَتْ، وحتى يومنا هذا، وذلك من خلال استبعاد أهم الكتاب والمفكرين، ضمن الانقلاب البسيط الذي حلَّ بالقيم المتعلقة بالمحددات الفلسفية، في النظرية الشكية والنظرية الإبيقورية (مذهب اللذة) بخاصّة، التي تكشف، لدى هؤلاء المؤرخين، المذكورين أعلاه ضعف الفكر الإباحي، من خلال عدم الوضوح أو الرخاوة الممتعة.

غير أنه من السهل يبان أن صنف «الإباحيين» قد امتلك، في أول تسجيل تاريخي لهم لا ينفصل عن الإدانة التي ترافقه، مصدراً مباشراً وثابتاً للاستعمالات الأكثر رواجاً للمصطلح في بداية القرن السابع عشر في فرنسا،

(١) أنظر بخاصّة لاشيفر (Lachèvre، ١٩٦٨). وبعيداً عن هذا التطرف، نجد الموقف السلبي نفسه لدى پنتار (Pintard، ١٩٨٣).

بخاصة في أدب الخصومات الدينية، مصدراً يجمع في تهمة واحدة التحرر الأخلاقي، والمروق.

ويدين جميع مؤرخي الإباحية الأوائل هؤلاء، بخاصة، للصورة الشائنة التي رسمها الجيزوتي غاراس (Garasse) عن الإباحيين في كتابه المذهب الغريب لأدباء هذا الزمان (١٦٢٣)، والذي هاجم بوضوح الشاعر تيوفيل دو فيو (Théophile de Viau) وأصدقائه مؤلفي كتاب البارناس الساخر لشعراء هذا الزمان (١٦٢٢)، وهو عبارة عن ديوان من الشعر الإباحي. إن كتاب غاراس قرار اتهام عنيف جداً يدين إلحاد تيوفيل وأصحابه وسلوكهم اللوطي وسكرهم، ويسعى بوضوح لتوجيه ضربات العدالة إلى رؤوس هؤلاء الإباحيين الشباب الذين يتمتعون بحماية الطبقة الأرستقراطية العليا، وقد نجحت هذه العملية، من خلال اعتقال الشاعر والدعوى التي أقيمت ضده. إن تسمية «إباحيين» تحتوي وتبلور كل اعتراضات الأب الجزوتي على المجموعة التي يهاجمها، والتي يشكلها في مجموعة من خلال الهجوم عليها تحت هذا الاسم كما تحت تسميات أخرى ساخرة أو شائمة («أدباء»، «ذبابات الحانة» إلخ).

هذا إذن، من دون أي شك، المصدر المباشر للصنف في أول دراسة تاريخية فرنسية، وقد أصبح غير مباشر، ومنسياً في الغالب (كمصدر) في التاريخ في نصف القرن الأخير، المخصص «للإباحية». وحين يقبل هذا العلم استجواب أفكاره التاريخية الخاصة المسبقة، فهو يظن أنه قادر، بطريقة شرعية، على إظهار أنه قد خلّص موضوعه من جميع مركباته الاتهامية والنزاعية والأخلاقية. ومع ذلك، فإن ما لا يدركه، هو أن الصنف نفسه، وعبر معايير الاختيار التي تسمح بالقول إن هذا الكاتب «إباحي» وأن هذا الآخر ليس كذلك (وتلك نسبة خاضعة في الغالب للنقاش من دون أن يقود هذا الأخير، غالباً، إلى استجواب الصنف نفسه)، والواقعة نفسها التي ترى أن الصنف يرتبط حصرياً تقريباً «بالكتاب» (أو أقله بالموسوعيين)، يرتبطان بشدة

بالطريقة التي تكوّن فيها هذا الصنف في علم التسجيل التاريخي الأول، من خلال العودة إلى المقالة النقدية التقريرية للأب غاراس.

وكي نكون أكثر دقة، فإن غاراس لا يعتبر مصدراً وحيداً، لذلك علينا أن نذكر أيضاً، أقله، قاموس بَيِّل التاريخي، الذي سيسمي، لاحقاً «إباحيين» كتاباً تدخلوا بعد قضية تيوفيل، وكانوا مختلفين تماماً على حلقة شعراء البلاط الذين استهدفهم غاراس. نحن هنا أمام موسوعيين وفلاسفة من ذوي العادات ذات السمعة الحميدة، غير أنهم لا يحترمون كثيراً الأفكار السائدة والعقائد الشرعية. وقد ظهر تمايز (سمح لَبِيل (Bayle) ببناء صور الملحد الفاضل) أدى، في التاريخ، إلى التمييز بين إباحية العادات وإباحية الفكر، بين إباحية الشعراء الفضائحيين «المتوهجة»، وإباحية «الموسوعية» (وتلك تراكيب انجزها ينتار) الخاصة بعلماء المكاتب المتكتمين. وعلى الرغم من الجهد الإستراتيجي الذي بذله بَيِّل كي يجنب حرية الأفكار العقوبة الأخلاقية، فإن هذه الأفكار قد ورّثت، في التاريخ، من هذا الخلل في الشعور الأخلاقي الذي يميز إباحي العادات، بخاصة وأن هذه الحرية قد أصبحت لديهم قضية إدراكية، رخاوة وضعفاً فكرياً. وهكذا، إذن، تكوّن في كلمتين، وباختصار شديد، صنف «الإباحيين» في ظل غاراس.

ما كان بالإمكان لهذا التشيء التاريخي لصنف نزاعي بامتياز، أن يمر مرور الكرام، وعلينا أن نحبي كتاب لويز غودارد دو دونفيل (Louise Godard de Donville, ١٩٨٩)، الذي لم يثر، بكل أسف، النقاش الذي يستحقه. تعتبر هذه الكاتبة أن الإباحي «نتاج المبررين»، فهو إنشاء تُسج من نماذج خلافية انبثقت عن علم آباء الكنيسة، من دون أي رباط موضوعي مع أولئك الذين نلصق بهم هذا التصنيف الشائن: إن الإباحي خرافة، شخصية أدبية<sup>(١)</sup>. و«كلمة» الإباحي لا تشير إلى كائن واقعي، وهي لا تملك سوى قيمة «استعارية»، ومن

(١) من أجل دقة أكثر، غودارد دو دونفيل (١٩٩٠، ص ٩٧٣ - ٨٧٤).

جهة أخرى، فإن الوقائع الأخرى المدعاة كذلك تدل عليها كلمات أخرى في الحقبة نفسها («ملحدون»، «فكر راجح»، «أديب إلخ»).

ويبدو لنا أننا نقف هنا على حدود هذه المقاربة. فالكلمات غير قابلة للتبادل، فهي تحمل معنى دقيقاً في سياق محدد ووفقاً لمن يلفظها. وبالمناسبة، وفي لغة المبررين (apologètes) بداية القرن السابع عشر، تعني كلمة «إباحي» التي تمّ إدماجها في مفهوم واحد، حرية العادات (على مستوى عادات القول والكتابة)، وتحرراً مزعوماً للفكر. كما أن الكلمة ليست علامة نلصقها أو ننزعها وفاقاً للرغبة، إنها جزء لا يتجزأ من الواقع الذي نشير إليه، من خلال استعمالها نفسه. وإذا كانت الفرضية التي قدمتها المؤلفة صحيحة، أي إن استخدام المصطلح كان أكثر انتشاراً في السنوات التي تبعت صدور كتاب غاراس، مما كان عليه سابقاً، فإن من الواجب علينا أن نعترف أن الكلمة تساهم في تعديل الطريقة التي تعود بها إلى الأفراد الذين تطبق عليهم، وبالنتيجة، فإنها تعدل علاقات هؤلاء الأفراد أنفسهم مع من يتهمهم، ومع بقية أعضاء المجتمع. من البديهي أن تشكل التسمية النزاعية، دوماً، جزءاً من كوكبة المصطلحات والتراكيب والمرجعيات الاتهامية. وربما كان من العبي أن نفصلها عنها. كما تجد التسمية نفسها ضمن نماذج أفعال خاصة، لا تعود منفصلة عنها، مثل مشاريع الشر والمناورات السياسية القانونية. لم يكن بمقدور تيوفيل وأصدقائه إلا أن يردوا على هذه المجموعة من الأفعال التي تشكل الكلمات المنطوقة والمنشورة جزءاً منها. وبذلك، وعلى مدى النزاع حول قضية تيوفيل، وضمن وثائق هذا العمل القضائي نفسها - الظروف القاسية جداً لسجن الشاعر والاستجابات التي خضع لها، إلخ - جرى التعرض للكلمة الشائنة المنشورة والتي (أعيد) عرضها بشكل كبير من قبل غاراس، وبذلك تجد الكلمة نفسها وهي تساهم بشكل كامل في هذه الوقائع الفعلية. إن حذف كلمة تحت ذريعة أنها تعبر عن محاكمة نيات، وأنها تخفي

نزاعات سياسية، يعني أن نحرم أنفسنا من جزء من الحقيقة التاريخية نفسها. لذلك من المشروع، بل ومن الضروري أيضاً، أن نعيد الانتباه إلى هذه الكلمة الشائعة كما إلى غيرها، من أجل الوصف الصحيح لرهانات النزاع وتحليله، والذي على إثره غادر الشاعر الحياة، بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه، ذلك النزاع الذي رسخ مرحلة حاسمة في مسار المراقبة المتنامية للنشر وللكتاب العام، وكذلك مرحلة جديدة في وضع رجال الأدب تحت الوصاية، والذي لم يعودوا تحت حماية أسيادهم «النبلاء»، وأصبحوا أكثر ميلاً إلى البحث عن «خدمة العلم»، لدى أعلى قمة في سلطة الدولة<sup>(١)</sup>. أما في ما يتعلق بما يوصف بـ «إباحي»، مع كل التطرف المرافق للشتيمة، فلا يمكننا القول أن ليس له علاقة جوهرية مع «الإباحية» طالما أن المقصود بما هو مستهدف من خلال الكلمة: الأشعار المتحررة في ديوان پارناس الساخر، والخطابات المتحررة حول الدين والأخلاق والسلوك المعتبر متحرراً بلا مبرر لشعراء شباب، رواد لساحة باريس وحاناتها، إلخ.

غير أن هناك ما هو أكثر من ذلك. فإذا ما عدنا إلى استعمال المصطلح في المصادر، يبدو أن قضية تيوفيل، التي توسّع علم التاريخ التسجيلي انطلاقاً منها نحو ما سيسميه، بعد بئتار، الإباحية الموسوعية، ليست سوى واحدة من الحلقات العديدة لانتشار المصطلح في أوروبا واستخداماته النزاعية بين عامي ١٥٢٠ - ١٥٣٠ ونهاية القرن الثامن عشر (وذلك من أجل وضع حد اعتباطي للاستخدامات النزاعية للكلمة «بشكل مباشر»)<sup>(٢)</sup>. يواجه الباحث بذلك العديد من الاستخدامات، المرتبطة أو غير المرتبطة ببعضها البعض، ويمكن لهذه التعددية أن توحى بالانطباع بتفتت وتعدد دلالية تاريخية،

(١) أنظر من بين آخرين في أعمال غودارد دو دونكيل نفسها حول تيوفيل. إن ما كتب حول الموضوع غزير نسبياً، غير أننا نذكر بخاصة كتاب فان دام (Van Damme, 2008).

(٢) أنظر كافاييه (2009b) حول بعض الاستخدامات «المعاد تسخينها»، للمصطلح.

إذن، وجغرافية للمصطلح (كافاييه، 2009a). ويبدو أن هذا الموقف ينزع كل قيمة عن المحافظة على هذا الصنف، وكذلك عن ملاءمة الدراسات التي تقارن بين استعمالاته المتناثرة في أزمنة وأماكن مختلفة. من الممكن إظهار شبكات العلاقات الإدراكية والواقعية، وتوصيفها، في الوقت نفسه من خلال تداول الأشخاص والكتابات... وتأخذ هذه العلاقات منحنيين، إذا صح القول: يمكن أن نوّصف، مثلاً، تداول الموضوعات المعادية للإباحية نفسها بين الطوائف، وكذلك تواتر متطلبات الحرية نفسها والمراجع نفسها المستقاة من الثقافة المسيحية (القراءات الاعتراضية للقديس بولس) أو القديمة (نشر الموضوعات الشكّية والإيقورية والرواقية، إلخ) التي لا تتوقف عن التلاقي والتقاطع<sup>(١)</sup>.

لا يسمح هذا الأمر بالطبع، باستنباط شيء يمكن أن يعتبر حركة دولية مناهضة للإباحية، كما لا يسمح بكشف تيار «إباحي» أوروبي بل يتيح الاستخدام المراقب، أي النقدي والسياقي للصنف في محاولة للتعبير محلياً عن هذه العلاقات من زاوية القضايا المثارة من قبل الاستخدام النزاعي للكلمة، كما قمنا بعرضها: قضايا الطاعة والتحرر، والخضوع للسلطة والبحث عن الاستقلال، والحقيقة الحقيقية والحقيقة المزيفة، ونحن لا ننظر إليها في ذاتها، ولا في النصوص وحدها، ذات الطابع الفلسفي أو النظري، على طريقة تاريخ الفلسفة أو الأفكار، بل نراها في ترابط النصوص وجميع أشكال التوثيق الأخرى، وذلك من أجل تحديد التفاعلات الاجتماعية حيث يتوجه الاهتمام بالإباحية ضمن مواقف ملموسة، ويذهب ويتفكك.

بذلك تصبح التسميات أدوات كشف لدراسة النزاعات من كل الأنواع، وكذلك لحلولها ومعاوداتها وانتقالها. وتسمح هذه الأدوات بوصول هذه التحليلات إلى غاياتها، تلك التحليلات التي لا تستبعد، من حيث المبدأ، أي

(١) أنظر مثلاً المؤلف الجديد المخصص للجذريين الفالديزيين (Valdesiens).

نوع من المعطيات، غير أنها تقوم بذلك من خلال القيام بدور التاريخ الجزئي والمحلي، للسرد الشبكي والمتقطع في الوقت نفسه، كي تقع في هموم التاريخ المصغر. إن الانتباه لهذه التسمية أو تلك وإلى الكوكبة المفرداتية والدلالية التي تعود إليها هذه التسمية يتحمل المسؤولية الكاملة في عدم اعتماد سوى زاوية نظر بين العديد من الزوايا الممكنة. تلك الزاوية التي تزعم، مع ذلك، أنها ليست وجهة نظر خارجية حول أشياء الماضي، لأن أداة الرؤية والتحليل، في هذا السياق، ترتبط هي نفسها بالماضي الذي نسعى إلى شرحه.

### دعاة مساواة ودعاة مساواة حقيقيون

نود أن ننهي بتفحص حالة عن قرب، من أجل كشف بعض من الظواهر الأكثر بروزاً في هذه المعارك. غير أننا سنقدم ملاحظة في البداية. هناك مراحل تتميز بفعالية إبداعية كبرى في اختراع التسميات النزاعية: إنها دوماً لحظات النزاع الحاد والاضطراب الكبير، لحظات الاحتياج والتغيير حيث تتغير الأشياء بسرعة، تلك اللحظات التي تتميز بتدخل العديد من الناشطين الملتزمين في مجموعات متخاصمة أو متحالفة، ضعيفة البناء أو متينة البناء. إنها بخاصة حالة اللحظات التي توصف بالثورية أو حالات العصيان، الغنية جداً بالتسميات الجديدة النزاعية، وكذلك بتشكيلات المجموعات الجديدة من الرجال والنساء الملتزمين بالعمل. لا يزال جميعنا يتذكر جزءاً، أقله، من المصطلحات الكثيفة التي جرى إنتاجها إبان الثورة الفرنسية (بلا سر وال، مسعورون - مبالغون - متسامحون، إلخ)، أو ما هو أقرب إلينا - مع مراعاة الفرق - في أثناء اضطرابات أيار ١٩٦٨ (مسعورون، كاتانغيون، ماويون، تروتسكيون...).

وحدث الأمر نفسه في خلال سنوات الحرب الأهلية في انكلترا والثورة والكومونولث الأول، حيث ظهر العديد من التسميات، بخاصة من أجل تسمية



ومحاربة جميع من رفض الكنيسة الأنغليكانية للدولة («الأساقفة») والبديل الذي قدمه الكالفينيون (نظام السينودوس البرسبيتراري) في الوقت نفسه. ومن اللافت أن هذه التسميات ترتبط، في الغالب، بأفعال تعتبر تخريبية أو/ ومحقّرة: محرضون، مشاغبون (Agitators)، دعاة مساواة (Levellers) حفّارون (Diggers)، غوغائيون، معنفون (Ranters)، كويكرز، رجّافون (Quakers) إلخ. لقد تركت معظم هذه الأسماء بصماتها العميقة في المفردات السياسية والدينية الإنكليزية والدولية، لأسباب متنوعة جداً.

إن الكويكرز (Quakers)، تلك الجماعة المتطرفة التي ارتبطت، بداية، بمن كان يسمى الغوغائيون، المعنفون (Ranters)، والذين اعتمدوا اللفظ بسرعة، من خلال نزاع طابعها المحقّر، قد شكلوا، كما نعرف كنيسة، تسمى، بشكل أكثر حيادية، جمعية الأصدقاء (Society of friends). وقد انتقل مصطلح «المشاغبون»، الذي أشار أولاً إلى ممثلي الجنود في اللحظة التي أراد البرلمان الفيكتوري حل جيش (new model army) جيش من الطراز الجديد) بات محرجاً، وقد دخل، بعد ترجمته إلى العديد من اللغات، إلى اللغة الشائعة، عموماً، محافظاً بقوة على المعنى السلبي جداً الذي يدل على من يسيء إلى النظام العام من خلال تنظيم ثورات شعبية، على الرغم من أنه، وفي سياق الثورة الروسية والنظام السوفياتي، أخذت الكلمة معنى إيجابياً تماماً (مع قسم الاضطرابات والدعاية). أما تسمية دعاة مساواة (Levellers)، التي أطلقت على الحركة التي طالبت، بين عامي ١٦٤٧ - ١٦٥٠ بتعديل الدستور على مبدأ الاستفتاء شبه العام للمواطنين الذكور، فقد بقيت أيضاً مرجعاً في الذاكرة التاريخية لبعض الحركات اليسارية المتطرفة في إنكلترا والولايات المتحدة، ولا يدهشنا، إلا قليلاً، أن عدة فرق تعزف موسيقى الروك قد حملت اسم Diggers و Levellers.

وتستحق ظواهر التجاوز والتقوية وإعادة الاستعمال وإعادة التملك والتفعيل، الدراسة مع الانتباه في الوقت نفسه إلى الذاكرة التاريخية الطويلة

وإعادة التعبئة الممكنة دوماً لمصطلحات مودعة و مترسبة في التاريخ الجمعي. وكما سنرى بالنسبة إلى تسمية «دعاة مساواة» يبقى أن هذه التسميات تظهر غالباً وكأنها عمليات تحديث للتزاعات، في اللحظة التي تفرض فيها نفسها. إن هذه الكلمات هي أيضاً أصناف تاريخية في نظر مؤرخي الثورة الإنكليزية. ويمكن لهذا التصنيف أيضاً أن يشكل موضوع خصومات حادة، كما كان الحال بالنسبة إلى تسمية Ranters (غوغائيون، معنفون)، في كتاب كولن دافيس ١٩٨٦: الخوف والأسطورة والتاريخ (Colin Davis, Fear, Myth and History)، الذي اختزل هذا التيار في خيال نزاعي يدعمه التأريخ الماركسي لأسباب إيديولوجية صرف.

وعلى الرغم من أن التاريخ التحريفي الإنكليزي قد عمل كثيراً ودوماً، على التقليل الزائد للأهمية التاريخية لصنف «دعاة المساواة» وتأثيره<sup>(١)</sup>، فإن هذا الصنف لم يوضع موضع الشك قط، في حد ذاته، حسبما نعلم. غير أن من الممكن أن يكون كذلك! إن هؤلاء الدعاة قاوموا، في الواقع، بكل حيوية، شرعية الاسم الذي فرض عليهم، مع الاعتراف بأنهم مجموعة أو حركة مساواتية بين الطبقات (ما يمنعنا من الذهاب بعيداً في المقاربات التي يمكن أن نقيمها مع إباحي كالقئين أو غاراس).

ويبدو أن الكلمة قد نُشرت أولاً من قبل رئاسة أركان الجيش لاتهم أعضاء الجماعة بالعمل على تحضير التمرد والتحريض على المساواة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٢)</sup>. ويؤكد جون ليلبورن (John Lilburne)، الذي يعتبر من أشهر الوجوه الكارزمية لدعاة المساواة، من خلال العودة إلى هذا التاريخ القديم الذي لا يتجاوز عمره خمس سنوات، أن كرومويل وأيرتون (Ireton)، قد أطلقا تسمية «دعاة المساواة» على المحرّضين، لإقناع الشعب الإنكليزي بأننا، حسبما يقول: «مطالبون حقيقيون بالمساواة بين النساء والقضاة والدولة

(١) أنظر، من بين آخرين، كوندرن (٢٠٠١، Condren)؛ وبخاصة ١٩٩٤، الفصل الخامس).

(٢) تعتبر دراسة ووردن (Worden) الأكمل حول هذه المسألة (2001b، الفصول ١٢ و١٣).

وكل نوع من العلاقة [غير المتكافئة]» (أترجم هنا حرفياً، وبشكل مقصود ص ٧١): إننا إذن أنصار جماعية النساء (communauté)، و(ليس المساواة)، والمساواة في الاقتصاد والمجتمع، ويضيف (ص ٦٨ - ٧١)، فيما أعلن أدعياء المساواة دوماً أن هذا «المفهوم، حول المساواة في الملكية والقضاء، رأي سخيف جداً ومجنون»، لدرجة يصبح معها من المستحيل على رجل متعقل أن يستطيع الدفاع عن هذا الرأي. وفي الموضع نفسه، يرجع ليلبورن إلى نص كتبه عام ١٦٤٩ مع صديقيه وليام والوين وريتشارد أوفرتون (W. Walwin, R. Overton) بعنوان تظاهرة (A Manifestation)، حيث ينفي الزعماء الثلاثة للحركة، والذين سجنوا في برج لندن، رغبتهم في «المساواة في الشروط كافة» وأنهم «ضد أي نظام حكم، ومع الفوضى الشعبية» وأنهم أيضاً، ووفقاً للاتهامات التي انهالت عليهم، عملاء سرّيون للملك و«ملحدون» و«أعداء الكتب السماوية»، لا بل أسوأ من ذلك - أنهم «يسوعيون حقيقيون» (وتلك شتيمة كبرى في إنكلترا منذ مؤامرة «الباودرز» Pouders أقله).

في مقالة نقدية أخرى تعود إلى عام ١٦٤٩، تحمل عنوان دعاة المساواة (ادعاء مزيف) يطالبون (The Levellers (Falsy so called) Vindicated) (من التزييف أن يقول المرء إنه بريء) كتبها شخص يدعى جون وود (John Wood)، ضد الاضطهاد الشديد الذي يتعرض له الجنود المحتجون، يفضح الكاتب حملة «التشنيع» بالمحرضين على الفوضى تحت تسميات مثل «المناهضين للكتابات المقدسة، الإباحيين، الملحدين، العصاة، والموحدين إلخ». لقد أدمجت هذه الاتهامات، الانتفاضة والإباحية، مع المساواة الاجتماعية والمشاركة في الأرزاق، كما يظهر ذلك في نص آخر أيضاً عام ١٦٤٩، كتبه والوين، حيث يشكو هذا الأخير مما شاهده لدى ممثلي الجنود، مما هو أسوأ من «اليسوعيين» أو، مما كتبه «دعاة المساواة، الذين يريدون أن يكون كل شيء مشتركاً، النساء وما تبقى، كما هو الحال لدى جاك كاد، ووات

تيلر (J. Cade, W. Tiler) وأنصار تجديد العماد في مونستر Munster». وبذلك فقد جرى الربط بين دعاة المساواة والثورات الفلاحية لعام ١٣٨١ ضد العبودية وضريبة الانتخابات (poll tax) وبينهم وبين الانتفاضات الشعبية لعام ١٤٥٠ وحادثة مونستر؛ كلها مخاوف تُشهر لفصح جنون أولئك الذين يطمحون إلى المساواة الاجتماعية والمشاركة في الأرزاق، و«فوضويتهم» (ويتكرر هذا المصطلح، غالباً، في المقالة النقدية السياسية الإنكليزية للقرن السابع عشر).

ونعرف، أكثر من ذلك، أن اسمي دعاة مساواة وحفارين قد استخدموا في بداية القرن، عام ١٦٠٧، للإشارة إلى الفلاحين الثائرين الذين دمروا «الأسيجة»، أي جدران الفصل التي أقيمت من قبل ملاك الأرض الذين استولوا على الأملاك العامة، الـ(communs). وقد انتهت الثورة بالنتيجة، باضطهاد قاس، وموت الرئيس المفترض للعصاة المدعو القائد پوتش (Pouch). ولم يكن الملكيون ملزمين بشيء، في هذا الاستخدام الفاضح للاسم: فقد استخدموا المصطلح من أجل شيطنة جموع الجيش البرلماني، من خلال إدانته بتهمة تدمير النبلاء والمساواة في الشروط، من أجل تبرير هروب الملك من هامبتون كورت عبر التهديد بمساواة تمر عبر قتله.

لقد حملت تسمية «داعية مساواة» أكثر الاتهامات خطورة، ما يفسر من دون شك، أهمية جهود الإنكار. ويمكننا مع ذلك التساؤل عن درجة تسلل أفكار المساواة، بما في ذلك الاقتصادية، إلى البيئات الموحدة (المزعومة). لقد أشرنا، في الواقع، لدى البعض منهم، والوين بخاصة، إلى مثل نزعات المساواة هذه، ويمكننا أن نتساءل، بشكل مشروع، فيما إذا كان جهد الإنكار مناسباً للاقتراب الفعلي لبعض أعضاء الحركة من المواقف الجذرية الداعية للمساواة. وهناك أسماء من الصعب استيعابها فعلياً في السياقات التاريخية التي تستخدم فيها، حتى لو لم تكن غريبة عن أفكار وإستراتيجيات عمل الذين

تشير إليهم هذه الأسماء. غير أنها يمكن أن تصبح، بين يوم وليلة، موضوعاً لظروف جديدة ومسار امتلاك وإعادة تعريف. وهذا تماماً ما حصل مع اسم «داعية مساواة».

في كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤٨ و آذار/ مارس ١٦٤٩، ظهرت مقالتان نقديتان مُغفلتان (شعاع شمس في بوكنغهامشاير وشعاع شمس إضافي في بوكنغهامشاير) يدافعان عن أفكار المساواة ويدرنان الملكية ويمتدحان «دعاة المساواة»: «إن من نسميهم «دعاة مساواة» ومبادئهم القائمة على تحرير جميع البشر من العبودية هم الأكثر عدلاً والأكثر شرفاً فيما يتعلق بالحرية». ويظهر في ذلك الوقت إعلان وينستانلي (Winstanley) وأصدقائه، الذين شرعوا في احتلال الأراضي العامة في سان جورج هيل في سورِي (Surrey). لقد عرض هذا الإعلان بشكل واسع لنزعة المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي اتهم بها دعاة المساواة، وحمل عنوان اللواء المنشور لدعاة المساواة الحقيقيين أو الحالة الشيوعية المعروضة والمقدمة لأبناء البشر (وينستانلي، ١٦٤٩)، إن أولئك الذين شرع في تسميتهم حفارين (Diggers) بالارتباط مع ممارستهم حفر الأرض بالمجرفة، وكذلك بسبب سلوكهم السابق المرتبط بتسوية الأسيجة من أجل استعادة الأملاك العامة، سيبدون، إذن، وكأنهم «دعاة مساواة حقيقيون»، أولئك الذين يتبنون الأفكار التي اتهم بها ليلبورن وأصدقاؤه والذين جعلوا منها رايتهم بدل أن يخفوها.

وهاكم مثال لافت عن الطريقة التي يمكن بها لاسم مخصص كي يصم أذني خصمٍ سياسي أو يحمده، أن يصبح، في فترة زمنية قصيرة جداً تسمية ذاتية يحملها ناشطون جدّ يرفعون، نوعاً ما، تحدي الاتهام: «قلت «مساواتيون»؟ - حسناً، نعم، نحن هؤلاء «المساواتيون» الذين تفضحونهم وتخشونهم قبل كل شيء». ذلك هو، في الجوهر، معنى عنوان المقال النقدي الشهير

لونستانلي، كما نجد موضوعة التوحيد نفسها في كتابات بعض الغوغائيين (Ranters)، مثل أيزر كوب (١٩٨٧)<sup>(١)</sup>.

إن هذا المثل الذي من الواجب تحليله بعمق أكبر، يسمح بفهم فعالية القيام بتسمية المجموعات في حمأة النزاعات الاجتماعية والسياسية. إن الأسماء المفروضة على الخصوم أسلحة فتاكة طبعاً، غير أنها لا تكون فعالة في نزع الثقة منهم وشيبتهم إلا إذا توجهت باللوم لخصائص يعترف لهم الجمهور بها، سواء كان ذلك خطأ أم صواباً (أي فكرة المساواة العريضة جداً، في الواقع، على «دعاة المساواة» حتى لو اقتصرت، على مستوى الحقوق لوحده، علانية). إلا أنها أسلحة يمكن أن نسرقها من العدو ونجعل منها راية، في الواقع. لم يكن دعاة المساواة التاريخيون، قادرين على ذلك إلا قليلاً، فقد مضوا في عملية إنكار لهذا الاسم الخطر جداً والمحقر جداً والمضخم جداً... وهكذا كان من الممكن، نوعاً ما، لآخرين ممن يملكون الجرأة والشجاعة أو قلة الاحتراز، الأخذ بها للإعلان عالياً وقوياً أن ما يقدم على أنه غير مقبول بشكل مطلق في السياسة - مطالب المساواة الاجتماعية والاقتصادية - يمكن أن يتحقق ويمكن أن يفرض، بحكم الواقع، من خلال الكلمات، وفي الأفعال، باعتباره مقبولاً بعد الآن في اللعبة السياسية. وسيفقد من سيبقى من أجل المستقبل تحت اسم الحفارين الثقة، بشكل مباشر، طبعاً وسيُذَلَّ ويُلاحق. ويبقى أنهم قد حركوا الحدود من خلال امتلاك اسم شائن. نأمل أن نكون قد أوضحنا أنه من أجل ملاحظة هذا النوع من الظواهر، ليس من الضروري طبعاً رفض عمل التصنيف، بل الخروج من الفخ المضاعف الذي يخفيه، سواء أكان جوهرياً أم اسمياً، كي نلتصق بالاستعمالات الفعلية للأسماء في صخب القرون.

(١) نحيل هنا إلى المفاهيم القريبة من «نقيض الملكية» و«إعادة تشكيل الدلالة» و«إعادة التقويم التي نحتها بوتلر (Butler) للإشارة إلى واقعة أن خطاب الكراسية لا يحكم على هدفه بالعجز: «إن إعادة تقويم مصطلح «Queer» (مشتبه فيه، مثلي)، يبين أنه يمكن أن يُرد» الخطاب إلى قائله على شكل مختلف، ويمكن أن يُذكر في تناقض مع أهدافه الأولى، محققاً بذلك انقلاباً في تأثيراته» (بوتلر، ٢٠٠٨، ص ٦٥).

## المراجع

- BECKER Howard S., 1985 [1973], «La théorie de l'étiquetage: une vue rétrospective», article en appendice à la traduction française de *Outsiders. Études de sociologie de la déviance*, trad. par Jean-Pierre Briand et Jean-Michel Chapoulie, Paris, Métailié.
- BRENON Anne, 2000, «Le catharisme méridional: questions et problèmes», *Le pays cathare. Les religions médiévales et leurs expressions méridionales*, Paris, Seuil, p. 81-100.
- BRES Jacques, 1993, «La production conflictuelle du sens dans la nomination du même et de l'autre», dans Paul Siblot et Françoise Madray-Lesigne (eds.), *Langage et praxis [Colloque des 24-26 mai 1990, organisé par Praxiling]*, Université Paul-Valéry, Montpellier, p. 141-146.
- BUTLER Judith, 2008 [2004], *Le pouvoir des mots. Discours de haine et politique du performatif*, trad. par Charlotte Nordmann, Paris, Éditions Amsterdam.
- CAVAILLÉ Jean-Pierre, 2009a, «Libérer le libertinage. Une catégorie à l'épreuve des sources», *Annales HSS*, 64 (1), p. 45-80.
- 2009b, «La polémique anti-libertine et anti-libertaire contemporaine: catholiques, libéraux, libertariens», *Les Dossiers du Grihl*, Les dossiers de Jean-Pierre Cavaillé, Libertinage, athéisme, irréligion. Essais et bibliographie, <http://dossiersgrihl.revues.org/3495> (consulté en septembre 2012).
- CONDREN Conal, 1994, «Will all the radicals please lie down, we can't see the seventeenth century», *Language of Politics in Seventeenth-Century England*, Basingstoke, Macmillan.
- 2001, «Radicals, Conservatives and Moderates in early modern political thought: A case of the Sandwich Islands syndrome?», dans Michael Mendle (ed.), *The Putney Debates of 1647: The Army, the Levellers, and the English State*, Cambridge, Cambridge University Press.
- COPPE Abiezer, 1987, *Selected Writings*, Andrew Hopton (ed.), Londres, Aporia Press.
- DAVIS James Colin, 1986, *Fear, Myth and History: The Ranters and The Historians*, Cambridge, Cambridge University Press.
- DENIS Jacques, 1884, *Sceptiques et libertins de la première moitié du XVII<sup>e</sup> siècle: Gassendi, Gabriel Naudé, Guy Patin, La Mothe le Vayer, Cyrano de Bergerac*, Mémoires de l'Académie de Caen.
- GODARD DE DONVILLE Louise, 1989, *Le Libertin des origines à 1665: un produit des apoloètes*, Biblio 17, Papers on French

- Seventeenth Century Literature, Paris-Seattle-Tübingen.
- 1990, *Dictionnaire du Grand Siècle*, Paris, Fayard.
- GROUSSET René, 1886, « Les libertins », *Œuvres posthumes, Essais et poésies*, recueillis et publiés avec les notices par R. Doumic et P. Imbart de La Tour, Paris, Hachette.
- LACAZE Lionel, 2008, « La théorie de l'étiquetage modifiée, ou l'«analyse stigmatique» revisitée », *Nouvelle Revue de psychosociologie*, 3 (5), p. 184-199.
- LACHÈVRE Frédéric, 1968 [1909-1928], *Le Libertinage XVII<sup>e</sup> siècle*, 15 vol., Paris, Genève, Slatkine.
- LAFONT Robert, 1978, *Le travail et la langue*, Paris, Flammarion.
- LILBURNE John, 1652, *An Apologetic Narration* (s. l.).
- PERRENS François Tommy, 1896, *Les Libertins France XVII<sup>e</sup> siècle*, Paris, Léon Chaillez.
- PINTARD André, 1983 [1943], *Le libertinage érudit de la première moitié du XVII<sup>e</sup> siècle*, Genève, Slatkine.
- ROQUEBERT Michel, 2005, « Le «déconstructionnisme» et les études cathares », *Les cathares devant l'histoire, mélanges offerts à J. Duvernoy*, Cahors, L'Hydre Éditions, p. 105-133.
- SIBLOT Paul, 1997, « Nomination et production de sens : le praxème », *Langages*, 31 (127), p. 38-55.
- THÉRY Julien, 2002, « L'hérésie des bons hommes. Comment nommer la dissidence religieuse vaudoise ni béguine en Languedoc », *Heresis*, 36/37, p. 75-117.
- VAN DAMME Stéphane, 2008, *L'épreuve libertine. Morale, soupçon et pouvoirs dans la France baroque*, Paris, Éditions du CNRS.
- VEYNE Paul, 1971, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, Seuil.
- WINSTANLEY Gerrard, 1649, *The True Levellers Standard Advanced or the State of Community Opened, and Presented to the Sons of Men*, Londres.
- WORDEN Blair, 2001a, « The Levellers in history and memory, c. 1660-1960 », dans Michael J. Mendle (ed.), *The Putney Debates of 1647: The Army, The Levellers and the English State*, Cambridge, Cambridge University Press.
- 2001b, *Roundhead Reputations: The English Civil Wars and the Passions of Posterity*, Londres-New York, Allen Lane-Penguin Press.
- ZERNER Monique (ed.), 1998, *Inventer l'hérésie. Discours polémiques et pouvoirs avant l'Inquisition*, Nice, Z'édicions.



## هل الخطاب الأمين خدعة أيضاً؟

من أجل نقد جذري للنزعة المنطقية.

كثيرون هم المناطقة أو الفلاسفة أو علماء اللغة الذين تساءلوا حول عدم التوافق بين المضامين التي تعبر عنها خطاباتنا، بسبب تركيبها النحوي، والمضامين التي يرغب قائلوها بنقلها. فهل تسمح اللغة لنا بنقل أفكارنا؟ هل تضطرنا إلى نقل اقتراحات لا نرغب في نقلها؟ أم أن حملنا يقودنا إلى إنتاج خطابات لا تنسجم مع أفكارنا؟ إن المجالات اللغوية التي عالجهما هذا التساؤل عديدة ومتنوعة، بدءاً من المفردات وصولاً إلى الظواهر الأكثر التصاقاً بالقواعد مثل الأوصاف المحددة. وسأهتم، بعد تحليل سريع لهذه الأوصاف، يسمح بإظهار نماذج الإجابات على مسألة فعالية اللغة، بقضية البراهين اللغوية، التي قيل في الغالب، إنها لا تنقل المنطق الذي يعلن المتكلمون أنهم يعبرون عنه. وسأدافع؛ ناقلة ما كتبه بوزيه (Beauzée) بخصوص الزمن النحوي الذي نسميه «الماضي الناقص» (imparfait)، بالقول إن براهيننا اللغوية خاطئة وفاشلة، وتهتم بالطريقة التي ندركها فيها أكثر من اهتمامنا بما هي عليه. لا تعبر الوظيفة اللغوية لأدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة (إذن، لأنه، نتيجة لذلك، إلخ (donc, parce que, du coup) عن مسار. فليس فيها أي برهان أو نتيجة لدرجة أنها لا تعبر عن أي تقدم، بسبب استحالة تقسيمها إلى حكمين. يبدو أن هذه الفرضية، حتى ولو كانت تنسجم مع بعض المواقف المعادية

للنزعة المنطقية، تتجاوز بكثير الأشكال المألوفة للنزعة المعادية للمنطق، والتي تقوم على القول إن البلاغات (اللغوية) لا تحمل الصفات الضرورية من أجل تكوين براهين قادرة على نقل حقيقتها إلى النتائج، وأنها تنتظم بشكل آخر. إن ما نرغب فيه هو الإنكار، نفسه، لوجود أي تقدم في صيغ التابع التي تقول «أذن ت».

## خدیعة الأوصاف

### المعرفة غير الفردية

إن الأوصاف المعرفة، والتي تأخذ شكل ال + كلمة عامة أو أيضاً هذا + كلمة عامة (*le + terme commun, ce + terme commun*) والتي تدل على كائن، وكائن وحيد من هذا العالم، قد قادت بخاصة إلى نقاش حول إمكانية أن تكون حقيقية. فأي كائن من العالم يدل على الجمال؟ ما الذي يحتويه تعبير موقع پیر؟ وهل هناك شيء يمكن تسميته إرادة المشتكي؟ عمّ تتحدث البلاغات اللغوية التالية: الجمال صفة، موقع پیر يتحسن، يجب أن نصغي إلى إرادة المشتكي؟ يجب بتهام (Bentham) إننا أمام «كيانات خيالية» يجب تمييزها من الكيانات الخرافية (ذلك أن العالم معني بما يفيد به بلاغ «موقع پیر يتحسن»)، كما عن الكيانات الحقيقية والتي يعرفها على النحو التالي:

لا يرغب [المتكلم] في الحقيقة والواقع، أن ينسب الوجود [إلى الكيان الخيالي]، بالرغم من أن التركيب النحوي للخطاب الذي نستخدمه حين نتكلم عنه، ينسب إليه (بتهام، ١٩٩٧).

هل تشوه خطاباتنا أفكارنا حتى حين تكون أمينة؟ ذلك أن بتهام لا يريد الإشارة، مرة أخرى، إلى أننا قادرون على استخدام اللغة من أجل الكذب والمديح واتهام الضعفاء والسيطرة الفكرية والخداع. إن ما يشير إليه هو أن اللغة تفرض على المتكلمين متطلباً يقودهم إلى تأكيد مضامين لا يرغبون في إيصالها، من خلال استخدام الكلمات فقط. وتقع على المتلقي، بعد ذلك،

مهمة كشف ما أراد المتكلم قوله وما أجبرته اللغة على قوله ضمن كل بلاغ. وتصبح خطاباتنا خدعة، ذلك لأن اللباس اللغوي للفكر يقودنا بالضرورة إلى قول ما لا نريد قوله. يبدو (فريج، ١٩٧١، Frege، أقل تسامحاً مع المتكلم ويرى في هذا القصور في اللغة، وسيلة، وليس معوقاً، بالنسبة إلى كل منا، من أجل خلق كائنات غير موجودة والكلام، بذلك، بلا استحياء عن ما هو ليس بشيء.)

واجه مؤلفو كتاب منطق پور-روايال (Port-Royal) مشكلة مشابهة - واتخذوا موقفاً معارضاً لموقف بنتهام - بخصوص أسماء الأمكنة وأسماء الأنهر، أو كذلك بخصوص بعض استعمالات الأوصاف المحددة التي تزعم، بسبب تركيبها النحوي، أنها تشير إلى كائن وحيد، فيما تستهدف في الواقع عدة أشياء. ألا نقول ونحن نشير إلى نهر صاف جداً: كانت هذه الماء موحلة بالأمس، فيما لسنا أمام الماء نفسها؟ ألا يسمح الكلام العادي بالقول، من دون أي تناقض، كان هذا الجسم مكوناً، منذ عشر سنوات، من بعض المواد، وهو اليوم مركب من أجزاء مختلفة تماماً - فيما لم يبق شيء، اليوم، من جسد العشر سنوات الماضية؟ لم تر مدرسة پور-روايال مع ذلك في اللغة أداة فاشلة. وما من شك في أن شكل خطاباتنا يميل، أحياناً، إلى خداعنا كما يمكنه أن يوحى بأفكار لا يريد المتكلم أن ينقلها - هوية الماء بالأمس وهوية ماء اليوم، هنا، أو هوية الجسد منذ عشر سنوات وهوية الجسد الحالي. غير أننا هنا أمام نتيجة لم تتأت عن نقص أولي في اللغة، بل عن واقعة أن هذه الأخيرة قد اعتمدت مبدأ ينظم استخدامات، ألا وهو مبدأ الاقتصاد، فوفقاً لهذا المبدأ: يسعى المتكلمون إلى التعبير عن أفكارهم بأقل عدد ممكن من الكلمات، فيما تتبنى اللغة بعضاً من هذه الاختصارات، ويكفي أن يكون المرء مترجماً نبهياً كي يفهم أن بعض التراكيب النحوية ليست جداول تعكس حقيقة فكرنا، ويعترف هنا بوجود عمليات حذف أصبحت غير ذات قيمة. وهذا ما طوره أرنو ونيكول (Arnauld et Nicole)،

بمناسبة تحليلهما للتركيب القرباني هذا هو جسدي (Ceci est mon corps):  
وسيشكل «الكهان» البروتستانت جزءاً من هؤلاء المترجمين الفاشلين الذين  
ينسون أن اللغة، ذلك الانعكاس الأمين لفكرنا، تسمح لنا أيضاً بالقيام بهذه  
الاختصارات.

يقوم النقاش، بشكل رئيس، على المعنى الذي علينا أن نمحه لفعل  
الكون (être) في عبارة السيد المسيح، أما مسألة التركيب اللغوي وفعاليته  
فتدخل فقط، وبشكل عرضي بخصوص الضمير هذا (ceci)، فهل تعني (est)  
الهوية، كما حين نقول إنه يوليوس قيصر، ونحن نشير إلى يوليوس قيصر، أم  
نأخذ (est) بمعنى يمثل، كما حين نقول هذا يوليوس قيصر مشيرين إلى تمثال  
ليوليوس قيصر؟ ترى الفرضية البروتستانتية، وفاقاً لپور-روايال، أن عبارة  
السيد المسيح، إذا فهمناها بمعنى (est) الهوية تعني أن الشيء نفسه هو من خبز  
وجسد في الوقت نفسه، ما يعتبر عبثاً: لذلك علينا أن نفرس (est) بمعنى يمثل،  
كي نتجنب نسبة هذه العبثية للسيد المسيح. خلاف هذا يعني عدم رؤية،  
وفاقاً لپور-روايال، إن هذا (ceci) كلمة غامضة مثل أسماء الأنهار أو الأماكن،  
فهي تشير، ومن أجل غايات اقتصادية، إلى أشياء مختلفة تحت التسمية نفسها.  
إن ما تعنيه عبارة السيد المسيح هو أن (ceci) التي هي إخبار في ذلك الوقت،  
يبدأ به الكلام، وهي جسد في الوقت الآخر الذي ينتهي فيه الكلام، ونجد  
الآن كائناً آخر يحمل المظهر نفسه وهو الجسد، في مكان كائن كان خبزاً - ما  
يعتبر معجزة، وليس تناقضاً. لقد فهم البروتستانت كلمة هذا (hoc) بمعنى  
وحدة الشيء، فيما وحدة الكلمة وسيلة بسيطة تسعى إلى الاقتصاد. وليس  
ذلك لأن السيد المسيح قد تكلم بطريقة مترامية. بل على العكس، فقد جاءت  
عبارته طبيعية جداً. ونجد الاستخدام نفسه لمفردة وحيدة من أجل الإشارة  
إلى شيئين مختلفين في عبارات عادية مثل: إن روما التي بنيت من قرميد، هي  
اليوم من رخام وتلك عبارة تعني أن هناك مدينة من قرميد، ونجد في مكانها  
الآن مدينة شبيهة، من رخام. إن هوية المفردة روما تقودنا إلى التفكير بهوية

الشيء، إلّا أننا أمام مفردة «غامضة»، كما نجد الكثير منها. لقد تحدث السيد المسيح، أيضاً بشكل عادي جداً من خلال القول هذا هو جسدي، بشكل عادي وحرفي، وقد أخطأ الكهان، ليس من خلال اللغة نفسها، بل لأنهم لم يأخذوا بالحسبان أن اللغة قد استجابت لميلنا إلى الاقتصاد، وجعلت بذلك من التركيب القصير *ceci est mon corps* تركيباً نحوياً، كما هو الحال مع التركيب الطويل، في مكان كائن كان خبيراً منذ برهة، نجد الآن كائناً مماثلاً هو جسدي.

لغة خادعة، واستعمالات خادعة، ضمن استعمالات لا تنسجم مع الفكر، ضمن لغة تعلن أنها تعكس هذا الفكر بأمانة، تلك هي التناقضات والكذبات أو أقله التهديدات بالتناقض والكذب الذي تحتويه خطاباتنا بسبب شكلها اللغوي نفسه، والتي أعمل على دراستها، بخصوص حقل للكلام الكلاسيكي مثل حقل الأوصاف المحددة: إنه مجال البرهنة.

### برهنة بلاغية برهنة لغوية

هناك غموض في معنى كلمة برهنة عليّ أولاً أن أزيله، من خلال التمييز بين ما سأسميه البرهنة البلاغية والبرهنة اللغوية، من خلال الاستخدام الحر لمصطلحات دو كرو (Ducrot، ٢٠٠٤).

أوصّف بالبرهنة البلاغية كل خطاب يسعى إلى الإقناع. وأهمّل بذلك الحالات التي يستخدم فيها الخطاب وسائل أخرى - الصورة والحركة أو حتى الإيماء - كي يسعى للإقناع، وكذلك الحالات حيث يهدف الخطاب والصورة والحركة إلى دفعنا إلى العمل وليس إلى إقناعنا. ولا يقول تعريفي للبرهنة البلاغية، من جهة أخرى، شيئاً، عما يسعى الخطاب للحصول على قبوله، ولا عن صاحب الجهد الإقناعي. أقبل، طبعاً، أن للبرهنة البلاغية عموماً، مستقبلاً ومرسلاً. ومع ذلك فليس هذا ولا ذاك، بالضرورة، فردّين يشار إليهما بـ أنت وأنا على التوالي، كما أنهما ليسا كائنين قادرين على امتلاك

موقف أو رغبة نفسية، لذلك فقد فضلت الحديث عن خطاب يسعى إلى الإقناع، بدل الحديث عن متكلم يرغب في إقناع مخاطب.

لقد لوحظ، غالباً، بخاصة منذ أبحاث كيربرات - أوريكيوني (١٩٩٠) (Kerbrat - Orecchioni). أنه يمكن ألا يكون متلقي البرهنة المخاطب، أي ذلك الذي يبادر بالكلام بعده، بل شخص ثالث، حاضراً، ضمن التبادل، لأنه فقط الشخص الذي يريد المتكلم أن يقتعه بخطابه: هذا ما يحدث بشكل لافت جداً في النقاشات السياسية المتلفزة حيث كل واحد لا يسعى إلى إقناع المخاطب الذي يمثله المناقش الآخر، بل شخصاً ثالثاً، يشار إليه أحياناً بالغائب من خلال مجموعات اسمية المستمعون أو الفرنسيون، الذين يتكونون من مجموع المشاهدين الحقيقيين للنقاش، أو المحتملين، بالأحرى. ولكن كيف لنا أن نسب قناعات لـ «مشاهد محتمل»، وما معنى القول إن المشاركين بالنقاش قد حاولوا إقناعه؟ أضف إن صاحب البرهنة البلاغية ليس بالضرورة من يقول أنا. لقد ألصق على حافلات باريس، منذ عدة سنوات، إعلان صنع من ورق دهني كتبت عليه هذه الكلمات: أستحق سلة الزبالة. نحن هنا أمام برهنة بلاغية تهدف إلى إقناع قراء الإعلان بأن عليهم أن يتخلصوا من الأوراق الدهنية. ليس المؤلف من يقوله مع ذلك، أنا (الورق الدهني). وهو ليس أيضاً من صنع الإعلان، ولا من كانت لديه فكرة تتابع الكلمات: إن المؤلف هنا هو بلدية باريس، كائن مختلف عن العمدة نفسه، ويشمل المساعدين وأغلبيته وجميع مستشاريه، وربما، أنه كائن بلا بعد نفسي غايته الإقناعية، بدورها، صعبة التعريف. لقد قلت، من أجل تجنب هذه الصعوبات، وبطريقة محددة قليلاً (منافقة قليلاً) إن برهنة بلاغية «هي خطاب يسعى إلى الإقناع».

ونشير أخيراً أيضاً إلى أن الغاية الإقناعية لخطاب ليست دوماً معلنة/ لدرجة أنه من الصعب أحياناً الحسم فيما إذا كان خطاب ما يشكل برهنة بلاغية، وذلك بسبب غياب الآثار اللغوية أي المؤشرات المادية الواضحة. إن وضع الجزء الأول من رواية كلود غو (Claude Gueux) قابل للنقاش، بهذا الصدد،

إذ يروي فيه هوغو، في الواقع، بالماضي البسيط (le passé simple) من دون أية أداة وصل تعرف بـ «المنطقية» مثل إذن (donc) أو غير أن (mais) أيضاً، قصة رجل، كلود غو، سجن بسبب سرقة، وقتل مدير ورشته وحاول الانتحار، إلا أنه أنقذ وحوكم وأدين وأعدم بالمقصلة. يتبع هذا النص في الجزء الثاني نصّ نضالي ضد عقوبة الإعدام، لا يُشك في نظامه القائم على البرهنة البلاغية - ونذكر الجملة الأخيرة: «إن رأس رجل الشعب هذا، ارعوه، استصلحوه، أرووه، خصبوه، نوروه، علموه الأخلاق، استخدموه، فلستم بحاجة إلى قطعه». ولكن ماذا كان حال الجزء الأول؟ هل علينا ان نتعرف فيه إلى رواية بسيطة وننسى أنه كان يحضر للجزء الثاني من خلال إظهار الدور الذي قام به المجتمع الظالم - والقماسي أحياناً - في مصير كلود غو؟ هل علينا أن نرى فيه برهنة بلاغية وننسى أننا أمام قصة، على عكس الجزء الثاني؟

فيما تقوم البرهنة البلاغية بوظيفة محددة، وتأخذ شكلاً معكوساً غير محدد كما رأينا، فإن البرهنة اللغوية تأخذ، على العكس من ذلك شكلاً محدداً وتقوم بوظيفة متنوعة. سأنتع، في الواقع، بالبرهنة اللغوية كل تتابع من جملتين تربطهما أداة ربط مثل إذن، لذلك، وبالتالي (donc, par conséquent du coup)، وبالتعميم كل تتابع جمل مترابطة، من دون أن يُبدل معناها من خلال مثل هذه الأداة<sup>(١)</sup>. وبذلك فإن تتابعاً مثل: أن لا تجتهد كفاية في البيت، هناك خطر في انخفاض درجاتك، وكذلك التتابع يبير لا يجتهد بشكل كافٍ لذلك فقد انخفضت درجاته، يعتبران برهانين لغويين. وعلى العكس من ذلك، إن تتابعاً مثل اختفت في الهواء مثل دخان، ولم أعد أراها، يختم به سارد لتيوفيل غوتيه رواية مغامرته مع «الميتة العاشقة» (La Morte Amoureuse)، لا يشكل برهنة لغوية لأننا لا نستطيع أن ندخل فيه إذن (donc) من دون أن نغير المعنى.

(١) إن هذا الاستخدام لتعبير «برهنة لغوية» هو بذلك محدود أكثر من الاستخدام المقترح في «نظرية الكتل الدلالية» حيث أقبل أيضاً «براهين لغوية» باستخدام مع ذلك (pourtant)، في حين (cependant) أو بالرغم من (bien que) أيضاً.

لقد اعتقدنا، غالباً، أن البرهنة اللغوية هي حالة، واضحة، من البرهنة البلاغية: يستخدم المتكلم إذن (donc) بهدف الإقناع بمضمون بلاغه الثاني: إن أدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة مثل إذن تعتبر مؤشرات مادية على البرهنة البلاغية. وليست هذه، مع ذلك دوماً، وظيفة الخطابات التي تحتوي على أدوات الوصل هذه. أولاً: لأن بعض البراهين اللغوية تشكل، بالأحرى، شروحاً (راجع بيسر لا يجتهد بشكل كافٍ لذلك انخفضت درجاته). ولأن بناء خطاب بواسطة أدوات الوصل التي تعبر عن النتيجة يمكن أن يسعى، من جهة أخرى، إلى تحقيق هدف أكثر أنانية من الهدف الساعي إلى زيادة عدد معتقدات شخص ثالث، أي هدف تحسين فهمه الخاص للموقف. وهذا ما تبينه أبحاث دوري (Doury, ٢٠١٢)، مثل التحليل الذي تقترحه حول مناقشة جرت بين تاجر وزبونين، بعد تطبيق الدول للقانون حول التحرك التناوبي، ذلك القانون الذي ينص، على أنه في حالة التلوث، على المركبات أن تتحرك بالتناوب وفاقاً للنمرة التي تحملها (النمرة التي تنتهي برقم فردي في يوم، والنمرة التي تنتهي برقم زوجي في يوم آخر):

التاجر - ما رأيك بالقانون؟ [...]

الزبونة - اسمع، سأعبر لك عن شعوري، علينا القيام بذلك بشكل دائم، في باريس.

ويرد التاجر - بشكل دائم.

الزبونة - هكذا. حسن، نحن جميعاً متفقون.

الزبونة - أنا أرى أن هذا رائع. أولاً لأنه، أخيراً...

يتبع ذلك برهنة لغوية (نشير إلى أولاً، لأنه *d'abord, parce que*) تقودها الزبونة، ثم الزبون، ويمكن تلخيصها بالعبارة إن التحرك التناوبي يحمل هذه الصفة وتلك، إذن القانون جيد. لا يسعى أي من المتكلمين إلى إقناع الآخر، ولا شخص ثالث، على ما يبدو. ويؤكد الزبون بنفسه جميعنا متفقون، وتتطور البرهنة اللغوية لتسمح لكل فرد بأن يوضح موقفه فقط. بما أن البراهين اللغوية



متنوعة في وظائفها، فإن ما يميزها إذن هو تركيبها لوحده، مشكّلة بذلك نظيراً شكلياً للبراهين البلاغية المحددة بوظيفتها فقط.

إنني أهتم هنا بالبراهين اللغوية، وبشكل أدق، بالفرضية، التي أنعتها بالعقلانية، والتي ترى أن هذه البراهين تشكل مجموعات من حكمين أقله يسمح الأول بفرض الثاني. وتشارك المقاربات المنطقية إضافة إلى البراهين التواصلية مع هذه الفرضية، التي تقول بوجود تطور في براهيننا يسمح بالانتقال من البرهان إلى النتيجة. حين نبني قوة الحكم المنجز على مفهوم منفصل عن الحقيقة، أو على قابلية لدى الجمهور، فإننا نقبل أن تكون البراهين خطابات معقدة تفرض مضمون أحد مكوناتها بفضل ارتباطاتها بالمكونات الأخرى. ويبدو أنه قد تمت المحافظة على الفرضية العقلانية أيضاً من قبل مقاربات «المنطق الطبيعي» التي ترى أن هناك قواعد دلالية لتنظيم براهيننا اللغوية تدفعنا إلى فرض نتيجة، أو «إظهارها» بالأحرى، على بعض البراهين التي تعتبر تنظيمياً للموقف. سأدافع، على العكس من ذلك، بالقول إن البراهين اللغوية لا تقبل التفكيك إلى مضامين عدة، وتشكل، من أول كلمة إلى آخر كلمة، حكماً واحداً ووحيداً.

## النزعة المنطقية والتواصلية

### والمنطق الطبيعي، أشكال ثلاثة للفرضية العقلانية

لقد عرّفت الفرضية العقلانية التي ترى أن البراهين اللغوية إنما تعكس مسارات (أمنح كلمة «مسار» هنا المعنى الواسع جداً لتركيب يربط البرهان بالنتيجة، سواء أكانت قواعد التركيب تقوم على مصطلحي الصحيح والخطأ للمعتقدات المشتركة أم على «الإنشاء الصحيح» بكل بساطة) نجاحات مؤكدة، مثل السماح بالتمييز بين تتابعات تربطها الأداة إذن (*donc*) وتلك التي تحتوي على (و) (*et*) أو في شرح سبب إمكانية استخدام برهنة لغوية لغايات الإقناع أيضاً. ويكون غياب المسار، في الواقع، ما يميز الإضافة البسيطة

الطقس جميل، وسيأتي بيير ليراك: (*Il fait beau et Pierre viendra te voir*)، عن البرهنة اللغوية الجو جميل إذن سيأتي بيير ليراك (*Il fait beau voir*)، *donc Pierre viendra te voir*: يكتفي من يستخدم (*et*) بتأكيد قدوم بيير، فيما يدعم من يستخدم البرهنة اللغوية تأكيده بتأكيد الجو الجميل. أضف إن وجود المسار يفسر إمكانية استخدام البراهين اللغوية ضمن براهين بلاغية. وحتى حين لا تدعم البرهنة اللغوية بالضرورة جهد الإقناع، كما رأينا، وحتى حين - وكما يردد ذلك علم البلاغة بأسره - لا يحقق استدعاء العقل نجاح الجهد الإقناعي، فإن البرهنة اللغوية تبقى وسيلة ممكنة للإقناع: أي دعم المضمون من خلال واقعة ظهوره في نهاية مسار. إن هذين النجاحين التوصيفيين يفسران من دون شك حقيقة أن الفرضية العقلانية حاضرة بقوة في الدراسات اللغوية، الكلاسيكية كما المعاصرة، مثل الفرضية التي تعترف بمفردات تشير إلى كائن وكائن واحد في هذا العالم، في الأوصاف المحددة. وسنرى مع ذلك، أن الفرضية العقلانية، كما هذه الأخيرة، تقود إلى استبعاد العديد من خطاباتنا باعتبارها خادعة، سواء كان ذلك في تركيبها المنطقي الكلاسيكي، المدان غالباً لهذا السبب، أم في أشكالها المعاصرة. وبالرغم من أن المقاربات التواصلية المنبثقة عن أبحاث بيريلمان (Perelman, ١٩٨٨)، كما أبحاث المنطق الطبيعي المنبثقة عن أبحاث غريز (Grize, ٢٠٠٢)، قد صممت ضد النزعة المنطقية من أجل إعادة الاعتبار لبراهيننا، إلا أنها قد فشلت في مشروعها وأدت، مرة أخرى، إلى القبول بأن اللغة خادعة.

لنبدأ بالشكل المنطقي للفرضية العقلانية، التي ترى أن أداة الوصل إذن (*donc*) هي علامة محاكمة عقلية برهانية تسمح بأن نقل الحقيقة المكتسبة بالبرهان إلى النتيجة. وهي مقبولة، على هذا الشكل، من علم الدلالة المعاصر عموماً، حتى لو أنها أدت إلى إفشال معظم براهيننا. لأن من المؤكد أن التأكيد الوحيد الجو جميل (*il fait beau*) مثلاً، في بداية البرهنة اللغوية الجو الجميل إذن سيأتي بيير ليراك (*Il fait beau donc Pierre viendra te voir*) لا يمكن

أن يكفي لتأكيد حقيقة أن *بيير* سيأتي ليراك. علينا أن نقبل، أقله، مقدمة عامة ترى أن الجو الجميل يأتي *بيير* ليرى المخاطب. غير أن مفهوم الجو الجميل الذي يتنوع من فرد لآخر، غامض جداً، لدرجة أن استخدامه غير المؤكد لا يسمح ببناء تعميم حول سلوك *بيير*. ويقول آخر، إذا ما تمسكنا بالفرضية المنطقية التي ترى أن البراهين اللغوية تعكس انتقالات الحقيقة، فإننا سنضطر إلى القول إن البرهنة اللغوية الجو جميل إذن *بيير* سيأتي ليراك تعلن في الوقت نفسه، ومن خلال وجود إذن (*donc*)، أنها تعكس مثل هذا الانتقال، وأنها لا تعكس أياً منه في الوقت نفسه. هناك خديعة، كما كانت هناك خديعة حين استخدم توصيف محدد من دون أن يفترض المتكلم وجود الكائن الفرد المشار إليه أو وحدانيته.

وسأقدم توضيحاً حول هذا التوازي بين كذب البراهين اللغوية وكذب الأوصاف المحددة. بما أنه ليس بإمكاننا تجنب الأوصاف المحددة، فقد استطاع بتهام أن يرى في استخدامها عقبة في وجه خطاباتنا. وليس الحال كذلك بالنسبة إلى إذن (*donc*)، التي يستطيع أي متكلم أن يفضل عليها (*et*) دوماً. إن السبب الوحيد للخديعة يكمن في طريقة استخدام أداة الوصل هذه. إنها طريقة خادعة، وهي، بدقة أكثر، غير نزيهة، وفاقاً لفريج (*Frege*) الذي لا يرى في براهيننا اللغوية سوى تخف مخيب قادر على إقناع مخاطبين أولئك وحدهم، الذين لا يقيمون وزناً للعقل، والخاضعين للموقف الاجتماعي العقلاني الذي يسمح استخدام إذن لنا أن ننسبه لأنفسنا.

لقد حاول العديد من المنظرين، الذين رفضوا استبعاد جزء كبير من براهيننا اللغوية، دفعة واحدة، منح المرونة لمنطق الصحيح والخطأ من خلال ربطه بالقواعد التواصلية أو من خلال استبداله بقواعد جديدة تواصلية أو دلالية. ومع ذلك، فقد تمسكوا جميعاً بالفرضية العقلانية وفشلوا، بذلك، بمنح الشرعية لاستخدام إذن (*donc*).

لقد كان أول الكتاب الذين حاولوا تبرير استخداماتنا المعترض عليها

لكلمة إذن (*donc*) علماء المنطق أنفسهم، الذين أضافوا إلى القواعد المنطقية القواعد التواصلية. وهكذا فبدل أن تتحدث مدرسة پور-روايال عن خديعة تحدثت عن اقتصاد في براهيننا اللغوية. تلك البراهين التي تشكل التراكيب الأكثر قصراً لخطابات أكثر طولاً كان من الممكن تركيبها، إلّا أننا أهملناها تحت تأثير المعوقات التواصلية التي نجد بينها أيضاً الرغبة في جعل الخطاب «أكثر قوة وأكثر حيوية». ويذكر المؤلفون، بهذا الصدد، بيت شعر من قصيدة ميديا (Médée) لأوفيد (Ovide).

لقد استطعت المحافظة عليك، سأستطيع إذن أن أفقدك؟ ويؤولونه (بطريقة غير ثابتة ربما) على أنه قياس إضماري يعادل: إن من يستطيع المحافظة على الشيء، قادر على فقده: طالما أنني استطعت الاحتفاظ بك، أستطيع إذن أن أفقدك، وهو خطاب «فقد كل ما فيه من رشاقة»:

تفضل طبيعة الفكر البشري أن يترك لها شيء تكمله، وآلا تنصور أنه بحاجة كي نعلمه كل شيء [...] إن القياسات الإضمارية هي إذن الطريقة المعتادة التي يعبر البشر بواسطتها عن محاكماتهم العقلية، من خلال حذف الفرضية التي يعتبرون أن من السهل الاستعاضة عنها (أرنو ونيكول، ١٩٧٨).

إذا لم تكن براهيننا اللغوية العادية لوحات محاكمات منطقية إيضاحية، فلا يعود السبب في ذلك إلى أن اللغة فاشلة ولا لأننا خدّاعون أو خاملون، بل لأن للبراهين وظيفة أخرى غير المحاكمة الإيضاحية، إنها وظيفة نيل إعجاب من تتوجه إليهم. وسيخطئ فقط من يؤول خطأ، أي من لا يعترف باختيار الأسلوب الحيوي، ويرفض بذلك ضم البدايات الضمنية إلى التركيب الظاهر. وقد حاول علم اللغة المعاصر أيضاً أن يضيف شيئاً من النسبية على خديعة براهيننا اللغوية، وذلك ضمن اتجاهين، الأول تواصلية يبرز وظيفة براهيننا، كما فعل ذلك سادة مدرسة پور-روايال، والآخر دلالي يبحث في براهيننا عن التعبير عن تراكيب «طبيعية» ظاهرة وصالحة، ضمن منطق مختلف عن منطق الصحيح والخطأ.

يعتبر علم البلاغة الجديد الذي أسسه بيريلمان مثلاً عن المنهجية التواصلية التي اختارت أن تحكم على البراهين العادية من خلال قدرتها على الحصول على قبول المتلقين، وليس من خلال بناء حقيقة نتائجها بشكل فعلي. ولم يمنع هذا الأمر بيريلمان من بناء تراتبية قيمة بين البراهين: يعتبر مبرراً ومقنعاً البرهان الذي يمكن أن يصل إلى تلق شمولي، ومقنع، فقط، البرهان الذي لا يدرك سوى متلقين خاصين. وبذلك تصنف البرهنة اللغوية الفعالة الجو جميل إذن *بيير سيأتي لزيارتك*، بين البراهين ذات الطابع «الإقناعي»، مهما كان بطلانها المنطقي. ولا تعتبر خطاباتنا خدعة إلا بالنسبة إلى المحليين الذين لا يرون أن لها وظيفة في سعيهم للبحث عن شكلها المنطقي. ويذهب بذلك بيريلمان أبعد من أرنو وينكول. لم يعد المطلوب، في الواقع، ملاحظة أن الجهد الساعي للإقناع يمكن أن يفضل تركيباً ناقضاً وغامضاً، على شكل سليم وثقيل، متيحاً مع ذلك، للمؤول اكتشاف المحاكمة التي يجري التعبير عنها. لقد أهملت الإشارة إلى متطلبات المنطق، وتم الحكم على البراهين اللغوية من خلال نجاحها بالحصول على القبول. ونشير، من خلال ربط قيمة البرهان باتساع حقل التلقي الذي يغطيه، إلى أن لهذا المنهج نتيجة، تقليدية وتهكمية، في الوقت نفسه، تشجع الخطابات المكررة على حساب البراهين التجديدية. أضف إن هذه المنهجية لا تصلح للبراهين اللغوية التي لا تقوم وظيفتها على الإقناع.

ومع ذلك فقد فتحت أعمال بيريلمان طريقاً جديدة تتمثل في البحث عن الانتظام في البراهين التي أدايتها المقاربة المنطقية. ونتساءل، هكذا، حول إمكانيات فرض حكم عام انطلاقاً من أمثلة خاصة (ندعم بكل تأكيد الحكم *بيير دوماً مريض Pierre est tout le temps malade* بإضافة لقد أصيب بالأنفلونزا في عيد الميلاد، وكان غائباً في أثناء تدشين المكاتب الجديدة، وقد أجرى عملية جراحية في عيد الفصح). ومهما كانت هذه الإنشاءات ذات طابع إقناعي، فهي لا تشكل دوماً براهين لغوية (تربطها أداة الوصل *car*،

إذ تؤدي الفقرتان السابقتان إلى تغيير في المعنى): وكما أن بعض البراهين اللغوية ليست بلاغية، فإن بعض البراهين البلاغية ليست لغوية. ومع ذلك، فإن التساؤلين يتقاطعان، أحياناً، ويمكن أن نرى في البلاغة الحديثة أصل الأبحاث الدلالية حول البرهنة اللغوية. يأخذ البرهان الوزان الذي يمكن أن نلخصه وفق المخطط ع لأن ص قال ع، وهو خبير بذلك، شكلاً لغوياً دقيقاً، كما بين ذلك بلانتان (Plantin, ١٩٩٠). إن فعل قال (أو فكر) الذي يتدخل لا يفترض حقيقة ع: من المستحيل البرهنة: عليك إطعام الهر كمية أقل. پير يعرف أن على الهررة أن تبقى نحيلة، وهو طبيب بيطري، فيما البرهان يصبح ممكناً إذا استبدلنا فعل يعرف، بفعل يفكر - أو فعل يقول. وكذلك فإن عدداً من الأجناس النصية ترغماً على حذف إنه خبير بذلك: إنها حالة الخطاب العلمي حيث الاقتباسات والمراجع تشكل في الغالب علامات برهان وازن إضافة إلى أنها تسمح للمتكلم بالظهور بمظهر العالم. يتيح اكتشاف قواعد من هذا النوع، سواء أكانت لغوية أم نصية، إدراك منطق طبيعي يؤكد أن البراهين الوزانة، إضافة إلى البراهين اللغوية اليومية ليست خادعة، وذلك من خلال تعقيد استخدام *donc* آخذاً بالحسبان مقام الإبلاغ. وتنضم آمال علماء التواصل إلى آمال علماء الدلالة مثل غريز (Grize). ورغم الأداة (*donc*) مستخدمها على تبسيط الموقف الذي يستخدم برهاناً، إلى حد ما، أو تفرض على المؤول البحث عن أنموذج، بين معتقداته الاجتماعية والعائلية والشخصية، على شكل «كلما كان الطقس جميلاً أكثر خرجنا» أو ربما «الجو الجميل يجعل الخروج ممتعاً»، يسمح، حتى لو كان لا يشير إلا إلى توجه وليس إلى قانون، بالسير من نقطة الجو جميل حتى تصل إلى پير سيأتي لرؤيتك، إن الخطاب الجو جميل إذن پير سيأتي لرؤيتك، ينقل، بشكل ضمني محاكمة عقلية طبيعية صحيحة. فليست اللغة ولا استخداماتنا للغة خادعة، في مجال البراهين.

وتبقى صعوبة، كما كنت قد أشرت إلى ذلك. فالمقاربات الثلاثة التي

سبقت، المقاربة المحافظة لمدرسة بور-روايال، والمقاربة التواصلية على طريقة بيريلمان، والمقاربة الدلالية على طريقة غريز تقبل أن الناطق بالبرهنة اللغوية على منوال أذن ج يشير ويسلك طريقاً ذاهباً من أ إلى ج. فجميع هذه المقاربات تحافظ على فرضية أن البراهين اللغوية تجمع أحكاماً مستقلة. غير أن ما تبينه أبحاث دو كرو، هو أن وجود مثل هذه المسارات بعيد عن أن يكون بديهياً. وحتى حين نفترض، بشكل متواضع جداً، أن لـأذن معنى واحداً يشير إلى الانتقال من الفرضية أ إلى الفرضية ج، فعلينا، من جديد أن نستنتج أن براهيننا اللغوية خادعة، لأنها تفتقر إلى مثل هذه المسارات.

تغطي أمثلة دو كرو حالات كثيرة التنوع. وسننظر في مثال حيث تظهر أداة التعديل *trop* (الزائد عن الحد) وفي مثال حيث تتشابك بشدة مفردات البرهان والنتيجة، ليصبح من المستحيل، من خلال قبول أ، أن نرى تقدماً ونمواً للمعرفة في قبول ج. لننظر أولاً إلى العبارة: تفقد بسرعة زائدة، قد يحصل لك حادث. ماذا تعني القيادة بسرعة زائدة؟ (*trop vite*). ما يلاحظه دو كرو أن معنى القيادة بسرعة زائدة نفسه مرتبط بالنتيجة اللاحقة. نحن هنا أمام وقوع حادث: فمع بداية البرهان تعتبر السرعة سبباً للحادث، لدرجة يعود من المستحيل معها أن ندرك مضموناً أولاً مختلفاً عما تم استنتاجه، ضمن هذا البلاغ. ويُختزل معنى البرهان في الإشارة إلى أنه يقود إلى النتيجة، وهناك صفة أخرى للسرعة يقدمها البلاغ أنت تفقد بسرعة زائدة، قد تحصل على مخالفة. وبالمقابل فإن معنى النتيجة، مرتبط، هو أيضاً بمعنى البرهان. وهكذا فإن المخالفة المتوقعة في البرهنة الثانية هي أنموذج محدد من المخالفات، إنها مخالفة السرعة الزائدة، ومن السخرية أن تقول للسائق، إذا ما أدين لأنه لم يضع حزام الأمان: رأيت، لقد حذرتك. إن هناك ترابطاً دلالياً بين البرهان والنتيجة في البرهنة اللغوية، وتحدث هذه الظاهرة، كما رأينا، حتى حين لا يستخدم المتكلم أداة التعديل زائدك (*trop*). لنأخذ أيضاً النعتين قريب، بعيد (*prés, loin*). لتتصور أن كلاً من عمرو وزيد يريدان الذهاب إلى مكان حيث

الموقع والمسافة معروفتان تماماً من الاثنين. يقترح عمرو الذهاب إليه سيراً على الأقدام. إذا كان زيد موافقاً، فسيجيب نعم إنه قريب، وإلا أجاب لا، إنه بعيد. إن اختيار النتائج نعم، لا، مندرج في توصيف المسافات من خلال بعيد وقريب. فليس هناك أي مسار. ويُختزل معنى المفردات قريب السير على الأقدام أو بعيد عدم السير على الأقدام، في روابطها البرهانية المتبادلة. لا يوجد، في البرهنة: إنه قريب، لنذهب سيراً على الأقدام، أية معلومة مسبقة، أي توصيف كمي للمسافة تجعلنا نقبل بالانتقال سيراً على الأقدام، طالما أن من المقبول أن ما هو قريب يمكن أن يدرك سيراً على الأقدام. إن البلاغ إنه قريب لا يعني سوى إذن لنذهب إليه سيراً على الأقدام.

إن ملاحظات دوكر وهذه، التي تجذر موقف غريز من خلال عدم رؤية شيء، في معنى البرهان، سوى أننا أدركنا النتيجة، تظهر أن الفرضية العقلانية، في أي شكل من أشكالها المحافظة أو التواصلية أو الدلالية، تقود حتماً، إلى مراجعة تقويم براهيننا اللغوية لأن أيّاً منها لا يشكل مساراً. وهذا ما قاد دوكر، الذي قبل بالفرضية العقلانية في مقالة حول البرهنة البلاغية والبرهنة اللغوية (٢٠٠٤)، إلى النتيجة الفريجية (نسبة إلى المنطقي، مؤسس المنطق الرياضي (Frege):

المغارة الحقيقية هي تلك التي تقطع كل رباط بيننا والحقيقة، إنها تلك التي تفرض علينا العيش في وسط «الظلمات»، إنها، في رأيي، اللغة. يأمل [...] عرضي] في تطوير عودة إلى أفلاطون وإلى نزاع الثقة «الجدري» مع الخطاب.

## تحليل غير عقلاني

### للبرهنة اللغوية: التحليل الإخباري

أؤكد، من بعد دوكر، أن هناك تداخلاً دلاليّاً بين البرهان ونتيجة البرهنة اللغوية، عموماً. ولكنني أعتقد أن علينا التقدم خطوة وإهمال الفرضية



التي تقول إن إذن تشير إلى مسار. إن أداة الوصل إذن (*donc*) تقوم بوظيفة أخرى: إنها الوصل بين الجزئين النحويين الذي يربط بينهما نحوياً لدرجة يشكلان معها وحدة دلالية. هذا ما أسميته «براهين» لغوية، إخلاصاً للتسمية الكلاسيكية، إخلاص مذهب طبعاً، ولكن كيف لنا أن نتقّد مقارنة من دون استخدام المفاهيم نفسها للمقاربة الخاضعة للنقد؟ - فليست هذه الخطابات براهين ولا تدعي أنها كذلك.

إلى من ينسب المتكلم، في الواقع، المسار الذي تقول به الفرضية العقلانية ومفهوم «البرهنة» نفسه؟ ذلك أن بإمكان الناطق بعبارة: كان اجتياز النهر خطراً، إذن سارع بيسير بالقيام بذلك أن يكون شخصاً مهووساً بالخوف ولا يظن أن الخطر يمكن أن يكون جذاباً. هل بالإمكان القول إنه ييسر؟ غير أن المتكلم لا يدعي أن ييسر، الذي توقف لحظات على ضفة النهر، قد لاحظ الخطر، ثم، وبعد العودة إلى قناعاته الخاصة، قد استنتج، صورياً، أن عليه أن يُقدم على الفعل. لقد قيل إن ييسر قد تصرف بشكل انفعالي وانسجماً مع طبيعته المتهورة. أضف هل يفكر لافونتين أم الحدّاء في العبارة إذاً أحدث هر ضجة، فهل يسرق الهر المال؟ المتكلم وحده يعرف أن الهر يحدث الضجة، فيما الحدّاء وحده يظن أن الضجة المنبعثة من منزل يحتوي المال، هي إشارة على السرقة. هل يبقى من الجائز الحديث على مسار حين لا يكون المسؤول عن البرهان والضمان واحداً؟ وبدل أن نفترض، مرة أخرى، أن خطاباتنا خادعة وأن المنشئ لبرهنة لغوية يدعي توصيف مسار شخص ما، من دون أن يكون، في النتيجة، شخص هناك يمكن أن يكون صانع المسار، أفضل القول إن البراهين اللغوية لا تدعي أنها تعكس أي مسار. فليست هذه وظيفتها. إن أداتي الوصل إذن وإذا (*donc*) (*si*) لا تشيران إلى أي إيضاح، أو محاكمة، «طبيعية» كانت أم لا، ولا إلى أي انتقال، ولا يسمح أي إصلاح للمفهوم المنطقي للمحاكمة العقلية بوصف براهيننا اللغوية، في الواقع ولا في الغاية.

ما هي إذن البراهين اللغوية، ومن وجهة إيجابية؟ أؤكد أنها أحكام. إن

القول بخصوص *بيير*: كان الاجتياز خطراً، وإذن أسرع *بيير* في فعل ذلك، هو فقط طريقة مفصلة وسياقية للقول: إن *بيير* متهور. إن الأداة وإذن تجتمع مع مفردات مثل خطر وأسرع للإشارة إلى إخبار الإسراع بسبب الخطر، المنسوب لاحقاً إلى *بيير*. فليس في هذه الأداة برهان ولا نتيجة ولا تجمع مضامين. إنها لا ترسم الموقف كي تظهر النتيجة بعد ذلك. وهي تشكل في مجموعها حكماً يمكن أن نعبر عنه أيضاً بصيغة موجزة كان *بيير* متهوراً. إن البراهين اللغوية ليست براهين، وتلك مفارقة في مصطلحاتي التي تحتفظ بقسم من مفردات المقاربة الخاضعة للنقد.

ويمكننا أن نرسم، بشكل أكثر شمولية، الخارطة البرهانية للمفردات التي تربط الألفاظ على شكل مجموعات ثلاثية تظهر بذلك القرابة بين البراهين اللغوية والجمال البسيطة نحويًا. ويبدو لفظاً خطر، وصنع (*dangereux et faire*)، فيهما، مرتبطين بمفردة متهور، ومبينين بذلك أن الحبكة البرهانية للمفردتين الأوليتين تعبر عن إخبار برهاني يرتبط بدلالة اللفظ الثالثة: يعني أن يكون المرء متهوراً أن يقدم على ما هو خطر، بسبب هذا الخطر. وبالطريقة نفسها، إن عبارتي غير مفيد (*inutile*) وعدم الشراء (*ne pas acheter*) هما في علاقة مع مفردة مقتصد (*économe*)، لأن التشابك البرهاني للمفردتين الأوليتين يعبر عن إخبار: لا - تشتري - لأن - ذلك - ليس - مفيداً إخبار يعود إلى دلالة المفردة الثالثة: أن يكون المرء مقتصداً، إنه، من بين أمور أخرى: لا تشتري ما ليس مفيداً. والأمر نفسه أيضاً مع عبارتي مرور الزمن وفقدان الوجود (*écoulement du temps et perdre de l'existence*) المرتبطتين بالاختفاء (*disparaître*)، لأن دلالة فقدان تحتوي على إخبار برهاني فقدان - الوجود - بسبب - مرور - الزمن. تعكس الخارطة البرهانية هذه - أنها مستحيلة التحقق في الواقع، بسبب اتساع مفردات لغة ما، إلا أنها ممكنة نظرياً - القرابة بين البراهين اللغوية (الاجتياز كان خطراً وإذن أسرع *بيير* في القيام به) والجمال النحوية البسيطة (كان *بيير* متهوراً، تلك القرابة

التي تعكس الطبيعة العميقة للبراهين: فعلى الرغم من تعقيد البرهنة النحوي إلا أنها تعبر عن حكم واحد مثل أية جملة بسيطة نحوياً.

يلاقى هذا التحليل الإخباري لبراهيننا اللغوية بعض الملاحظات التي قدمت، بشكل مبعثر، سواء في الفلسفة أو في إطار الدراسات الأدبية، حول الاستخدامات الخاصة لـ «إذن» (*donc*). يؤكد سپينوزا، في سياق إثباته أن عبارة أفكر إذن أنا موجود تمثل الحقيقة المبدئية، أننا لسنا أمام منطق صوري - ذلك أن المقدمة الكبرى ستكون بذلك أكثر وثوقه من الحركة الاستنتاجية نفسها - بل أمام فرضية وحيدة مساوية للمقدمة الكبرى أنا مفكر (*je suis pensant*). ويعترف جيد (Gide, ١٩٩٣) نفسه، في مجال مختلف، بالدور التوصيفي الممكن لاستخدام إذن نفسه:

يقول لنا [ستندال] فيما سبق: «لقد تمكنت العمة والعم دولاميل من جمع رأس مال يعود عليهما بألف وثمانمائة ليرة، من شدة اقتصادهما. لقد كانا إذن جد سعداء». تكفي «إذن» الصغيرة هذه لوصفهما تقريباً.

لا تعكس البرهنة اللغوية التي قام بها ستندال أي مسار، كما لا تعكس رأي ستندال نفسه الذي لا يعتقد أن الغنى يجلب السعادة، ولا رأي أقرباء دولاميل. إنها تشكل حكماً وحيداً «وَصَفَّ» ستندال من خلاله أقارب دولاميل من خلال إسناد صفة أنهم - سعداء - بسبب - غناهم. تقوم فرضيتي على ضرورة تعميم هذه الملاحظات وعلى أن نرى في كل برهنة لغوية إنشاء حكم وليس مساراً. سأحدث عن «حكم برهاني». وسألح على فكرة أنني لا أريد من خلال هذا المصطلح أن أشير إلى البرهان أو إلى نتيجة البرهنة. اعتبر «حكماً برهانياً» الحكم المبني على البرهنة اللغوية بأكملها.

ما طبيعة هذا الحكم البرهاني؟ نشير أولاً أن المقصود هنا ليس حكماً واقعياً، يدعي القول ما هو العالم، حكماً يصبح بعد ذلك، قابلاً للتقويم وفاقاً لمصطلحات الصحيح والخطأ بالواجهة مع هذا العالم. إن من المستحيل، مثلاً تقويم الحكم البرهاني الداخلي لعبارة الشراء كان غير مفيد إذن لم يقم

يسير بذلك؛ من المستحيل أن نميز بين الوقائع، الطابع المقتصد الذي تنسبه البرهنة اللغوية - إذن الصغيرة، وفاقاً لقول جيد - لسلوك يسير، ومن المستحيل أن نرى فيما إذا كان يسير قد امتنع عن شراء السلعة بسبب عدم فائدتها. إن الأحكام البرهانية، وتلك إحدى خصائصها العامة، لا يمكن تقويمها عبر مصطلحي الصحيح والخطأ. وهي لا تشكل مع ذلك، بما هي عليه، أحكام قيمة، ترتبط بالخير أو بالجمال. يعكس حكم برهاني، بشكل أساسي، تقويماً يقوم به المتكلم، تقويماً يمكن أن نجد أثره في مفردات اللغة حين يتحول إخبار الحكم البرهاني إلى مفردة ويظهر على الخارطة البرهانية للمفردات، التي تحدثنا عنها سابقاً. وهكذا فإن الناطق بعبارة خارت قواي كمثل الناطق بعبارة لقد مضى الزمن وإذن لم أعد أملك القوة، يرى الزمن مسؤولاً عن فقدان القوة ويقدم بذلك وجهة نظر حول فقدان القوة، وجهة نظر، وليس توصيفاً أو حكم قيمة. إن حكمه برهاني. وكذلك الحال فإن الإخبار البرهاني «قم - بشيء - لأن - ذلك - خطر»، مسؤول عن واقعة أن مفردة متهور ليست توصيفية، بغض النظر عن الإنكار الذي تحتويه (من الصعب تقويم الطابع المتهور لشخص ما من خلال مصطلحي الصحيح والخطأ). أو أخيراً، فإن الإخبار البرهاني «عدم - الشراء - بسبب - عدم الفائدة»، الذي يعود إلى الدلالة اللغوية للنعت مقتصد يدخل تقويماً ذا طابع برهاني إلى جانب حكم القيمة المتضمن في الكلمة. ويتج، ما وصفه بعض مؤلفينا على أنه غموض في مفرداتنا، في الواقع، عن أن دلالة المفردات المعنية (فقدان، متهور، مقتصد) تشكل من إخبارات برهانية (فقدان - الوجود - بسبب - مرور - الزمن، الإسراع - بسبب الخطر، عدم الشراء - بسبب - عدم الفائدة) وليس عن إخبارات توصيفية سيئة وتقريبية، بالنتيجة. تشكل هذه الإخبارات، حتى حين لا ترتبط بالخير والجمال، جميعها، ومن خلال طبيعتها البرهانية نفسها، تقويمات يجريها المتكلم، سواء تم التعبير عن هذه الإخبارات بكلمة (مقتصد) أو بتشابك برهاني للكلمات (من غير المفيد، إذن يسير لم يشترها).

لقد قلت إن التحليل الإخباري للبراهين اللغوية يلتحق، أخيراً بالظواهر التي لاحظناها دوكرو. ونفهم، في الواقع، لماذا لا يحتوي الجزءان النحويان للبرهنة اللغوية تقود بسرعة زائدة، قد يحصل لك حادث لوحيدهما، على أي معنى مستقل. إنهما يدلان معاً على إخبار وحيد، إنه الإخبار البرهاني - «تجاوز - بحادث - بسبب - السرعة - المفرطة»، الذي نصف من خلاله سلوك المخاطب. يشكل هذا الإخبار البرهاني، الذري، ما نسميه «كتلة دلالية». وندل عليه من خلال التجريد، بواسطة مفردتين سرعة زائدة (trop vite) وحادث، وهو يشكل، بهذه الطريقة ما تتشارك فيه البرهنة المعلنة والبراهين اللغوية مثل إذا ركضت بسرعة مفرطة في الشارع، تو شك أن تنزلق، أو شرب بيبير بسرعة كبيرة، إذن بدأ بالسعال، إنها خطابات تستدعي مع ذلك الإخبار البرهاني نفسه، بالرغم من تنوع أدواتها، وموضوعاتها النحوية وزمنها النحوي. وبالرغم من عدم قابليتها للتحليل، فإن البرهنة اللغوية توصف، من خلال «كتلة دلالية»، موضوعاً، وتعبّر بذلك في مجملها، عن اتخاذ موقف أولي.

## تأثير التحليل الإخباري

### للبراهين اللغوية في تقويمها

إن التحليل الإخباري الذي أقترحه، والذي يجعل من كل برهنة لغوية حكماً وحيداً، يمنع كل لجوء إلى مفاهيم البرهان والنتيجة: تبقى «البراهين» وحدها، ضمن هذا الإطار. يؤدي هذا الأمر في علم الدلالة التوصيفي إلى نتيجة مفادها أن تحليل «كلمات الخطاب» يجب أن يعاد: إذ لا يعود بالإمكان توصيفه لكن (mais) على أنها رابط بين برهانين من أجل الوصول إلى نتائج متناقضة؛ وحتى (même) لا تعود توصف على أنها رابط بين «برهانين» للوصول إلى «النتيجة» نفسها. والآن ومن وجهة نظر تواصلية، تعيق الفرضية

الإخبارية، التي أذاع عنها، عمل صيغ التقويم المعتادة للبراهين. إن جميع استخداماتنا لـإذن (donc) هي «في الواقع، ظاهرة وثابتة، من وجهة نظري: لسنا بحاجة إلى أي قانون مرور، إذ ليس هناك من مخالفة لقواعد المحاكمة العقلية السليمة تستحق الذكر ولا نستطيع أيضاً عزل البراهين اللغوية المقنعة - أو اليقينية - لأن ذلك يؤدي إلى وصفها من خلال القوة التي تمنحها لنتيجتها، وإلى القبول إذن بأنها تحتوي على نتيجة. ومع ذلك فإن البراهين اللغوية، في نظري، متكافئة جميعاً وتبقى قابلة للتصنيف فيما أسمية براهين الرأي والمفارقة والسياق. وهذا ما يفسر أن بعض البراهين - تلك التي لا تعكس سوى اللغة نفسها - تبدو «أفضل» من غيرها.

إن مفاهيم برهنة الرأي أو المفارقة أو السياق المستدانة في جزء منها، وفي جزء منها فقط، من المقاربات العقلانية للبرهنة، والتي سنراها لاحقاً، لا ترجع إلى معتقداتنا الاجتماعية. وطالما أن البرهنة اللغوية لا تعكس، في رأيي، أي مسار فإنها لا تقوم، في الواقع، على أية مقدمة، وأي حكم مسبق يمكن أن يشكل معتقداً مشتركاً. وستصنف البراهين وفقاً لطبيعة الإخبار البرهاني الذي تنشئه وذلك بالرجوع إلى الخارطة البرهانية للمفردات التي جرى الحديث عليها مسبقاً. نطلق على برهنة ما صفة «الرأي» حين يرتبط إخبار الحكم البرهاني الذي تعبر عنه بدلالة أحد أطرافه. إن البرهنة، الاجتياز خطر إذن علينا ألا نشرع به هي بهذا المعنى «برهنة رأي» لأن إخبارها برهاني، «هذا - خطر - و- إذن - علينا - تجنبه» مرتبط بدلالة الخطر نفسها: وتظهر المفردتان خطر ويجب تجنبه على الخارطة البرهانية للمفردات مرتبطتين بمفردة خطر نفسها. نشير إلى أن المقاربات العقلانية للبرهنة اللغوية تصنف أيضاً البرهنة المستخدمة، في المثال، بين خطابات الرأي - ولذلك سأعيد استخدام مفردة «رأي» doxal. غير أن هذه المقاربات تمنح معنى آخر لهذه الملاحظة. فهي ترى أن البرهنة «برهنة رأي» لأنها تشير إلى معتقد مشترك (تجنب الخطر): إن بإمكاننا الحديث عن منظومة الرأي خارج اللغة. وعلى عكس ذلك، بالنسبة

إلَيَّ، فإن الاعتقاد أن الخطر الواجب تجنبه غير حاضر، إلا بشكل ضمني، من خلال الاجتياز خطر إذن علينا ألا ننشع به؛ إن ما يُستدعى هنا وبشكل ظاهر، هو الإخبار «إنه - خطر - و- إذن - علينا - تجنبه». يرتبط هذا الإخبار بدلالة النعت خطر نفسها، لدرجة أن البرهنة توضح معنى أطرافها. هذا ما ألخصه بالقول إن البرهنة برهنة «رأي». ولا تنسجم برهنة الرأي مع الإيديولوجيا السائدة، بل مع اللغة. إنه مفهوم داخل اللغة.

وسنشير أيضاً إلى أن التوافق بين حالات أنظمة الرأي داخل اللغة وحالات أنظمة الرأي خارج اللغة ليس كاملاً. لنأخذ حالة برهنة لغوية جرى شرحها من خلال التركيب الحكمي في التآني السلامة: لنقل، أمضى پير ست سنوات كي ينجز أطروحته، لذلك فهي جيدة. في التآني السلامة. ترى المقاربات العقلانية في التركيب الحكمي، والمشارك إذن، ضماناً للمسار الذي تشير إليه البرهنة اللغوية، وتصنف، بذلك، هذه الأخيرة بين براهين الرأي من داخل اللغة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة إلَيَّ، إن التركيب الحكمي يقدم التعليمات من أجل تأويل البرهنة اللغوية مثل إسناد الإخبار «النجاح - بسبب - السير بتؤدة» إلى پير: وبما أن هذا الإخبار لا يرتبط بدلالة أمضى ست سنوات للحصول على أطروحته ولا بدلالة جيد (bon)، فإن البرهنة ليست برهنة رأي من داخل اللغة.

لنتقل الآن إلى مفهوم البرهنة المفارقة. لننظر من أجل ذلك إلى البرهنة: الاجتياز خطر وإذن يجب الشروع فيه. ليست هذه البرهنة برهنة رأي لأن إخبارها البرهاني غير متجسد لغوياً، لا في خطر ولا في فعل. إنه متجسد حقاً في متهور، إلا أنه لا يرتبط بدلالة أي من المفردات المستخدمة ضمن البرهنة اللغوية المعتمدة مثلاً. إن الإخبار البرهاني هناك - خطر - و- إذن - علينا - القيام به، يمثل نقيض دلالة خطر الذي يحتوي على الإخبار البرهاني «هناك - خطر - و- إذن - علينا تجنبه. سأقول إن البرهنة مفارقة.

وأخيراً، ليست بعض البراهين براهين رأي ولا مفارقة: كذلك هو الحال

مع: لقد أمضى پير ست سنوات للحصول على أطروحته، لذلك فهي جيدة (في الثاني السلامة)، حيث الإخبار البرهاني النجاح - بسبب - السير - بتؤدة، لا يرتبط بمفردات البرهنة نفسها. أقول إن مثل هذه البرهنة سياقية.

إن الأمثلة على براهين الرأي أكثر عدداً مما نتوقع للوهلة الأولى، وهي أكثر عدداً، في كل الأحوال، من البراهين السياقية أو براهين المفارقة - وبذلك نجد، على شاخصه توصيفية في مخزن المؤن لقصر بلاندي - لي - تور (Blandy - les - Tours) الشرح التالي:

احتلت هذه القاعة ذات القبة، والعمود الرئيس والمجهزة بالنوافذ بداية، موقعاً مركزياً تماماً، ما يدعو إلى اعتبارها القاعدة لعمارة رئيسة ممكنة (برج؟) لقصر ريفي صغير.

ينقل هذا المقطع، بطريقة حذرة جداً - أي من دون الإعلان بلاغياً عن مضمونه باعتباره واقعة - الحكم البرهاني نفسه للبرهنة اللغوية الأكثر تأكيداً: تحتل هذه القاعة موقعاً مركزياً تماماً لأنها شكلت قاعدة عمارة رئيسة.

إن مفردتي مركزية ورئيسة تشيران فيها إلى الإخبار البرهاني « الوجود في المركز لأنه رئيس »، الذي ينسب لاحقاً إلى العمارة المعينة. يرتبط هذا الإخبار بالدلالة اللغوية رئيس (أن يكون رئيساً يعني الحلول في موقع مركزي) لدرجة يصبح معها المقطع المدروس منسجماً مع الدلالة البرهانية لمفرداته: إنه مقطع رأي. إن استبدال عمارة رئيسة بـ برج يؤدي، على العكس من ذلك، إلى برهنة سياقية - تصبح أقل بداهة في الوقت نفسه:

تحتل هذه القاعة ذات القبة والعمود المركزي والمجهزة بالنوافذ، بداية، موقعاً مركزياً تماماً ما يمكن أن يدعو إلى اعتبارها قاعدة لبرج محتمل في القصر الريفى الصغير.

لا يشكل الإخبار البرهاني « كان - برجاً - إذن - كان - في المركز » في



الواقع جزءاً من دلالة المفردة برج، وإن برهنة ثانية ستطلب التدعيم بإضافة من الأنموذج لأن الأبراج كانت من العمارات الرئيسة. تكشف هنا الفرق، الذي أشرت إليه في ما سبق، بين «نظام الرأي» داخل اللغة الذي استخدمه، ومفهوم «نظام الرأي» خارج اللغة الذي تستخدمه المنهجيات العقلانية المعروفة. إن ما يعبر عن برهنة «الرأي»، بالمعنى اللغوي الداخلي الذي أمنحه لهذه المفردة، هو الكلمات المستخدمة، وليست الأشياء التي ربما عبرت عنها هذه الكلمات.

علينا ألا نطلب أي تميتين؛ إن براهين الرأي هي إذن «أفضل» من البراهين السياقية أو براهين المفارقة (هذا ما يفسر حضورها الكبير)، إنني أقبل بذلك. ولكن لا يعني هذا الأمر أنها تفرض نتائجها، بسبب استنادها إلى معتقدات مشتركة. إن لبرهنة الرأي مظهراً مقنعاً لأن الحكم البرهاني الذي تعبر عنه يوضح معنى مكوناتها نفسه. ولا ننكر أن من البديهي التعبير بالكلام عن العلاقات التي تقيمها اللغة بين الكلام للحصول على شيء من الوضوح. لنفكر بالتعبير سنريح لأننا الأقوى، أو بالشعار اعمل أكثر كي تربح أكثر. إن براهين الرأي تسعد. ليس لأن اللغة فاشية وتفرض الكلام وفقاً لبعض المعتقدات التي حولتها إلى مفردات تعتبر مرجعاً لأخرى. إن أي تسلسل لغوي ممكن. وتكمن قوة اللغة في أن استخدامها يمكن أن يقوم على تطوير رأي مرتبط بها ويفرض نفسه نتيجة لذلك. لا شيء في اللغة أكثر وضوحاً مما تقوله اللغة نفسها.



هل الخطاب، حتى الأمين، هو بالضرورة خداع؟ أعتقد العكس وأنضم، حول هذه النقطة، إلى العديد من علماء التواصل والدلالة. ولكن لا يكفي أن نقول مع بور-روايال، إن أفضل المترجمين أولئك الذين يقدرّون على اكتشاف البنى المنطقية التي تعبر عنها خطاباتنا بطريقة مستقرة. فلا يكفي أن

نقول، مع علماء التواصل المعاصرين، إن الدلالة المنطقية لخطاباتنا ليست، في النهاية، ما يؤخذ بالحسبان لتوضيح أسباب الكلام ونتائجه. ولا يكفي أن نقول، هذه المرة، مع جزء من علم الدلالة المعاصر، إن منطق خطاباتنا «طبيعي». علينا أن نرفض الفرضية نفسها التي ترى أن اللغة ذات صيغة دلالية منطقية. فمن خلال اكتشافنا أنموذجاً آخر للدلالة فيها، دلالة خاصة، اسميها «برهانية»، نظهر «مضموناً» للكلام، لا يمكن له إلا أن يكون منسجماً معه.

## مراجع

ARNAULD Antoine et NICOLE Pierre, 1978 [1662], *La logique* ■ *l'Art de penser*, introd. par Louis Marin, Paris, Flammarion (coll. «Champs»).

BEAUZÉE Nicolas, 1974 [1767], *Grammaire générale: ■ exposition raisonnée des éléments nécessaires du langage, pour servir de fondement à l'étude de toutes les langues*, Stuttgart, F. Frommann.

BENTHAM Jeremy, 1997, *De l'ontologie et autres textes sur les fictions*, trad. et commenté par Jean-Pierre Cléro et Christian Laval, Philip. Schofield (ed.), Paris, Seuil (coll. «Points»).

DOURY Marianne, 2012, «Preaching to the converted: Why argue when everyone agrees?», *Argumentation*, 26 (1), p. 99-114.

DUROT Oswald, 2004, «Argumentation rhétorique et argumentation linguistique», dans Marianne Doury et Sophie Moirand (eds.), *L'argumentation aujourd'hui. Positions théoriques ■ confrontation*, Paris, Presses de la Sorbonne Nouvelle, p. 17-34.

FREGE Gottlob, 1971, *Écrits logiques et philosophiques*, trad. et introd. par Claude Imbert, Paris, Seuil (coll. «L'ordre philosophique»).

GIDE André, 1993 [1946], «En relisant *Lamuel*», préface ■ Stendhal, *Lamuel*, Paris, Gallimard (coll. «Folio»).

GRIZE Jean-Blaise, 2002, «Les deux faces de l'argumentation. L'inférence et la déduction», dans Michel de Fornel et Jean-Claude Passeron (eds.), *L'argumentation. Preuve et persuasion*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Enquête»), p. 13-29.

KERBRAT-ORECCHIONI Catherine, 1990, *Les interactions verbales*, Paris, Armand Colin.

PERELMAN Chaïm et OLBRECHTS-TYTEGA Lucie, 1988 [1958],

*Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique*, Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles.

PLANTIN Christian, 1990, *Essais sur l'argumentation. Introduction à l'étude linguistique de la parole argumentative*, Paris, Kimé.

SPINOZA Baruch, 1964 [1663], *Les principes de la philosophie de Descartes*, traduit par Charles Appuhn, Paris, Flammarion.



## على خطو الخادمة الخفيف معرفة الصور، معرفة شاذة

### تاريخ الفن

#### باعتباره معرفة محلية أو صغرى

إن تاريخ الفن، كما يدل على ذلك اسمه، هو تاريخ موضوع خاص. خاص أولاً، بمعنى أن موضوع هذا التاريخ ليس محدوداً: فمن يدعي أنه يجد، في عمل فني أو في صورة كل ما قام به مجتمع في لحظة من تاريخه؟ غير أن تميزه يأتي أيضاً من حقيقة أنه يقاوم محاولات التعريف: من سيقول لنا يوماً ما يشكل كل الفن؟ إن التاريخ، من جانبه، وكما يشير إلى ذلك اسمه - أو بالأحرى، كما يشير إلى ذلك غياب تخصيصيته - هو، في الحقيقة، تاريخ كل شيء. سيبدو تاريخ الفن إذن، من وجهة النظر هذه، على أنه فرع علم محلي ضمن السياق الشامل لكل ما ينبثق عن الظاهرة التاريخية، بسبب خضوعه للسيرورة والتغير والتطور أو للثورات. إذا قبلنا، لوهلة، بمتابعة مفردات جيل دولوز (Deleuze) وفيليكس غواتاري (Guattari) في مقالتهما حول خارطة المعرفة ١٩٨٠ (ص ٤٤٦ - ٤٦٤)، سنقول: يعتبر التاريخ نفسه «علماً أكبر»، «علماً ملكياً»، وسيأخذ تاريخ الفن تجاهه صفة العلم الأصغر: يشكل التاريخ «جهازاً» ضخماً للمعرفة، فيما لا يعمل تاريخ الفن، في الحقيقة، إلا على شكل «آلة» معرفة جزئية، أو مثل مجرد علم ملحق بالتاريخ بما هو عليه.

توضح النتيجة الطبيعية لمثل هذه الفرضية في موقع العلم الأثلي الذي يحتله تاريخ الفن ضمن مؤسسة مثل مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS): ففي مقابل حوالى مئتي باحث في مركز الدراسات التاريخية، يُعد مؤرخو الفن في مركز تاريخ الفنون ونظريته، على أصابع اليد الواحدة حالياً<sup>(١)</sup>، بالرغم من أنهم يشكلون جزءاً فاعلاً من كيان أوسع وعرضي - بما في ذلك مؤسساتياً - مركز البحوث حول الفنون واللغة. إن هذا الوضع ناتج، بلا ريب من تاريخ: إنه التاريخ، الفكري والمؤسساتي معاً، للمكانة التي تحتلها التساؤلات حول الفن والصورة في المشهد المعرفي التاريخي اليوم.

نعرف الدور التأسيسي الذي قامت به مدرسة الحوليات (Écoles des *Annales*) في تكوين الفرع السادس الشهير «لِلعلوم الاقتصادية والاجتماعية» في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، عام ١٩٤٨ تحت رئاسة لوسيان فُفر (Febvre) (مازون، ١٩٨٨، Mazon؛ لوبوتي، ١٩٦٦، Lepetit). لم يكن اختصاص تاريخ الفن على قائمة التسعة والعشرين مقررًا المقترحة على قائمة تلك السنة الأولى (رُفيل وواتشيل، Revel et Wachtel، 1996b، ص ١٦ - ٢٠) - حيث نجد بخاصة أسماء مثل: فيرنان بروديل أو شارل مورازيه، أو أندره لوروا-غوران، أو إينياس ميرسون أو روجيه كايوا أو ألكسندر كواريه أو كلود ليفي ستروس (- Fernand Braudel, Charles Morazé, André Leroi ou Gourhan, Ignace Meyerson, Roger Caillois, Alexandre Koyré ou Claude Lévi-Strauss). غير أن لوسيان فُفر، الذي عرف بـ «فرانكستل» (P. Francastel) في تلك الفترة حيث كان يدرس في ستراسبورغ، ضم مؤرخ الفن إلى القسم السادس من المدرسة منذ عام ١٩٥١، كما لخص ذلك جيداً جان - كلود بون، ١٩٩٦، ص ٣٥٣.

(١) أي ثلاثة مدراء دراسات (جيوثاني كارييري - Giovanni Careri؛ فرانسوا ليسارغ - François Lissarague؛ إيريك ميشو - Éric Michaud)؛ وأستاذان محاضران (أندره غونتر - André Gunthert)، وأنا.

دافع فرانكستل عن نوع من التاريخ أو - كما سماه من أجل التميز عن تاريخ الفن الأكاديمي - علم اجتماع الفن حسن التنظيم مما يشد انتباه المؤرخين، بالقدر الذي كان يسعى إلى إعادة وضع الأعمال الفنية ضمن الثقافة البصرية للزمن الذي ولدت فيه، مع الرغبة الشديدة في الانتباه إلى «الفكر التشكيلي» الذي يمنحها شكلاً ودلالة.

لقد حاول بيير فرانكستل، في نص كتبه عام ١٩٦٩ تقديمًا لكتاب له بعنوان دراسات في علم اجتماع الفن، أن يستخرج دروساً منهجية من عشرين سنة من التعليم في الفرع السادس من المدرسة. غير أن النص يبدو استفهامياً بشكل مضاعف، أي إنه غير حاسم بشكل ضمني، وكأنه معلق. فهو يدافع، من جهة، «عن سوسيولوجيا الفن» (م ن، ص ٧، أنا من يشير إلى ذلك)، أي عن وضع رهانات بدل تقديم نتائج: إنها طريقة للقول إن هذا الفرع المعني من العلوم يتقدم من خلال متطلباته وتجدد مقارباته، فيما يبقى أقل تطوراً على مستوى النتائج والاكتشافات. كما أن ليس المطلوب، من جهة أخرى، تثبيت مذهب أو موضوع أو منهجية، بل إثارة سلسلة من الأسئلة الهادفة إلى نقل ملاءمة هذه المفاهيم نفسها - «الموضوع»، «المنهجية» - إلى مجال تاريخ الفن. ويتساءل فرانكستل إذن هل هي «منهجية أم إشكالية؟» إنها طريقة في التعبير - كما كان يشكو (م ن، ص ١٠ - ١٢) من أولئك الذين أرادوا منه أن «يعمل طريقة» كما يقال «تعليل» - عن أولية الإشكالية أو الإبلاغ الاستفهامي على بلاغ متسرع «للمنهجيات» ونتائجه.

لقد تمت المطالبة بتاريخ الفن، في إطار هذه المؤسسة، إذن أولاً من خلال الأسلوب الحاسم - بل المتعالي - والاستفهامي معاً، الذي اعتمده فرانكستل، ذلك الأسلوب الذي نقع عليه مجدداً، متعشاً من جديد في كتابات تلميذه هوبير داميش (H. Damisch) في كتاب أصل المنظور (١٩٨٧)، مثلاً؛ إنه مؤلف مليء بالأسئلة الجارحة وإعادة النظر الفظة، نجد صعوبة في تلخيصه على شكل قائمة من الإجابات الإيجابية حول تاريخ المنظور،

طالما يبقى صحيحاً أنه لا يمكن لمسألة «الأصل»، في نظر داميش (م ن، ص ٤٤ - ١١١)، أن تختصر في سرد بسيط «للتاريخ». إن إثارة المسائل المعرفية العميقة، وإعادة إثارتها و«مناقشتها» من دون نهاية: هو الثمن الواجب دفعه كي لا نبقى أسرى المواقف الإيجابية العتيقة التي يقدمها تاريخ فن يكتفي، بسرد أسماء الفنانين وأعمالهم - أو القصة العائلية، وفاقاً للتقاليد الفاسارية الكبرى (نسبة إلى مؤرخ الفن الإيطالي فاساري).

غير أن هناك ضرورة كبرى يجب أن تؤخذ بالحسبان لمسامية هذه الموضوعات المتناقضة، وأقصد بذلك الصور. لا بل الذهاب أبعد في عملية كل تداخل بين المعارف قائمة على احترام الخصوصيات، ورفض التجاوز، وفق رأيي، وعدم «التوسع» إلا تحت الشرط المستتر بالمحافظة على استقرار موضوعات كل فن وأسوار حقله. لم يقصر التاريخ في «اعتماد» الصور والأعمال الفنية، وهذا أمر مؤكد<sup>(١)</sup>، غير أنه حين لا تكون هذه الأعمال في النهاية - والتي تولد دراستها المتعة في الغالب لأنها جميلة وبراقة - سوى «كرزة على حلوى» العلوم الاجتماعية، فهذا يعني أن التبنّي يفضح نزعتها الأبوية، أي السلطوية والإقليمية وأخيراً عدم فهمها. ويعني هذا، عندئذ أن الصور لم تلتقط بسبب ما هي عليه في الواقع، أي باعتبارها موضوعات إشكالية حول كل ما هو تاريخي عموماً، موضوعات من أجل فتح التاريخ للوصول إلى جوهر نماذجه في الفهم كما إلى أدواته في التأويل.

## تاريخ الفن

### باعتباره معرفة نقدية أو شاذة

الفتح: هذا ما يمكن فهمه في معنيين أقله. الفتح بمعنى التوسيع ولكن بمعنى الجرح أيضاً: الأمر ليس نفسه بالنسبة إلى «العلم الكامل» أي التاريخ

(١) لقد اضطررت ضمن إطار هذه الدراسة، إلى حذف بعض الصفحات التي توضح، مستعينة بالأمثلة، هذا الصعود «للوئائق المصورة» في إطار مدرسة الحوليات.



أن يقبل «انفتاحه» على الصور من زاوية التوسيع أو من زاوية فتح ثغرات. يعني توسيع حقل التاريخ ليشمل الصور، قبول موضوعات جديدة، بكل تأكيد، وكذلك أيضاً، القبض عليها وجمعها في إدارة مشتركة سابقة لوجودها. إنه فهم تداخل المعارف من وجهة نظر العلاقات الإقليمية فقط، بحيث يعني «الانفتاح» على الصور، تقريباً، توسيع عالم هذا التداخل وسلطته نحو مشاهد جديدة أو موضوعات جديدة. أما الانفتاح الذي يجرح أو يثقب أو يخترق الحقل الذي يتلقى عملياته، فهو شيء آخر. تمتلك هذه العملية، لوحدها، بعداً نقدياً وقدرة خارج الإقليم كي تتجاوز الحدود، وتبدع دروباً جديدة وتعديل الثبات - بدءاً بالعادات والتقاليد وعلوم بلاغة السلطنة - في الإقليم الذي تجتازه.

نفهم لماذا استطاع تاريخ للصور، الذي يعتبر علماً نقدياً، أن يبقى هامشياً أو غير عادي بالنسبة إلى أصناف المعرفة القائمة، كما بالنسبة إلى «العلوم المكرسة» Sciences royales التي يستجوبها. فلم يتوقف النقد عن إثارة أسئلة جديدة كانت موضع نزاع، محققاً بذلك إشكالية الفلسفة، أي الطريقة التي يقوم من خلالها، دوماً، بإعادة الموضوع، إنه يتجنب المبادئ المعرفية من خلال طريقة تتغير بشكل مستمر، إنه الاكتشاف المتجدد أمام كل شيء، وأمام كل استثناء مدروس. وبذلك يكون النقد متحركاً وخفيفاً وهشاً في الوقت نفسه، كما يكون غير سلطوي وتجريبي.

سيشكل تاريخ فني مبني على هذا الأساس إذن معرفة قادرة على استخدام كل من المفردتين تاريخ وفن، باعتبارهما أداتين قادرتين على نقد ذاتهما وعلى التحول المتبادل: حين يضع التاريخ موضع التساؤل أرض الفن، وحين تضع الصور موضع التساؤل مسألة إقليم التاريخ - وثبات الأشياء نفسه. إن هذا ما يجب، في لحظة ما، أن يثير المسألة الملتهبة لنماذج التاريخ المستخدمة من الصور، في عمليات الذاكرة والتركيب أو المفارقات التاريخية. (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٠، ص ٩ - ٥٥). ربما كان ذلك بعد - أو ربما قبل - «الأنظمة»

التي وصّفها فرانسوا هارتوغ، ٢٠٠٣ (F. Hartog) من خلال مفردات ترشد إلى «الماضي» و«الحاضر» و«المستقبل».

يصبح تاريخ الفن إذن معرفة نقدية بالقدر الذي يضطرنا إلى استخدام أوراقنا التي اعتدنا، منذ زمن طويل، إخراجها من لعبتنا حين نستخدم كلمة تاريخ أو كلمة فن. وبذلك تفتح الحدود - المعرفية واللغوية والإدراكية - ويبرز، حتماً، تساؤل حول «الإدارة المركزية» لأرض متروكة، منذ الآن فصاعداً، لمرور البدو الرحل من كل جنس. فإما أن يسعى المؤرخ للمحافظة على احتكاره الاقليمي للمصور التي تتجاز مجاله، وإما أن يعدل فيها، وحتى في النماذج النظرية الأكثر رسوخاً. ذلك أنه في تلك اللحظة، لا تعود كليو (Clio) (ملهمة الشعر الملحمي والتاريخ)، وحدها من يرفع صوته، بل تعود أخواتها ليقعن تحت خطر تناثر الأصوات، من دون اعتبار حضور أمهن جميعاً منموزين (Mnemosyne) (آلهة الذاكرة وأم الملهمات) التي لم تكن ملهمة، وتشكل، كما نعرف، مصدر نهر يقود، مع ليتي Léthé - النسيان - إلى الجحيم، بشكل خطير.

اجتياز الأقاليم: هذا ما قد جرى، في فرنسا مع دخول ميشيل فوكو إلى قلب مجالين - كانا حتى تلك اللحظة محظورين - الفلسفة وعلم التاريخ. تُنسب حفريات المعرفة، المرتبطة بمؤلفات مثل تاريخ الجنون في الحقبة الكلاسيكية أو ولادة العبادة، فعلياً، إلى عملية نقدية مضاعفة أضفت الصفة التاريخية على خطاب الحقيقة (الذي ينسب إلى فلسفة العلوم) مع إثارة إشكالية سيرورة الممارسات (المنتمية إلى المعرفة التاريخية). لم يكن هناك ما يشير الدهشة، من هذه الزاوية، في أن نقرأ ما كتبه ريشة ميشيل فوكو: لم تنته بعد «الطفرة المعرفية للتاريخ، اليوم». غير أن ما هو أكثر إدهاشاً أن نقرأ الكلمات التي تتبع بشكل مباشر: «وهي ليست ابنة الأمس مع ذلك» (فوكو، ١٩٦٩، ص ٢١). ماذا يعني هذا سوى القول إن دراسة التاريخ تقوم على الوقوف بشكل ثابت «على حافة الصخرة» وفاقاً للتعبير الجميل لميشيل

دو سيرتو (M. de Certeau) في تعليقه على أعمال فوكو، ذلك التعبير الذي رده بحصافة ونشره روجيه شارتييه ١٩٩٨ (R. Chartier)؟

ولكن ما علينا أن نقول أيضاً، هو أن «الطفرات المعرفية» في هذا المجال، وأكثر من أي مجال آخر، ربما لم تكن من صنع من سبقونا مباشرة («بالأمس»)، والذين ندخل في النقاش معهم، بشكل عفوي، إنها من صنع أفكار أكثر قدماً أيضاً، أو بعيدة عن أن تكون رسمية؛ أفكار «ما قبل الأمس»، إلا أنها لم تقرأ بعد أو تعاد قراءتها على مستوى آنيها الحقيقية. ربما استطاع فرانكستل، بكل تأكيد، رفض سابقه بانوفسكي (Panofsky) (ولد هذا الأخير عام ١٨٩٢، فيما ولد الثاني عام ١٩٠٠) الذي أراد داميش (المولود عام ١٩٢٨) لاحقاً إعادة قراءته وإعادة تقويمه. لقد كان من المنطقي، إذن، أن يخلص جيل لاحق، انتسب إليه، إلى نقد عمل «الآباء» حول - أو ضد - «الأجداد»، على مستوى الأسئلة المثارة من بعض «آباء الأجداد»... هكذا تسير القصة العائلية للمعارف نفسها.

ربما رفض فرانكستل إذن بانوفسكي - ومعه كل التقاليد التي يسميها «إيقونوغرافية» - لأن مؤلف كتاب (*Idea*) قد بنى جميع تأويلاته على المفهوم الرمز المركزي، من دون أدنى شك: وهو مفهوم محدد فلسفياً منذ هيغل والرومانطيقية الألمانية، إلا أنه مفهوم سعى عالم الاجتماع الألماني، بمساعدة شومسكي، لنقله إلى جانب العلامة (*signe*). ثم قام داميش بإعادة النظر بأبحاث بانوفسكي وإعادة تقويمها لسبب نقيض: كان عليه، بعد الآن، توسيع علامة اللغويين باتجاه فعالية أكبر، فعالية سيميولوجية، يستطيع الرمز، من خلال مساعدة التحليل النفسي، بناءها مفهوماً. غير أن داميش، وضمن منطق بنيوي يُسند «القاعدة» التمثيلية - الإنشاء الإدراكي المعد في تلك اللوحة من عصر النهضة، مثلاً - إلى «تنظيم» رمزي (بالمعنى الذي يقول به لاكان Lacan)، كما قام بذلك فرانكستل من قبل، بإسناد «القواعد» المحلية للتشكيل إلى «بنية» شمولية (بالمعنى النحوي والشومسكي) من «الروابط

القائمة بين العناصر» التي تحكمها هذه القواعد (فرانكستل، ١٩٧٠، ص ١٨) داميش، ١٩٨٧، ص ٧٩-٩٠).

لقد أهمل النقاش البنيوي حول الصور، مع ذلك، المظهر الأكثر أهمية، من التفكير الرمزي، على ما يبدو لي: ذلك التفكير الذي تم في هامبورغ حول أبي فاربورغ (Aby Warburg) ومكتبته الثقافية (*Kulturwissenschaftliche Bibliothek*) حيث عمل، إرنست كاسيرر وإروين پانوفسكي، وإدغار فيند وفريتس ساكسل وغرترود بينغ وريمون كليبانسكي (Wartburg, 2001)، من بين آخرين. ويمكن إن نفسر هذا المأزق، من خلال سبيين: الأول تاريخي: فكل ما قام به أبي فاربورغ قد توقف فجأة مع وصول هتلر إلى السلطة، ولم ينقل، بالنتيجة، أو يترجم في حركة النفي، التي نتجت منه في رأي الكثير. لقد نشر پانوفسكي وساكسل، من دون شك، نصهما الأول الأميركي منذ عام ١٩٣٣، ولكن كان علينا الانتظار ستاً وستين سنة قبل أن تترجم إلى الانكليزية المقالات المؤسسة لأبي فاربورغ (پانوفسكي وساكسل ١٩٣٣، فاربورغ، ١٩٩٩).

أما السبب الثاني فنظري: إن غياب أي نقل لنصوص فاربورغ - تلك النصوص الإشكالية بامتياز، كما فهمنا - لا يعبر عن شيء سوى التنازل أمام الطموح الفلسفي والأنثروبولوجي. ذلك الطموح المتخفي في ثنايا خطوط بعض المقالات الغنية بالمعلومات، طموح متناثر في ألوف الصفحات غير المنشورة، طموح يعتبر، من دون شك، ذا طابع سبري، وكذلك «عقرياً» - متفرداً أو مرضياً - غير أنه غير قادر على إيجاد شكله النهائي، أي منهجية عامة، وحتى مفردات ثابتة. لم يتخل پانوفسكي الأميركي فقط عن أساليب التفكير الجرمانية بامتياز - البورخاردية (بورخارد/Burckhardt: مؤرخ ثقافي) والنيشية أو الفرويدية - التي اعتمدها معلمه الهامبورغي: فقد أشار، حتى في صمته، إلى أي حد لم تكن فيه هذه التعابير من صنعه: أما غومبريش، الذي أدار معهد فاربورغ في لندن، فلم يستأنف البحث الترجمي الذي قامت به غيرترود

بينغ إلا من أجل رمي أعمال فاربورغ في بطلان زمن خيالي (Zeitgeist)، إنه القرن التاسع عشر في رأيه (غومبريش، ١٩٧٠ و ١٩٩٩، Gombrich).

لم يكن عرضياً أن يتم الاعتراف بالأهمية النقدية لعمل فاربورغ، قبل كل شيء، من قبل مؤرخي الفن الحريصين على بناء آرائهم بطريقة فلسفية - مثل إدغار فيند، منذ ثلاثينيات القرن الماضي - ومن قبل الفلاسفة المهتمين بالتاريخ الثقافي - مثل جيورجيو أبامغن بعد خمسين سنة (فيند ١٩٨٣، Abamgen ١٩٩٨). وكان كارلو غينزبورغ من أول من اعترف بهذه الأهمية في مجال الدراسات التاريخية: فمن خلال القول الشهير لفاربورغ - «يكمن الإله الطيب في التفاصيل» - انطلق الاعتراف الحاسم «بالأنموذج المرجعي التأثيري» في العلوم الاجتماعية.<sup>(١)</sup>

غير أن غينزبورغ ينطلق من مقدمة إقليمية، وليس نقدية: فقد اعتبر مثل العديد من المؤرخين أنه يكفي توسيع الحقل لقبول الصور والأعمال الفنية باعتبارها موضوعات جديدة للفعالية التاريخية. وقد اعتبر، بالتوازي، أن تاريخ الفن قد استطاع، بدءاً من فاربورغ وانتهاءً بغومبريش، أن ينمو على شكل حقل موحد، يكفي فيه أن نترجم بعد العيش (Nachleben)، لفاربورغ ضمن التقاليد ذات النزعة الإنسانية، والتراكيب التفخيمية (Pathosformel) إلى أيقنة معيارية<sup>(٢)</sup>.

يعني هذا الأمر أن ننكر أن تاريخ الفن، مثل أية معرفة حيّة، هو أولاً ميدان معركة: إنه عملية استئناف أبدي للنزعات النظرية حيث تدرس بعض الموضوعات ضد أخرى كي تثبت بعض النماذج التاريخية والدلالية ضد أخرى. وهكذا، وفي مواجهة العلامة الأيقونية التي حولها إزوين بانوفسكي إلى رمز أيقوني، تم، بشكل مسبق، وضع فرضية لنظام صور لدى آبي فاربورغ،

(١) غينزبورغ (1989a، ص ٢١٨-٢٩٤) يمثل اقتباس فاربورغ الحاشية التي استهل بها هذا النص.

(٢) غينزبورغ (b1989). وضد وجهة النظر هذه ديدي-هوبرمان (١٩٩٦).

تقوم على اقتصاد مفارق - اقتصاد بصري، وزماني، ودلالي - للعرض الذي بنى فرويد عليه، بشكل متزامن، نظريته الجديدة والبراقة والمثيرة. من المستحيل عليّ، هنا، أن أعود بالتفصيل إلى تعقيد مثل هذا النقاش المعرفي (ديدي - هوبرمان، 2002a، ص ٢٧١-٥١٤). فربما يكفي أن أذكر ببعض أسطر التقسيم: حين ينظر پانوفسكي إلى الرمز من خلال التطور المنطقي لموضوع - كما يُظهر ذلك، مثلاً، استنتاجه المثير لأيقونية الحزن لدى دورر (Dürer) انطلاقاً من مقدمات قديمة جرى توليفها من أجل هذه الغاية (پانوفسكي ١٩٨٦ ص ٢٤٥-٢٦٤)، كان فاربورغ يبين الأعراض التشكيلية من خلال الانبثاق المفارق لذاكرة حيث تدخل الحركات اللاشعورية في نزاع مع المعطيات البديهية لثقافة مشتركة.

و نقول، باختصار، حيث يجمع الرمز، يفرق العرض. وحيث ينسجم رمز مع إقليم ثقافي مشترك، يهيئ العرض اجتيازاً مضطرباً لهذا الإقليم. وحيث ينتقل الرمز عبر التقاليد، ذات النزعة الإنسانية، مثلاً، بهاجر العرض ويثقب المعلومة التقليدية من خلال «حادث» مخالف للتسلسل التاريخي: مثال ذلك البروز غير المتوقع لمنجّم عربي ضمن سلسلة لوحات جدارية من عصر النهضة (فاربورغ، 1990b). حيث ينشأ الرمز من انسجام الصور والخطابات، يتكشف عن العرض فيها القدر ذاته من الاختلافات، والثغرات والنزاعات والأمور المتعذر قياسها. وحيث يظهر عالم الرموز في تناسق وحدته، يستخدم عالم الأعراض تنوعاً غير متوقع من التراكيب وحالات عدم التجانس. وحيث يدخلنا الرمز في عالم ذي بنية تحتية واسعة قضمنا ويستطيع كل واحد أن يتعرف فيها إلى نفسه، يطلق العرض، من الأسفل، عناصر تثقب ومن شأنها أن تفشل، محلياً، مثل هذا التماهي. يمنح الرمز الحاضر معنى انطلاقاً من ماضٍ ممدد، فيما ينزع العرض دلالة الحاضر انطلاقاً من نسيان يتفجر وكأنه تكرر، بعد الأوان، وعودة لما هو مكبوت. علينا أن نفهم أن الاقتصاد النفسي والزمني والبصري، بمجمله، مقسّم هكذا بين الإقليم المتضمن للرموز وبين والحركة العابرة - الحركة النقدية - للأعراض.

## على خطو الخادمة الخفيف،

### نينفا فيورنتينا

هناك مثال يوضح بشكل تام هذا التنظيم، كما باستطاعته أن يقدم عنه صورة رمزية. إنه مثال «الحورية» (*la Ninfa*) التي عزلها آبي فاربورغ في فلورنسا في حينه - بين عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٣ - حيث كان يحضّر رسالته حول لوحات بوتيتشيلي (Botticelli) الأسطورية. رغب فاربورغ في أن يقوم بتتقيب - بصري وأدبي أو اجتماعي - عن عصر النهضة الإيطالية الأولى، انطلاقاً من موضوع جديد مخصص للعرض، عمم سريعاً ليشمل جميع أشكال الحياة الثقافية. كان هذا الموضوع الحركة الحية، تلك التي سعى دوناتيلو (Donatello) أو مانتينيا (Mantegna) للبحث عن نماذجها بطريقة لافئة، على جدران القبور الرومانية؛ إنها المواقف الانفعالية للآلام، بل وكذلك التوابع الجنسية أو مآسي الحروب. وهكذا كان ما لفت فاربورغ أمام لوحات بوتيتشيلي، كما أمام قراءة قصائد بوليزيانو (Poliziano) المعاصرة، أو أمام الإرشادات النظرية لليون باتيستا ألبيرتي (L. B. Alberti). «المحاولة الفذة من أجل تثبيت الحركات الانتقالية» (فاربورغ، ١٩٩٠، ص ٥٦، ترجمة معدلة).

لقد أراد فاربورغ، انطلاقاً من مثل هذه الواقعة المشتركة، في مثل هذا التركيب الرمزي، تركيز نظره على خاصية تشكيلية، تتكرر، في هذا المكان أو ذاك، في فن عصر النهضة الفلورنسية، إلا أنها لا تجد من يدرسها كما هي، غير أنها تظهر وتلح باعتبارها توكيداً عرضياً يعدل تنظيم الصور بشكل عميق، سواء ارتبط الأمر بالتشابهات الجسدية أم بالإنشاءات المنظورية أم بأرجحيات الخرافة (القصة وفقاً لألبيرتي). يعيد الشكل الأعراضي هذا بذلك تمثيل الحركة - شخص يسير أو يركض مثلاً - من خلال ملحق مسارين أساسيين: المقصود في المقام الأول، انتقال في الكثافة يتبدى، بخاصة، في التضاد غير المتوقع بين الجمود التحتي لتمثيل فينوس البوتيتشيلية، ونوع

الرقص الانفعالي «للملحقات المتحركة» و«التفاصيل المنفعلة» الأخرى، التي تحيط بها، أي الشعر المنفوش للغاية، أو هذه الأثواب التي تنتفخ بشكل مبالغ فيه مع الريح (م ن، ص ٥٦-٥٧، ٧٢).

إن المسار الأساسي الآخر لا ينفصل عن السابق: نحن أمام أمر يمكن أن نسميه اجتيازاً غير عادي للقوى الأعراضية الفاعلة وقدرتها على «استبعاد التمثيل» مثل نفخة هواء - سواء أكانت نسيماً أم عاصفة - تكنس الحيز حيث تحدث وحيث تعبر. تحدث أمور كثيرة تبعث على الرعب في الواقع، خارج مركز لوحات عصر النهضة، كما في لوحة الربيع حيث نرى، في أقصى اليمين، زفيراً، خارجاً من الغابة، وقد أخصب الحورية كلوريس، فيما «تتقياً» هذه الأخيرة باكراً أطفالها على شكل سبحة من الزهور تخرج من فيها... علينا أن نعتبر هذه الأمور الغريبة اجتيازات لأنها تعدّل، من طرف إلى آخر، كامل الصورة المتأثرة بهذه الحركات سواء على مستوى الألوان وحركية الأشكال أو على مستوى دلالتها. علينا أن نصفها أيضاً بالغريبة بالقدر الذي تأتي فيه، في الغالب، ومن حيث المكان، من أطراف اللوحة، وتشير استعارياً إلى ما أراد فاربورغ أن يسميه «السبب الخارجي للصورة» (م ن، ص ٨٣، الترجمة المعدلة). «سبب خارجي» سعى إلى وضع نظرية مضمونه النفسي ضمن الخيال (الفانتازيا) وصور الحلم: صور الذاكرة والرغبة، في الوقت نفسه، صور مرتبطة بالعاطفة، أي بنظام متوضع ما دون الشعور (م ن، ص ٩٠).

بما أن الريح تبقى شاذة بدل أن تكتسح، بما أن هذا غريب عن الأنا ويدخل إليه الاضطرابات، وكما أن العَرَض غريب عن العالم الرمزي حيث حصلنا على رموزنا وعلاماتنا، فإن الحورية، تلك الشخصية المتحركة التي يبدو أنها تنبعث من الكواليس، في صور عصر النهضة، تأتي لتعادل اقتصاد التمثيل كله من خلال تسريب شيء من العاطفة والذاكرة والرغبة إليه. لقد عرف فاربورغ العديد من السياقات (كما تشهد بذلك مكتبة صورته): لدى بوتيتشيلي، طبعاً، وكذلك لدى فيليپو لىبي (Philippo Lippi) أو بيستوريكيو



(Pinturicchio) أو مانتينيا (Mantegna) أو ليوناردو دافنتشي، بيروجين (Perugin) أو رافائيل (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٣). ولقد وجد في أحد الأيام على طرف لوحة لـ غيرلندايو (Ghirlandaio) في سانتا ماريا نوفيلا الفلورنسية، جوهر هذه الظاهرة. ومع ذلك، لم يكن هذا الجوهر سوى خادمة تحمل طبق فواكه على رأسها. ومع ذلك، فقد تم وضع صورة هذه الشخصية الظرفية في إطار جميل وألصقت على غلاف ملف جديد لعام ١٩٠٠ حمل عنوان الحورية الفلورنسية (الصورة ١).

يشبه المخطوط مجموعة مقاطع عما اعتبره فاربورغ مشروع الحوريات (Nymphenprojekt). فقد أخذ هذا المشروع، أولاً شكل مراسلات صداقة بين مؤرخ الفن وعالم اللغة أندرياس جولس (A. Jolles) حول الشخصية النسائية لدى غيرلندايو، والتي نراها «تدخل»، انطلاقاً من الطرف الأيمن للوحة كنيسة تورنابووني (Tornabuoni) الصغيرة، في سانتا ماريا نوفيلا، لتمثل ولادة القديس حنا المعمدان (الصورة ٢) (فاربورغ، 2010b). ما من شك في أن جولس، قد ضم إلى نصه جميع الملاحظات الجمالية والنظرية المتضمنة في التحليلات السابقة لفاربورغ حول تمثيل «الحركة الحية» و«السبب الخارجي» في الفن التشكيلي للنهضة الفلورنسية.

وهكذا فإن ما أظهره فاربورغ من الزاوية الأيقونية «لمتابعة الإثارة الجنسية» زفير مع الحورية كلوريس، أو أبولون مع دافنيه - نقله جولس - بمكر، على شكل لعبة افتراضية بين المشاهد نفسه والحورية التي تنثر حسناتها في أعمال غيرلندايو: «إبحث عن المرأة، يا حبيبي» (م، ص ١٩٩). هذا ما كتبه كي يوضح أننا أمام قضية رغبة، على شكل عرض مكبوت ضمن مشهد ديني يقدم في مصلى تورنابووني. يندفع جولس، بعد ذلك، في تحليل من الأنموذج الفاربورغي حول الصفة غير الواقعية - الخفيفة والنفسية، ذات الهالة القدسية - لهذه الشخصية، التي تلبس ثوباً كله من الأقمشة القديمة يتعارض بشكل كامل مع السياق الرزين - الفلورنسي، البرجوازي والديني

الصورة ١ أبي فاربورغ، الحورية الفلورنسية ١٩٠٠



غلاف المخطوط. لندن. معهد أرشيف فاربورغ III ١١٨، ١  
صورة © معهد فاربورغ

- للمشاهد. إنه يوحى بالأناقة «الأنثوية» لخطوتها، التي تجعل منها شبه «إلهة» وثنية، ومخلوقاً «فضائياً» فعلياً. ويوحى أيضاً، بتبدل البلاط، تحت خطواتها، هذا القرميد «الفلورنسي الأنموذجي» المشوي ليصبح، من أجلها وفق قوله، أرضاً ذات خاصية «مطاطية». كما يبدو الهواء وقد تحرك أيضاً من أجلها بريح محلية تملأ ثوبها القديم (م ن، ص ٢٠٠).

وتصبح هذه الحورية الشابة، باختصار، شبحاً للطاقة الأنثوية التي تجتاز المشهد الديني، بخطوها الخفيف، الشبيه بالنسيم: إنه ظهور يصل إلى حد إثارة مشاعر الغرابة التي لا تقهر، لدى جولس، في مكان ما «بين الكابوس وحكاية الأطفال» (م ن، ص ٢٠١). فيما تثار أسئلة جديدة أسئلة تتوجه، في الواقع، إلى فاربورغ نفسه: «أين قدر أيتها من قبل إذن؟» أو «بجدية» أكبر

الصورة ٢، دومينيكو غيرلدايو، ولادة القديس حنا الممدان ١٤٨٥ - ١٤٩٠



لوحة. فلورنسا، سانتا ماريا نوفيللا، كنيسة توربانووني، كليشه © سكاللا.

(im Ernst): «من هي هذه الشابة؟» (was ist das mit dem Mädchen) ما مصيرها إذن، «الحاضر والدائم» (م ن، ص ٢٠٢). إنها طريقة في إثارة سؤال الزمن - والبقاء - بعيداً عن كل واقعية تاريخية. إنها طريقة في التوجه إلى فاربورغ عبر الموشور الأكثر جذرية في تصوره، المسمى - البقاء، «ما بعد العيش» - باعتباره أنموذجاً أعراضياً لزمانية الصور.

غير أن فاربورغ، قد رغب، حتى الآن - أقصد ضمن حدود هذا المخطوط المتوقف والناقص - بالاحتفاظ بجوابه، كما فعل ذلك من أجل العديد من نصوصه العلمية. إنه يؤجل إذن: إنه يرغب في تحديد الإقليم قبل أن يسأل الغربية، ويفضل الحديث كفقيه لغوي قبل أن يتفلسف، وأن يحدد وقائع التسلسل الزمني قبل استجواب المفارقة الزمنية التي تشكلها الصورة الخيالية للحورية في دورة سانتا ماريا نوفيلا. إنه يشير إذن المشكلات المتعلقة بملامح الوجه والجدلية الاجتماعية المرتبطة بهذه السلسلة: التخصيص الرائع لهذا المصلّي الخاص بطائفة التورنابووني، ثم النزاع الذي أثاره التنفيذ التشكيلي الذي لا يحترم بنود العقد المسبق، بخاصة من خلال عدم تمثيل بعض أهم قديسي التقاليد الدومينيكانية، توما الأكويني أو كاترين دوسيين (Catherine de Sienne)، أو القديس دومينيك في مجده (م ن، ص ٢٠٢ - ٢٠٩).

لم يكتف غير لاندايو بعدم احترام الأيقونات التقريرية للطائفة الدينية المالكة للكنيسة، بل إنه - وبالاتفاق مع من كلفه بالطبع - قد نشر صورة الحورية هذه في كل مكان ما أثار، في الحال، غضب سافونارول: إنهم أطفال لطفاء يظهرون على جانبي زواج العذراء؛ إنهن راقصات حقيقيات يجتزن لوحة تسمية القديس حنا المعمدان، وكذلك أيضاً - مع ملامح سالومي - مائدة هيرودوس؛ إنه تمثيل من نقش نافر، لكنه ملاك أيضاً - شاب مجنح خشوي يلبس ثياباً قديمة - في لوحة ظهور الملاك زكريا؛ إنهن يشبهن نسوة متهتكات في هيجان، أو متقمصات الإلهة ميديا في عنف لوحة مذبحاة الأبرياء؛ وهي

أخيراً، امرأة تحمل الفواكه (كما في لوحة ولادة القديس يوحنا المعمدان) تبرز ضمن هالة رمادية انطلاقاً من خلفية يحددها جدار في المنظور وقوس باب لوحة الزيارة.

ها نحن إذن أمام إستراتيجية تشكيلية حقيقية لظهور الترحال. تبدو الحورية هنا وهناك، على شكل صورة أعراضية لا نعرف من أين تأتي: من الزمن القديم الوثني، بالطبع، ولكن من أي زمن؟ وتحت أي اسم؟ أنها تفتح بأنافة المفاهيم الرمزية للحيز الذي تجتازه وتعده مع شيء من براءة منحرفة. تستهدف صورة الترحال هذه، في الواقع، منطقتين إقليميين أو «تتقدّهما»، وتوقعهما في أزمة. الإقليم الأول هو إقليم الكنيسة نفسها (باعتبارها حيزاً مقدساً). أو الكنيسة (باعتبارها جماعة عقائدية وقيمة ومحرّمات). ويصبح شبه فاضح، من وجهة النظر هذه، وضمن مثل هذا السياق، أن نشهد ظهور جسد بهذه الدرجة من الإثارة - يكشف ثوبه عن تقاسيمه على المستوى الأمامي للذراعين والفخذين والنهدين - هذا الجسد الذي يتحدى كل رصانة، حافي القدمين، يتراقص في مشيته. ألا يفرض الثوب القديم، لوحده، صورة إلهة أو حورية وثنية ضمن هذا المشهد المخصص لرائد الكلمة المتجسدة العفيف؟

ليس الإقليم الثاني المستهدف والذي أدخل ظهور الحورية الاضطراب إليه، سوى الإقليم البرجوازي المهيب لعائلة تورنايوني. لقد وصّف جيورجيو فاساري (G. Vasari) لوحة ولادة القديس يوحنا المعمدان على أنها مشهد من النوع الذي يُرجع مباشرة إلى طقوس الأمومة في فلورنسا عام ١٤٠٠ (١٩٨٣)، ص ٢٢٨):

القديسة إليزابيث تستقبل جاراتها، وهي في السرير، فيما المرضعة جالسة، ترضع الطفل، تطلب خادمة بمرح أن تعطيها إياه كي تري هؤلاء النسوة ما استطاعت سيدة المنزل أن تقوم به في شيخوختها امرأة جميلة جداً، تحمل على الطريقة الفلورنسية، زهوراً وزجاجات قادمة من الريف.

نفهم بذلك، ومن خلال هذا المثل المحدد، إلى أية درجة تثبت سلسلة غير لنداويو، بالرغم من رمزيتها الدينية، الرمزية العلمانية للبرجوازية الفلورنسية، والتي درستها كريستيان كلايش - زوبر (Christiane Klapisch-Zuber) دراسة أنثربولوجية اجتماعية (١٩٩٠) وحلل جوزيف شميد رهاناتها في دراسة لكنيسة تورنابووني نفسها (٢٠٠٢).

إن الفتاة التي تظهر على يمين الصورة، ضمن هذا الاقتصاد الرمزي للوحة ولادة القديس يوحنا المعمدان، ليست سوى خادمة بسيطة إذن. ووفقاً لعادة فلورنسية راسخة، إنها تحمل من الريف - أي من الفيلا - ثماراً طازجة وخمراً تعيد القوة للمرأة الوالدة ضمن جدران القصر. غير أن الاقتصاد الأعراسي للحرورية يظهر منذ اللحظة التي نكتشف فيها، ضمن هذا التناسق نفسه، الأثر النقدي الناتج من الفروق التي تجسدها الخادمة الشابة وهي تسير: نلاحظ مثلاً إلى أية درجة تختلف عن الخادمة الأخرى، أي تلك التي تحمل، في عمق القاعة، الزجاجة الممششتين لسيدتها (وسنبدأ بتصور أن الشخصيتين ليستا سوى نسختين، طريقتين في رؤية الخادمة نفسها). ومع ذلك، فإن تأثير الغرابة سيتضاعف نتيجة لذلك: فمن جهة، لا تحمل الخادمة الشابة اسماً، ضمن اقتصاد اللوحات التي درسها غير لنداويو (ستعرف من دون صعوبة إلى شخص من جماعة تورنابووني، في الفتاة الشابة ذات الملابس الفخمة مع مرافقتها، في وسط الصورة). ومن جهة أخرى، الخادمة الشابة قادمة من مكان آخر: من حيز آخر رمزي، ومن زمن آخر (الماضي الوثني)، غير زمن الفخامة البرجوازية (آنية الطقوس الفلورنسية) أو الإنجيلية (ماضي القصص المقدسة).

إنها طرائق لتسمية ما هو خارج الإقليم، وما يحمل طابع «الغرابة» وما يبعث على الاضطراب، إنها باختصار الطابع النقدي للحرورية. لِمَ تجتاز هذه الصورة إنتاج آبي فاربورغ التشكيلي بأكمله إضافة إلى الإنتاج التشكيلي لعصر النهضة؟ لأنها تبلور - حتى درجة الترميز - جزءاً هاماً من خياراتها النظرية،

وموضوعات تأويلها ونماذجها التاريخية. ولا ندهش إذا ما خصصت لها لوحة من أطلس آلهة الذاكرة وأم الملهمات (*Mnemosyne*) - هذه المراجعة التجريبية والسبيرة للمشكلات المثارة من قبل أنتربولوجيا الصور لدى فاربورغ (الصورة ٣) (فاربورغ، ٢٠٠٠، ص ٨٤-٨٥).

ترمز الحورية التي تظهر في لوحة غيرلندايو، أولاً، إلى لوحة ما بعد العيش (*Nachleben*) التي أنشأها آبي فاربورغ أنموذجاً لزمانية ضرورية لفهم اقتصاد ذاكرة صور لم تُختزل في مبادئ مثالية لـ «محاكاة الأقدمين» ولا في اللجوء بطريقة وضعية إلى «التقاليد الأيقونية» وحدها. تقترح الحورية علينا بذلك تعقيد أنموذج متجاوز للأيقونات والتاريخ. في سياق تمثيل ذي نزعة كلاسيكية - مشهد أسطوري مثلاً - لا تكون الحورية سوى اقتباس مناسب، وعلامة أيقونية منسجمة مع العالم الرمزي الذي يظهرها. أما، في سياق تمثيل مسيحي - كما هنا، في المركز الحساس لأهم كنيسة دومانيكانية في فلورانس كما في أماكن أخرى عندما تمثل القديسة مريم المجدلية تحت الصليب بملامح امرأة مهتكة شعرها في الريح، عارية، وهذا ما نلاحظه لدى دوناتيلو أو بير تولدو دي جيوفاني، مثلاً - فتصبح الحورية اقتباساً نقدياً ينجم عنه شيء ما هو بمثابة خلفية مضادة، ولا شعور للتمثيل والتاريخ: وباختصار، إنها عَرَضُ أو «مستحاثات زائلة» تجتاز الحيز التشكيلي مثل حادث أو شبح لم يكفّر عن ذنوبه (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٢، ص 62b-63b، و٢٠٠٨).

تجسد الحورية، وترمز أيضاً، إلى اقتصاد هذا «التركيب المرضي» - الذي حاول فاربورغ توصيف انتقالاته الواضحة وخطوطه المفقودة في التاريخ الطويل للفن الغربي. ليس المقصود فقط، المقابلة بين «نزعة الجمود» التي اتسمت لها الصور الوسيطة وتمثيل «الحركة الحية» في فن عصر النهضة: إذ كان المطلوب أيضاً فهم ظواهر تكثيف الحركة التي جرب الفن الإيطالي، من بولايولو (Pollaiuolo) حتى ميكلانجلو، إمكانياتها كلها. تضع الحورية في لوحة غيرلندايو، فعاليتها في مواجهة جمود الشخصيات الأخرى. إلا

الصورة ٣ آبي فارينورغ - صور أطلس إلهة الذاكرة وأم الملهيات ١٩٢٧ - ١٩٢٩



أنها لا تكتفي «بالسير»، بأناقة فقط: فكل شيء يتضافر - وضع جسدها، قدمها اليسرى المرفوعة، ثوبها المتطاير الذي «يوسع» حركتها وينشرها في الجوار - لتعزيز حركتها. نكتشف هنا صفة خاصة من الثقافة البصرية لعصر النهضة التي يبين مايكل باكساندال (١٩٨٥، ص ٩١-١٠٩، ١٩٥-١٩٩، النهضة التي يبين مايكل باكساندال (١٩٨٥، ص ٩١-١٠٩، ١٩٥-١٩٩، ٢٢٣-٢٢٤، Michael Baxandal) وشارون فيرمور (١٩٩٠ و ١٩٩٢، Sharon Fermor) منذ ذلك الحين، أهميتها: أي الطريقة الراقصة الصرف في تصور الحركة البشرية في التمثيل.

ما من شك، من جهة أخرى، أن الاعتراف بمسارات التكثيف هذه



تستجيب لدى فاربورغ إلى الأخذ النظري للأشكال المكثفة بالحسبان، ضمن كل المرجعية المعرفية لزمانه. ويكفي أن نذكر بعلم جمال التكتيفات الذي طوره نيشه أو بالاستجابات السريرية حول «المواقف العاطفية» للأزمة الهستيرية لدى شاركو (Charcot) ثم لدى فرويد (ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٢، ص ٢٨٤ - ٣٠٦). لنذكر أيضاً أن فاربورغ قد استخدم، من أجل التعبير عن «التراكيب التفخيمية» باعتبارها «صيغ مبالغة للغة الحركية» (Superlative) (*der Gebärdensprache*) (فاربورغ، 1990d، ص ١٦٥، ترجمة معدلة)، برهاناً أنثروبولوجياً: القياس، مع «الوظيفة المكملة» المدروسة في اللغات الهندو-أوروبية من قبل عالم اللغة هيرمان أوستوف (Hermann Osthoff): ألا يفترض تكثيف جيد (Bonus) في أفضل (melior) وأفضل في الأفضل (optimus)، تغيير أفي الجذر اللغوي؟

نجد، بعد تغيير ما يجب تغييره، مساراً مشابهاً في مجال لغة الحركة التي تبني الأعمال الفنية، حين نرى مثلاً، امرأة متهتكة تظهر وهي تحمل ملامح سالومي الراقصة في التوراة، أو عندما يستعيد غيرلنداو، من أجل تمثيل خادمة تحمل سلة فواكه، وبكل إصرار، حركة تمثل انتصاراً رُسم على قوس نصر روماني. (فاربورغ، ١٩٩٤، ص ٣٩).

إن الخادمة الظرفية ذات الخطو الخفيف، والتي تنضم، من دون استئذان، إلى رمزية القديس يوحنا المعمدان، هي إذن، وفي الأساس، دخيلة: غريبة، من خارج الإقليم. ويأتي التأثير النقدي لجمالها نفسه وكثافته، أولاً من أنها لا تمر هنا (بيننا) إلا بالقدوم من هناك (مكان أو زمان جهلنا الخاص). لذلك فهي قادرة على ترميز مفهوم ثالث أساسي استخدمه آبي فاربورغ من أجل التعبير عن ظواهر مترامنة للانتقالات المكانية (الجغرافية من الفرات حتى الأرنو) وزمانية (تاريخية، منذ الأزمنة البابلية حتى الحاضر الأوروبي). إنه مفهوم «الهجرة» (*Wanderung*): الاغتراب، والتجوال من دون انقطاع وتيه هذه الأشياء المتغيرة والهاربة التي تمثلها الصور، بشكل حقيقي. هذا تماماً ما كان يهم فاربورغ في

منتجات الثقافة كلها: ليست هذه المنتجات صافية أبداً، وليست محلية أبداً حتى النهاية، فهي تأتي دوماً من مكان آخر وتذهب دوماً لتختار سكنها في أماكن أخرى. ذلك فعلاً مصير الحورية، أو تمثال الانتصار القديم أو المرأة المتهتكة أو سالومي، الشاب أو الخادمة الفلورنسية... قل أن تعرف مصير حديثاً، من بودلير حتى المدرسة السريالية وما بعد ذلك أيضاً (ديدي - هويرمان، 2002b).

## تاريخ الفن باعتباره

### معرفة محيطية أو عرضية

يقدم «الخطو الخفيف للخادمة» إذن صورة ممكنة لهذا الإيقاع الأعراضي الذي تتبدى الصور على وقعه في العالم الرمزي كي تجتازه وتحوله، وفاقاً لصيغة لا تكفي الأصناف الرمزية والتاريخية التقليدية للتعبير عنه. وبعيداً عن مسائل المصادر الممكن التحقق منها و«التقاليد» المراثية، أو بعيداً عن التمييزات الواضحة بين «أزمان قصيرة» و«أزمان طويلة»، تدمج زمنية الصور هذا كله، ضمن شبكة معقدة لمسارات غير مباشرة وانتقالات غير مراثية لأحداث غير متوقعة وخفايا الذاكرة... (كاريري وآخرون، ٢٠٠٩، Careri). هذا كل ما يشير إليه، وبدقة، مفهوم العرض. ذلك المفهوم الذي أود أن أشير، في النهاية إلى ثلاثة من مظاهره، من بين مظاهر أخرى، مظاهر تهم مباشرة المقام النقدي لتاريخ الصور في العلوم الاجتماعية.

يتدخل العرض في واقع حاضرننا - حاضر جسدنا، مثلاً - على شكل اقتحام أو انبثاق أو عودة عمل خفي مكبوت، حُفظ زمناً طويلاً جداً في أعماق النسيان. لذلك لا يمكن لتاريخ للصور أن يعتبر سوى معرفة أشباح أولاً: «تاريخ أشباح لبالغين» (Gespensstergeschichte für ganz Erwachsene)، كما أحب فاربورغ أن يقول<sup>(١)</sup>. إنه اقتراح لا يأخذ معنى إلا إذا اندمج مع الفعل

(١) آبي فاربورغ، ميموزين II المفاهيم الأساسية، ١٩٨٢ - ١٩٢٩، لندن معهد أرشيف فاربورغ III. ١٠٢ - ٤، ص ٣ (المذكورة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٩).

المتزامن - الذي وضع فرويد نظريته في تحليله للعمل النفسي المشترك للأعراض وصور الحلم - للذاكرة والرغبة اللاشعورين. لم تكن مصادفة أن يشكل فرويد صورة رمزية للمعرفة غير الواعية، التي تتقاطع تماماً مع صورة الحورية (Ninfa): أود الحديث، طبعاً عن غراديفا (Gradiva) تلك الحورية الرخامية - أو الرمادية - التي تجتاز بخطو خفيف، وتغير جميع يقينيات عالم الآثار نوربير هانولد (فرويد، ١٩٨٦). من دون أن ننسى أن هاتين الصورتين تبدوان، نفسيهما، وكأنهما نسختان حديثتان - غير أنهما معكوستان - «للخادمة التراقية» الشهيرة، التي جاءت لتشير، في الأدب القديم، من خلال ضحكتها البسيطة، إلى الحفرة التي قد يقع فيها كل فيلسوف لا يملك قدمين ثابتين على الأرض (بلومينبيرغ، ٢٠٠٠، Blumenberg).

ويتدخل العَرَض - المظهر الثاني - مثل ضحكة الخادمة التراقية أو مثل مشية الحورية الفلورنسية خفيفة الوقع، من دون إنذار. أي من دون أن يعلن عن نفسه، ومن دون أن يذكر اسمه. ولم تكن مصادفة أن يمتدح روبرت كلاين (R. Klein) (الذي يعتبر بلا ريب أهم عالم أيقونات فرنسي) فاربورغ بهذه الكلمات: «لقد ابتدع علماً قد أثبت وجوده، على عكس الكثير من غيره، بالرغم من أنه لا يحمل اسماً» (١٩٧٠ ص ٢٢٤) - تلك المعرفة، بلا اسم، التي أراد جيورجيو أغامبين (G. Agamben) (١٩٩٨) أن يستعيد، فلسفياً، مفارقاتها كما خصوصيتها. ربما أخطأنا كثيراً - وهذا ما فعله إنريكو كاستنوفو (E. Castenuovo) أو كارلو غينزبورغ حين وضعنا علم الأيقونات الذي أسسه فاربورغ في مصاف ممارسة «تحرّي» - إذا لم نعتبر تاريخ الصور سوى عملية تحديد هوية شخصيات خلف الأشخاص المرسومين على لوحات عصر النهضة. لقد قام فاربورغ بعمل ضخم حول السلاسل التي رسمها غيرلندايو في فلورنسا (فاربورغ، 2010c، و1990e). إلا أنه مارس أيضاً - مثل هاينريش فولفلين (Heinrich Wölfflin) وألويس ريغل (Alois Riegl) - «تاريخاً للفن من دون أسماء علّم»، كما يثبت ذلك اهتمامه بالصور

المغفلة من كل الأنواع أو بالعملات أو بطوابع البريد أو بأوراق الدعاية أو بقصاصات الصحف.... أما في ما يتعلق بخادمة سانتا ماريا نوڤيلا الصغيرة، فلم تكن تحمل اسماً بالطبع، مما لا يؤثر في شيء في فعاليتها النقدية، بل على العكس إنها تطلب منا أن نفكر اجتماعياً، بوضع الخادמות أو «التابعات» لدى البرجوازية الفلورنسية في القرن الرابع (هيرز، ١٩١٨، Heers، ص ١٥٨ - ١٦٣ و ١٩٩ - ٢٠٩). كما تطلب منا، سياسياً، أن نعود إلى المبادئ التي أعلنها والتر بنيامين في «أطروحاته حول مفهوم التاريخ»، تلك المبادئ التي ترى أن ما من تاريخ حقيقي سوى ذلك التاريخ القادر على إعادة الاعتبار لمن «لا يحمل اسماً» (Namenlosen)، والمناضل من أجل استعادة شيء ما من «الماضي المضطهد» (*Kämpfe für die unterdrückte Vergangenheit*) (والتر بنيامين، ٢٠٠٠، ص ٤٤١).

وإذا ما تحدثنا بلغة أنثروبولوجية، يقودنا إغفال اسم الخادمة إلى أول حدس لدى آبي فاربورغ، حين قرأ أعمال إدوارد برنت تايلور حول الناجين (Survivals) المكتشفين في المكسيك منذ عام ١٨٦٠، ففهم أن ما ينجو لا يظهر، على عكس التقاليد السائدة، إلا على شكل أعراض عَرَضِيَّة للظواهر غير المقبولة (unfit) وفاقاً لتعبير تايلور، (١٨٦١)، أي غير المتكيفة، أو الصغيرة أو الباطلة، أو غير الملائمة، أو سريعة الزوال. وهكذا، وفي عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٦، وفي أثناء رحلته لدى هنود المكسيك الجديدة، اهتم فاربورغ أولاً بطقوس غير شخصية وأشخاص مغفلين وبأعراض رقيقة: تلك المرأة من قوم بويبلو التي صورها في اللحظة التي ترجع فيها مسرعة إلى خلفية سكنها هاربة من آلة التصوير، أو، من يعرف، من سيطرة الخطاب الغربي (شستلي غويدي ومان، ١٩٩٨، ص ١٠٢، Cestelli Guidi et Mann) (الصورة ٤).

تساعدنا صور - والأنموذج المرجعي - الحورية، أخيراً، على الفهم الأفضل للطريقة التي على تاريخ الصور أن يتبعها كي يصبح فعالاً، أي أن يظهر ويعمل، باعتباره معرفة عَرَضِيَّة، ضمن العلوم الأخرى، في العلوم

صورة ٤. أبي فاربورغ، إمزاة من الهويلو هارية إلى مهجعها لدى رؤيتها آلة التصوير،  
نيسان أبريل ١٨٩٦



الاجتماعية وفاقاً لأقاليم محددة نوعاً ما. لقد أظهر فاربورغ في أثناء تصويره، هو نفسه، لفلاحة من سِتّينيانو (Settignano) ضُمت إلى لوحة أطلس منموزين المخصصة للحدورية (ص ٣)، التنوع الزماني لمفهومه عن لوحة «ما بعد العيش»؛ فمن خلال وضع صورة لآلة غولف بين العملات القديمة وصور ميديا، جعل التنوع الاجتماعي لمفهومه عن تراكيب التفخيم، أمراً بديهياً (فاربورغ، ٢٠٠٠، ص ١٢٨-١٢٩). غير أنه أوضح، بشكل خاص، البعد النقدي والسياسي لهذا التنوع، بخاصة عبر مفهومه عن «سياسة الفكر» الذي بقي لصيقاً بجميع التحليلات - النزاعية والمتشائمة عموماً، والتي تواجه، بما هي عليه، وحتى الجنون، اكتساحات الحرب العالمية الأولى - حول «تراجيديا الثقافة» الغربية (م ن، ص ١٣٠-١٣٣، شويل - غلاس، ١٩٩٨، Schoell - Glass).

ويبدو أن الدراسات الأخيرة التي تمت في إطار «مركز التاريخ ونظرية الفنون» في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، قد تأثرت فعلاً بهذه الرغبة المشتركة بالنقد السياسي المستند إلى الأحداث التاريخية، وكذلك الأحداث المتنوعة، أو، أقله، الموجودة «على تخومها» (ميشو، ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، برتران دورلياك، دولاج وغونثير؛ ٢٠٠١؛ دولاج، غونثير وغيجنو، ٢٠٠٧). وينطبق هذا الأمر حين تُستجوب «تراكيب التفخيم» - التي تُدخل التنوع إلى الصور وكذلك الخطابات والممارسات - وفاقاً لفعاليتها على الواقع التاريخي، وكذلك على طرائق التركيب في قدرتها على إنتاج النماذج النقدية للفحوى التاريخية (كاريري، ٢٠٠٥، Careri)؛ كاريري وروديغر، ٢٠٠٨ (Rüdiger)؛ ديدي - هوبرمان، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ و ٢٠١١). إن تأسيس «سلالة صور - شعبة صور» (filière images) في مناهج المدرسة لا يكون له معنى إلا إذا لم ينس المفهوم القديم لكلمة «filière» الذي كان يعني أولاً «كرة خيطان». إن تفكيك هذه الكرة واجب علينا، إلا أننا لن نحصل منه، بالفعل على خيط مستقيم: سنحصل بالأحرى على عدد غير محتمل - أقصد غير متوقع - من خيوط التسريع، المتداخلة في الشبكة التاريخية والرمزية للمجتمعات.



يمكننا، من خلال دحرجة كرة الخيطان التي ترى ولادة «علم الصور» الحديث، أن نتبع مسارات معقدة تشكل هذه الشبكة أو هذه الكوكبة من الأعمال التي وضعت الزمن في لب مفهوم الصورة؟ إلا أنها، مع ذلك، قد وضعت الصورة في صلب مقارنة نقدية ما للترعة التاريخية. أفكر في فاربورغ، طبعاً، وكذلك بحركة كاملة تبدأ مع والتر بنيامين إلى كارل أينشتاين إلى تيودور أدورنو إلى زيغفريد كراكاور، وحتى هانا أرندت. لقد اعتبر هؤلاء المؤلفون جميعاً تاريخ الصور - التاريخ نفسه - على أنه معرفة غريبة، أو كما قال ذلك بدقة كراكاور «خارج السياق» (٢٠٠٦، ص ١٤٤ - ١٤٥).

واعتبر النقد السياسي المعترف به - كما قالت هانا أرندت في كتابها أزمة الثقافة - في طبيعته كـ «قوة انحرافية» (١٩٩٥، ص ٢٢-٢٣). وأعاد ميشيل فوكو، الأقرب إلينا، تقييم هذه «المعرفة الشاذة» باستخدام مصطلح محيطية (Hétérotopies، ١٩٩٤)، فيما يعلّمنا جيل دولوز وفيليكس غواتاري - سأعود إلى ذلك حين أنتهي - ذلك: من الأساسي أن تتمكن المعرفة المرحلة، مهما كان مستواها ضعيفاً، ومهما كانت خطوها خفيفاً، من أن تتصرف، بالرغم من كل شيء، على أنها «آلة حربية» حقيقية ضد الأجهزة الإقليمية (١٩٨٠، ص ٤٤٦-٤٦٤).

## مراجع

- AGAMBEN Giorgio, 1998 [1984], «Aby Warburg et la science sans nom», trad. par Marco Dell'Omodarme, *Image et Mémoire*, Paris, Hoëbeke, p. 9-43.
- ARENDT Hannah, 1995 [1954-1968], *La crise de la culture. Huit exercices de pensée politique* (1954-1968), trad. dirigée par Patrick Lévy, Paris, Gallimard.
- BAXANDALL Michael, 1985 [1972], *L'Œil du Quattrocento. L'usage de la peinture dans l'Italie de la Renaissance*, trad. par Yvette Delsaut, Paris, Gallimard (coll. «Bibliothèque illustrée des histoires»).
- BENJAMIN Walter, 2000 [1940], «Sur le concept d'histoire», trad. par Maurice de Gandillac, Rainer Rochlitz et Pierre Rusch, *Œuvres*, vol. 3, Paris, Gallimard.
- BERTRAND DORLÉAC Laurence, DELAGE Christian et GUNTHERT André (eds.), 2001, *Image et histoire*, Paris, Presses de Sciences Po.
- BLUMENBERG Hans, 2000 [1987], *Le rire de la servante de Thrace. Une histoire des origines de la théorie*, trad. par Laurent Cassagnau, Paris, L'Arche.
- BONNE Jean-Claude, 1996, «Art et image», dans Jacques REVEL et Nathan WACHTEL (eds.), p. 353-365.
- CARERI Giovanni, 2005, *Gestes d'amour et de guerre: La Jérusalem délivrée, images et affects (XVI<sup>e</sup>-XVII<sup>e</sup> siècle)*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «L'histoire et ses représentations»).
- CARERI Giovanni et RÜDIGER Bernhard (eds.), 2008, *Face au réel. Éthique de la forme dans l'art contemporain*, Paris-Lyon, Archibooks-École nationale des beaux-arts de Lyon.

- CARERI Giovanni, LISSARRAGUE François, SCHMITT Jean-Claude et SEVERI Carlo (eds.), 2009, *Traditions et temporalités des images*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « L'histoire et ses représentations »).
- CESTELLI GUIDI Benedetta et MANN Nicholas (eds.), 1998, *Photographs at the Frontier: Aby Warburg in America, 1895-1896*, Londres, The Warburg Institute-Merrell Holberton.
- CHARTIER Roger, 1998, *Au bord de la falaise. L'histoire certitudes et inquiétude*, Paris, Albin Michel (nouvelle éd. revue et augmentée, 2009).
- DAMISCH Hubert, 1987, *L'origine de la perspective*, Paris, Flammarion (éd. revue et corrigée, 1993).
- DELAGE Christian, GUNTHERT André et GUIGUENO Vincent (eds.), 2007, *La fabrique des images*, Paris, Éditions Cercle d'art.
- DELEUZE Gilles et GUATTARI Félix, 1980, *Capitalisme et schizophrénie. Mille plateaux*, Paris, Minuit.
- DIDI-HUBERMAN Georges, 1996, « Pour une anthropologie des singularités formelles. Remarque sur l'invention warburgienne », *Genèses. Sciences sociales et Histoire*, 24, p. 145-163.
- 2000, *Devant le temps. Histoire de l'art et anachronisme des images*, Paris, Minuit.
- 2002a, *L'image survivante. Histoire de l'art et temps des fantômes selon Aby Warburg*, Paris, Minuit.
- 2002b, *Ninfa moderna. Essai sur le drapé tombé*, Paris, Gallimard.
- 2003, « The imaginary breeze: Remarks on the air of the Quattrocento », trad. par J. Zeimbekis et V. Rehberg, *Journal of Visual Culture*, 2 (3), p. 275-289.
- 2008, « L'exorciste », dans M. Waschek (ed.), *Relire Panofsky*, Paris, Musée du Louvre-École nationale supérieure des beaux-arts, p. 67-87.
- 2009, *Quand les images prennent position. L'œil de l'histoire*, 1, Paris, Minuit.
- 2010, *Remontages du temps subi. L'œil de l'histoire*, 2, Paris, Minuit.
- 2011, *Atlas ou le gai savoir inquiet. L'œil de l'histoire*, 3, Paris, Minuit.
- FERMOR Sharon, 1990, *Studies in the Depiction of the Moving Figure in Italian Renaissance Art, Art Criticism, and Dance Theory*, Ph.D., Londres, Warburg Institute.



- 1992, «Decorum in figural movement: The dance as measure and metaphor», dans Francis Ames-Lewis et Anka Bednarek (eds.), *Decorum in Renaissance Narrative Art*, Londres, Birkbeck College, p. 78-88.
- FOUCAULT Michel, 1969, *L'archéologie du savoir*, Paris, Gallimard.
- 1994 [1984], «Des espaces autres», *Dits ■ écrits 1954-1988*, IV, 1980-1988, Daniel Defert, François Ewald et Jacques Lagrange (eds.), Paris, Gallimard, p. 752-762.
- FRANCASTEL Pierre, 1970, *Études de sociologie de l'art*, Paris, Denoël (rééd. Paris, Gallimard, 1989).
- FREUD Sigmund, 1986 [1907], *Le délire et les rêves dans la Gradiva* ■ W. Jensen, trad. par Paule Arhex et Rose-Marie Zeitlin, Paris, Gallimard (précédé de W. Jensen, *Gradiva, fantaisie pompéienne* [1903], trad. par Jean Bellemin-Noël).
- GINZBURG Carlo, 1989a [1979], «Traces. Racines d'un paradigme indiciaire», trad. par Monique Aymard, *Mythes, emblèmes, traces. Morphologie et histoire*, Paris, Flammarion (nouvelle éd. augmentée et revue par Martin Rueff, Lagrasse, Verdier, 2010).
- 1989b [1966], «De A. Warburg à E. H. Gombrich. Notes sur un problème de méthode», trad. par Christian Paoloni, dans Carlo GINZBURG, p. 56-159.
- GOMBRICH ERNST H., 1970, *Aby Warburg. An Intellectual Biography*, Londres, The Warburg Institute (2<sup>e</sup> éd., Chicago-Oxford, The University of Chicago Press-Phaidon, 1986), p. 307-324.
- 1999, «Aby Warburg: His aims and methods. An anniversary lecture», *Journal of the Warburg and Courtauld Institutes*, LXII, p. 268-282.
- HARTOG François, 2003, *Régimes d'historicité. Présentisme ■ expérience du temps*, Paris, Seuil.
- HEERS Jacques, 1981, *Esclaves et domestiques au Moyen Âge dans le monde méditerranéen*, Paris, Fayard, (rééd. Paris, Hachette Littératures, 2006).
- KLAPISCH-ZUBER Christiane, 1990, *La maison ■ le ■■■■. Stratégies et rituels dans l'Italie de la Renaissance*, Paris, Éditions de l'EHESS.
- KLEIN Robert, 1970 [1964], «Saturne: croyances et symboles», *La forme et l'intelligible. Écrits sur la Renaissance et l'art moderne*, Paris, Gallimard.

- 1990c [1893], « *La Naissance de Vénus et Le Printemps* de Sandro Botticelli. Une recherche sur les représentations de l'Antique aux débuts de la Renaissance italienne », dans Aby WARBURG, 1990a.
- 1990d [1906], « Albert Dürer et l'Antiquité italienne », dans Aby WARBURG, 1990a.
- 1990e [1902], « L'art du portrait ■ la bourgeoisie florentine. Domenico Ghirlandaio ■ Santa Trinita. Les portraits de Laurent de Médicis et de son entourage », dans Aby WARBURG, 1990a, p. 101-135.
- 1994 [1929], « Introduction ■ l'atlas *Mnemosyne* », trad. par P. Rusch, *Trafic*, 9.
- 1999, *The Renewal of Pagan Antiquity. Contributions to the Cultural History of the European Renaissance*, trad. par D. Britt, Los Angeles, The Getty Research Institute for the History of Art and the Humanities.
- 2000 [1927-1929], *Der Bilderatlas Mnemosyne, Gesammelte Schriften*, II-1, M. Warnke et C. Brink (eds.), Berlin, Akademie Verlag (2<sup>e</sup> éd. revue, 2003).
- 2001 [1926-1929], *Tagebuch der Kulturwissenschaftlichen Bibliothek Warburg*, K. Michels et C. Schoell-Glass (eds.), *Gesammelte Schriften*, VII, Berlin, Akademie Verlag.
- 2010a, *Werke in einem Band*, M. Treml, S. Weigel et P. Ladwig (eds.), Berlin, Suhrkamp Verlag.
- 2010b [1900], « *Ninfa Fiorentina*. Fragmente zum Nymphenprojekt », dans Aby WARBURG, 2010a, p. 198-210.
- 2010c [1901], « Florentinische Wirklichkeit und antikisierender Idealismus. Francesco Sassetti, sein Grab und die Nymphe des Ghirlandajo », dans Aby WARBURG, 2010a, p. 211-233.
- WIND Edgar, 1983 [1931], « Warburg's concept of *Kulturwissenschaft* and its meaning for aesthetics », *The Eloquence of Symbols. Studies ■ Humanist Art*, Oxford, Clarendon Press, p. 21-35.

القسم الثالث

---

## إثارة النقاش العام



## مجتمع الخبراء منظور نقدي

تواجه مجتمعاتنا تحديات هائلة في إدارة المخاطر التي تواجهها. فإن قائمة المخاطر الجديدة الناتجة من التقدم اللامتناهي للعلم والتكنولوجيا، كما التوسع الاحتمالي للأخطار التي يؤدي إليها، لم تكن قطّ بمثل هذا الاتساع. ويتطلب تقويم تتابع التغير المناخي، وتقدير الأخطار النووية أو الصناعية أو الصحية، أو تنظيم التدفقات الكبيرة للأموال، اليوم، فهماً أفضل للمسارات التكنولوجية أو المادية أو البشرية ذات التعقيد المتنامي. وتخضع هذه المسارات لتأثيرات ذات انعكاسات من الصعب توقعها، وتزيد من حجمها تأثيرات العوامل الاقتصادية المعنية، وكذلك تأثير شبكات اقتصاداتنا المعولمة وتقاطعاتها القوية. لأن فهم الناس العاديين لهذه المسارات ناقص في أفضل الأحوال. كما أن إدراك هذه المخاطر، نفسه، مستحيل غالباً. أضف إن الإعانات ضد هذه الأخطار ونتاجها تبقى غالباً غامضة جداً.

ويبحث القرار الرسمي، في البيئات الواقعة تحت الخطر، عن توازن سليم بين الحاجة، المتجددة دوماً، لتنظيم سلوك الممثلين السابقين، والضرورة القاهرة لتصحيح نتائج هذه التصرفات اللاحقة، ما أن تبدو النتائج كارثية بالنسبة إلى الأفراد أو محيطهم. ويجعل تعقيد المسارات المعنية مع ذلك، أي التقدير المسبق من قبل المقرر الرسمي للكلف والأرباح لمسار هذا القرار أو

ذاك، محرراً بشكل خاص. هل علينا أن نسمح بإنتاج العضويات المعدلة جينياً (OMG) فيما التفاعلات مع البيئة غير معروفة؟ هل نسمح بتسويق دواء، فيما لا نعرف بعد، بدقة، التأثير الذي يمكن أن يحدثه على صحة المرضى على المدى البعيد<sup>(١)</sup>؟ هل قدّر صاحب القرار جميع نتائج اختباراته؟ إن مثل هذا التقييم، يمكن أن يبدو صعباً، حتى لو تم لاحقاً. كيف نضمن أن هذا النوع من السرطان مرتبط، بكل تأكيد، بتناول هذا الدواء وليس، بتصرفات خاصة أخرى لدى ناس معينين؟ إن مختلف أصحاب القرار الرسمي، ورجال السياسة، والناخبين، ومجموعات المصالح ووسائل الاتصال أو البيروقراطيين مجهزون، بشكل محدود، من أجل إدراك مسائل يمثل هذا التعقيد، بسبب نقص الوقت، أحياناً، وكذلك، وفي الغالب، بسبب العجز الضمني في الكفاءات و«العقلانية المحدودة» بالمعنى الذي يفهمه الاقتصاديون.

وبذلك، فقد دفع هذا البرهان على التعقيد الشديد للمخاطر التي نتعرض لها اليوم، عالم الاجتماع أولريش بك (U. Beck, 1992) إلى اعتبار أننا بتنا نعيش، بعد اليوم، في مجتمع مخاطرة حقيقي، مخاطر منتشرة ومتعددة الأشكال لا نستطيع السيطرة سوى على القليل من أبعادها. ووفقاً لمقياس مبدأ فعالية محتمل، عزيز على الاقتصاديين، على تقويم الأخطار أن يكون عارفاً إذن، وأن يستعين بالجهات الأقدر على إنتاج المعلومة المناسبة كي يجد أفضل الطرق لاتخاذ القرار: ونقصد بذلك الخبراء. إن الخبرة مفيدة بذلك للقرار الرسمي ما أن تنتج معلومة لا يملكها هذا الأخير، بشكل مسبق. ويمكن للعلميين والمستشارين ومجموعات المصالح، والمنظمين والمواطنين، من أجل تحسين مسار القرار، أن يستنفروا عندئذ، كي يجمعوا، في مرحلة أولى، ثم ينشروا المعلومة الناقصة، والمعروفة غالباً بشكل جزئي، والمبعثرة بين العديد من المعنيين.

يتحول مجتمع المخاطر إذن، بحكم الأمر الواقع، إلى نتيجة المباشرة: إلى

(١) المثال الأخير من (Mediator)، يفرض نفسه هنا.

مجتمع خبراء حقيقي. وسنحدد في هذه المقالة بعضاً من معالم هذا المجتمع. وسننكب على هذه المهمة من خلال تقديم إضاءة النظرية الاقتصادية على المشكلة الأساسية، أي إنتاج المعرفة الخبيرة. وسنشير، بخاصة، إلى أهمية مشكلات التلاعب بالمعلومات الناتج من مختلف أشكال الخبرة. سنحلل بعد ذلك، نتائج هذه التلاعبات على القرار الرسمي والخيارات المؤسسية التي يمكن أن تحسن من نوعيته.

تقوم مسلمة البداية على أن بالإمكان التلاعب بالمعلومة الخبيرة الضرورية للقراء في عالم غير مضمون، في الواقع، هنا، سواء من قبل مجموعات المصالح العارفة والساعية إلى التأثير في الأنظمة منذ تصميمها، أو هناك، من قبل المنظمين أنفسهم إذا امتلكوا بعض التكتم في عملية تنفيذ هذه الأنظمة وإذا ما خضعوا لسيطرة هذه المصالح الخاصة نفسها. كيف لنا ألا نرجع هنا، على سبيل المثال، إلى الحادثة النووية لمفاعل فوكو شيماء؟ فقد كشفت أزمة ثقة الجمهور تجاه الطاقة النووية التي نتجت منه، وكذلك استقصاءات وسائل الإعلام التي شكلت صدى لها، في الواقع، إلى أية درجة يؤثر اللوبي النووي في سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في المجال النووي، من خلال فرض تعميم شديد على ممارسات القطاع في اليابان، سواء من خلال تسهيل «انتقال» كبار الموظفين، من القطاع العام إلى الخاص، في الصناعة الكهربائية اليابانية، وتشكيل شبكات معقدة بين كبار المنتجين (Tepco) والمستثمرين المعنيين بإنشاء البنى التحتية (توشيبا وهيتاشي)، ووكالة الأمن الصناعي والنووي (NISA)، أو بفضل الدعم من قبل الاتحادية النقابية الرئيسة التابعة للحزب الديمقراطي الفائز حديثاً بالانتخابات، ذلك أن التواطؤ بين القطاع النووي والسلطة السياسية اليابانية يزداد ازدهاراً. وقد بين هذا الحادث، في النهاية، كيف دفعت معلومة خبيرة، تم التلاعب بها ضمن جهاز الدولة نفسه، السلطات العامة إلى اعتماد معايير حيلة في مواجهة الأخطار، متساهلة جداً، فوصلنا إلى النتائج التي نعرفها.

يقوم تنظيم حقل اتخاذ القرار الرسمي إذن على المراقبة الأفضل للتلاعب بالمعلومات الخبيرة. ويشكل الفصل بين المسؤوليات بين المنظمين، والربط بين الاستخدام العقلاني للنظام السابق واللجوء إلى نظام قانوني لاحق، مثل المقارنة بين خبرات متناقضة أحياناً، عبر إجراءات مناسبة تحت صلاحية «السلطات العليا» المعنية، نماذج على هذا النوع من هذه الأمثلة المؤسسية. وتخضع جميع هذه الخيارات لقاسم مشترك يتمثل في تمكين القرار الرسمي، وجعله مريباً أحياناً، وتوجيهه في الغالب باتجاه أمر واقع حيث الخيارات أقل خطراً.

غير أنه لا يتم التلاعب بالمعلومة الخبيرة فقط لأن من ينتجها يهتم، بالمقام الأول، بالقرار الذي ينتج عنها. إذ يتم التلاعب بها، أيضاً، لأن التوافق بين توصيات الخبراء ونتائج القرارات التي تؤدي إليها، يعتبر مؤشراً على مهارتهم، ما يسمح لهم ببناء شهرتهم أو بالمحافظة عليها. وهنا أيضاً، تبقى القوى الارتدادية التي تشد القرار باتجاه التشاؤم المتطرف، متماسكة. كيف لا نذكر، والأمر كذلك، وكالة التدوين الشهيرة جداً؟ يسمح إنتاج المعلومات عن خصائص المدينين الخاصين أو العامين، والمشاريع والبنوك أو الدولة، بالطبع، بالتقويم الأفضل «للمخاطر»، ويبقى هذا الأمر مادة أساسية من أجل توظيف أفضل لرأس المال في الاقتصاد. وبالنتيجة، فإن لوكالات التدوين مصلحة رئيسية في إعلان تقديراتها المتشائمة حول هذه المخاطر. ويؤدي نشر مثل هذه التوقعات إلى رفع كلفة الدين، في مرحلة أولى، بالنسبة إلى المستدينين من خلال ظاهرة «تحقق ذاتي». وينطبق، بذلك، القول المأثور «لا يقرض المرء سوى الأغنياء». وما أن يعتبر خطر التخلف عن الدفع كبيراً كفاية، حتى يتوقف الدائنون عن تمويل المشاريع، إلا إذا تلقوا، بالنتيجة، مكافأة المخاطرة، تلك المكافأة التي ترفع قيمة الدين وتزيد آلياً خطر التخلف عن الدفع. لا يمكن إذن تعديل قرار وكالة التدوين إلا قليلاً، عبر اعتماد مثل هذه الإستراتيجية. لذلك



فإن سمعتها تبقى محفوظة أو تزداد قوة. وبالمقابل، إذا أصدرت الوكالة توقعات شديدة التشاؤم، كما حدث هذا في أثناء أزمة الرهن العقاري المالية (subprime) لعام ٢٠٠٨، فإن مصداقيتها ستأثر، من دون أدنى شك.

وفي النهاية، إن التلاعب بالمعلومات، سواء تم من قبل خبراء عارفين بهمهم القرار في ذاته أو تحركهم شهرتهم فقط، يقود إلى موارد منتظمة باتجاه حيلة وتشاؤم متطرف في تقييم المخاطرة. إن «مجتمع الخبراء» الذي يولد اليوم، لا يضمن، إذن، مع ذلك، الانتشار الفعال للمعلومات، بالرغم من ضرورته. نختم بذلك هذه المقالة من خلال عدة أفكار ترتبط بالتفاعلات بين الشأن السياسي والخبرة. لذلك، ليس تحريض الخبراء، وحده، من يحدد طابع القرار الرسمي بل تحريض من يسمعونهم أيضاً. وسنبين عندئذ، أن الموارد المعروضة سابقاً يمكن أن تُضخم من خلال هذه التفاعلات.

### ماذا يفعل الخبراء

#### ولماذا يفعلون ذلك ؟

تتميز العلاقة بين الخبير وصانع القرار، في الواقع، بعدم التوازن الشديد، فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة. فالخبير يعرف، أو يزعم أنه يعرف، فيما صانع القرار يجهل. ولا يشكل عدم التوازن هذا سوى مشكلة صغيرة إذا كان لدى صانع القرار والخبير أهداف متوافقة، ولكن ما أن تختلف الأهداف، فإن المعلومات غير المتوازنة تصبح مصدر كلف وكالة. ويجب أن تُضم هذه الكلف عندئذ في مسار القرار من أجل التقويم السليم لكلف مختلف الطرق وأرباحها. ولا يمكن للتحليل كلف - أرباح، العزيز على قلوب المخططين (فيلدافسكي، ١٩٦٦، Wildavsky) أن يهمل الأخذ في الاعتبار الواضح للكلف الضرورية لإنتاج المعلومات المناسبة.

ونقدم، في مرحلة أولى، من أجل توضيح هذه الفكرة، أنموذجين لقرار

رسمي يسمحان لنا بعرض كلف الوكالة التي أضيفت إليهما. وبذلك، نفهم بشكل أفضل أهداف الخبراء والمعوقات التي تعترضهم، مع المحافظة على مستوى من العمومية كافٍ كي نضم إلى تعريفنا للخبير شعاعاً عريضاً من العاملين في القرار الرسمي. تخضع غايات الخبراء - سواء أكانوا علميين أم مستشارين أم بيروقراطيين - في الواقع، لبعض المبادئ الأساسية غير الظاهرة التي سنعمل على كشفها.

### مبدأ الحليف الأفضل

كان كروفورد وسوبل (Crawford & Sobel, 1982) أول من صاغ العلاقة بين فريق عارف وصانع قرار، من خلال استخدام أدوات نظرية الألعاب المجمعة من أجل دراسة الأوضاع التي تكون فيها المعلومات ناقصة. وبيّن أنموذجهم، البسيط والأنيق، معاً، كيف لا ينقل خبير، ذو ميول داخلية حول القرار الرسمي، وعارف تماماً بأوضاع العالم بشكل مسبق، إلا جزئياً هذه المعلومة إلى صاحب القرار إذا لم تكن أهدافهما متطابقة<sup>(١)</sup>. ويعكس التواصل بين مثل هذا الخبير وصانع القرار بذلك، النزاعات الممكنة بين القرارات التي يفضلها المعنيون ودرجة المعلومات غير المتوازنة التي تميز علاقتهم. ويشكل المنظمون ومجموعات المصالح واللجان القانونية أمثلة ممكنة، عن هؤلاء الخبراء المهتمين باختيار صانع القرار.

إن الحدس المتخفي وراء هذه التوازنات ذات التوزيعات المعلوماتية واضح بشكل مقبول: ربما يسمح النقل التام لمعلومات الخبير، من وجهة نظره، لصانع القرار باختيار ما يناسبه بشكل أفضل، فيما يسمح تحديد المعلومات المنقولة للخبير بالتأثير في القرار مع مراقبة نتائج هذا التواصل

(١) في أنموذج كروفورد (١٩٨٢)، يجري إهمال أصل نزاع المصالح بين الخبير وصانع القرار. إن مسألة أن تكون للخبير ميول مسبقة بشأن القرار ومعلومات مميزة، في الوقت نفسه، لا يمكن أن تعتبر إلا «شكلاً مختصراً» لأنموذج أكثر تعقيداً.

إلى حد ما. وهناك حالة متطرفة تقوم على عدم التواصل: إذا ما تصرف صانع القرار بشكل مسبق، في الواقع، معتبراً تقارير الخبير خالية دوماً من المعلومات، وتصرف على هذا الأساس، فليس من سبب يدفع الخبير إلى إيصال معلومة ذات مصداقية.

يقوم الخبير، بشكل أعم، بتقليص نوعية معلوماته بالقدر الذي تختلف فيه أهدافه عن أهداف صانع القرار. إن مبدأ الحليف الأفضل يبقى أحد أهم نجاحات الأنموذج. أما متطلباته، من أجل فهم تنظيم المؤسسات العامة، فهي كثيرة وقد أثارت اهتماماً قوياً في العلوم السياسية بخاصة. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، مثلاً، درس جليغان وكرهيل (Gilligan & Krehbiel, 1999 - 1989) وكرههيل (1992) وأنسورث (Ainsworth, 1993) وكولمان (Kollman, 1998) التواصل بين اللجان البرلمانية «الوسيط». وقد توقع الأنموذج أن يكون التواصل سهلاً بالقدر الذي يكون فيه أعضاء اللجان قريبين من هذا الوسيط. إذ لا يرتبط البرلمانيون الذين يحملون ميلاً شديداً للسياسات المثالية البعيدة عن هذا الوسيط، بالضرورة باللجنة المعنية. تشكل هذه النظرية إذن، بديلاً مناقضاً جداً للأبحاث المعروفة جداً كـ شينسل (Shepsle, 1978)، الذي يرى أن تشكيل اللجان البرلمانية لا يعكس سوى رغبة التأثير في إعادة توزيع الميزانيات لخدمة المصالح المعنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاحاته، يبقى أنموذج كراوفورد وسوبيل عرضة لعدد من الانتقادات التي تتوجه إلى تنبؤاته وكذلك أحياناً إلى أسسه في الوقت نفسه. فهناك، أولاً، صعوبة تمثيل، في النتيجة، إذ إن الأنموذج يتوقع وجود تعددية في التوازنات، التي تبقى ذات قيمة معلوماتية إلى حد ما، شرط أن يكون توزيع مجموع المعلومات التي ترتبط بها دقيقاً عموماً. لا تمثل هذه النقطة حال هذيان غامضة لمنظر الألعاب بل نتيجة أساسية ذات انعكاسات عميقة على المضمون العام الذي يمكن أن نستنتجه من الأنموذج من أجل التطبيقات الخاصة. ويستطيع عالم الاقتصاد أو السياسة، في الواقع، ممارسة بعض تمارين الإحصاء المقارنة والتي تقوم، مثلاً، على قياس المقدار الذي

تتطور فيها إنجازات مختلف إجراءات الخبرة، بالنسبة إلى نزاعات المصالح بين الخبراء وصناع القرار أو بالنسبة إلى بنية القناعات المسبقة لدى صانع القرار. وعلى الرغم من أن هذه التمرينات تبقى طبيعية، فهي لا تستند، مع ذلك سوى إلى اختيار اعتباطي للتوازن الأكثر استناداً للمعلومات.

ويتأثر النموذج أيضاً بشكل خاص، بالأشكال الامتدادية لآلية التواصل كما يتأثر بالتفاصيل الدقيقة في عمل المؤسسات، تلك التفاصيل التي نظن أنها تبقى من دون نتيجة ذات دلالة. إن النقطة الأكثر شمولية والتي تقوم على التأكيد أن إجراءات القرار ذات تأثير حقيقي، أصبحت اليوم معروفة جداً<sup>(١)</sup>. لقد أوضح جيلغان وكريهيل (١٩٨٩)، مع ذلك، هذه الفكرة من خلال تطوير أنموذج معلومات ناقصة. لقد اقترحنا بذلك أن يتيح قانون مغلق (Closed Rule) يفرض منع تعديل اقتراح قانون، في الواقع، توأصلاً أكثر فعالية من قاعدة قانون مفتوح (Open Rule)، أكثر ملاءمة، من حيث المبدأ، لنقل المعلومات التي تسمح بمثل هذه التعديلات. فمن خلال منح صانع القرار (البرلماني الوسيط هنا) قدرة أكبر على الالتزام، يقلص القانون المغلق الإمكانيات الموضوعة في تصرف اللجنة المطلعة للتلاعب بالمعلومات.

إذا كان هدف عالم السياسة مقارنة إنجازات المنظمات المتنوعة، فلم لا نصف مجمل المخارج الممكنة لجميع التفاعلات بين الخبير وصانع القرار (بارون، ٢٠٠٠؛ ألونسو وماتوشيك، ٢٠٠٨، Baron, Alonso, Matouscheck)؟ إن هذا الطموح الذي لا حدود له، في الظاهر، هو الطموح الذي ينسب إلى نظرية الآليات التحفيزية<sup>(٢)</sup>. وكما سنرى في ما يلي، إن هذا

(١) يمكننا أن نشير، من بين آخرين، إلى أبحاث رومر وروزنتال (١٩٧٨، Romer et Rosental) حول الأنموذج المعروف بـ «الأجنحة setter» الذي يواجه مشكلة عدم استقرار الخيارات الاجتماعية حين تخضع هذه الأخيرة لقاعدة الأغلبية (كما هو الحال، بالطبع، مع مفارقة كوندورسيه [١٧٨٥] أو «مقولة الاستحالة» لأروو (Arrow, 1951)).

(٢) أنظر لافون ومارتيمور (٢٠٠٢، الفصل الأول) من أجل منظور تاريخي عن هذه النظرية.

التقرب هو أيضاً غني جداً، إذا أردنا أن نفهم إلى أية درجة يجعل تمهين متزايد ودرجة من التخصص أكثر وضوحاً دوماً، من البيروقراطيين خبراء حقيقيين قادرين حتى على الإدارة الفعلية وبطريقة استنسابية إلى حد ما، للسياسات العامة.

### مبدأ الخبرة:

يملك خبير «القرار» الذي قمنا بتوصيفه معرفة تامة بمختلف حالات الطبيعة القابلة للتحقق. لا يملك الخبراء، في الواقع، والخبراء العلميون، في الغالب، سوى معلومات جزئية تعكس فقط الحالة السائدة لمعارفهم. ويمكن أن تكون الخبرة تجاوزية، ضمن مصطلحات نوتني (Nowotny, 2003) حيث يعبر الخبراء عندئذ عن آراء تتجاوز في الغالب الحالة الحقيقية لمعارفهم التقنية.

ويؤدي النقص في الخبرات إلى بعض الانحرافات في إنتاج المعرفة الخبيرة وقد طور غرومب ومارتيمور (Gromb et Martimort) (٢٠٠٧) أنموذجاً من الخبرة متكيفاً مع دراسة القرارات في بيئة الخطر، وذلك من أجل دراسة هذه الانحرافات. فلا يكون للخبير عندئذ أي ميل ضمني فيما يتعلق بالقرار الرسمي. ولا يجوز لصانع القرار الرسمي أبداً أن يعتمد مشروعاً ذات نتائج تحمل أخطاراً، مستنداً في ذلك إلى تقديره الخاص للأحداث في المستقبل: ذلك أن الأمل في الأرباح المرافقة سيكون سلبياً من حيث المبدأ. ولنتصور، من أجل تثبيت الأفكار، أن القرار الرسمي يتمثل في السماح أو عدم السماح بتسويق دواء جديد. يختار صانع القرار إذن الأمر الواقع إذا لم يستفد من أية معلومة خاصة حول التكاليف والأرباح التي تنجم عن مثل هذا القرار. ويمكن لصانع القرار مع ذلك، من خلال استدعاء خبير، أن يحصر نتائج التسويق، بشكل أفضل. ويمكنه مثلاً أن يقدر النتائج الأفضل للاستخدام الطويل لهذا الدواء على صحة المرضى، على المدى البعيد. يمكن للخبير،

في الواقع، أن يجمع معلومات إضافية حول خصائص الدواء، بالرغم من أنه لا يستطيع بالتأكيد الحصول على الضمان الموثوق لتلافي أي مخاطرة. وإذا كانت المعلومات التي جمعها مناسبة، فإن الدواء سيسوق. وبالمقابل، ستفسر المؤشرات السلبية على أنها بديهيّات تمنع تسويقه.

لا يعود الخبير يكتفي هنا بالتواصل، بل عليه أيضاً إنتاج المعلومة الملائمة للقرار. ويتميز هذا الإنتاج، مع ذلك، من مسارات الإنتاج الأخرى بصفة هامة: إذ ليس للمعلومة المنتجة، في الغالب أي مقابل يمكن قياسه، كما لا يمكن التحقق من المعلومة إلا إذا توافقت مع براهين ملموسة وغير قابلة للرد. يمكن أن يتم إذن دوماً (تقريباً) التلاعب بالمعلومة أو تزويرها، ومن الصعب، من حيث المبدأ، التقويم الدقيق لنوعية الخبرة. ومن المحرج، بالطريقة نفسها، التمييز فيما إذا كان الجهد الضروري لإنتاج هذه المعلومة فعلياً أو فيما إذا كان الخبير قد اكتفى بتكديس بعض البديهيّات فقط. ويضاف إلى مشكلة المعلومات غير المتوازنة التي أثارها كروفورد وسويل، بذلك، مشكلة المخاطر الأخلاقية (لافون ومارتيمور، ٢٠٠٢، الفصل الرابع). وهكذا يمكن للخبير التوصية بتسويق دواء جديد من دون القيام بالاستقصاءات الضرورية، كما باستطاعته ألا يفعل ذلك. وعلى الخبير إذن، من أجل تجنب مثل هذا التصرف الانتهازي، أن يكون متحمساً، بشكل مناسب، من أجل إنتاج المعلومة الملائمة. ويعتبر هذا الاندفاع من طبيعة معقدة، فهو ذو مصادر متنوعة: العقد، أو السوق أو السمعة. وهكذا يصبح من الساذج الظن أن الخبراء لا يقعون تحت التأثير، العلني أو الضمني، للحكومات أو الصناعات التي يحلّلونها حين يعدّون توصياتهم<sup>(١)</sup>.

ومهما كان مصدر هذا الاندفاع، فإن مبدأ الخبرة الذي أطلقه غرومب ومارتيمور (٢٠٠٧) يرى أن ليس بإمكان الخبير أن يندفع بشكل مناسب تجاه خبرة نوعية إلا إذا حصل منها على فوائد تعكس التوافق بين توصياته ونتائج

(١) راجع مقارنة بك الأنثروبولوجية المثيرة (٢٠١٠).

المشروع المقترح. حين يوصي الخبير بمشروع معرض للخطر يؤدي إلى نجاح لاحق، تزداد سمعته العلمية ومجده الأكاديمي أو تزداد الفرص التي تعرض عليه للقيام بأعمال استشارية مربحة. أما حين يوصي الخبير، على العكس من ذلك، باعتماد مشروع ذي نتائج كارثية، فيصبح عليه تحمل العار الذي يصمه به زملاؤه، والعزوف عن العديد من عقود البحث أو رؤية خسارة بعض المكافآت الهامة، من الآن فصاعداً.

يشكل قرار الخبرة الذي يوصي باعتماد مشروع في بيئة معرضة للخطر إذن، رهاناً على المستقبل، رهاناً يصبح أكثر صعوبة بالقدر الذي يكفي فيه الخبير أن يفضل الأمر الواقع كي لا يكشف شيئاً من كفاءاته الحقيقية: فليس هناك من مخاطرة في أن يرى بذلك توصياته في موضع النقض. يحمل مبدأ الخبرة إذن بذور حدوده الخاصة: كيف نميز خبرة كفوءة ومتشائمة من خبرة شديدة الحذر؟ سنعود لاحقاً إلى النتائج التي يضغط بها هذا الاندفاع إلى التوصية بالأمر الواقع، على القرار الرسمي في بيئة معرضة للخطر.

### تنظيم الخبرة

ستسمح لنا مبادئ الحليف الأفضل والخبرة، الآن، بكشف بعض الأفكار الرئيسية لتنظيم الخبرة من خلال توضيحها بأمثلة دقيقة.

### إجراءات منتجة للمعلومات

من المحتمل أن يكون أول هذه المبادئ أن «رأيين مستقلين أفضل من رأي». إن هذا القول المأثور راسخ جداً في ثقافة الباحثين لدرجة لا نستطيع معها أن نتصور إجراءات تقويم من قبل الزملاء لا تستند إلى مثل هذا المبدأ. ونقدم مثلاً على ذلك: تقوم التقارير المشروحة بتفصيل «لمجموعة الخبراء ما بين الحكومات حول تطور المناخ» (GIEC) على حكم نقدي على البحوث التي تمت ضمن فرق الكتابة، من قبل الزملاء، والحكومات والمنظمات غير

الحكومية. تسعى هذه التقارير، بذلك، إلى التنسيق الأفضل لمراجع جماعة بقيت متباينة إلى حد ما في تقويمها لرهانات سياسة مناخية (غودار، ٢٠٠١). يدفع مثل هذا التنظيم، مع ذلك، إلى التساؤل لم لا يستطيع الخبير، الأمين، نفسه، من حيث المبدأ، نقل البديهيّات المتناقضة ويسمح بالنتيجة باتخاذ قرار متوازن؟ يسمح مبدأ الخبرة، ونكرر ذلك، بفهم الصعوبات التي تخضع لها إجراءات الخبرة ذات الطابع المركزي هذا. إن تنظيم التناقض ذو فوائد كثيرة في الواقع، إلّا أنه مكلف قليلاً أيضاً، أحياناً.

يولّد النقاش الاعتراضي، بين الخبراء، في المقام الأول، الشك في ما يتعلق بتوصياتهم إذا هي لم تترجم من خلال نوع من التنسيق. وإذا اعتبر الرأي العام أن الخبراء قد قدموا عملاً نوعياً ملائماً من أجل القرار، فإن قدرة أحدهم على التمييز عن بقية الجماعة من خلال التعبير عن توصيات اعتراضية، تبدو بذلك بمثابة مؤشر على خبرة رديئة النوعية، حتى لو قالت الوقائع، ربما، عكس ذلك. فليس من المناسب السير بعكس التيار. وبالمقابل، وبما أن ما من لوم على النزعة التقليدية، يمكن للخبراء، تماماً، «التوافق» ضمناً على توازنات يتم، من خلالها، تحقيق كلف جمع المعلومات وفرضها، كما يمكنهم أن يوصوا بالالتزام بالأمر الواقع، بشكل منتظم. وسيجد صانع القرار الرسمي مرة أخرى صعوبة كبيرة في التمييز بين الأغلبية الصادرة عن خبرة مطلعة وتلك التي تعكس سلوك تواطؤ صامت. إن سلوك «لجنة الخبراء ما بين الحكومات...» (GIEC)، وبشكل أدق، مرحلة «فضيحة المناخ» (Climategate) التي دمرت مصداقيتها، توضح هذه الظاهرة. إن تواطؤ مجموعة من رجال العلم الواثقين بأرائهم قد قادهم إلى التلاعب بالمعلومات من خلال حذف التناقضات الممكنة. وفي أفضل الأحوال، يمكن إذن لمواجهة الآراء أن تضبط عمل الخبير من خلال تسهيل اكتساب المعلومات ونشرها. وتكون هذه المواجهة غير ملائمة في أسوأ الأحوال.

وتفعل مضاعفة الخبرات أيضاً فعلها بكل تأكيد في اندفاع الخبراء إلى جمع المعلومات. وما أن يجمع الخبير نفسه ما يكفي من عناصر كي يوصي



بقرار خاص، حتى يصبح من المكلف جداً إقناعه بالاستمرار في استقصاءاته خشية أن يناقض نفسه أو أن يثير براهين تفقد تقويماته الأولية مصداقيتها. يؤدي هذا النزاع بين البديهيات المتناقضة إذن، إلى توصيات تميل هنا أيضاً إلى الأمر الواقع. إن التحريض على خبرات معقدة وغامضة وذات نتائج غير حاسمة يصبح باهظ الثمن. ويبين غرومب ومارتيمور (٢٠٠٧) بذلك أن تكاليف وكالات الخبرة ذات رعية تناقصية. لذلك يصبح من الأفضل تحويل استقصاءات الخبراء إلى توصيات بسيطة إلى حد ما. ويمكن لهذا الهدف أن يتحقق، مثلاً، من خلال اختصار المهل الموضوعة تحت تصرفهم كي يقدموا آراءهم، وهذا موقف مألوف لدينا جميعاً في العالم الأكاديمي.

يقوم التوازن الجيد للنظام القضائي أيضاً على المواجهة بين الآراء المتناقضة الصادرة عن الاتهام والدفاع. ويقوم وزراء الحكومة نفسها، بالطريقة نفسها، بدور المحامين المدافعين عن قضايا متنافسة في توزيع الميزانيات العامة. ويمكنهم، أحياناً، وهم يقومون بذلك، أن ينسوا الدفاع عن المصلحة العامة. يقترح ديواتريپونت وتيرول (Dewatripont & Tirole, 1999) شرح صعود مثل هذه المؤسسات. وبينان، بذلك، أن على مختلف الخبراء، حتى حين لا يكونون منحازين، من حيث المبدأ، أن يهتموا بالحصول على معلومات متناقضة، طالما أن تعويضاتهم مرتبطة فقط بالقرار النهائي، وليس بالمعلومات المجمعة للوصول إلى هذا القرار. لا نستطيع، بالتأكيد، تحريض محام، على جمع أدلة تقود إلى الشك في براءة زبونه، ما يؤدي إلى التأثير على سمعته.

وضمن السياق نفسه وعلى سبيل المثال، يذكر كيك (Keck, 2010) كيف استندت الوقاية من انفلونزا الطيور إلى تعاون وثيق بين خبرات الصحة الحيوانية - الصحة البشرية، بالرغم من أن الخبراء قد اهتموا، أولاً بجوانب مختلفة من الجائحة الحيوانية. وبالمقابل، لم تحظ أزمة «البقرة المجنونة» بالتعاضد نفسه، فقد عولجت هذه الأزمة، في الواقع، من منظور الصحة البشرية فقط، ذلك المنظور الذي أدى إلى الانحراف في إدارة الأزمة.

## سمعة الخبير: «لا يكون الخبير الجيد متعقلاً جداً ولا جسوراً جداً».

لقد اقترحت نظرية التنظيمات، مبكراً، أن يتمثل الحافز الأساسي في اندفاع العملاء الاقتصاديين، في اهتمامهم الثابت بالحفاظ على شهرة كفاءتهم<sup>(١)</sup>. سيدل إنتاج خبرة نوعية على نوع من الكفاءة ويمكن أن يؤدي إلى مكافآت مستقبلية، سواء كانت مادية أو أكثر ضمنية. ذلك برهان عام إلى حد ما، وهو ينطبق بشكل ملائم، على رجل العلم المهتم بالمحافظة على سمعته في السلاسل الأكاديمية، كما على المستشار المهتم بتجديد عقوده.

ولأن هذا البرهان يتركز، ضمناً، على أنظمة مستقرة، فهو لا يكفي، مع ذلك، للحصول على وصف دقيق لآليات الشهرة. إن الخبراء الذين تم التثبيت من شهرتهم هم، أيضاً، أكثر الخبراء الذين يخسرون في التوصية بمشاريع ذات نتائج غير مؤكدة. إنهم، إذن، الذين ينحرفون، حتماً، باتجاه الأمر الواقع. أما الخبراء الذين لم تثبت شهرتهم فهم، بكل تأكيد الأكثر جسارة، والأكثر جرأة على ركوب مخاطر توصية لمصلحة شروع ذي نتائج غير مؤكدة. إذن تتأثر سمعتهم، في أسوأ الأحوال. أما في أحسن الأحوال، فإنهم سيغيرون جذرياً ونحو الأفضل، التصور الذي يحمله الآخرون عن كفاءتهم الحقيقية (پريندرغاست وستول (Prendergast & Stole, 1996)). إن خبيراً نوعياً هو إذن خبير يمكن لتوصياته أن تواجه الواقع من دون أن تعدل جذرياً تصور كفاءته.

## الخبرة وتنظيم المخاطر

تعد السياسات العامة ضمن سياق من المعلومات الناقصة، سواء كان الأمر في مجال تنظيم المخاطر، كما في مجالات تدخل الدولة الأخرى. ويشكل وضع المعلومات الخبيرة بتصرف المجموعات صاحبة المصلحة،

(١) يبين هولمشتروم (Holmshtrom, 1999)، هكذا، أن احتمالات المسار الوظيفي يمكن أن تكفي للمحافظة على الجهود حتى في حال غياب التحفيز المالي الواضح.

المعنية، أو المنظمين أو العلميين، مرحلة أساسية في اللعبة السياسية التي تقود، بالنتيجة، إلى قرار تشريعي. ولا يمكن لهذا «الوضع بالتصرف» مع ذلك، أن يحصل من دون الموافقة على صرف تكاليف وكالة باهظة. إن تقليص هذه التكاليف يحدد، بذلك، نماذج المنظمات والمؤسسات المدروسة.

وسنبين هنا كيف تبني المبادئ السلوكية المكتشفة سابقاً، العلاقات بين المواطنين والسياسيين والخبراء. ويمكن إذن لكلف الوكالة المرتبطة بكل علاقة ثنائية تربط بمختلف هؤلاء الممثلين، أن يدعم بعضها البعض الآخر بشكل تبادلي كي تؤدي إلى طلب توخي حذر مبالغ فيه أحياناً.

### لوبيات الخبراء، عدم فعالية بعض ألعاب النفوذ

تقوم اللوبيات بدور هام في وضع التنظيمات<sup>(١)</sup>، وتشكل الولايات المتحدة، في الغالب، مثلاً على ذلك، إذا ما رغبت في توضيح أهمية هذه اللوبيات في تسير عملية التشريع. فبالنسبة إلى بعض أخصائيي السياسة مثل هونغتونغ أوساليسوري (Huntington, 1975)؛ (Salisbury, 1990) أو ويلسون (Wilson, 1979)؛ إن ازدياد أعداد اللوبيات التي أصبحت فاعلة في الأربعين سنة الماضية<sup>(٢)</sup>، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يعكس نظاماً سياسياً متدرراً. أما بالنسبة إلى آخرين مثل دال (Dahl, ١٩٧٤) وميهو (Mayhew, 1974)، فإن هذا الانتشار يضمن تمثيلاً متوازناً وحصرياً للمصالح القائمة. ويفترض هؤلاء المدافعون عن رؤية تعددية للسياسات أن المنافسة بين اللوبيات تضمن فعالية السياسات، واضعة ضمن الحلبة السياسية مبدأً

(١) أنظر بهذا العدد، مساهمات ميلبراث (Milbrath, ١٩٦٣)، رايت (Wright, 1990)، هانسن (Hansen, 1991)، كرهيل (Krehbiel, 1992)، وأخيراً (غروسمان وهيلمان ١٩٩٤ Grossman et Helpman, ٢٠٠١).

(٢) لقد انتقل عدد هذه اللوبيات الفاعلة من خمسة آلاف عام ١٩٥٥ إلى أكثر من ثلاثة وثلاثين ألفاً في نهاية القرن العشرين.

ليبرالياً عن عمل الأسواق. تعيش هذه الرؤية للحقل السياسي، مثل نظيرتها في الأسواق، في عالم مثالي حيث تنقص المعلومات. إنها لا تهتم لسوء الحظ، بالعيب الرئيس في اللعبة السياسية: التلاعب بالمعلومات<sup>(١)</sup>. توظف اللوبيات الوقت والأموال، في الوقت نفسه، وذلك من أجل جمع المعلومات المناسبة لقضاياها ونشرها. وتستخدم غالباً فرقاً من الخبراء والمحليين لفهم المشكلات التي تعرض لها وتقويمها (هيكلو، ١٩٧٨، Heclo) وكما بين ذلك تحليلنا لمبدأ الحليف الأفضل، نجد هنا توتراً حقيقياً بين الحاجة إلى التواصل للتأثير في القرار وحقيقة أن المعلومات المنقولة يمكن أن تستخدم ضد المجموعة. على التنظيمات، ضمن مثل هذا السياق، أن تحكم بين الجمود والكتمان.

يسعى التنظيم الأكبر لمجموعات المصالح، في حلبة السياسة - في تنافسها أو تعاونها - من دون شك إلى تقليص كلف الصفقات الناتجة من المعلومات غير المتوازنة. ويشير هول (Hula, 1999)، وهذه دوماً حال الولايات المتحدة، بذلك إلى صعود تحالفات بعيدة المدى في العديد من القطاعات الاقتصادية. ويبين بحثه الحقل الذي أجراه في القطاعات المؤسسية أن تشكل مثل هذه التحالفات يعتبر أفضل وسيلة للتأثير في مجالات، مثل النقل أو التربية. وتحقق مجموعات التأثير المتميزة، من خلال بقائها في حالة تنافس، من أن خياراتها الخاصة ستمثل بشكل أسهل من خلال المسار السياسي. ويوحى مبدأ أفضل حليف، بذلك، بأن الأمر سيتحقق إذا ما بقيت الخيارات الفردية لهذه المجموعات قريبة من المصلحة العامة. وتراهن مجموعات ذات أهداف نزاعية، إذن، فقط على تأثيره تأثيرها الخاص. وتستطيع لوبيات ذات أهداف متوافقة، بالمقابل، نقل خياراتها «المجموعة»

(١) من أجل نقد للمقاربة «التعددية السياسية» التي تركز على المعلومات الخاصة التي يمكن أن يملكها صانع قرار سياسي، نعيد إلى مارتيمور وسيمونوف (٢٠٠٨ أ) ومارتيمور وستول (٢٠١١).

والتأثير بذلك في القرار الرسمي بطريقة أكثر دلالة<sup>(١)</sup>. وذلك من خلال اختيار تصرفات متواطئة بشكل أكبر.

## المنظمون الخبراء بين القواعد والكتمان

يعتبر مبدأ الحليف الأفضل عنصراً هاماً، ليس من أجل شرح طبيعة العلاقات بين اللوبيات وصناع القرار السياسيين فقط، بل كذلك من أجل تحليل العلاقات التي يقيمها هؤلاء مع الإطار البيروقراطي. إن التفويض بالسلطة القطعية للبيروقراطي الخبير من قبل السياسي، في مجال مراقبة الأخطار، هو، من الآن فصاعداً، قرار تشريعي دارج في الولايات المتحدة، حتى لو أن هذا التفويض يترافق أحياناً ببعض النقد حول دستوريته<sup>(٢)</sup>. ويرتسم اتجاه مشابه أيضاً، في السياق الأوروبي، رغم أن بعض علماء السياسة ينسب هذه الظاهرة إلى أصول مختلفة إلى حد ما عن الأصول التي سادت في الولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>. يعبر تفويض في الولايات المتحدة عن بعض التخصص في المهمات في سياق عقلانية ومصادر محدودة، تخصص ربما فرضته الرغبة في نقل مراكز المسؤولية<sup>(٤)</sup>. أما في أوروبا، فإن هذا التفويض لا يعتمد إلا بعد صمت مؤسساتي يتمثل في التقليد الأعمى لما يجري وراء الأطلسي.

وتتغير درجة التفويض، مع ذلك، بشكل كبير، بين قطاع وآخر. إن مهمات الوكالات الأميركية في مجال الصحة أو البيئة غامضة جداً، على سبيل المثال. يفرض «قانون مراقبة المواد السامة»، بذلك، أن تقوم وكالة

(١) أنظر مارتيمور وسيمينوف (2008b) من أجل تحليل شكلي لهذه التأثيرات.

(٢) أنظر أشفور وكالدار (Ashfort et Caldart, 2008)، من أجل استعراض انتقاد «عقيدة التفويض».

(٣) أنظر بهذا الصدد جيلاردي (2001 Giraldi)، ناشر وستون سويت (2002 Thatcher, Stone Sweet) من أجل منظور عام، ولي (2005 Lee) في حال السياسات البيئية.

(٤) إنها نظرية «تغير المسؤولية» المنسوبة إلى فيورينا (1982 Fiorina).

حماية البيئة بمراقبة المنتجات الكيميائية التي تشكل «خطراً هاماً على الصحة أو البيئة، من دون أن يحدد المعنى الدقيق الذي يعنيه بهذه الكلمات» (أبلغيت ١٩٩١، فان هوتفن وكروپر 1996 Applegate, Van Houtven Cropper). وبالمقابل تفرض «السلامة المهنية» و«قانون الصحة» الالتزام بمعايير موحدة، متجاهلة كل شكل من التحليل كلفة - أرباح، يمكن أن يعتمد على خبرة قطاعية محتملة للمنظمين.

إن تأييد تفويض أكبر بالمسؤوليات يعني أن نترك أيضاً الكثير من الكتمان لوكالات التنظيم في اختيار معايير الأمن، والغرامات المفروضة إذا لم تحترم هذه المعايير. لقد تطورت، إذن، مدونة ضخمة في الأبحاث في العلوم السياسية، في الولايات المتحدة، بخاصة، بهدف الفهم الأفضل لمحددات هذا التفويض. إن الرسالة الرئيسة المستقاة من هذا الأدب<sup>(١)</sup> تقوم على أن درجة الكتمان الممنوحة لوكالة تنظيم تنتج من تحكيم بين «القواعد» و«الكتمان»، تحكيم أصبح مألوفاً الآن لدينا. وكما بين ذلك هيرياد ومارتيمور (Hiriart) (2012b) إن ترك هامش كبير من الكتمان للوكالة يسمح بتطبيق سياسات تعكس معلوماتها الخبيرة، وذلك، حتى لو أن القرار قد اختلف عن القرار الذي ربما استطاع المشرع أن يختاره إذا ما استفاد من مثل هذه الخبرة. يسمح فرض قاعدة جامدة بالمطابقة الأفضل للسياسات المختارة مع خيارات رجل السياسة، ولكن ذلك سيتم على حساب إهمال كل خبرة.

هناك خيط رفيع بين الكتمان والاستقلال. وتجد النماذج السابقة مع ذلك صعوبة في تجاوز هذه الخيط، ذلك أنها لا تميز السلطة الحاسمة الممنوحة للوكالة من خلال تكليفها، عن سلطتها الحقيقية التي يمنحها نظام السلطة المستقلة. ويخضع المنظم المستقل لتوكيل يعكس الخيارات السياسية

(١) أنظر من، بين آخرين، بندور وميروفيتش (2004 Bendor & Meirowitz)، هيوبر وشيبان (Epstein & O'Halloran 2006 و 2002)، وإيشتاين وأو'هالوران (1994, 1999).

للجماعة التي تسنه. ولا تغدل أنظمة وكالة ومسؤولياتها بالضرورة من قبل الأغليات القادمة، أو أقله، من دون بعض التكاليف سواء كانت أدارية أو مرتبطة بتشكيل تحالفات تدعم الإصلاح. إن تعريف أنظمة وكالة هو إذن فعل قوي يفرض الأغليات السياسية المستقبلية.

إن التعيينات في المراكز الحساسة في وكالة التنظيم يمكن أن تراقب، طبعاً، من الأغليات المستقبلية، إلا أن هؤلاء البيروقراطيين يظلون خاضعين، في عملهم، لتوكيلهم الأولي.

لقد تمت دراسة تأثيرات الالتزام والتميز الذي يمكن أن يجري حينئذ، بين المنظمين سواء كانوا مستقلين أم غير مستقلين، من قبل فور غريمو ومارتيمور (٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، Faure - Grimaud). ويسمح، بذلك، استقلال المنظم بتجنب بعض التقلبات في القرارات المتخذة، تحت تأثير الضغوط المتقلبة لرجال السياسة، وإعادة بناء بعض الثقة تجاه المؤسسات (روزانفالون ٢٠٠٦، Rosanvallon). ومع ذلك فإن اختيار منظم مستقل يعني أيضاً المخاطرة في أن لا يكون لفاعل لفترة طويلة، في الصناعة المعدلة، تأثير أكبر، في النهاية، على القرار مما يكون للسياسيين المنتخبين لفترات قصيرة (مارتيمور، ١٩٩٩). إن توكيل المنظم المستقل والطريقة التي يطبقه فيها ليست إذن سوى نتيجة للعبة سياسية معقدة، وليس لنتيجة هذه اللعبة، أحياناً، سوى علاقة واهية مع الدفاع عن المصلحة العامة التي استخدمت ذريعة لها.

## لا يمكن أن يكون المرء حاكماً وخصماً

يشرح مبدأ الخبرة أيضاً إلى أي حد يجب أن نعهد بالخبرة وإدارة المخاطر إلى كيانات مستقلة. سيقدم الخبير، تحت تأثير الصناعة التي تمول أبحاثه (استيرلنغ، ٢٠٠١، Esterling) كما البيروقراطي الحريص على المحافظة على فرصه في السلك الوظيفي المستقبلي في الصناعة، الذي يفترض أنه يقوم بتنظيمه، من دون شك، توصيات ملائمة لهذه الصناعة. وبذلك يحافظ هؤلاء

على دخولهم الخاصة في الموقف، وذلك حتى لو أن هذه التوصيات جاءت مناقضة للمصلحة العامة. يمكن لدواء ما، إذن أن يسوق من دون أن تكون لدينا معرفة تامة عن نتائج امتصاصه على صحة المرضى. ويمكن أن يجري التقليل من الخطر النووي، أيضاً وبالطريقة نفسها وبشكل منظم. إن الحادثة النووية في فوكوشيما قد بينت أيضاً كيف تتكيف إدارة مخاطر فاشلة بشكل جيد مع تقويم مجامل للأخطار، حين تكون منظمات المراقبة أسيرة المصالح الصناعية.

وبين هيريار ومارتيمور وبويه (Pouyet, 2010) كيف يسمح فصل بنوي بين الخيرة وإدارة المخاطر، بالكفاح الفعال ضد السيطرة على وكالات التنظيم<sup>(١)</sup>. ولا يمكن للمنظم المكلف بتطبيق معايير الأمن وإدارة الأخطار، بشكل مسبق، إذن، أن يكون أيضاً مسؤولاً عن الاستقصاءات التي تتم لاحقاً في حال وقوع حادث. وإذا كان الحال كذلك، فسيكون لديه الوقت الكافي، في الواقع، ليتستر على براهين مراقبته المجاملة. إن تحديد درجة كتمان البيروقراطي ومسؤولياته، يعني أيضاً تجنب سيطرة الصناعة عليه أو تقليص تأثيرها أقله<sup>(٢)</sup>.

إن تأسيس الوكالة الفرنسية للأمن الصحي للأغذية (AFSSA) والوكالة الفرنسية للأمن الصحي للبيئة (AFSSE) في فرنسا، يسير، بكل تأكيد، ضمن اتجاه الفصل البنوي بين الخبرة وإدارة المخاطر. أما في اليابان، فإن التأسيس القادم لوكالة مكلفة بالسهر على الأمن النووي، وكالة مختلفة عن وكالة الأمن النووي والصناعي (NISA)، هو مثال هام عن مثل هذا الإصلاح المؤسسي الحريص على ضمان بعض الاستقلال للخبرة تجاه إدارة المخاطر.

(١) يقترح خليل وكيم وشين (Khalil, Kim, Shin, 2006)، أنموذجاً شكلياً يبين، على العكس من ذلك، أن هذا الفصل يمكن أن يكون مكلفاً. ويقبّ هؤلاء المؤلفون مسار الأحداث ضمن مسار اللعبة ويفترضون أن الخبرة تسمح بتقويم المشاريع التي تستحق أن تتابع. ويوضحون أن اكتساب المعلومات يصبح سهلاً إذا ما أدت المعلومات إلى ربح في إدارة المشاريع، في النتيجة.

(٢) حول هذه النقطة الأخيرة، يمكننا أن نرجع إلى دراسة نماذج تراتبية (سياسية/ بيروقراطية/ وشركات معدلة) في سياق توافقي، أبحاث لافون وتيرول (Laffont & Tirole, 1993)، بخاصة.



## المواطن والخبير والسياسي

### نحو حيطة مفرطة

لقد اعتمدنا حتى الآن منظوراً معيارياً على الأغلب، من خلال افتراض أن القرارات العامة التي نسعى إلى تطبيقها ستكون على قياس معيار رفاهية اجتماعية، وهذا أمر صحيح ضمناً. نريد، في هذه الخاتمة، أن نشير باختصار إلى المشكلات التي تظهر حين نهمل هذه الصيغة وحين نقبل أن يخضع السياسيون المنتخبون، المكلفون بهذه القرارات، في الواقع لغاياتهم الخاصة والتي نجد في قمتها، طبعاً، الرغبة في أن يعاد انتخابهم. إننا نتوجه، هنا إذن، نحو الاقتصاد السياسي للخبرة. فلا يعود تحريض الخبراء وحده ملائماً لتقويم فعالية الإجراءات بل يأخذ طابع تحريض من يستمع إليهم: أي السياسيين المنتخبين. تعني هذه الملاحظة الهامة، رغم أنها مباشرة إلى حد ما، أن دروس التحاليل السابقة، هي بطبيعتها، عصية على تعديل المعايير التي يُقيم القرار الرسمي على أساسها، في النتيجة، سواء اعتمدنا، هنا، معيار الرفاهية الاجتماعية أو إذا أخذنا في الاعتبار، هناك، التأثير الوحيد للقرار على الأهداف الأكثر ذاتية للرجل السياسي. إن سبب عدم المرونة هذا بسيط: إذ ترتبط كلف الوكالة المضافة إلى الخبرة، والإجابات المؤسسية المناسبة، بتحريض الخبراء فقط، وهي، إذن، مستقلة عن مختلف الحوافز التي يمكن أن يخضع لها السياسيون، صناع القرار.

يسمح لنا أخذ هذه الحوافز بالحسبان، مع ذلك، بالفهم الأفضل للعلاقات التي يقيمها السياسي المنتخب مع الخبرة. إن مختلف التأثيرات التي أشرنا إليها، في الواقع، وعلى مدى هذه المقالة، يمكن أن تضخم من خلال الأخذ في الاعتبار الواضح لتحريض رجل السياسة. وإذا ما أردنا أن نأخذ مثلاً على التفاعلات الممكنة بين الخبرة والسياسة، لننظر إلى الطريقة التي يمكن معها أن يتواصل بها مبدؤنا في الخبرة، والذي يعتبر أداة نظرية، وإبداعاً ذا نزعة تعليمية أكبر: إنه مبدأ الحيطة. يقر هذا المبدأ، الذي أدخل

إلى فرنسا بعد فضيحة الدم الملوّث، بذلك، «أنه في حالة أضرار خطيرة وغير قابلة للإصلاح، يجب ألا يؤخذ غياب اليقين المطلق ذريعة من أجل تأجيل اعتماد إجراءات فعلية تهدف إلى تجنب تخريب البيئة. يقترح مبدأ الحيطة، في الواقع، أن يقبل صانع القرار جميع جهود الحيطة، حتى مع غياب التأكيدات العلمية المثبتة حول التطورات بعيدة الأمد للمشروع. إن النقد الموجه، في الغالب، لملاءمة مبدأ الحيطة يتمثل بالقول إنه يحض صانع القرار على حيلة مفرطة وعلى البحث عن «صفر خطر» افتراضي، بأي ثمن (برير ١٩٩٢ إيوالد ١٩٩٦، Breyer & Ewald). وإذا قام السياسي بذلك، فلا يمكن أن يعتبر مسؤولاً عن النتائج الكارثية لخيارات أكثر خطورة.

لا يمكن للفهم الجيد للانحرافات المنتظمة الناجمة عن حيلة متطرفة، أن يتجنب تحليلاً لمشكلة المراقبة التي يمارسها المواطنون على المنتخبين من خلال ممارسة حق التصويت (مانان ١٩٩٥، بيرزفورسكي، ستوكس ومانان ١٩٩٩، Przeworski, Stokes, Manin). ويدفع، بخاصة، خطر تشويه السمعة أو فقد المنصب والامتيازات التي تستبناها، السياسي، إلى اتخاذ إجراءات قاسية للوقاية من الأخطار، من خلال وضع حدود للكتمان لدى المنظم أحياناً، وسيطرة المصالح الخاصة عليه إذن. ليس مبدأ الحيطة إذن وفي النهاية، سوى مبدأ بسيط للتحاشي.

وهناك أمور أخرى وراء هذا الميل إلى الحيطة المتطرفة. فليست المعلومات العلمية التي يستند إليها قرار سياسي جرة إنعاش، إنها هي نفسها نتاج الخبرة. أما أن يؤدي تحريض الخبير إلى انحراف نحو الأمر الواقع، كما أشرنا إلى ذلك مرات عدة هنا، فهذا يعني أن الأمر قد انتهى. إن مشكلة تحريض الخبراء تضخم مشكلة تحريض صانع القرار السياسي المنتخب. وتصبح الحيطة المتطرفة حليف التوصية الحذرة. وفي النهاية، لا يمكن أن يلام أحد لأنه ارتكب خطأ في تقدير الأخطار، لا السياسي ولا الخبير. ألا يصبح «مجتمع الخبراء» بذلك مجتمع عدم الاختيار؟

## المراجع

- AINSWORTH Scott, 1993, «Regulating lobbyists and interest groups influence», *The Journal of Politics*, 55 (1), p. 41-56.
- ALONSO Ricardo et MATOUSHECK Nikos, 2008, «Optimal delegation», *Review of Economic Studies*, 75, p. 259-293.
- APPLEGATE John, 1991, «The perils of unreasonable risk: Information, regulatory policy, and toxic substances control», *Columbia Law Review*, 91 (2), p. 261-333.
- ARROW Kenneth, 1951, *Social Choice and Individual Values*, New York, Wiley.
- ASHFORD Nicholas et CALDART Charles, 2008, *Environmental Law: Challenges, Change, and Decision-Making*, Cambridge, MIT Press.
- BARON David, 2000, «Legislative organization with informational committees», *American Journal of Political Science*, 44 (3), p. 485-505.
- BAWN Kathleen, 1995, «Political control versus expertise: Congressional choices about administrative procedures», *American Political Science Review*, 89 (1), p. 62-73.
- BECK Ulrich, 1992, *Risk Society, Towards a New Modernity*, Londres, Sage Publications.
- BENDOR Jonathan et MEIROWITZ Adam, 2004, «Spatial models of delegation», *American Political Science Review*, 98 (2), p. 293-310.
- BREYER Stephen, 1992, *Breaking the Vicious Circle: Toward Effective Risk Regulation*, Cambridge, Harvard University Press.
- CONDORCET, 1785, *Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la probabilité des voix*, Paris, Imprimerie royale.
- CRAWFORD Vincent et SOBEL Joel, 1982, «Strategic information transmission», *Econometrica*, 50 (6), p. 1431-1451.
- DAHL Robert, 1974, *Who Governs? Democracy and Power in an American City*, New Haven, Yale University Press.
- DEWATRIPONT Mathias et TIROLE Jean, 1999, «Advocates», *Journal of Political Economy*, 107 (1), p. 1-39.
- EPSTEIN David et O'HALLORAN Sharyn, 1994, «Administrative procedures, information and agency discretion», *American Journal of Political Science*, 38 (3), p. 697-722.

- 1999, *Delegating Powers*, Cambridge, Cambridge University Press.
- ESTERLING Kevin, 2004, *The Political Economy of Expertise*, Ann Harbor, University of Michigan Press.
- EWALD François, 1996, « Philosophie de la précaution », *L'Année sociologique*, 46 (2), p. 383-412.
- FAURE-GRIMAUD Antoine et MARTIMORT David, 2003, « Regulatory inertia », *The RAND Journal of Economics*, 34, p. 413-437.
- 2007, « Political stabilization by an independent regulator », dans Vivek Ghosal et Johan Stenneck (eds.), *The Political Economy of Antitrust*, Amsterdam, Elsevier, p. 383-416.
- FIORINA Morris, 1982, « Legislative choice of regulatory forms: Legal process or administrative process », *Public Choice*, 39, p. 33-71.
- GILARDI Fabrizio, 2001, « Principal-Agent models go to Europe: Independent regulatory agencies as ultimate step of delegation », article présenté au ECPR General Conference, Canterbury, 6-8 septembre.
- GILLIGAN Thomas et KREHBIEL Keith, 1989, « Asymmetric information and legislative rules with a heterogeneous committee », *American Journal of Political Science*, 33 (2), p. 459-490.
- 1990, « Organization of informative committees by a rational legislature », *American Journal of Political Science*, 34 (2), p. 531-564.
- GODARD Olivier, 2001, « L'expertise économique du changement climatique planétaire », *Annales des Mines*, p. 29-50.
- GROMB Denis et MARTIMORT David, 2007, « Collusion and the organization of delegated expertise », *Journal of Economic Theory*, 137, p. 271-299.
- GROSSMAN Gene et HELPMAN Elahanan, 1994, « Protection for sale », *American Economic Review*, 84, p. 833-850.
- 2001, *Special Interest Politics*, Cambridge, MIT Press.
- HANSEN John, 1991, *Gaining Access: Congress and the Farm Lobby, 1919-1981*, Chicago, University of Chicago Press.
- HECLO Hugh, 1978, « Issue networks and the executive establishment », dans Anthony King (ed.), *New American Political System*, American Enterprise Institute, p. 87-124.
- HIRIART Yolande et MARTIMORT David, 2012a, « Le citoyen, l'expert et le politique: une rationalité complexe pour une

- régulation excessive du risque», *Annales d'Économie et de Statistiques*, hors série, p. 153-182.
- 2012b, «How much discretion for risk regulators», *The RAND Journal of Economics* (à paraître).
- HIRIART Yolande, MARTIMORT David et POUYET Jérôme, 2010, «The public management of environmental risk: Separating ~~the~~ ~~the~~ and ~~the~~ post monitors», *Journal of Public Economics*, 94, p. 1008-1019.
- HOLMSTRÖM Bengt, 1999, «Managerial incentive problems: A dynamic perspective», *Review of Economic Studies*, 66, p. 169-182.
- HUBER John D. et SHIPAN Charles R., 2002, *Deliberate Discretion: The Institutional Foundations of Bureaucratic Autonomy*, Cambridge, Cambridge University Press.
- 2006, «Politics, delegation, and bureaucracy», dans Barry Weingast et Donald Wittman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy*, Oxford, Oxford University Press.
- HULA Kevin, 1999, *Lobbying Together: Interest Group Coalitions in Legislative Politics*, Washington D. C., Georgetown University Press.
- HUNTINGTON Samuel, 1975, «The democratic distemper», *The Public Interest*, 41, p. 9-38.
- KECK Frédéric, 2010, *Un monde grippé*, Paris, Librairie Lavoisier.
- KHALIL Fahad, KIM Doyoung et SHIN Dongsoo, 2006, «Optimal task design: To integrate or separate planning and implementation?», *Journal of Economics and Management Strategy*, 15, p. 457-478.
- KOLLMAN Ken, 1998, *Outside Lobbying, Public Opinions and Interest Groups*, Princeton, Princeton University Press.
- KREHBIEL Keith, 1990, «Are congressional committees composed of preferences outliers?», *American Political Science Review*, 84 (1), p. 149-163.
- 1992, *Information and Legislative Organization*, Ann Arbor, University of Michigan Press.
- LAFFONT Jean-Jacques et MARTIMORT David, 2002, *The Theory of Incentives: The Principal-Agent Model*, Princeton, Princeton University Press.
- LAFFONT Jean-Jacques et TIROLE Jean, 1993, *A Theory of Incentives in Procurement and Regulation*, Cambridge, MIT Press.

- LEE Maria, 2005, *European Union Environmental Law: Challenges, Change and Decision-Making*, Oxford, Hart Publishing.
- MANIN Bernard, 1995, *Principes du gouvernement représentatif*, Paris, Flammarion.
- MARTIMORT David, 1999, «The life cycle of regulatory agencies: Dynamic capture and transaction costs», *Review of Economic Studies*, 66, p. 929-947.
- MARTIMORT David et SEMENOV Aggey, 2008a, «Ideological uncertainty and lobbying competition», *Journal of Public Economics*, 92 (3-4), p. 456-481.
- 2008b, «The informational effects of competition and collusion in legislative politics», *Journal of Public Economics*, 92 (7), p. 1541-1563.
- MARTIMORT David et STOLE Lars A., 2011, «Public contracting in delegated common agency games», University of Chicago (dactyl.).
- MAYHEW David, 1974, *Congress: The Electoral Connection*, New Haven, Yale University Press.
- MELUMAD Nahum et SHIBANO Toshiyuki, 1991, «Communication in settings with no transfers», *The RAND Journal of Economics*, 22, p. 173-198.
- MILBRATH Lester, 1963, *The Washington Lobbyists*, Chicago, Rand McNally.
- NOWOTNY Helga, 2003, «Democratizing expertise and socially robust knowledge», *Science and Public Policy*, 30, p. 151-156.
- PRENDERGAST Canice et STOLE Lars, 1996, «Impetuous youngsters and jaded old-timers: Acquiring ■ reputation for learning», *Journal of Political Economy*, 104, p. 1105-1134.
- PRZEWORSKI Adam, STOKES Susan et MANIN Bernard, 1999, *Democracy, Accountability and Representation*, Cambridge, Cambridge University Press.
- ROMER Thomas et ROSENTHAL Howard, 1978, «Political resource allocation, controlled agendas, and the status quo», *Public Choice*, 33, p. 27-43.
- ROSANVALLON Pierre, 2006, *La légitimité démocratique. Impartialité, réflexivité, proximité*, Paris, Seuil.
- SALISBURY Robert, 1990, «The paradox of interest groups in Washington-More Groups, Less clout», *The New American Political System*, Ed. A. King, Washington, 2<sup>e</sup> éd.

- SHEPSLE Kenneth, 1978, *The Giant Jigsaw Puzzle: Democratic Committee Assignments in the Modern House*, Chicago, University of Chicago Press.
- SOBEL Joel, 2010, «Giving and receiving advice», University San Diego (dactyl.).
- THATCHER Mark et STONE SWEET Alec, 2002, «Theory and practice of delegation to non-majoritarian institutions», *Western European Politics*, 25 (n° spécial), p. 1-22.
- VAN HOUTVEN George et CROPPER Maureen, 1996, «When is ■ life too costly to save? The evidence from U.S. environmental regulations», *Journal of Environmental Economics and Management*, 30, p. 348-368.
- WILDAVSKY Aaron, 1966, «The political economy of efficiency: cost-benefit analysis, systems analysis, and program budgeting», *Public Administration Review*, 26, p. 92-310.
- WILSON James, 1979, «American politics, then and now», *Commentary*, février, p. 39-46.
- 1989, *Bureaucracy: What Do Agencies Do and Why They Do it?*, New York, Basic Books.
- WRIGHT John R., 1990, «Contributions, lobbying and committee voting in the U.S. House of Representatives», *The American Political Science Review*, 84 (2), p. 417-438.





## ما النهر؟

### نقد وأبحاث ميدانية

#### في اختبار المواقف غير المحددة.

لا تنفصل مسألة النقد، في العلوم الاجتماعية، عن عمليات البحث الميداني وبواعثه، ذلك أن هذا البحث يعيد دوماً إلى موقف غير محدد. ولا يرتبط النقد بموقف أو رغبة (استباقية) هي وقف على العلوم الاجتماعية، ولا بعملية خاصة مختلفة عن العمل النقدي الذي يقوم به المختصون. يصدر النقد أولاً عن موقف غير محدد - بشكل ملموس، وغير معزول فكرياً - لا نستطيع وصفه وتفسيره. هذه هي الصعوبات التي تشعرنا بضرورة البحث الميداني مهما كان - سواء كان عقلياً أو علمياً. ويعتبر النقد، بهذا المعنى، أيضاً، العملية التي على العلوم الاجتماعية ممارستها على أبحاثها نفسها والتي تدعو إلى التخفيف من طموحها النقدي، الذي يشوهه مروجوه المزعمون الذين لا يرون، أحياناً، واقعاً يشهد به المعنيون أو ينكرونه. ما الموقف غير المحدد؟ أجيب، مستوحياً لديوي (Dewey) إنه الموقف حيث يكون البحث الميداني ضرورياً، أي الموقف «المنفتح على البحث لأن عناصره الأساسية غير مجتمعة» (ديوي ١٩٦٧ ص ٦٩). أية أبحاث ميدانية تسمح، عندئذٍ، بالإجابة على هذا الطابع غير المحدود للموقف؟ إنها تلك القدرة على تعديل الموقف من خلال إظهار أبعاد الواقع التي بقيت خفية حتى ذلك الحين، أو من خلال استبعاد مظاهر اعتبرت في البداية بديهية (م ن، ص ١٨٣). تنضم تعاريف

مسار البحث، بهذا المعنى، إلى ما يدل عليه النقد (ما يمكن أن يعنيه): تغيير طابع الأصناف التي تبدو بديهية بالنسبة إلى من يستخدمها، إظهار جوانب مجهولة من الواقع. وتشد هاتان العمليتان انتباهي بشكل خاص لأنها، بحق، العمليتان المطلوبتان بشكل واضح جداً من الدراسات البيئية، والتي يمكن أن تميل لتقدم نفسها اليوم، على أنها مركز متقدم للنقد وللфكر الانعكاسي للعلوم الاجتماعية ذاتها (إنغولد، 2011a). ترغب الدراسات البيئية، بذلك، في تغيير خصائص أصناف الطبيعة والمجتمع والعلوم كما هو الحال مع الأنظمة المنفصلة عن الواقع. وهي تقترح الحديث باسم أبعاد الواقع المجهولة، بخاصة أبعاد غير البشر. وتثار عملية تغيير خصائص الأصناف هذه من خلال مصطلحات خاصة، حين لا تكون هذه الأصناف ثابتة وتشكل مجالاً للمنافسات بين المعنيين والمؤسسات المختلفة. ونقترح أن نلاحظ هنا هذا النموذج من المواقف غير المحددة، انطلاقاً من إدارة المياه في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

في سياق الفراغ القانوني الذي تلا إلغاء الامتيازات عام ١٧٨٩ وتوسيع شرطة الإدارة، تصاعدت النزاعات بسبب أنظمة ذات طبيعة متنوعة جداً. وقد منح التراكم غير المتجانس للأنظمة - الإدارية والقانونية والاجتماعية والسياسية - ثقلًا كبيراً لقدرة مختلف المعنيين على الاعتراف بتعريفهم للمواقف في حالات النزاع، أو على فرض هذا التعريف. وقد استخدم المعنيون، بذلك، العديد من الأبحاث الميدانية التي سعت - فشلت أو نجحت على درجات مختلفة - إلى «تجميع» واقع اجتماعي نزاعي غير محدد. وقبل أن يؤدي قدوم الجمهورية الثانية إلى تفجير الإجابة الجمهورية على مشكلات الحياة في المجتمع، كانت هذه الأبحاث قد ظهرت، نتيجة إفشال القانون باعتباره وسيلة مفضلة لتنظيم المجتمع. لقد استجوبت هذه الأبحاث، التي انتشرت في دوائر مختلفة جداً، تنوع المعارف - القانونية والتاريخية والإقليمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية - وبخاصة قدرتها

على التفكير في الأوجه المختلفة « لكل » بدأنا بتسميته الشأن الاجتماعي. وقد شكل البعض من هذه الأبحاث المواضيع الأولى لإعداد تنظيم غير مسبوق لمختلف أوجه هذا الشأن، تنظيم حدد المعنيون موضوعاته من خلال حل النزاعات. ولقد بقيت العلوم الأكاديمية على هامش هذه النقاشات التي تركزت على المسائل الفنية جداً، في المرحلة الأولى. وتوجهت أبحاث المتنازعين، في الواقع، نحو حل المشكلات المعروفة، مثل التمتع بملكية الأرض ومصادرها. وكانت هذه الأبحاث تضيء، من خلال هذه المشكلات الملموسة جداً، على مسائل الانتماء أو الاستبعاد من جماعات إقليمية - مغلقة أو منفصلة - وإليها، في الوقت نفسه الذي كانت تثار فيه مسألة توحيد الإقليم وتشكيل المجتمع اعتبارها أفقاً ومشكلة. ولقد اهتم بالمطلب المزدوج للوصف والإصلاح رجال لم تكن تلك مهنتهم. ودعت هذه المشكلات، التي حولت قضايا إدارة المياه إلى مشكلات اجتماعية إلى تاريخ آخر للبحث لم تدعمه العلوم الاجتماعية الأكاديمية، الناشئة، إلا قليلاً. وبعيداً عن القلق الانعكاسي الذي يميز اختصاصاتنا، فإن حديثي لا يسعى أبداً إلى إعادة الاعتبار للكفاءات النقدية العادية للمعنيين القدامى. إنه يسعى إلى اقتراح تاريخ آخر (نقدي) تعطيه العلوم الاجتماعية من ذاتها، ومن فضائلها النقدية التحريرية. كما أنه يسعى، وبخاصة، للتفكير بالروابط بين النقد والبحث، ذلك أن مسار البحث يحرك أبعاد الأصناف التي ندرك الموقف من خلالها، ويتيح إظهار أبعاد جديدة للواقع، في مواجهة فقر الأبحاث الإدارية، إضافة إلى عدم تأثيرها في الواقع ذي الأبعاد القانونية القوية. تستخدم الأبحاث التي يقوم بها المعنيون مشاريع معروفة ومسارات إعداد معارف جديدة. كما لا يكون اتساع المشكلة نفسه محدداً فيها بشكل مسبق: لذلك يخضع مقياسها لنقاشات بين المشاركين لتحديد حلقة «المهتمين»، بشكل خاص. وتقود ضرورة حل مشكلة أو إعادة تشكيل نزاع المهتمين إلى إنتاج معارف قادرة على إيضاح الأوجه الجديدة للواقع، وتكون الناطقة الرسمية باسمه. إن هذه

الأبحاث هي إذن مناسبة لملاحظة كيف يعد المعنيون المعارف الهادفة إلى التنسيق بين الآفاق العملية والفكرية المختلفة حول الواقع - إنها هنا حقيقة النهر واستعمالاته المتنافسة فنياً واجتماعياً. وسأهتم، في نتيجة تأخذ شكل افتتاحية، وباعتباري مؤرخة، ببيان كيف سُمح لي، في نزاعات مياه ملموسة جداً، في مكان سكني، بدعم هذه الفرضية من خلال ملاحظة القدرة المتنوعة للمهتمين في تنظيم النهر المتنازع عليه و«تجميعه».

### مواقف غير محددة وأبحاث ميدانية

إن إلغاء الامتيازات، في ليلة الرابع من آب ١٧٨٩، قد أزال مجموع المصادر الإقطاعية التي تشبه الحقوق الشخصية للأسياد، من دون أي تمييز بين الأجور ذات الأصل الإقطاعي وتلك الناتجة من عقود، والتي اعتمدت في «النظام القديم» بمجمله. لقد وجدت الطواحين، ومجموع استعمالات الماء، بشكل أوسع، وقد تم تأطير البعض منها ضمن إجراءات قديمة جداً لمصلحة الجماعات المحلية نفسها، ضمن فراغ قانوني. وإذا ما اعتُبرت أملاك الدولة الموروثة من الأملاك الملكية من خلال ضم مجموع مجاري المياه القابلة للملاحة أو العائمة، فإن المصير القانوني لمجاري المياه الأخرى - الأكثر عدداً، والتي تستخدم لأغراض متنوعة جداً - بقي معلقاً على مدى القرن التاسع عشر. ولم تقم القوانين الثورية ولا القانون المدني بكسر هذا الصمت القانوني، وتعددت المشكلات بين أولئك الذين يطعمون بالموارد، المشاطئون، والقرى، ومجموعات السكان. وقد أدى النقاش، الذي استأنف ما جرى في «الحكم القديم» إلى الانقسام بين رجال القانون. كما أدت إلى نزاعات فكرية حامية حول امتلاك المياه أو حول تبعيتها إلى صنف «الشؤون المشتركة» التي سبقت، أو شكلت، امتداداً للحوار الأكثر شمولاً حول الملكية. واستمر، على أرض الواقع، الطحانون وأصحاب المعامل والصيادون والمشاطئون والمالكون الذين يروون أراضيهم في استخداماتهم واستجراهم للمياه في حين حاول فاعلون جدد

الوصول إلى هذه الموارد. ومع صدور قانون لو شاپلييه (Le chapelier)، لم يعد من وجود شرعي للمؤسسات الإقليمية القديمة جداً في الغالب، والتي نظم من خلالها بعض المستفيدين أنفسهم بشكل جماعي، اشتمل على (١٥٠٠) مؤسسة نقابية للرعي. وقد تابعت هذه المؤسسات، مع ذلك أعمالها، قبل (وبعد) أن حولت الدولة تأطيرها، بدءاً من عام ١٨٦٥. وفيما لم يحسم المصير القانوني «للمياه الجارية» إلا عام ١٨٩٨، مع صدور أول قانون عام حول المياه، فقد وسعت سلطات الشرطة الإدارية مفهوم الأملاك العامة لتشمل مجموع مجاري المياه. وكان تنظيم الإدارة يمارس، بخاصة، عبر السماح باستعمالات جديدة. غير أن هذه الصلاحية لم يمنحها قانون للإدارة، مع ذلك: إنها ناتجة من توسيع السلطة النظامي. فقد تحررت هذه السلطة من دورها كأداة بالنسبة إلى القانون وهيأت للإدارة حقل عمل مستقلاً، لا حدود معرفته له، سوى تلك التي أطرتها قوانين الملكية وإجراءات «النظام القديم»، التي جرى تثبيتها والمحافظة عليها. ويشهد هذا المسار بوجود اتجاهين متناقضين ضمناً، يزدادان قوة في عهد «القنصلية» و«الإمبرطورية»: تعريف أكثر التصاقاً بالمصلحة العامة من قبل الإدارة وأكثر التزاماً بها، وحماية متنامية للحقوق المكتسبة في الوقت نفسه. لقد فضلت الجمعيات الثورية، بين عامي ١٧٨٩ - ١٧٩٩، في الواقع، تثبيت قوانين المواطنين. وانطلاقاً من السنة الثامنة، منح نابليون سلطة الإدارة المزيد من القوة: فقد تأكدت امتيازاتها بخاصة في سياسات الأشغال العامة والتنظيم الإقليمي وكذلك في استعمال موارد المحيط، مثل الأجراس والثروات الباطنية والمياه. غير أنه، وفيما ثبتت الإدارة قدرتها النظامية وتوسعها، ضمن حركة واحدة، أضيفت ضمانات جديدة لحقوق الملكية والاستخدام. وبعد سقوط الإمبرطورية، قام العلم القانوني بتدعيم هذه الضمانات الشرعية، ما أدى إلى ازدياد في مواقف النزاعات الحقوقية - القانونية والإدارية. ومارس مهندسو الجسور والطرق، على الأرض، فعلياً، وصاية فنية، وكُلفوا بتوضيح قرارات الإدارة. وقد أثارت تدخلاتهم المتطفلة، في أثناء تلك الفترة، نزاعات أدت إلى

عمليات ضبط مستمرة، من أجل حصر ما يعود إلى السلطة الإدارية وما يعود إلى السلطة القضائية بخاصة، وفقاً لمؤشر يتحرك على هوى العلم القانوني وعلاقات القوة المحلية.

ويشهد هذا الحيز القانوني والإداري المعقد انتشار نزاعات تتبع أنظمة مختلفة، متنافرة في الغالب، ومتنافسة أحياناً. وكان من الممكن، في كل نزاع، أن تؤثر أنظمة ذات طبيعة مختلفة وذات معامل قانوني مختلف المستويات جداً، أو أن تستنفر أنظمة قانونية («الأنظمة الخاصة والمحلية» التي يعيد فيها القانون المدني، إلى القانون، من دون إهمال العلم القانوني») وأنظمة إدارية غير متجانسة في ذاتها (قرارات، أنظمة، تعاميم) وأنظمة اجتماعية، متنوعة جداً هي أيضاً، تمارس بطريقة قسرية إلى حد ما (العادات، الاستخدامات غير المكتوبة، صيغ التوزيع أو «أدوار المياه» المحددة في أنظمة خاصة بالمؤسسات النقاية أو المصايد عليها من الكاتب بالعدل، المساهمات في الأشغال المشتركة والعقوبات للمخالفين، إلخ). وإذا نحن لم ننظر سوى إلى الأنظمة الاجتماعية، فإن درجة القسرية التي تتم من خلالها ترتبط، بخاصة، بصلابة مختلف الجماعات التي تضمن احترامها. تلك الصلابة التي تتنوع في خلال المرحلة وفقاً لعلاقات القوة، وذلك بسبب الفراغ القانوني الذي عملت ضمنه بعض هذه الجماعات في تلك الحقبة، بخاصة المؤسسات النقاية.

إن التراكم البعيد عن الانسجام لأنظمة من طبيعة مختلفة جداً قد منح أهمية كبرى لقدرة مختلف الفاعلين على إشهار تعريفهم للمواقف في حال النزاع أو فرض هذا التعريف. وإذا أردنا أن نقول ذلك بطريقة أخرى، وفي إطار عدم تحديد القواعد التي يمكن أن تطبق، فإن المعارف التي تسمح بدعم تعريف نزاع أو مشكلة تقوم بدور رئيس. وبذلك، يشير الحصول على المياه، سواء استمر من خلال الاعتراف بالحقوق المكتسبة، وتم الحصول عليه من خلال موافقة الإدارة أو تعديله بعد نزاع، لدى مجموع المشاركين المعنيين باستخدام المياه أو تنظيمها - المهندسون، المفوضون الإداريون، رجال

القانون والقضاة، وكذلك المالكون وأصحاب المصانع أو المستخدمون - إرادة معرفة ظهرت على شكل أبحاث ميدانية.

لم يلتزم المشاركون، من خلال هذه الأبحاث، فقط باختيار نقدي للأنظمة وإمكانية تنسيقها، بل اقترحوا أيضاً وصف الموقف الذي يساهمون فيه. وقد أخذت هذه الأوصاف أشكالاً متنوعة، من تاريخ استخدامات المياه وطرائقها الفنية إلى تاريخ المؤسسات المؤطرة لجماعات المستخدمين وعلاقاتهم مع السلطات السيادية، مروراً برسم الإقليم، أو بمشهد صنعه الإنسان. وقد جرى التعبير عن هذه الأبحاث من خلال عمليات هامة لجمع الوثائق والنقل وترجمة الوثائق القديمة، وكذلك من خلال الأبحاث حول تضاريس الأرض أو أسماء الأماكن أو الآثار. ولقد مُنح دور مسيطر للتاريخ في هذه الأوصاف، ذلك التاريخ الذي دُعي إلى التعبير عن المسارات التي ساهمت في فردية كل نزاع - تلك الفردية التي لا يمكن أن ننسبها إلى مجموعة أنظمة واحدة. لا تشكل هذه الأبحاث عملية استعادة لواقع ستساهم في استقراره، فقط، فهي لا تنفصل عن محاولات - متنافسة - لتوضيح الموقف. إن المعارف التي أوصلتنا إليها هذه الأبحاث تشكل، إذن، جزءاً لا يتجزأ من تعريف النزاعات وحلها. إن المعنيين الذين يقومون بهذه الأبحاث يساهمون في تعريف المواقف، ويمكن لعملهم أن يطلق أشكالاً من إعداد أنظمة جديدة، واجتهادات قانونية، وقوانين حيث لا يزال يسيطر صمت تشريعي.

### الحقوق والأراضي والتقانات

وبما أن مصير المياه الجارية لم يحدد بعد الثورة الفرنسية، فقد استمر تطبيق الإجراءات الموروثة عن «النظام القديم» التي أفسح لها القانون المدني في المجال بشكل صريح. فكان يعود إليها، بخاصة، في حال حدوث خلافات ويعهد للسلطة القانونية - وليس الإدارية - بدور السهر على تطبيق هذه الإجراءات القديمة «الأنظمة الخاصة والمحلية حول مجاري المياه

واستعمالاتها» (المادة ٦٤٥). غير أن القانون المدني بقي صامتاً بالطبع حول طريقة معرفة الاعتراف بهذه القواعد التي تحكم الاستعمالات وفرضها. لقد توجهت أبحاث مختلف المشاركين أولاً نحو البحث عن المحفوظات والوثائق القديمة. فقام المستخدمون والمالكون باستخراج الوثائق القديمة وتجميعها وحشدها وترجمة تلك التي تعزز حقوقهم الخاصة. ولقد أطلق تفسير هذه الوثائق، في الوقت نفسه، نقداً للقواعد قيد التطبيق. كما قاد بخاصة إلى الكثير من القرارات المتناقضة للنظام الإقطاعي وقوانينه الإلغائية، المتعلقة بمعرفة من - من المشاطئين أو الجماعات القديمة أو الدولة - يرث الحقوق التي كان يمارسها الأسياد على المياه. ولم يقتصر الخلاف العقائدي الذي قسّم، عندئذٍ، رجال القانون حول إمكانية امتلاك «المياه الجارية»، وحول تبعيةها للأمالك العامة، أو إلى صنف الأملاك المشتركة، على الكتب والمجلات القانونية. فقد كان حاضراً حتى في مراسلات المالكيين ومذكراتهم، كما تم التعبير عنه في جميع النزاعات.

لقد تطورت خطابات واضحة جداً على المستوى القانوني في مقاطعة روسييون القديمة (Roussillon)، تلك المقاطعة ذات التقاليد العريقة في استعمال المياه، حيث شكل الحق السيادي على المياه موضوع نزاعات متلاحقة، منذ التحاقها بفرنسا. ويرى المشاطئون الذين يرغبون في استخدام مياههم، أن مجاري المياه غير القابلة للملاحة ترتبط بشكل كامل بصنف «الأمالك التي لا تعود لأحد» أو «الملكية المشتركة». ومن خلال إثبات أن الشعب أو الدولة، هما الورشان الوحيدان المباشرين والممكنان للأسياد القدامى<sup>(١)</sup>، اعترض المستفيدون الجدد، سكان الوديان العليا، على الجماعات التي سكنت تاريخياً السهول، وتمتعت بحقوق مكتسبة قديمة وادعت أن حقوقها بالأنهار تصل إلى روافدها أو حتى نبعها. وتمسكت هذه الجماعات بحقوق حصلت عليها من تنازلات منحتها إياها السلطات السيادية، ويتوجب

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، المحفوظة الوطنية (F 103555).



حمايتها مثل حقوق الملكية. لقد أيدت اجتهادات محكمة النقض، بدءاً من عام ١٨٣٨، هذه القراءة انطلاقاً من نزاع وقع في المنطقة، ولا يزال هذا الاجتهاد معترفاً به حتى اليوم<sup>(١)</sup>.

إذا اتفقنا على إتاحة فسحة لنقاشات روسيَّون هذه، فالأمر نفسه ينطبق على الدور الذي قام به القضاة الكاتالانيون الذين قاموا «بتعديل جوهرى» في القانون المدني عام ١٨٠٤ (أسييه - أرديو، ١٩٨٦، Assier - Andrieu). توقع المشروع الأولي، في الواقع، أن تترك المياه خارج الشأن العام وتحت التصرف الحصري للمشاططين. وهكذا فقد سُكِّل من «جماعة» مستفيدين مؤلفة من جميع مشاططي مجاري المياه. وقد حصل قضاة مونييلي، مع ذلك، على إضافة البند المذكور أعلاه والداعي إلى احترام «الأنظمة القديمة والمحلية» وإلى إحالة النزاعات إلى المحاكم. لقد كان المطلوب فرض الاعتراف بمبدأ أولية الحقوق، التي تحميها المحاكم، على الحاجات التي تنظمها الإدارة. وقد ساهم هذا التمييز في منح علوم القياس تفوقاً خاصاً.

ومع ذلك، لم يجر البحث عن آثار القواعد القديمة في المحفوظات فقط. وبسبب غياب السندات المكتوبة التي تثبت شرعية الاستخدامات أو عدمها، فقد عبرت الأبحاث عن نفسها أيضاً من خلال أوصاف للمواقع. فقد بحث المعنيون، في الواقع، في المواقع والمشاهد، عن البقايا المادية أو الأثرية أو الاقتصادية التي تركها هذا الاستعمال شاهدة على حقوق هؤلاء أو أولئك (أسماء الأماكن، مأخذ المياه وحجمها، شبكات السواقي والقنوات، المساحات والمؤشرات الزراعية المستفيدة من الري، الأساليب الفنية في استخدام القوة المحركة إلخ.).

وهكذا فقد عمَّ إثبات الحقوق المتنافسة من خلال وصف موقع استخدام الماء وتاريخه، أو، لنقل ذلك بدقة أكثر، من خلال تأويل الآثار المتبقية في المحفوظات أو الآثار المادية التي قامت عليها هذه الأوصاف وهذه التواريخ

(١) ١٠ نيسان ١٨٣٨، الملاكون الإقطاعيون لكرماني C. ملاكو ريفسات وآخرون.

(إنغولد، ٢٠١٢). وتتيح قراءة هذه المواد، في الواقع، تأويلات مختلفة للرباط بين أثر الفعل ومعناه في أصله. هل كان تصرف خاص، مثل أخذ حجم معين في الماء من قناة، استمراراً لتقليد قديم ومعترف به، أم أننا أمام تجديد أو إعادة تثبيت استخدام أصبح باطلاً بالنسبة إلى الاستخدامات الجديدة التي أدت إلى زواله؟ هل يعتبر فرع قناة ساقية ثانوية كانت موجودة، أم أننا أمام تجديد أو إعادة تثبيت استخدام أصبح باطلاً أمام الاستخدامات الجديدة التي أدت إلى زواله؟ هل أن قناة لم يعدل المعنيون مأخذ الماء فيها، بل أدخلوا تحسينات إلى بنيتها كي تحمل حجماً أكبر من المياه، لا تزال القناة نفسها؟

لقد قام تاريخ التقانات أيضاً، وباكراً، بدور أساسي في هذه البحوث، لقد كان دارجاً، في الواقع، أن لا تحتوي المستندات القديمة للحصول على المياه على قياس رقمي لحجم الماء الممنوح. وكانت تجري نزاعات بين المهندسين والمهندسين الزراعيين لتحديد حجم المياه القادرة على تحريك دولا ب طاحونة، في الأزمنة القديمة، ووفقاً للمناطق. إنها جدالات وحسابات قامت على علم آثار التقانات حددت من خلاله حقوق كل فرد. لقد استمتع مهندسو الجسور والطرق بالتذكير بأن القياسات القديمة كانت خاطئة غالباً، وبأنها مرتبطة بعلم المياه الذي لم يأخذ في الاعتبار دور مجاري المياه إلا مؤخراً. وقد سمح هذا النقد لهؤلاء المهندسين بإثبات خبرتهم في تحديد حصة كل فرد، ليس وفقاً لحقوقه، بل وفقاً للاستخدامات وحاجاته التي اعتبروا، حينئذٍ، أنهم خبراء فيها.

### تاريخ آخر لاختراع علم الاجتماع

لقد اضطر المعنيون، من أجل القيام بأبحاثهم، إلى إعادة بناء أنواع كثيرة من المعارف الزراعية والمائية والفنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وإعدادها ونشرها. وقد أدت أبحاثهم، في بعض الحالات، إلى دراسات منتظمة حول المؤسسات والأنظمة الفنية والقانونية والاجتماعية التي تؤثر المجتمعات

المهمة باستخدام المياه. وقد ظهرت بذلك سلسلة من الأعمال العلمية، بدءاً من عام ١٨١٠. وبما أن هذه الأعمال قد تمت ضمن ارتباط منطقي واضح، فقد لاحظت، مع ذلك، أنها تصدر بشكل مترام في عدة مناطق من أوروبا، في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا (انغولد، ٢٠٠٩). تصف هذه النصوص ومؤلفوها أجهزة معرفية وأنظمة ومؤسسات سياسية وقانونية تتشابه كثيراً فيما بينها. ويدافع المؤلفون فيها عن أشكال أصيلة من التنظيم الجماعي لمصدر المياه وعن معارف وأنظمة تحكم العلاقات بين المستخدمين، وكذلك عن أشكال خاصة لحل النزاعات، أو عن أحكام قانونية خاصة منبثقة عن العدالة المُعجلة، اعتبرت محكمة فالانس للمياه أنموذجاً لها، وقد اكتشفت هذه المؤسسة من خلال هذه الأبحاث المائية، التي أرخت لها بذلك. لقد أنتج هذا الأدب الملتمزم الذي واجه مسائل ملموسة وعملية، الأوصاف الأولى التي تربط، بشكل منهجي ومنتظم، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات في علاقتها مع الموقع ومع مصادره. وبعيداً عن المؤسسات الأكاديمية، فقد نشأت معارف حول المجتمع، من الخبرة مع النزاعات، كان مؤلفوها من الناشطين الاجتماعيين. وسأعتمد هنا على مؤلفين، الأول فرنسي، والآخر إيطالي، لإظهار بعض الملامح البارزة لهذه الأبحاث المائية التي ساهمت في إعداد ما يناسب أن نسميه علم اجتماع. يصف الشخص البارز، المهندس الزراعي ورجل السياسة فرانسوا جاك جوير دوياسا (de passa)، بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٥٠، أنظمة الري في الروسيون ثم في أسبانيا، التي يعيد أصلها إلى الشرق، من خلال تاريخ واسع كوني للري<sup>(١)</sup>. ويقترح متعدد الاختصاصات كارلو كاتانيو (Cattaneo)، في إيطاليا، أوصافاً دقيقة لمنطقة اللومباردي ونجاحات

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، فرانسوا جاك جوير دوياسا، مذكرات حول مجاري المياه وقنوات الري في جبال البيرينيه الشرقية، باريس، مطبعة السيدة هوزار ١٨٢١، رحلة في إسبانيا في السنوات، ١٨١٦، ١٨١٩، ١٨١٨، ١٨١٧ أو أبحاث حول السقاية، حول القوانين والعادات التي تنظمها، حول القوانين والبلدية التي تعتبر وسيلة قوية لتحسين الزراعة الفرنسية. باريس مطبعة السيدة موزار ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ٤ أجزاء.

الزراعات فيها، وذلك للرد، بخاصة، على مشاريع نقل طرائق الري من إيرلندا إلى الهند التي تم وضعها في السنوات ١٨٤٠ - ١٨٥١<sup>(١)</sup>.

تشير هذه النصوص إلى استمرار القواعد التي تنظم استخدام المياه، متجاوزة تتابع السلالات والأنظمة السياسية. ألح جويير دوباسا، من خلال وصفه للبناء الموجود في الإقليم باعتباره إنشاءً بطيئاً، مرات عديدة، على القدم السحيق لما يسميه «نظام الري» الذي «قاوم الثورات واجتاز القرون». وأبرز، بدقة، نوعاً من اللامبالاة بالأنظمة السياسية: لا ترتبط الإدارة الجيدة للمياه بالأشكال السياسية ويمكنها أن تحقق الازدهار للزراعة «حتى في ظل نظام حكم متنقل من الاستبداد إلى الإقطاع إلى الملكية الفردية إلى النظام الدستوري». يعرض كاتانيو بوضوح مفهوم «اللامبالاة السياسية»، هذا الذي يعمل في المسارات التي تساهم في تشكيل الموقع. وقد رأى فيه «مفتاح» تاريخ إيطالي موحد ومشترك في شبه الجزيرة، ومفهوماً مركزياً يربط من خلاله بقوة، استمرار التنظيم الإقليمي باستمرار الظاهرة البلدية والمدينة. (انغولد ٢٠٠٥). لقد حاول هؤلاء المؤلفون إدراج رابط يعتبر وسيلة تناغم بين المصادر، والموقع والسكان، ضمن زمن لا يعير اهتماماً للأنظمة السياسية. يشمل هذا التناغم المحتفى به، في الواقع، الدفاع عن نوع من التوازن بين المرتفقين القدماء، والداخلين الجدد الراغبين في الوصول إلى تقسيم المياه. وفيما يخفي مجرى الماء، في ذاته، قوة توزيعية ويتيح للإدارة إمكانية وصول المرتفقين الجدد إلى المصدر، فإن هذه الأوصاف تسعى إلى حماية نوع من التوازن في العلاقات المتوترة، بين ما هو قبل وما هو بعد، كما تم التفاوض عليها واعتمادها عبر الزمن. إن اللامبالاة بما هو سياسي لدى

(١) من أجل مجموع الاقتباسات كارلو كاتانيو، مذكرات حول لومبارديا الطبيعية والحضرية، ميلانو موندادوري ٢٠٠١ [١٨٤٤] «بعض المؤسسات الزراعية لشمال إيطاليا التي تطبق النموذج الإيرلندي» في كترولو كاتانيو «مقالات في الاقتصاد الريفي» تورينو، اينديو ١٩٧٥ [١٨٤٧] ص ٨١ - ١٤٥، «الصناعة والأخلاق» محاضرة في جمعية تشجيع الفنون والحرف، ميلان ١٨٥٥، «الزراعة الانكليزية تقلد زراعتنا» ١٨٥٧، م ن، ٢٢٥ - ٢٥٢.

كاتانيو قد نُشرت بشكل مبتكر من أجل عرض إحدى الفرضيات الأساسية: وجود «نظام سفلي لمؤسسات» خفية، انتقلت بصمت من جيل إلى جيل ضمن التنظيم نفسه للحقول والقواعد والممارسات المشتركة (انغولد ٢٠٠٨). ويتوافق جووير دوباسا مع كاتانيو في الدفاع عن أولية مؤسسات قانونية قديمة، يهددها التشريع الجديد - القانون - الذي فرضه النظام السياسي. ويحتل قانون قنوات جر المياه مكانة جوهرية بين هذه المؤسسات: يدافع المؤلفان عن استمراره، أو بالأحرى، عن إعادة تطبيقه، فيما جميع دول أوروبا - من فرنسا إلى البرتغال، مروراً بالبلدان الجرمانية وروسيا - تبحث في البيميون واللومباردي عن أنموذج هذا القانون. وقد وسعت في عام ١٨٤٠ إلى إعادة إدخاله في القانون المدني، فيما يتعارض مع التعريف المطلق للملكية المدعم بقانون نابليون<sup>(١)</sup>.

يرى كاتانيو، الذي أبدع الأفكار الأكثر أهمية حول الفيدرالية في إيطاليا قيد الإنشاء، أن نجاح الزراعة الكثيفة في اللومباردي إنما يعود إلى السيطرة على المياه الناتجة من العلاقات التي تربط المناطق بالإقليم. وقد ضمنت هذه «الإدارة الصالحة» للمياه الازدهار لما أطلق عليه اسم «الوطن المصطنع» الذي بُني في مجموعته عبر تتابع أجيال مُغفلة. فيما يرتسم، في العمق، الغائب الأكبر عن هذا التاريخ: الدولة. إذ لا ينسب شيء من إنشاء هذا الإقليم إليها، فحين ظهرت، لم تعد سوى حَكَم يحافظ على النظام الذي بني من الأسفل. إن المكانة الممنوحة للدولة لدى جووير دوباسا أكثر غموضاً. تُقدم الدولة، هنا أيضاً، على أنها غائبة عن الإعداد التاريخي لمؤسسات إدارة المياه، إلا أنها مدعوة في الوقت نفسها كي تقوم بدور المنظم الأساسي. تميل هذه الدراسات التاريخية إلى إلغاء الدور الثابت، الذي تقوم به الدولة،

(١) حول هذا التاريخ الأوروبي (وغير الأوروبي) بشأن ارتفاع قناة المياه، المشرع للمرة الأولى في قانون البيميون عام ١٨٣١ والذي يناقض مفهوماً مطلقاً عن الملكية، أنظر موسكاتي (Moscatti) ١٩٩٣.

في «النظام القديم»، في عمل المجموعات نفسه ومؤسساتها: دور توثيق الحقوق من خلال الموافقة على الأنظمة الداخلية لتوزيع المياه، ودور تأطير القيد من خلال الموافقة التنفيذية على «أدوار» المالكين والمساهمين، ودور دعم العقوبة ضد من لا يخضع للنفقات الجماعية التي تقوم بها الجمعيات. كانت الدولة تقوم بهذه الأدوار، من خلال القضاء الذي كان يقوم بدور الإدارة والتشريع، وألغي بعد الثورة. إن نسيان الدولة هذا قد تم في اللحظة التي سعت فيها هذه الأخيرة إلى إصلاح جمعيات المرفقين، هذه «التنظيمات الوسيطة» التي تعمل تحت رعاية إدارية أكثر صرامة، وذلك في إيطاليا وفرنسا، وأوروبا بشكل أوسع.

لقد تم تسجيل هذه الدراسات العلمية في لحظة خاصة من القرن التاسع عشر، حيث نما تيار أبحاث حول «النظام القديم»، أبرز الأشكال المؤسسية التقليدية المهددة بالزوال من قبل نظام القوانين المدنية الجديد. ولقد ساهمت هذه الأبحاث في إعداد الاستبيانات الأولى حول الفعالية الاجتماعية، وذلك قبل الأبحاث «اللوبيزية» (نسبة إلى المهندس الفرنسي Le play) التي استبقت، هي نفسها، «إبداع» الأبحاث العلمية في علم الاجتماع الأكاديمي. لم يطل المقام بالأبحاث الأولى حتى استُبعدت سياسياً كما علمياً باعتبارها «تقليدية»، إلا أنها فتحت الطريق أمام العلوم الاجتماعية (باشيوشي ودافيد ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، كوترو ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، سافوا وأودرن ٢٠٠٨؛ كالاورا وسافوا ١٩٨٩ (Bachicocchi, David, Cottureau, Savoye, Audren, Savoye) Kalaora, Savoye) لقد منحت الأبحاث المائية، المهمة بطريقة عمل مؤسسات «النظام القديم» وبالأنظمة الاجتماعية القديمة، مجالاً واسعاً للمعارف والأنظمة التي تجمع وتستوعب مجموع العناصر المؤسسية لهذه الأنظمة. كما سمحت بالتفكير في جميع أوجه السلطة الجماعية التي يمارسها مجتمع ما على نفسه وعلى أعضائه.

## إجراءات المعرفة،

## بين التجديد الاجتماعي

## والحقوق المتنافسة

لقد اعتمدت قواعد التوزيع الاجتماعي المنبثقة عن علاقات القوة، والمفاوضات التي تمت، لفترة طويلة، على استخدامات معترف بها، وكذلك على أشكال من عدم المساواة في الوصول إلى مصدر المياه. كيف لنا في هذه الظروف أن نفسح في المجال للجديد، سواء ارتبط الأمر بالمعنيين أو المرتفقين. تقع هذه المسألة في مركز النزاعات وتقدم الأبحاث الإجابة عنها بطرائق مختلفة.

يستجوب مجموع المعنيين أنفسهم والذين يقومون بالأبحاث، سواء كانوا من مهندسي الجسور والطرق، أو القضاة، أو المالكين، هوية المعنيين المختصين بمشكلة. إن حجم هذه المجموعة نفسه غير محدد مسبقاً، وهو خاضع للنقاش. وإذا ما اقتصرنا على مثل واحد، مثل السماح باستخدام جديد لنهر، من هم المعنيون الذين من حقهم إبداء الرأي، بشكل شرعي؟ هل هم الجيران المباشرين لمأخذ الماء أو السد، وخدمهم؟ إنها المجموعة الأولى التي يستجوبها مهندسو الجسور والطرق في أثناء الكشف الذي يتطلبه البحث الإداري. ويتوافق ضيق هذه الحلقة الأولى مع تعريف حصري للمهمة التي أوكلت إليهم: إنهم مكلفون بالسهر على «حسن تدفق المياه» لذلك عليهم أن يحددوا بشكل دقيق

ارتفاع مياه التجهيز الجديد، بشكل لا يؤدي معه هذه التجهيز إلى حدوث فيضان على الأراضي الأعلى. ويرغب بعض مهندسي الجسور والطرق، وهم يواجهون هذا التعريف الحصري لمجموعة المعنيين المختصين (ولمهمتهم)، أن يفسحوا في المجال لجميع مرتفقي النهر، الذين ربما وصلوا إلى المصدر ضمن أفق زمني بعيد إلى حد ما، لإبداء آرائهم. لقد جرى الدفاع عن هذا الموقف في بداية السنوات ١٨٥٠، بخاصة، من قبل عدد كبير من المهندسين،

في الوقت الذي تأسست فيه مصلحة مياه أتبعت لهم، في كل مقاطعة. لقد اقترح هؤلاء تحويل «الجمهور غير المنظم للمشاطئين» إلى «جماعة ذات مصلحة». وسعوا بذلك إلى تنظيم مجموع الاستعمالات على مستوى واد، معتبرين مجرى الماء كياناً موحداً. إلا أن تدخلاتهم قد أوقفت، بدءاً من عام ١٨٦٠، حين نقضت الاجتهادات القضائية العديد من القرارات الإدارية «في توزيع المياه والتي اتخذها المحافظون، بناء على توصية المهندسين، باعتبارها» «تجاوزاً للسلطة». وقد ذُكر مجلس الدولة الإدارة ومهندسيها أن عليهم أن يكتفوا بتطبيق «الأنظمة المحلية» القديمة، وأن ليس من حقهم إجراء توزيع للمياه بين المرتفقين إلا في حالات خاصة جداً. وقد حضر النقاش، أيضاً، المرتفقون المقيمون بعيداً في أسفل التجهيزات الجديدة، أحياناً. واستخدم هؤلاء المرتفقون الطريق القضائية، منكرين على الإدارة كل طموح في التدخل في نزاعاتهم مع القادمين الجدد. ذلك كان حال المناطق السهلية في المقاطعات المروية تقليدياً، في مواجهة فتح مأخذ مياه جديدة سمحت بها الإدارة في الأجزاء العليا من الوديان. وفيما حاولت الإدارة، في كل حالة على حدة، كف يد المحاكم في النزاعات، انطلقت، إذك، نقاشات - بين المهندسين ورجال القانون - لمعرفة المسافة التي يتأثر بها استجرار المياه. ويعيد تعريف «المعنيون المختصون» بذلك إلى قضايا الصلاحيات المشتركة بين الإدارة والعدالة. وستُظهر النقاشات من أجل تحديد هذه الصلاحيات، تنافساً شديداً بين المهندسين ورجال القانون، يتبدى، بخاصة، من خلال أسئلة مثل: «ما مجرى الماء». وتعيد الحصنة التي حصلت عليها، في البحوث، مختلف أوجه المعارف، المعارف التاريخية ومعارف الإقليم من جهة، والمعارف النفسية، ومعارف الطبيعة والقياس من جهة أخرى، إلى قضايا تحديد مجموعة المعنيين المختصين، كما ترتبط بالقدرة الخاصة لكل من هذه الأوجه على الإفصاح في المجال للتغيرات وللقادمين الجدد. وتُعتبر المعارف الفنية ومعارف القياس المستخدمة بشكل خاص من



مهندسي الجسور والطرق، والتي تتابع، في الميدان، مهمة شرطة المياه التي تقوم بها الإدارة، في البداية، معارف تسمح تماماً بمنح فرصة للداخلين الجدد. ولقد أراد المهندسون، من خلال نقل النقاش من الحقوق إلى القياس منح دور للحاجات. وتقوم المعارف الفنية، في الوقت نفسه، بتحريك الحدود: فهي تفضل رؤية موحدة للنهر، من خلال النظر إلى مجموع المرتفقين بالمياه على ضوء قياس مشترك. لقد اعتبر المهندسون أنفسهم أخصائيي قياس من أجل منح كل مرتفق كمية المياه التي تلي حاجاته، واختاروا، مقياس غزارة مجرى الماء الطبيعية مقياساً مشتركاً. وبذلك تحل الدراسة الطبيعية للنظام المائي للنهر محل دراسة المستندات والحقوق التنافسية للمرتفقين؛ لقد أراد المهندسون إدارة نهر موحد يعتبرونه متحرراً من الحقوق (انغولد ٢٠١٠ و2011b).

وبالمقابل، اعتبر المرتفقون القدامى أنه ليس باستطاعة الإدارة أن توافق على استخدامات جديدة إلا بعد مراعاة الحقوق القديمة وتسديدها. فقد رأوا أن «الجماعة تولد الفوضى» فهي تهدد المواقع المكتسبة من خلال الكثير من «التجديد» الذي يزرع بذور «الجنح والجرائم». إن التقويم المبالغ فيه لمعارف التاريخ لدى المرتفقين القدامى لا يعني أنهم لا يستخدمون طرائق (داخلية) تتلقى الجماعات المغلقة صاحبة الحقوق، من خلالها، أعضاء جددًا وتعيد تركيب قواعدها من أجل استيعاب القادمين الجدد. لقد قرأ هذا العنف - خطأ - على أنه سبب الاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بها المجتمعات ضد الدولة، فيما يشكل هذا العنف، حقيقة، نداءً للدولة للدفاع عن الفصل بين مجالات العدالة والإدارة. لقد ترافق الدفاع عن الحقوق التاريخية على المياه مع إدانة تدخل الإدارة في القضايا التي من الواجب أن تتبع القانون المدني لوحده. ولقد اعتُبر، بذلك، الاستخدام المشترك بين الجميع، والذي تنظمه الإدارة، وكأنه آت من زمن آخر ما أن اعترف بالحقوق المكتسبة للمرتفقين القدامى وجرت حماية هذه الحقوق. لقد قاد هذا التوزيع للحقوق

وللحاجات والذي أكدته الاجتهادات القانونية، إلى حصر صلاحية الإدارة بتنظيم المياه التي يقال إنها «فائضة» فقط: إذ كان يعود إلى المحاكم حماية القواعد القديمة لتوزيع المياه، ويعود للإدارة توزيع «الفائض الذي يبقى في الخزان أو في المصدر المشترك [وحده]، وذلك من أجل تلبية [...] حاجات جديدة». وبذلك فقد اعتبر المرفقون القدامى أن ليس من صلاحية الإدارة منح حق الوصول إلى مرتفعين جديد، إلا حين ينتفي وجود نقص في المياه. وتؤكد الاجتهادات القضائية أن المشاركة في المياه «التي تتمتع بها جماعة المشاطين، تخضع، في الواقع، للحدود التي وضعتها القوانين القديمة التي تسهر عليها المحاكم. وبذلك يجري في النهر نوعان من الماء «يمتزان ليشكلا كتلة واحدة»، إلا أنهما في الواقع متميزان حقوقياً: «المياه المتاحة» و«المياه الموضوعة بتصرف السلطة»<sup>(١)</sup>.

إن التوزيع الثابت بين الحقوق والحاجات يمنح مبدأ القياس، أي للمعارف الذي تعتمده، أهمية خاصة جداً. ماذا يعني النقص؟ هل هناك مياه فائضة؟ كيف يمكننا أن نقيسها وفي أية نقاط من الأعلى ومن الأسفل؟ من يمكن أن يكلف بهذا القياس؟ يعني قياس المياه، بذلك، المساواة بين القضاة والمهندسين في تنظيم المياه: فالحقوق المكتسبة محمية من المحاكم، فيما ترى الإدارة سلطتها في الضبط والتي تقتصر على المياه الفائضة فقط. لقد قادت النقاشات، حول وجود النقص، الفرقاء الحاضرين إلى تطوير فرضيات مختلفة حول معنى مجرى ماء وعمله انطلاقاً من النبع حتى المصب مروراً

(١) من أجل مجموع الاقتباسات، لويس ريب (L. Ribe) «القوانين والاستخدامات حول مجاري المياه المستخدمة في ري الأراضي وتحريك المعامل في مقاطعة البيريني الشرقية» في جوزيف دو فيرنيني - پويرازو J. de Verneilh - Puyraseau، ملاحظات اللجان الاستشارية حول مشروع القانون الريفي، مجموعة ومنظمة ومحللة، مع مخطط إعادة نظر للمشروع نفسه... الجزء ٣، تحليل عقلائي، مسبق بعدة مذكرات خاصة موجهة إلى الوزير، باريس، المطبعة الإمبراطورية، ١٨١١، ص ٦٣٨ - ٦٧٨؛ أنطوان جوبيير - كامباني، (A. Jaubert - Campagne) في السقاية في مقاطعة البيريني الشرقية وحقوق السقائين في المياه، باريس مطبعة السيدة هوزار ١٨٤٨.

بالروافد، والعلاقات بين حركة الماء السطحية والجوفية، في حالتها الطبيعية أو عدم انتظام تنوعها (إنغولد، 2011 b).

لقد استدعي التاريخ، من جهة، كي يدعم تطبيع الجماعات الإقليمية ومؤسساتها القديمة، في مواجهة النظام التشريعي الجديد الذي تأسس من خلال القانون المدني، فيما استدعي مظهر الطبيعة من أجل تطبيع مجاري الماء: لقد حاول المهندسون، في مواجهة التعريف القانوني لمختلف أصناف المياه، فرض تقسيم آخر للواقع. فوصفوا الأنهار على شكل أشياء لا يمكن أن تحدد أبعادها إلا من خلال صفاتها المادية (الجيولوجية والمائية)، فقدموها بذلك على أنها متحررة من الحقوق. ويمكن للمعارف التي استخدمها المهندسون، المعارف الطبيعية ومعارف القياس، أن تُدرس من وجهة نظر القدرة الخاصة لعلم - علم الطبيعة أو علم المهندس - على التعبير عن تنوع استخدامات النهر وعلى إحلال الانسجام بينها. غير أن هذه القدرة على التوفيق بين ممارسات ومعارف منفصلة لا تمنح المهندسين، الكلمة الفصل، بالضرورة، ذلك أن الانسجام الذي أنتجته المعارف يمكن أن يتعرض للطعن من خلال فقدان السيطرة. إذ تصطدم هذه المعارف بالقدرة العملية للقانون في حل النزاعات. ينتج من هذا تقويمنا للأهمية القانونية للعملية التي قام بها مهندسو الدولة، حين حاولوا استبدال مفهوم الأنظمة القانونية المختلفة للمياه بمفهوم «النظام المائي»، في إدارة الأنهار وتنظيمها: لقد سعوا إلى إحلال عدم تمييز الغزارة الطبيعية، محل توزيع بين فئات مياه قانونية متميزة. لقد رغبوا في تحويل نظام للأشياء نظمه القانون ورسمه وعرفه، إلى نظام يستند إلى الطبيعة، زعموا أنه يحقق المعرفة والقياس في الوقت نفسه.

### المؤرخ في تجميع النهر

لقد ورث الجغرافيون والمؤرخون ورجال القانون هذه الأبحاث التي قامت في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد نهلت أولى رسائل

«الجغرافية البشرية» عام ١٩٠٢، وعدة رسائل أكاديمية، ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، بذلك من عملية توثيق واسعة جداً ضمن مجموع المعارف التي أنتجت في إطار مسار حل هذه النزاعات. وأعادت العلوم السياسية والاقتصاد والدراسات البيئية، منذ فترة قريبة، أي في ثمانينيات القرن الماضي، اكتشاف هذه النصوص، واعتبرتها أولى الأوصاف الإثنية-التاريخية - الجغرافية للأقاليم المائية ومؤسساتها. وقد أثارت الحياة المديدة الاستثنائية لبعض مجموعات الري، عندئذ، اهتماماً متجدداً، لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية، بشأن إيلينور أوستروم (E. Ostrom) بخاصة التي حصلت على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٩ من أجل أبحاثها. لقد وصفت أنظمة الري في هذه الأبحاث على أنها «بدائل تجريبية» لـ «مأساة الحياة»<sup>(١)</sup>. إن هذه المأساة التي بشرت بالنهب الحتمي للطبيعة حين لا تجري حمايتها بقوانين الملكية الحصرية أو بأشكال من الحاكمية الضاغطة، قد جرى تكذيبها إذن من خلال الدراسات حول البشر الذين يعيشون، بلا مأساة، معتمدين أشكالاً من التنظيم الذاتي للمجتمعات. غير أن اكتشاف الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لأنظمة الري لم يكن مبتكراً في القرن العشرين. فقد طورت أنظمة الزراعة المروية، في الواقع، في القرن التاسع عشر باعتبارها نماذج لنجاح الربط بين الأفعال الفردية والخير المشترك، بخاصة عبر مؤسسات قانونية مختصة تدخل في تناقض مع الأشكال الجديدة للملكية، المطلقة والذاتية، مثل تلك التي فرضتها القوانين المدنية، والتي لم تلحق بأشكال التنظيم الجماعي المكرسة، حول الثلاثي، الدولة والملكية الفردية والمصلحة العامة. إن إضفاء الطابع التاريخي على هذه الأوصاف الإثنوغرافية وسياق تشكيلها ونقلها، وصيغ استخدامها، قد سمح لي بالتوضيح بأننا أمام أبحاث ولدت ضمن نزاعات محددة ومحلية جاءت لتدعم مواقف اجتماعية

(١) أوستروم (١٩٩٠ ص ١٨)؛ غارث هاردن (G. Hardin) «مأساة الناس» العلوم، ١٩٦٨ (١٦٢)، ص ١٢٤٣ - ١٢٤٨. وحول هذا النقاش، أنظر إنغولد (٢٠٠٨).

وسياسية واقتصادية، في اللعبة المتوترة للوصول إلى مصدر الماء، في الوقت الذي كانت الحكومات الإدارية تعدل قواعده. لقد شكلت هذه الأبحاث المائية بعيداً عن أهميتها الإثنوغرافية (الأهمية الوحيدة التي اعتمدها علم التاريخ التسجيلي المعاصر)، محطة من أجل الدفاع عن الحقوق التاريخية للمجتمعات المحلية في المياه، كما سعت إلى نوع من الإصلاح القانوني والمؤسساتي ضمن الدولة الليبرالية. لقد ثبت أن مجرى الماء، والمكانة التي تحتلها المعارف التاريخية في التعريف الممكن والطريقة التي تستطيع فيها هذه المعارف دعم الحقوق المتنافسة، قد بقيت قضايا ملحة دوماً في الملاحظة المعاصرة للنزاعات من أجل استخدام مجاري المياه والمحافظة عليها. لقد وجدت نفسي، أنا القاطنة قريباً من قناة، معنية بالنزاعات باعتباري مؤرخة، وذلك ضمن مسار موازٍ لذلك المسار الذي درس في القرن التاسع عشر حول تجنيد معارف التاريخ والإقليم للدفاع عن الحقوق في مواجهة الإدارة. ففي بداية شتاء عام ٢٠٠٩ حين تنخفض المياه، تغلق الأغصان السدة التي تسمح لجزء من الماء المحول إلى القناة بالعودة إلى النهر من أجل مراعاة الغزارة المحجوزة والمحددة من قبل الإدارة للمحافظة على الحياة في البيئة المائية. يتوقف مرور المياه عدة ساعات فتموت حوالى عشر سمكات في سرير النهر. وحين تستدعى شرطة الماء من قبل أعضاء جمعية الصيادين، تقوم بتنظيم ضبط. وتفرض غرامة باهظة بحق من سمي رئيس النقابة المكلف بالقناة. يظهر الحادث الفراغ المؤسساتي الذي تعمل القناة ضمنه: لقد حفرت هذه القناة في القرن السادس عشر من أجل استخدام الطواحين المدنية وري مساحات واسعة من الحدائق، لتصبح قناة أصحاب المصانع في القرن التاسع عشر، في الوقت الذي تحولت فيه بعض الطواحين إلى مصانع، داعمة للنمو الصناعي الهام، والمحدود بالنسبة إلى المدينة. ونشأت نقابة عام ١٨٢٥ تجمع المصانع العشرة التي تستخدم القناة، وقام العاملون بالري، هم أيضاً، بتنظيم أنفسهم في نقابات سميت البيت الريفي للسقاية، غير أنهم لم يكونوا سوى

مرتفقين من القناة التي كانت تعتبر خاصة وملكاً لأصحاب المصانع. وبدأت المصانع بالإغلاق تدريجاً وكان آخرها في سبعينيات القرن الماضي، وتحول معظمها إلى مساكن؛ وهناك عنفة واحدة تعمل اليوم لإنتاج الكهرباء من الماء، من أجل الاستعمال المنزلي. لقد أخذ استخدام الماء من أجل الحداثق حجماً كبيراً، حتى ولو أن الحداثق القديمة العمالية بقيت أقل ميلاً إلى البستنة وأكثر اتجاهاً إلى الترفيه على أبواب المدينة. في بداية الألفية الثالثة، حول ما يقارب من مئتي حداثقي قاطنين في أسفل المعامل القديمة، تنظيمهم القديم إلى مؤسسة نقابية حرة تطلب من الإدارة، في كل عام، السماح باسترجار الماء، وتنظم فيما بينها أدواراً للماء بخاصة في حالة النقص. أما على بقية المسار، فيقوم السقائون بنزع المياه من دون رقيب: لم تعد النقابة منسجمة إذن، قطعاً مع الاستخدامات الحقيقية للقناة. إذ يقوم أصحاب المصانع القدامى لوحدهم بالإصلاحات في القناة ويسهر المالك المنتج للكهرباء من الماء، لوحده، على صيانة مأخذ المياه، بخاصة في فصل السقاية في الصيف، فيما لا يشغل معمله إلا في شهور الغزارة من الخريف إلى الربيع. وكان عليه بعد الحادثة أن ينظم استخدامه، وقد عهد إليّ، ضمن هذا الإطار، بالمحفوظات القليلة التي بقيت لديه. يمكن أن تعتبر تجهيزاته في الواقع، «مؤسسة أصولاً». إذ يمنح هذا النظام الاستثنائي على القانون العام، والذي أكدته الاجتهادات القانونية لمحكمة النقض في القرن التاسع عشر، لمالك أن يقدم براهين على وجود طاحونته قبل إلغاء الامتيازات، إعفاءً من طلب موافقة الإدارة على تشغيل عنفته. إن المطلوب إذن إثبات وجود التجهيزات قبل عام ١٧٨٩، من خلال وثائق محفوظة أو تسجيلات على مخططات قديمة. وبعيداً عن هذا الاستدعاء الأول للمعارف التاريخية، تعتبر كتابة تاريخ القناة، واستخداماتها العديدة، بخاصة، مناسبة لإعادة تعبئة مجموع المعنيين بالقناة من أجل توحيدهم في بنية جديدة تسمح بتحقيق انسجام أفضل بين الحقوق والاستخدامات والواجبات لدى مختلف المرتفقين. إن حظر إغلاق القناة حقيقي، إلا أنه

لا يكفي من أجل إنتاج آلية جماعية. إن «المايونيز» لا تختمر، كما يشير إلى ذلك أحد المعنيين. إن المؤسسة المحلية للصيد ناشطة جداً، فهي تشارك بشكل مباشر في شرطة الأنهار من خلال مراقبي - صيد متطوعين، وقد كانت المحرض على كتابة محضر الضبط. ويرى بعض المناضلين البيئيين، ضمن هذه المؤسسة، في المصانع القديمة خطراً على الحياة الحيوانية، وتواكبهم في ذلك التوجيهات الأوروبية التي تفضل سمك الترويت والسومون، وترى في المستويات القائمة في الأنهار حواجز في وجه الهجرة الصاعدة لهذه الأنواع. يتميز تاريخ النظام القضائي الفرنسي بالتوسع الدائم لشرطة المياه التابعة للإدارة التي لم تتمكن قط، مع ذلك، من التحرر من الحقوق المكتسبة القائمة، كما رأينا ذلك مع الاجتهادات القانونية في القرن التاسع عشر. ويلجأ مجلس الدولة اليوم إلى نص قانوني مشترك «التوجيه - الإطار» حول الماء لعام ٢٠٠٠، كي تتمكن الإدارة - باسم المصلحة العامة اليوم، والحماية البيئية للحقول المائية - من التحرر من المعوقات المرتبطة بالاستخدامات الموروثة (مجلس الدولة ٢٠١٠). وفيما تتابع الإدارة، مستخدمة الحجة البيئية بالمحافظة على الأنواع غير البشرية، مساراً طويلاً توسّع من خلاله مجال تنظيم مجاري المياه، يتدخل استخدام التاريخ، كما كان هو الحال في القرن التاسع عشر، للدفاع عن الحقوق المكتسبة. كما تستخدم هذه الحقوق، في الوقت نفسه، في إنتاج الكهرباء من الماء. وتتوافق الالتزامات في السياسة الأوروبية لتطوير الطاقات النظيفة، مع هذه الحركة، بهدف دعم المطالبات بحق السماح بإعادة استخدام القوة المحركة لمجاري المياه. ويدخل النظامان البيئيان - إنتاج الطاقة النظيفة والحفاظ على بيئات الحياة المائية - في نزاع. ويسمح، أخيراً، تدخل ممثل خارجي بإدخال آلية جديدة. لقد تطورت القضية في كانون الأول ٢٠١١، نتيجة قيام مشروع تصنيف مجرى الماء محمية بيولوجية. وقد قام منتج للكهرباء من الماء في أعلى النهر بجمع أهم المعنيين بالقناة وحاول الربط بين مختلف أبعاد النهر الاقتصادية والاجتماعية والتراثية والبيئية، من أجل تعبئة البلدية في

مواجهة مشروع التصنيف محمية بيئية وفي مواجهة التوجه العام، الذي تؤيده شرطة المياه - فيما لا تؤيده مؤسسات الصيد المحلية دوماً - والساعي إلى إلغاء المصطبات على الأنهار من أجل تسهيل انتقال الأسماك والترسبات.



لقد بين ريشارد وايت (Richard White, 1995)، بخصوص نهر كولومبيا كيف تم «تشتت» نهر وتقطيعه، من قبل مرتفقين متنوعين غيروه من خلال تملكه. وقد نتج من ذلك، في رأيه، العديد من التعريفات المختلفة لمجرى الماء والعديد من الأنهار المنفصلة. وقد لجأ وايت إلى تجاوز هذه التقسيمات كي يعتبر النهر «كلًا» آلة عضوية، ناتجة من التهجين بين مساره الطبيعي والتاريخ المعقد للكائنات والأشياء التي تشكله، وذلك من خلال التأكيد «أن لا أحد معنيًا بالنهر في كليته»، وأن كل مرتفق يعمل وكأن النهر وحيد. ويعهد وايت، ضمناً، للدراسات البيئية بمهمة التعبير عن الطبيعة الهجينة للنهر هذه، وفي تجميعه في مواجهة تجزئته - الفكرية والمادية - من قبل الممثلين. يُعتبر باحثو العلوم الطبيعية، كما العلوم الاجتماعية ضمن هذا المنظور، الناطقين باسم طبيعة لا رأي لها. تأمل دراستنا أن تكون قد نجحت في إظهار كيف يتنكر منظور، مهما كان مهماً، للعمل الدؤوب في تجميع النهر، الذي قام به المعنيون أنفسهم. وتشكل النزاعات مناسبات تتم من خلالها مواجهة - وكذلك أيضاً أشكال من الاعتراف المتبادل بالاستخدامات غير الحصرية. إن الحلقات المختلفة التي تجري عليها النزاعات (كما رأينا ذلك بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، جمعيات علمية، دائرة إدارية، محاكم، مجتمع سياسي واقتصادي ومحلي وقومي) توظف تنظيمات متنوعة من أجل مناقشة الاستخدامات وانسجامها أو تراتبيتها. وتبقى المعرفة الأكاديمية الأقل حضوراً في هذه الحلقات رغم الاستعداد النقدي الذي تطلبه العلوم الاجتماعية. وبالمقابل، وفيما يجد المعنيون أنفسهم ملتزمين بمواقف لم تُعد قواعد اللعب فيها بشكل مسبق، لذلك فهم مضطرون إلى الأخذ في الاعتبار،



في أبحاثهم، التنوع الكبير في الآفاق. وتسمح دراسة النزاعات بملاحظة هذا الانتشار للأبحاث التي قام بها المعنيون والتي تمت من خلالها مناقشة أشكال الربط التي لا تنتج عن عملية جمع للاستخدامات ولا عن توزيع النهر فقط، بل توظف أيضاً أشكال معارف تسعى إلى إضفاء الانسجام على آفاق عملية وفكرية مختلفة حول النهر وجعلها ملائمة. وتوضح بذلك العلاقات بين عمليات النقد وعمليات البحث، بطريقة أخرى. فلا يتيح البحث نقل النظرة وإعادة تأطير الموقف فقط، بل يحرك مسار البحث الذي يؤدي إلى تغيير موقف غير محدد، أصبح - من خلال مسار البحث نفسه - إشكالياً أي مفتوحاً على إعادة التنظيم، وعلى التغيير.

## المراجع

- ASSIER-ANDRIEU Louis, 1986, *Le peuple et la loi. Anthropologie historique des droits paysans en Catalogne française*, Paris, LGDJ.
- BACIOCCHI Stéphane et DAVID Jérôme, 2005-2006, «Frédéric Le Play. Anthropologie et correspondance», *Les études sociales*, 142-143-144.
- CONSEIL D'ÉTAT, 2010, *L'eau et son droit. Rapport public 2010*, Paris, La Documentation française.
- COTTEREAU Alain, 2005-2006, «Le Play économiste», *Les études sociales*, 142-143-144, p. 119-131.
- DEWEY John, 1967 [1938], *Logique. La théorie de l'enquête*, Paris, Puf.
- INGOLD Alice, 2005, «Savoirs urbains et construction nationale. La ville, au-delà de l'État-nation?», *Revue d'histoire des sciences humaines*, 12, p. 55-77.
- 2008, «Les sociétés d'irrigation: bien commun et action collective», *Entreprises et Histoire*, 50, p. 19-35.
- 2009, «To historicize or naturalize nature: Hydraulic communities and administrative States in nineteenth century Europe», *French Historical Studies*, 32 (3), p. 385-417.
- 2010, «Cartografare le acque e le risorse "naturali" nell'Ottocento. La Carta Idrografica d'Italia e gli ingegneri delle miniere», *Contemporanea*, 1, p. 3-26.
- 2011a, «Écrire la nature. De l'histoire sociale à la question environnementale?», *Annales HSS*, 1, p. 11-29.

- 2011b, «Gouverner les eaux courantes en France au XIX<sup>e</sup> siècle. Administration, droits et savoirs», *Annales HSS*, 1, p. 69-104.
- 2012, «Conflits sur les eaux courantes en France au XIX<sup>e</sup> siècle entre administration et justice. De l'enchevêtrement des droits et des savoirs experts», dans Julien Dubouloz et Alice Ingold (eds.), *Faire la preuve de la propriété. Droits et savoirs en Méditerranée (Antiquité-Temps modernes)*, Rome, École française de Rome, p. 303-333.
- KALAORA Bernard et SAVOYE Antoine, 1989, *Les inventeurs oubliés. Le Play et ses continuateurs à l'origine des sciences sociales*, Seyssel, Champ Vallon.
- MOSCATI Laura, 1993, *In materia di acque. Tra diritto comune e codificazione albertina*, Rome, Fondazione Sergio Mochi Onory per la storia del diritto italiano, Biblioteca della rivista di storia del diritto italiano, 33.
- OSTROM Elinor, 1990, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*, Cambridge, Cambridge University Press.
- SAVOYE Antoine et AUDREN Frédéric, 2008, *Frédéric Le Play et ses élèves. Naissance de l'ingénieur social. Les ingénieurs des Mines et la science sociale au XIX<sup>e</sup> siècle*, Paris, Presses de l'École des Mines.
- WHITE Richard, 1995, *The Organic Machine: The Remaking of the Columbia River*, New York, Hill and Wang.

## على عتبة المغارة

### الأنثروبولوجيا باعتبارها ممارسة نقدية

مهما كانت المنع والمكافآت التي ترافق فعالية النقد المدهشة هذه، يبدو أنها لا تحمل، دوماً، بعض الرصانة في الفائدة، فقط، بل إنها تعتمد كذلك على نوع من الالتزام الأكثر شمولية- أكثر شمولية، أيضاً، من الالتزام باستبعاد الأخطاء. إن في النقد شيئاً يرتبط بالفضيلة.

ميشيل فوكو، «ما النقد؟»، 1978.

في مذكرة لمقدمة الطبعة الأولى لكتاب نقد العقل الصرف نقرأ عبارة لكانط (٢٠٠٤، ص ٦) غالباً ما ستردها: «إن قرننا قرن النقد الذي يجب أن يخضع له كل شيء». إنها عبارة أدائية بقدر ما هي تشخيصية تكرر، بذلك، عصر التنوير المنقضي باعتباره عصر النقد. وقد كان شرح هذه الفكرة، لسنوات خلت، في مقالة (٢٠٠٧، ص ٧٩) افتتحت بعنوان لا يقل شهرة: «ما عصر التنوير؟ ويجب إنه خروج الإنسان من أقليته التي يعتبر، هو نفسه، مسؤولاً عنها. ويقصد كانط بالأقلية عدم القدرة على استخدام العقل (القدرة على التفكير) باتجاه الآخرين». وبذلك تكون عبارة «تجراً على التفكير»، وفاقاً لفيلسوف كونيغسبيرغ (Königsberg) شعار عصر التنوير، التي جعل منها الفيلسوف، بدوره، شعاراً له، مع الاختلاف عن سابقه. النقد تحرر إذن. إنه، من وجهة نظر تاريخية، مسار متصل من التحرر الفكري، والسياسي. لقد أدان النقد، في القرن الثامن عشر، السلطة المطلقة والتقريرية الدينية. كما

أدان، في القرن التاسع عشر، الاستغلال الاقتصادي وفضح الأيديولوجية التي تخفيه. واستدار في القرن العشرين ضد المعرفة نفسها، سواء اعتبرناها انشاءً برجوازيًا ضمن خط مدرسة فرانكفورت، أو غريبًا ضمن منظور الدراسات ما بعد الاستعمارية، أو ذكوريًا ضمن منظور أنثوي، وهكذا فقد أمكن وصف حدثنا على أنها زعزعة للتوابت والبديهيات أدت امتداداتها ما بعد الحداثية، بالنتيجة، إلى دفع الحدود إلى أبعد بكثير مما أمكن لكانط أن يتصوره، عبر الهجوم على العقل وعصر التنوير، نفسه، وبخاصة، على القناعة التي لا تقهر بالتقدم العلمي والأخلاقي الذي شكل غايتها - ويقول آخر، هجوم على ما جعل النقد في الأصل ممكنًا بحق.

تندرج العلوم الاجتماعية ضمن تاريخ الفكر النقدي هذا. فهي نتاج له، وقد ساهمت، بالمقابل، في إنتاجه. وإذا كانت مأسستها، باعتبارها مواد علمية، تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر فقط، إلا أنها تمتد جذورها، مع ذلك، في النقد الذي ولد في عصر التنوير ليتوسع ليشمل نقد هذا العصر.

فقد مزجت بدايات علم الاجتماع كما الأنثروبولوجيا، من جهة، ضمن عقد لا ينفصل بين إرادة المعرفة والرغبة بالتغيير، والنقد باعتباره فعلاً فكرياً وفعلاً سياسياً، وذلك انطلاقاً من اشتراكية دوركهايم، وانتهاءً بنزعة بواس (Boas) المناهضة للعنصرية. وقدمت، من جهة أخرى، النظريات الماركسية الجديدة لإيريك فولف (Eric Wolf) أو ميكائيل بوراوي (Michael Burawoy) وحتى الصيغ التأويلية لكليفورد غيريتز (Clifford Geertz) أو البنائية لبرونو لاتور، في تطوراتها المعاصرة، تنويعات لا تنتهي حول موضوع الجذرية. إن التوترات التي يثيرها الفكر النقدي في العلوم الاجتماعية تأخذ، مع ذلك، أشكالاً متنوعة وفاقاً للسياقات القومية. فقد تبلورت هذه التوترات في الولايات المتحدة، وبشكل رئيس في تسعينيات القرن الماضي، حول التعارض بين الكونية والتفكيك، وصراع الطبقات ومطالب الأقليات، والمقاربات المطالبة بالقيم الإنسانية لعصر التنوير

والنماذج القائمة على الاعتراف بالاختلاف، ويورغن هابرماس وجاك داريدا (كالهون، ١٩٩٥). وقد تأثرت، في فرنسا، في المرحلة نفسها، بالانتقال من الصيغة الفينومينولوجية إلى الصيغة العملية، ومن نظريات الكشف إلى نظريات الترجمة، ومن علم الاجتماع النقدي إلى علم اجتماع النقد، ومن بيسر بورديو إلى لوك بولتانسكي (بيناتويل، ١٩٩٩، Bénatouïl). وبعيداً عن هذه التفريعات القومية، قامت، مع ذلك، نقاشات حول النقد في بلدين، وكذلك، طبعاً، في أماكن أخرى من العالم، عبر سلسلة مواجهات جدلية بين الحياد القيمي والالتزام الفكري، وموضوعية الباحث، وإضفاء طابع الموضوعية على موقفه، واستقلال الموظف الإداري وتحديد مكانه من خلال البنى الإدارية، وعلم المعرفة النقدي والنقد الاجتماعي. وأخيراً، فقد استمر الحديث عن وظيفة العلم ودور العلماء في المجتمع بصيغ متنوعة ومتناقضة أحياناً، منذ أكثر من قرن.

إذا أخذنا في الاعتبار، إذن، التنوع في دلالات مفهوم النقد، وكذلك أيضاً متطلبات هذا المفهوم، فما الذي نستطيع أن نحتفظ به منها للاستخدام في العلوم الاجتماعية، ومن وجهة نظر فائدتها الاجتماعية الممكنة، بشكل خاص؟ سأستند، في معالجة هذه المسألة، إلى الإجابة التي قدمها ميشيل فوكو. فمن خلال مفارقة، تعودناها لديه، وضمن مخاضته لعام ١٩٧٨ في الجمعية الفرنسية للفلسفة تحت عنوان مسبق «ما النقد؟» ١٩٩٠، ناقش فوكو، بشكل أساسي نص «كانط» حول عصر التنوير، فيما وجه تفكيره نحو النقد، في مقالة لعام ١٩٨٤ «What is Enlightenment؟»، التي كتبها بمناسبة ذكرى ميلاد «كانط»، مستنداً إلى فكر هذا الأخير، هذه المرة، وبشكل شخصي أكثر (فوكو، ٢٠٠١، ص ١٣٩٢ - ١٣٩٣). يرى فوكو أن النقد هو القدرة على التفكير ببديهية الحاضر: «ما هي نسبة ما هو فردي وعرضي وناتج من المعوقات الاعتبارية، فيما أعطي لنا مما هو شمولي؟». يتجسد شرط وجود العلوم الاجتماعية

وشرط حدوث التغيير السياسي، أيضاً، في هذه القدرة على الاندهاش أمام ما يقدمه لنا العقل والمعرفة القائمة أو السلطة أيضاً، على أنه بديهي، وليس باستطاعتنا، بالتالي، أن نضعه موضع التساؤل، إنه تلك الفكرة التي ترى أن ما هو موجود يمكن أن يكون شيئاً آخر.

ومع ذلك، تواجه النزعة الجذرية للنقد، كما فهمه ميشيل فوكو، عائقاً ثنائياً، كما يمكن أن نقدر. يقف النقد، على المستوى النظري أولاً، عند ملاحظة عرضية التشكيلات الإيديولوجية القائمة واعتباطيتها: فهو يكشف فيها الطابع غير الضروري، ويقترح بذلك لها إمكانيات أخرى ربما حدثت، وأنها ستحدث إذن، إلا أنه لا يسبر نتائج التشكل المدروس ولا يسعى إلى معرفة ما نكسبه، ونخسره، مع هذا الشكل بالنسبة إلى شكل آخر. ويفصل النقد، على المستوى العملي ثانياً، عن العمل بشكل جذري: لقد اهتم الفيلسوف في مؤلفاته كافة، بالتمييز بين ما يعود إلى نشاطه الأكاديمي وما يرتبط بالتزامه باعتباره مواطناً، حتى لو تعرض بحثه ونشاطه حول مسألة السجون لتدخل ما، وقد التزم، بشكل عام، ومن حيث المبدأ، بالتمييز بين العالم والسياسي، وربما استفاد في ذلك من معرفته بالخلط بين الأجناس الذي استخدمه المثقفون الماركسيون، الذين ابتعد عنهم. ويدولي أن العلوم الاجتماعية تسمح، مع ذلك، في تجاوز هذين الحدين، وهذا ما أود توضيحه في هذا النص. يمكننا، من جهة، أن نلجأ إلى تحليل نتائج ظهور تشكيل من دون آخر، وذلك عبر مفهوم الرهانات، بخاصة. ويمكننا من جهة أخرى، الربط بين البحث والعمل، ليس من خلال استخراج نتائج معيارية بصيغة توصية، كما يفعل ذلك الخبراء، ولكن من خلال إظهار الهدف عبر البحث الميداني. علينا من أجل تنفيذ هذا البرنامج، وضع منهجية ساعرفها انطلاقاً من فكرة العتبة. فإذا عدنا إلى رمزية المغارة الأفلاطونية، يمكننا أن نتصور، في الواقع، موقفين يمكن للمفكر أو الباحث أن يتخذهما. يقوم الموقف التقليدي على الابتعاد أكثر، أي على الوقوف خارج المغارة، في ضوء الشمس، من

أجل ملاحظة حالة الجهل التي تعيشها الكائنات البشرية داخل المغارة، وعدم معرفتهم بمصيرهم الخاص وبالعالم الذي يحيط بهم، ذلك لأنهم يعتبرون أوهامهم واقعاً. ويقع الموقف الثاني قريباً من الرجال والنساء، في المغارة إذن، من أجل فهمهم وكذلك التعرف، بما هم عليه، إلى المعارف التي يطورونها والمعارك التي يخوضونها. وتشكل الماركسية والفرويدية نماذج للموقف الأول. وتمثل النظريات النفعية والجماعية الموقف الثاني. وقد انقسم علم الاجتماع الفرنسي، في أثناء العقود الأخيرة، بين هاتين المقاربتين. من الممكن مع ذلك أن نرفض هذا البديل من خلال التوضع على عتبة المغارة، أي من خلال الربط بين الانتباه تجاه الفاعلين وتجاه ما يتولونه ويفكرون به ويفعلونه، والابتعاد من أجل إدراك ما يفوتهم، سواء كان من مصلحتهم عدم رؤيته، وسواء أنهم يقفون في موقع لا يسمح لهم بذلك. إن المطلوب، في الواقع، تجاوز ما قُدم على أنه التناقض الذي لا بد منه بين علم الاجتماع النقدي وعلم اجتماع النقد. ومن المحتمل أن تكون الأثرولوجيا، قادرة بشكل خاص، من خلال نوع الممارسة الخاص بها، والذي يجمع بين الملاحظة المتقربة والنظرة المتباعدة، على المساهمة في هذا التجاوز. هذا ما سأحاول أن أبينه بالاستناد إلى أبحاثي الخاصة، بشكل رئيس، ليس باعتبارها مثالية، بل وبكل بساطة، لأنني أجد نفسي في موقع أفضل من أجل تحليلها بعد أن عشت توتراتها، ومن أجل أن أقدم، عبرها، الأسئلة التي تثار أمام ممارسة النقد في العلوم الاجتماعية. لن أدخل هنا مع ذلك، في تفاصيل الصيغ المنهجية لهذه الأبحاث، التي كنت قد عرضتها في المؤلفات التي أرجع إليها. وسأقتصر، بالأحرى، على إثبات أن كل فكر نقدي يقع في حيز سياسي وأخلاقي من المهم أن يؤخذ في الاعتبار كما الموضوعات والمواقف التي يواجهها. أمل بذلك أن أبين، على قاعدة دراسات الحالات حول الأسباب الثلاثة - المتعلقة بعدم المساواة، والأمن، والإنسانية - التي تحرك المجتمعات المعاصرة، -، أن العمل التجريبي هو

مكان التأسيس للفكر النظري ومكان الاختيار فيه، في الوقت نفسه: تقوم، سلطة النقد في العلوم الاجتماعية، في الواقع، على هذا البحث المضاعف - التجريبي والنظري.

### نقد العقل المناهض للمساواة

كل شيء يجري وكأن كل مجتمع يوزع على أعضائه حصصاً من الحياة تعكس الأهمية التي تمنحها لحماية وجودهم، كما أكد ذلك، باختصار، جورج كانغويليم (١٩٦٦، ص ١٠٣، G. Canguilhem). ويقول آخر، يبدو أن الخيارات التي تقوم بها المجتمعات - سواء على مستوى بلد معين ما، أم على مستوى الكوكب بأسره - تمثل آمال الحياة المتنوعة. ويمكننا أن نضيف إن هذه الخيارات إنما تعبر، في النتيجة، عن القيمة التفاضلية التي تمنح للحيات البشرية. ومن اللافت - إلا أنه نادر ما لفت - أن فوكو، الذي كان تلميذاً لمؤلف «الطبيعي والمرضي» (Normal et pathologique)، قد خصص العديد من محاضراته لدراسة السياسات الحياتية (biopolitiques)، ولم يتبن هذه القراءة لعدم المساواة الاجتماعية تجاه الحياة. غير أن من الصحيح أن عدم المساواة، وبشكل خاص عدم المساواة تجاه الحياة، نادراً ما تظهر على ما هي عليه، وأن اكتشافها يتطلب جهداً خاصاً في فك رموز النظام الاجتماعي. ولقد أدركت صعوبة ذلك حين عملت، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ على مرض نقص المناعة المكتسبة في أفريقيا الجنوبية (فاسان، ٢٠٠٦)، ذلك البلد الذي واجه وضعاً وبائياً غير مسبوق في خطورته، إذ كان متوقعاً أن يتراجع أمل الحياة عشرين عاماً في العقدين القادمين بالنسبة إلى السكان السود، بخاصة أولئك الذين يعيشون في مدن الصفيح، بائسين ومنبوذين.

لقد تم التعتيم على هذه المأساة ورهاناتها، مع ذلك، من خلال السياق النزاعي الذي حدث فيه. وارتبط الجدل الأكثر عنفاً بالتصريحات المتتالية للرئيس الجنوب أفريقي ووزراء صحته الذين أدانوا التفسير الفيروسي لمرض



نقص المناعة وفعالية الأدوية المضادة للفيروسات. ففي رسالة وجهها إلى رؤساء الدول الغنية، ثم، وفي أثناء خطاب افتتاح المؤتمر العالمي حول مرض نقص المناعة الذي استقبله في بلده، عبّر تابو مبيكي (Thabo Mbeki) عن شكوكه حول هاتين النقطتين، كاشفاً بذلك انحيازه إلى الفرضيات المنشقة التي سعى الباحثون، المتممون إلى الولايات المتحدة في معظمهم، إلى ترويجها، منذ عقد من الزمان، ضد التوافق الذي ساد في الجماعة العلمية. فقد اعترض على أن يكون بمقدور فيروس تفسير شدة الوباء، الذي أخذ حجماً أكبر على القارة الأفريقية، مما حدث في العالم الغربي، ودعا إلى أخذ دور الفقر بالاعتبار، من جهة. كما أثار الشكوك من جهة أخرى، في أن يكون وراء الحماسة الظاهرة لدى الاخصائيين، تحالف مصالح بين المنظمات الدولية وشركات الأدوية المضادة للفيروسات ضد الشعوب الأفريقية، أو مؤامرة تم تنظيمها ضد هذه الشعوب. إلّا أن الجميع استنكر أو سخر من هذا الموقف، في أفريقيا الجنوبية وفي جميع أنحاء العالم. وأدين جنون عظمة الرئيس وعدم شعوره بالمسؤولية. كما قدم الناشطون في الحملة للحصول على العلاج، دعاوى ضد الحكومة. وأدانت وسائل الإعلام العامة، والصحافة العلمية عجز السلطات. أضف إن العلوم الاجتماعية لم تقف صامتة، عموماً، ضمن هذا الائتلاف المستهجن. وقد رأى معظم الشارحين أن ممارسة الحس النقدي تعني نقد السلطة قبل كل شيء.

إن الفكرة التي أودان أدافع عنها هنا، في مواجهة هذا التوافق الواسع، هي أن العلوم الاجتماعية لا تكون ضرورية جداً، أبداً، إلّا حين تبدو الوقائع غير مفهومة، وغير مفيدة جداً، أبداً، وتمنح هذه العلوم هذه الوقائع شيئاً من الوضوح. إن إيقاف الحكم يصبح بذلك ضرورة معرفية وأخلاقية أيضاً. ولا نجد، مع ذلك، في هذا التوكيد أية نزعة أخلاقية نسبية، ولا أية مجاملة تجاه الخطاب أو الممارسات المدانة بشكل واسع بسبب بعدها عن الحقيقة (التي يحملها العلم)، وعن الخير (المنتظر من السياسة). ويمكن لعالم الاجتماع أو

عالم الأنثروبولوجيا، بصفته مواطناً، أن يتخذ موقفاً بكل تأكيد. وإن الموقف الذي يتخذه، هذا أو ذاك، باعتباره باحثاً، يبقى من دون نتيجة سوى تأثير نفوذ. وبالمقابل، إذا ما استطاع هذان العالمان أن يمنحا معنى لما يبدو أنه فاقد للمعنى، وأن يقررا إطاراً للتفسير ما يقاوم العقل، فإنهما يقدمان للمعنيين الوسائل كي يفهموا ويبادروا، في الوقت نفسه، إذا هم رغبوا في ذلك. وندرك، بكل تأكيد، أن من الصعب أكثر الدفاع عنهما في هذه الحالة، طالما أن الأمر يتعلق بالحيوات البشرية، وهي في هذه الحالة، بالذات، حيوات الأطفال التي تُلقى الاتهامات حولها بثقلها الكبير. لقد أصبحت تعبئة الانفعالات حول هذا الموضوع، فيما بعد، سلاحاً بلاغياً فعالاً بشكل مخيف مما يحبط، عملياً، كل تفكير ممكن، ويسيء إليه. غير أنه وحتى - وربما، وبشكل خاص - ضمن هذه الشروط، حيث تفخيم الخطاب يجعل التحليل غير مجد، فإن التحليل يبقى ضرورياً. ويتلخص النقد، في معظم الأحوال، في «البحث البسيط عن الخطأ»، كما لاحظ ذلك ريمون ويليامز (١٩٧٦)، ص ٧٥ - ٧٦، R. Williams): علينا إذن أن نجد طريقة أخرى في التفكير لا تطلق «من عادة (أو حق أو واجب) الحكم» ويصبح النقد، ضمن هذا المنظور المتشدد، عموماً، عكس النقد.

هل يعني الإفهام، مع ذلك، أن نقف في مكان مشرف حيث يرى العالم ما لا يكشفه الآخرون، كما يكشف ما يخفونه عن أنفسهم؟ نحن نعلم أن اللوم قد وجه إلى علم الاجتماع النقدي الذي أسسه پير بورديو، وليس من دون مبرر: تأتي شمولية علم الباحث لتسقط القناع عن خداع الميسيطرين وتزيل جهل الميسيطر عليهم. إن هذا الوضع غير كافٍ من وجهة نظر إثنوغرافية: فلا يستطيع الباحث أن ينكر أنه يحصل ممن يجري عليهم البحث على جزء كبير من معلوماته، ومن فهمه إذن. هل يتمثل واجب الباحث في إظهار المواقف التي يدافع عنها العملاء في أثناء الاختبارات التي يخضعون لها؟ نتعرف هنا إلى المنهجية التي ينادي بها علم اجتماع النقد الذي أسسه لوك

بولتانسكي: يصف رجل العلم النزاعات ويصوغها، مقدماً قواعد تبريرات يعلن العملاء عنها من أجل تفسير أفعالهم. إن هذه المقاربة غير كافية، من وجهة نظر أنتروبولوجية: إذ يجهد الباحث في وضع الخطابات ضمن سياقها الثقافي والتاريخي وفي إضفاء صفة الموضوعية عليها في المواقع التي يحتلها العملاء في الحيز الاجتماعي.

وفيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية، اقترح البحث الميداني انتقالاً ثلاثياً بالنسبة إلى البديهية التي أنتجها الخطاب حول الجدل. لا يقتصر المشهد الأفريقي الجنوبي، أولاً، على التعارض بين هرطقة بعض أعضاء معزولين من الحكومة والاستقامة التي تجمع قوى الأمة الحية.

لقد دعمت نسبة هامة من السكان، الزوج بشكل خاص، الرئيس فلا نستطيع إذن أن نكتفي بقراءة تحليلية نفسية لهفوات هذا الأخير. إننا في الواقع، أمام معسكرين يتنازعان. فمن جانب السلطة، نجد، في الوقت نفسه، المنشقين الذين يرفضون المعرفة التي أنتجتها الجماعة العلمية الدولية، أي أخصائيو الصحة العامة، الذين يشيرون إلى المحددات الاجتماعية للوباء، من دون أن يشككوا بهذه المعرفة، والعديد من الأفريقيين الجنوبيين من الأوساط الشعبية الذين يرغبون في إظهار الولاء تجاه الحكومة التي تمثل، بالنسبة إليهم، عصر الديمقراطية الجديد، والذين يقبلون في الغالب نظريات المؤامرة التي تغذيها تجربتهم مع سيطرة البيض، وذلك من دون أن يبدوا رأيهم في المسائل العلمية. أما من جانب الخصوم، فقد توافق الناشطون، الذين كانوا، في الغالب، مناضلين قدامى ضد التمييز العنصري، والأطباء الذين تتوافق مهنتهم، على العكس من ذلك، بشكل جيد مع النظام السابق، والمعارضون السياسيون الذين ساعدهم الجدل من خلال وضع تورطهم السابق في حيز النسيان. لم يعد الأمر مواجهة فكرية بين هرطات ورشاد، فنحن أمام تحالفين لمجموعات تدافع عن قيم متميزة، أو متناقضة. ولم يقتصر النقاش العلمي، ثانياً، على المواجهة بين الحقيقة والخطأ، كما تبدى ذلك، غالباً، في الحيز

العام. فإذا ما لجأ الرئيس ووزراؤه إلى تأويلات هرطقية وخيالية أحياناً، فإن بعضاً من أفكارهم توضح، في الغالب، دور الشروط الاقتصادية في إنتاج الوباء والموقف الغامض لشركات الأدوية في إدارة الأزمة، في الوقت نفسه. وعلى العكس، من ذلك، إذا أظهر الناشطون تشدداً، لا جدال فيه، في مقاربتهم لمرض نقص المناعة، فإن الاهتمام بالواقعة البيولوجية وبالعقاقير قد قادهم إلى التقليل من أهمية الآليات الاجتماعية للمرض ولإجراءات الصحة العامة التي استتبعته. فالبعض لم ير فيها سوى عدم مساواة فيما أهملها البعض الآخر. ولا تُختصر الإدارة السياسية للمشكلة، ثالثاً، في نزاع بين الخير والشر، فعلى الرغم من الأخطاء المؤكدة المرتكبة على رأس الدولة، فقد تذرع العديد من الموظفين الأوفياء للحكومة والمخلصين للسكان، بأخلاق العدالة، والمسؤولية، وكان عليهم، وفاقاً لهذه الأخلاق، أن يقدرُوا أخطار زيادة الفروق في مسألة العناية الصحية، وإحداث تأثيرات جانبية ضارة. ومهما كان التزام المنظمات غير الحكومية وجزء من الجماعة الطبية تجاه المصابين، فإن أخلاقهم الحياتية، وأخلاقهم اليقينية تقودهم إلى نشر صيغ تدخل تقود إلى تجذير المعارضات والتقليل من أخطار الإجراءات التي تظهر لاحقاً من خلال التجارب السريرية. علينا أن نستبدل إذن الجدول المانوي الذي يجمع شيطنة البعض ويمنح البعض الآخر صفة الأبطال، بمنظر أخلاقي أكثر تعقيداً وأقل تنافراً.

يقوم هذا التحليل للانتقال الثلاثي، بشكل بديهي، على أشكال العمل وأنظمة تبرير العملاء، وفاقاً لبرنامج علم اجتماع النقد، إلا أنه يضع هذه الأشكال والأنظمة ضمن منظور آليات الموقف وعلاقات الهيمنة في الحيز الاجتماعي، كما يفعل ذلك علم الاجتماع النقدي. تجد فعالية الترجمة هنا امتدادها في عمل الكشف، وتنبت إمكانية النقد من الانتباه الذي نوجهه إلى المعنيين من جهة، ومن تفكيك رموز الرهانات من جهة أخرى، غير أن النقد يفترض شرطاً آخر، نادراً ما يستخدمه عالما الاجتماع هذان: إنه أخذ التاريخ

في الاعتبار. يمكن للجدال حول مرض نقص المناعة، في الواقع، أن يُقرأ على أنه ظهور للتاريخ بالمعنى الذي يفهمه والتر بينيامين (٢٠٠٠): إنه الظهور المفاجئ للماضي في الحاضر. وفيما كانت النخب الأفريقية الجنوبية تظن أنها قد طردت شبح التمييز العنصري مع تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة، فإن شياطين الذاكرة، المطرودين من الباب بفضل طرد الأرواح الشريرة الوطني، قد عادوا من النافذة مع الأزمة البوذية. وتوضح النظرية الاجتماعية للمرض وفرضية المؤامرة، في الواقع، ما يمكن أن نحلله على أنه ضم لعدم المساواة. ويأخذ هذا الضم شكلاً مضاعفاً في أفريقيا الجنوبية المعاصرة: الشكل الأول موضوعي، ويدعم النظرية الاجتماعية للمرض، والآخر، ذاتاني، ويغذي نظرية المؤامرة. ويدرج الأول عدم المساواة ضمن مادية الأجسام. ويظهر أثر عهود من الهيمنة والتمييز العنصري وترجمتها من خلال مصطلحات نزع القيمة عن الأشخاص والحيوات. تُظهر سيرة حياة مرض نقص المناعة كيف يمكن للهشاشة الاقتصادية، في مدن الصفيح، أن تتحول إلى حياة جنسية تباع وتشتري، وكيف يمكن لغياب المناعة الاجتماعية المعرضة لخطر الإصابة، أن تجسد تأثيرات «العنف البيئي» (فارمر، ١٩٩٩، Farmer). أما الشكل الثاني فيطبع تصور العالم بعلامة عدم المساواة. وينتج من ذلك إدراك للواقع من خلال شبك الريبة والضعيفة. إن تأويلات الوباء باعتباره نتاج أفعال إجرامية وعدم الثقة بالأجوبة التي تعتبر بمثابة إملاءات من البلدان الغربية، تتأتى عن هذا «التأريخ للمهزومين» (كوزيليك، ١٩٧٧، Koselleck). يعبر الاقتصاد السياسي عن النظرية الاجتماعية للمرض، فيما تعبر المقاربة الفينومينولوجية عن فرضية المؤامرة. ويقوم العمل النقدي، هنا، على الاعتراف بالأثر المضاعف، الموضوعي، والذاتاني، لعدم المساواة، عبر غموض الجدال، وعلى التعبير عنه، باعتباره نتاجاً لتاريخ مدمج وليس نتاجاً لزيغ (انحراف).

## نقد العقل الأمني

لقد عرف فن الحكم انعطافة تاريخية أساسية حين انتقل من النظرة المكيافيلية لأمن الأمير إلى المنظور الحديث لأمن السكان، كما أكد ذلك ميشيل فوكو (٢٠٠٩) في محاضراته في الكوليج دوفرانس، حيث عاد للحديث عن موضوع السلطة الحيوية، من دون أن يطره. فهو يرى أن اختراع الأمن قد تطلب مجموعة من التجديدات السياسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: لم تعد السلطة تمارس على إقليم، بل على سكان، ولم تعد تفكر بالأحداث بل بالاحتمالات، ولم تعد تحكم أجساداً بل تصرفات، ولم تعد تنظم بل تحمي، وإنه لذو دلالة، في هذا الإطار، أن ترتبط هذه الأمثلة بالمدينة والفاقة والرباء. ونتعرّف، هنا، إلى أنموذج هو أنموذج السياسة الحيوية، بل إلى أنموذج الحاكمية الذي يؤكد على المعيار بدل القانون والتنظيم بدل الفرض، والمحافظة على الحياة بدل الحكم بالموت. إن الأمن هو إذن المرافق الضروري للاقتصاد في عملية نشر الليبرالية الجيد. ويقوم الفيلسوف بتحليل السياسات الأمنية، وشرحها، بدل إدانتها، موجهاً، في بداية محاضراته تحذيراً: لا يمكن أن يكون التمييز بين الخير والشر سوى مسألة جمالية (وليس أخلاقية)؛ إن تحديد المعارك الصحيحة لا يمكن أن يتم إلا في ميدان قوة يتصارع فيه العملاء (وليس من أعلى كرسي أو في كتاب). ليس النقد، على هذا الأساس، ما نتوقعه: فهو لا يستهجن المراقبة المتصاعدة، والعقوبات غير العادلة، للإمبراطورية الأمنية عموماً. إنه يقوم على إعادة التفكير بالأمن في إطار أوسع (حين المطلوب أن نفهم أكثر من أن ندين). وبإمكاننا مع ذلك أن نستعيد، من خلال حسابات جديدة، المناقشة حول العقل الأمني، على ضوء التطورات الجديدة للمسائل الأمنية في العالم المعاصر سواء على المستوى الدولي، بخاصة منذ ١١ أيلول ٢٠٠٢، أو القومي، وتحديدًا، منذ انتخابات ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالمجتمع الفرنسي. فحيث يقول مؤلف كتاب راقب وعاقب، في الواقع، عن الأمن إنه يخص السكان بمجموعهم، نرى

أن المطلوب، من الآن فصاعداً، حماية جزء مميز بشكل أساسي، ضد آخر يعتبر خطراً بشكل خاص، وفيما يلح على شيء من تخفيف المراقبة والعقوبة، نشهد، على العكس من ذلك، تقانات أكثر دقة وأكثر اكتساحاً، وعقوبات أكثر انتظاماً وأكثر شدة. ويبدو أن الأمن والنظام، اللذين أعلن عن نهايتهما باستعجال، قد عادا، بقوة البداهة، منذ بعض العقود. ولقد قمت بهذا البحث حول النشاط اليومي للشرطة الفرنسية، مع التركيز على الفرق المضادة للجريمة التي تطورت في تسعينيات القرن الماضي لمواجهة الاضطرابات المدنية والانحراف الشبابي، وذلك من أجل سبر هذا الواقع. (فاسان، ٢٠١١، Fassin). تشمل المرحلة الزمنية لهذا البحث الفتن التي حدثت في خريف ٢٠٠٥، والتي سمحت، أكثر من أي حدث جديد آخر، بإدراك رهانات العقل الأمني الجديد.

إن القيام بالوصف الإثنوغرافي للشرطة، أي القيام بالملاحظة الحقلية بشكل مباشر، وإعادة إنتاج هذه الملاحظة بشكل كتابي، يثير مع ذلك، أسئلة صعبة. يشكل الحصول على موافقة، على المستوى العملي أولاً، حاجزاً أساسياً، يسمح، في فرنسا بخاصة، بتقليص إمكانيات الدراسة إلى درجة العدم، تلك الدراسة التي تتطلب حضوراً حقيقياً ومديداً في الميدان بين رجال الشرطة، ضمن نشاطاتهم اليومية. (مونجارديه، ٢٠٠٥، Montjardet). ثم، وعلى مستوى آداب المهنة، هناك مشكلات حساسة يثيرها نشر نتائج البحث في مقالات، وفي كتب بشكل خاص، تلك النتائج التي تتطلب علاقة ثقة بين من قام بالبحث ومن جرى عليهم البحث، من جهة، وتقود من جهة أخرى إلى اكتشاف ممارسات يُعتبر بعضها إشكالياً بشكل مشروع أو مداناً أخلاقياً (أفانزا، ٢٠٠٨، Avanza). يكون تحديد موقع العمل النقدي، ضمن هذه الشروط، ذا حساسية عندما نرغب، بخاصة، في تجنب العقبة المضاعفة للتنديد بسوء استخدام القوة العامة وتبريرها.

لقد اعتمد علم الاجتماع النقدي وعلم اجتماع النقد إستراتيجيتين من أجل

تجاوز هذه الصعوبة. يهتم ريمي لونوار (Remi Lenoir, 1993)، من خلال تقديمه مقابلتين مع مفوض ومفتشة، بإحباطات العملاء الصغيرة، المرتبطة بمهنتهم وموقعهم وعلاقاتهم مع زملائهم أو تراتيتهم، ومع جمهورهم من الضحايا والمنحرفين التي يجري التركيز عليها. إن التعاطف الذي يظهره رجال الشرطة، ضمن هذه الصور الذاتية، تجاه «الطفل الذي سرق قلماً في مخزن» أو «الفتاة التعيسة التي لم يكن أمامها سوى المخدرات أو الرصيف»، قد اعتُبر أمراً بديهاً، بعيداً عن كل احترام للممارسات الفعلية، فيما يتم العمل الموضوعي على مستوى علاقات القوة والسلطة في مجال القمع. يقدم لنا البحث بذلك صورة مؤلمة عن مهنة الشرطيين أكثر من تقديم تحليل واقعي لفاعليتهم، بما في ذلك التجاوزات التي تؤدي إليها. إننا، تماماً، بصدد البعد الذي يهتم به، ضمن هذا المنظور التواصلي، دومينيك ليندهاردي وسيدريك مورو دو بلينغ (D. Lindhardt, C. Moreau de Bellaing, ٢٠٠٥)، طالما أنهما ينكبان على دراسة العنف الشرطي لتحديد شروط الشرعية. ويسعيان بخاصة لفهم عمل «التفتيش العام للمصالح» المعروف عموماً تحت اسم «شرطة الشرطة». نحن لا نملك إذن، وقائع تجريبية ناتجة من الملاحظة، عن صيغ استعمال القوة، بل الانعكاس غير المباشر، الذي ينتج منها، من خلال جهاز يُحدد موقعه ضمن إدارة الأمن العام استقلاله بالطبع. وتشترك هاتان المقاربتان، مهما كانت الفروق بينهما، في التمييز بين ممارستين لدى الشرطة: من خلال توجيه التحليل إلى النظام الذي يعتبر العملاء أنفسهم ضحاياهم، في الحالة الأولى، ومن خلال نقل التحليل إلى الأنظمة التي تحكم الشكاوى، في الحالة الثانية. ويبقى من الممكن اقتراح قراءة أخرى لمعالجة فعالية قوى النظام انطلاقاً من تحليل إتنوغرافي، وليس من خلال استجابات أو ملفات. هذا ما حاولت القيام به من خلال ملاحظة عمل الشرطة لمدة خمسة عشر شهراً، وبشكل أوسع، من خلال ملاحظة تطبيق سياسات أمنية في حي من المنطقة الباريسية. وسأشير إلى ثلاث نتائج لهذه الملاحظة. إن



قوى النظام خاضعة أولاً لتناقض عميق بين أمر بالقمع يتم التعبير عنه من خلال سياسة تعرف بالرقم وتتمثل في تقويم الفعالية الشرطية من خلال إحصاءات الوضع بالتصرف والحجز، بخاصة، من جهة، والتقليص المستمر للجريمة والانحراف، من جهة أخرى، وللأفعال الأكثر خطورة، بخاصة، والتي اختفت، مع ذلك، بسبب إدخال جنح جديدة إلى القانون، وتعديلات الإجراءات في مجال تسجيل الوقائع بالملاحظة. ويظهر هذا التباين على أرض الواقع من خلال ضعف التواصل بين الموظفين والسكان، أي من خلال الانتقال للتدخل التفاعلي، استجابة لطلب تدخل احترازي، بهدف إيقاف الأفراد المخالفين لقانون الأجانب أو لقانون المخدرات، وفاقاً للمصطلحات الرسمية. ولا تنمو الفعالية الشرطية من أجل مواجهة هذا التناقض، ثانياً، وفاقاً لصيغة حماية السكان، أو الإقليم في مجموعه، كما توحى بذلك فرضية فوكو، بل وفاقاً لصيغة قمع يركز على بعض السكان وبعض الأقاليم. يتم استهداف السكان، من جهة، من خلال مراقبة الأفراد الذين توحى مظاهرهم الجسدية أن من الممكن أن يكونوا في وضع غير نظامي. وتجري، من جهة أخرى، عملية تبشير إقليمي في المناطق المدنية التي تعتبر حساسة، والتي تبين أرقام الشرطة مع ذلك، أنها ليست أكثر تأثراً بالجريمة والانحراف من الأقاليم المجاورة، بل حيث بعض الجنايات مثل استهلاك حشيشة الكيف «الكانايس» (Cannabis) سهلة الإثبات. لا تتبدى هذه الممارسات التمييزية في تواتر المراقبة والتوقيفات فقط، بل كذلك في طريقة التصرف الأكثر خشونة والأكثر إذلالاً، مع البعض والبعض الآخر، مما هو عليه حين تتعامل الشرطة مع أفراد ينتمون إلى الطبقات المتوسطة التي تعيش في أحياء راقية. تجد هذه التصرفات، ثالثاً، مبرراتها في مظهر مضاعف. إذ ينظر إلى القضاة على أنهم متسامحون من جهة، وذلك تصور يعتمد خطاب السلطات العامة، كما يستخدم رجال الشرطة هذا البرهان من أجل ممارسة العدالة المباشرة. ويُعتبر السكان، من جهة أخرى، خطرين وعدائيين، وذلك اعتقاد قائم منذ سنوات التأهيل، وهو

يُعتمد بسهولة أكبر لأن الشرطيين الجدد، القادمين من المناطق الريفية ومدن الأقاليم، لا يملكون تجربة الضواحي حيث يعملون.

يمكننا إذن، من خلال الربط بين التحليل الإثنوغرافي لقوات النظام وتحليل سياسات الأمن، أن نقترح تحليلاً نقدياً لعمل الشرطة يعبر عن الملاحظات التجريبية التي تم الحصول عليها. إن الخيبات التي يعبرون عنها في الاستجابات تأخذ معناها من علاقتها مع الفرق بين المهنة التي يتصورونها حين يختارونها والوظيفة التي توكل إليهم، أما العنف الذي على المحاكم التأديبية أن تدرسه، فيندرج ضمن نظام أوسع يشجعه ويمنحه الشرعية. وفيما يتعلق بالانحرافات الملاحظة عن آداب المهنة أو الأخلاق الشرطية، مثل التمييز والخشونة، فليس المطلوب عندئذ إدانتها، بل أن نصف، أولاً، ظروف حدوثها ما يسمح بملاحظة التصرفات وتأويلها بعد ذلك، ويصبح هذا الأمر ممكناً من خلال ربطها بالخطابات حول الأمن ونوع العمل العام الذي ينتج منه. ويتمثل توسيع ممكن لهذا النقد في إظهار أن هذه الممارسات وهذه السياسات غير فعالة، أو عقيمة، لأنها تعمل عكس ما تدعي من خلال المساهمة في توليد الفوضى التي عليها أن تحاربها، وذلك من خلال منهجية تشبه تلك التي اعتمدها بيرنار هاركور (B. Harcourt، 2007)، بخصوص التمييز المعروف بالإحصائي في الولايات المتحدة.

### نقد العقل الخيّر

تُبنى المصلحة الحكومية الحديثة ضمن توتر بين الشرطة والسوق، بين الانشغال بحماية السكان من الجريمة، كما من الشر وإرادة التقليل من تدخل السلطات العاملة في إنتاج الخيرات وتنقلها، وبين حضور أكبر وحضور أقل للدولة، في النهاية: تلك هي الفرضية المركزية لمحاضرات ميشيل فوكو (٢٠٠٤) في الكوليج دو فرانس حول السياسة الحيوية. ويقول آخر، إن المصلحة الحكومية هي، في الوقت نفسه، مصلحة سياسية ومصلحة

اقتصادية. ويمكن لتاريخ العالم الحديث أن يُقرأ بالطبع، على ضوء هذا المنطق الثنائي والتوترات التي يثيرها، سواء على المستوى القومي، في كل بلد، أو على المستوى العالمي، في العلاقات بين عملاء ما يمكن أن نسميه الحكومة العالمية. وأود أن أضيف، إلى ذلك، مع ذلك، منطقاً ثالثاً، إنه المنطق الأخلاقي. ويرتبط بأشكال منح الشرعية للتصرفات العامة كما الخاصة، على أساس القيم والانفعالات. غير أنه، ربما بإمكاننا أكثر من ذلك، في الواقع، أن نعتقد أن هذا المنطق الأخلاقي ليس فقط دافعاً إضافياً من أجل تبرير نظام الشرطة، مع تجاوزه في مجال الحرمان من الحرية، ونظام السوق، مع تجاوزه فيما يتعلق بعدم المساواة. إنه كذلك بكل تأكيد، ونقع، هنا على الاستخدام النبوي للبراهين الأخلاقية في إدارة الشؤون العامة والخاصة، إلا أن كشف هذه الحالة لا يعبر عن مجموع التعبئة الأخلاقية، في العالم المعاصر، ولا يفسر نجاح هذه البراهين، حتى على ضوء الفرضية الساخرة. علينا إذن أن نأخذ على محمل الجد هذا المنطق الأخلاقي، وتعبيره المعاصر، في العقل الخير، بخاصة (فاسان ٢٠١٠). وأعني بهذه العبارة استعمالنا للمشاعر الأخلاقية في إدارة العالم، سواء تعلق الأمر بالسياسة، من أجل تبرير التدخلات العسكرية، مثلاً، مخالفين بذلك مبادئ السيادة أو الاقتصاد، عبر الإحسان الخيري، بخاصة، والمربط بتوسع الرأسمالية. وسأحلل هنا هذا الواقع بخاصة، انطلاقاً من العمل الذي قمت به حول العمل الخيري في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

تبدو ممارسة النقد، مع ذلك، ذات حساسية، بشكل خاص حين تطبق على العقل الخير. وهناك عدة تفسيرات لذلك. يقوم التفسير الأول على أن المعنيين الذين يتمون إليه، بدءاً من المنظمات غير الحكومية، قد احتكروا أولاً التفكير حول هذا الموضوع، محددين ما يمكن أن يوصف بالخير (فيما يتعلق، بشكل جوهري، بنشاطهم الخاص، بعيداً عن إطار حاكمية أكثر اتساعاً) وكذلك ما يشكل قطاع النقد الشرعي (الانحرافات أو التلاعب بشكل خاص،

بديل العمل العادي والتبرير الطبيعي). ويرتبط التفسير الثاني بشكل الطابع الأخلاقي الذي اتخذه عمل الباحثين الذين اهتموا، بداية بالعمل الخير، مع استقطاب بين إدانة إيديولوجيا النية الطيبة وتمجيد تضامن دولي جديد) باستخدام القليل من العناصر التجريبية، في الحالتين، من أجل بناء موقفهم). علينا أن نضيف إلى هذين العنصرين الظرفيين، عنصراً ثالثاً بنوياً. يقدم العقل الخير تصوراً أخلاقياً عن العالم الذي يقف فيه العملاء الذين يعلنون انتماءهم إليه، إلى جانب الخير ويعدون الآخرين، بخاصة أولئك الذين يتبعون مصلحة الدولة، بدءاً بالعسكريين، عن الشر. لسنا بصدد تخيلات فقط، بل أمام ممارسات ينسبها العملاء الذين ينتمون إلى العقل الخير إلى أنفسهم فقط: إن مهمتهم إنقاذ حيوات وتخفيف الآلام، والشهادة على التجاوزات وإدانة المذنبين. وبذلك يصبح العقل الخير محمياً، نوعاً ما، بنوع من التحريم الأخلاقي. ما النقد الذي يمكن أن يوجه إلى حكم يعمل للخير؟ كيف لنا أن نجعل من العملاء موضوعاً ونحلل أفعالهم، مع المخاطرة بزعزعة عملهم؟ لقد قدمت إجابات مختلفة عن هذه الأسئلة.

اهتم لوك بولتانسكي (L. Boltanski, 1993) ضمن بحث رائد، بانتشار «سياسة الشفقة» و«أخلاق الخير»، على قاعدة بحث نهل، بشكل رئيس، من الأعمال الأدبية والكلاسيكية، مع بعض الاختراقات في العالم المعاصر. يميز جوهر تحليله بين ثلاثة «مواضع للألم» - الفضح، الشعور، علم الجمال - تسمح للمشاهد بالالتزام تجاه مصائب العالم. وإذا كانت هذه الثلاثية تصف علم بلاغة الخير، فإنها لا توصل إلى السبب وإلى ما ناقشه أحياناً. وبالنتيجة، حين يتجرأ الكاتب، في نهاية التجربة، بشكل موجز، على الدخول إلى هذا الحقل، فإنما يفعل ذلك من أجل نقد خصوم الخير وكي «يسألهم [إليهم] عما يريدون وما يقترحون» وكأن عليه أن يتخلى عن التفكير الموضوعي كي يتبنى صيغة نزاعية، في أثناء معالجة لجوهر الموضوع. وبالمقابل، يبدو البحث الذي قام به باسكال دوفان وجوانا سيميان (J. Siméant et P. Dauvin,

(2002) وكأنه مبادرة طموحة لتجاوز تحليل الخطاب وعلم الأيقونات الخيرية من أجل الاهتمام بفهم ماهية العملاء الذين يتمون إليها وإدراك ما يقومون به. لقد فضلاً استجواب أعضاء المنظمات غير الحكومية وملاحظة عملهم في المهمات، على دراسة الروايات والصور التي تكشف جوهر سياسة الشفقة. وقد سمح استقصاؤهم بوصف غايات المعنيين الذين قاموا بإنشائها والعمل بها، وتحليل أشكال العمل الذي يتصورونه ويقودونه في الميدان، وفي فهم ما يعرف، عموماً، بالحقل، في لغة علم الاجتماع النقدي، حتى لو كانت مقاربتهم مشبعة بدراسة السياسات العامة والتعبئة الاجتماعية والتمهين. ومع ذلك، لا يوضح لنا هذا البحث، رغم غناه التجريبي، بشكل أفضل من سابقه، دلالة الحكومة الخيرة، أي ما قام به من تطوير في المنهجية المعاصرة لمواجهة الشرور وإدارة السكان. ربما علينا أن نرى في ذلك، وفي الوقت نفسه، نتيجة للاختيار النظري لمعالجة الموضوع ضمن محور التزامن، بدل المنظور التاريخي ونتيجة للخيار المنهجي القائم على تعدد الاستجابات والحقول بدل تعميق حالة خاصة بطريقة إثنوغرافية.

يقدم لي هنا تدخل المنظمات الطبية الفرنسية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني توضيحاً حول المقاربة البديلة التي أقرحها من أجل تصور نقد للعقل الخبير. لقد عملت منظمنا «أطباء بلا حدود» و«أطباء العالم» منذ زمن طويل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مخلصاً لالتزاماتها بالعمل في مواقع النكبة والألم. إن تميز هذه المهمة، بالمقارنة مع إشكاليات الكوارث الطبيعية بخاصة، أو الحروب المفتوحة أو معسكرات اللاجئين التي اعتادت المنظمات التعامل معها، في القارتين الأفريقية والآسيوية، قد قادها إلى التركيز على قضايا الصحة الذهنية. إلا أنه، ومع الانتفاضة الثانية، أصبحت الصدمات الناتجة من النزاع، الموضوع الرئيس لتدخلها. لقد كان هذا التشخيص، الذي اكتسب مؤخراً شرعيته الكاملة مع إدخال حالة الشدة ما بعد الصدمة في تصنيف «الجمعية الأميركية لعلم النفس» عام ١٩٨٠، قد استعمل من قبل

بعض المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية. وتتمثل أصالة عمل المنظمات الفرنسية مع ذلك، في أنها منحت للدعم والشهادة اهتماماً أكبر من العلاج. إنه اختيار عملي، إضافة إلى أنه سياسي: فمن جهة، لم تسمح لها شروط تدخلها، الذي كان يتم في الغالب في مناطق من الصعب جداً الوصول إليها ومعرضة للخطر، إلا بالقليل من السكنية والجاهزية الضروريتين للعمل الشفائي، ومن جهة أخرى، سمح لها الدفاع على أساس نتائج العنف بتحسيس الرأي العام العالمي. إن هذا التوجه الثنائي - الصدمة والشهادة - وضع حداً بشكل جذري للنماذج السابقة للعمل الإنساني في فلسطين (فيلرمان ٢٠٠٧) الذي اعتمد على أشكال تقليدية من المساعدة.

لقد تبين أن إستراتيجية التواصل والتعبئة المستخدمة في هذا المجال، من أجل الدفاع عن قضية الضحايا وتبرير وجود البعثات الإنسانية في الوقت نفسه، فعالة من أوجه عديدة، وقد قدمت في الغالب قصصاً مؤثرة وصوراً مخيفة عن ألم السكان الفلسطينيين. ومع ذلك، فقد كانت كلفتها ثلاثية الأبعاد. إذ تحاشت، أولاً، ذاتانية العملاء. كتب العملاء الإنسانيون يقولون إن شباب الحجارة قد تحولوا إلى أفراد تأثروا بصدمات الحرب وبالعوارض التي تترافق معها. لقد وُصفوا بالضحايا، بدل وصفهم بالمقاومين، تلك التسمية التي رغبوا في حملها. وبذلك فإن ما ربحه تصورهم من الجانب الإنساني قد خسره في الروح النضالية. ولا يعني هذا أن أحد التصورات أكثر صدقاً من الآخر، بل إن استبدال هذا التصور بذاك قد أدى إلى استبدال كلام المضطهدين بالرؤية التي يحملها الناطقون بلسانهم عنهم أو يرغبون في تقديمها عنهم، ولمصلحتهم. وثانياً، إن الشهادة التي تمت على هذا النحو قد قللت من تعقيد التجارب. إذا كانت الصدمة قد وسّمت تأثير الحادث العنيف، فإن بالإمكان أن يكون لهذا الحادث مصادر عديدة لا تختصر في النزاع. وتبين العديد من اللصاقات التي وزعت في حوليات «أطباء بلا حدود» أن الاضطرابات النفسية التي يشكو منها سكان المدن والقرى الفلسطينية قد

نجمت، في الواقع، عن سبب أكثر قدماً وأكثر حميمية وعادي جداً، بخاصة العنف الأسري. إذ يمكن للمرء أن يشكو من حالة شدة بعد الصدمة في ظرف الحرب لأسباب لا تعود إلى الحرب، كما أنه يمكن للمرء، بالنتيجة، أن يتعرض للعنف من دون أن يقدم هذا المشهد السريري، لحسن الحظ. لا يقدم علم النفس إذن مفتاح الواقع السياسي. ثالثاً، إن التصور المعتمد يمحو التاريخ. فليس الأرق والكوابيس وردود فعل الفزع والعوامل النفسية الأخرى المرتبطة بالصدمة أكثر ارتباطاً بأنموذج من العنف من ارتباطها بموقف على مسرح الأحداث الذي تجري فيه، طالما أن من الممكن للضحية والشاهد، وحتى لمن يمارس العنف أن يحملوا هذه الأعراض. ويقود بذلك التقريران الصادران عن «أطباء بلا حدود»، الأول حول انتهاك حقوق الفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية، والثاني حول ردود الفعل الإسرائيلية على الهجمات التي يقوم بها الفلسطينيون، إلى المساواة بين اللاألام والضحايا أيضاً، تبدو الأم من الضفة الغربية التي جرح ابنها وكأنها تشارك بالأسى نفسه مع امرأة من القدس تكدرت من رؤية المشاهد الدراماتيكية على شاشة التلفزيون، والنتيجة من انفجار قنبلة. إن هذه المساواة في الآلام، القائمة على وجهة نظر سريرية ليست كذلك بالنسبة إلى التواريخ الجماعية وبالنسبة إلى فهم النزاع إذن، ما يؤدي إلى ظهور نزاعات ضمن المنظمة نفسها.

لا يقتصر النقد هنا على التشكيك ببداية صنف الصدمة وممارسة الشهادة، كما يدعو تحليل فوكو إلى ذلك. إنه كذلك، ولكنه أيضاً شيء آخر. إنه يسعى إلى فهم ما نربحه وما نخسره من إعادة التشكيل هذه للخطاب والتصورات والممارسات، حين نتقل، في الدفاع عن قضية، من إدانة الاضطهاد إلى التعاطف مع الضحايا ومن لغة المقاومة إلى مفردات الارتداد. إن المطلوب عموماً إلقاء نظرة استيعابية على الإدارة الخيرة، بدل أن ننظر إليها من خلال مصطلحات المبادئ الأخلاقية أو الفضائل الأخلاقية فقط، كما يقوم بذلك عموماً أولئك الذين يساهمون فيها، كما بين ذلك بيتر ريدفيلد

(2005 P. Redfield). ونرى أن هذا المنظور شبه المحاسبي يختلف عن المقاربات التي تمت الإشارة إليها سابقاً، سواء اهتمت بصور البلاغة الإنسانية أو بأسباب عمل العمال الإنسانيين. إن المطلوب فهم مضمون العمل ودلالته بدل فهم أشكال تبريره أو منطق عملائه. يفترض فهم العمل الخير دراسة ما يدور في تدخل العملاء الذين يتمون إليه، ويكشف البحث بذلك التوترات والتناقضات والإحراجات التي تجتاح العالم الخير وكذلك الحيز السياسي والأخلاقي لمجتمعاتنا بشكل أوسع.

\*

\*\*

منذ أكثر من قرنين، فرضت الفكرة التي ترى أن ما فكر سوى الفكر النقدي، نفسها بشكل تدريجي. ومن المؤكد أن أساليب عمل متنوعة جداً تحمل هذا الاسم قد انتشرت، إلا أنها جميعاً قد سعت إلى التشكيك بالعديد من المسلمات الدينية والسياسية والعلمية والطبيعية. ونجد في جوهر هذه الفكرة التمييز بين الممارسة المتشددة للنقد، وواقعة النقد البسيطة. ويقوم أساس الفكر النقدي على تعليق الحكم. ولا يعني هذا أن بالإمكان تحييد كل موقف أخلاقي للمثقف أو الباحث، ولكن بإمكاننا أن ننتظر من هؤلاء أقله أن يمارسوا، تمريناً ثنائياً يتخذ موقفاً موضوعياً من الموضوعات التي يحللونها، وأن يمارسوا الفكر الانعكاسي بالنسبة إلى موقفهم الخاص. لقد ازدادت التوترات، في العقود الأخيرة، متبعة خطوط قطع مختلفة وفاقاً للسياقات القومية. ففي الحالة الفرنسية، بدءاً، لوهلة، أن التعارض بين علم اجتماع الهيمنة وعلم اجتماع التبرير قد أدى إلى مازق؛ فالنزعة الجذرية للأول قد تحولت إلى شكل من التنديد، فيما حولت النزعة الشكلانية للثاني النقد إلى موضوع دراسة. وقد حاولت، في هذا النص، توضيح أن من الممكن، والضروري، للعلوم الاجتماعية، أن تخرج من هذا المازق، أي أن تبدأ من جديد، في الواقع، في أن تحدثنا، أكثر، عن المجتمع عبر ربط الخيوط التي تجمع العمل التجريبي بالتفكير النظري.



لا يمثل هذا التجاوز، مع ذلك، تخلياً عن الاستفادة من أفضل ما يحمله علما الاجتماع هذان، في مشروعهما: فمن جانب علم الاجتماع النقدي، يجري التأكيد على ضرورة عمل الكشف والربط بين البنية والفعل، والاهتمام بعدم المساواة وإعادة إنتاجها، ومن جانب علم اجتماع النقد، يجري التأكيد على الاعتراف بوعي العملاء، ودراسة الاختبارات والنزاعات، والانتباه للظلم وتبريره. غير أنه يبدو لي، في الوقت نفسه، أن علمي الاجتماع هذين يتجنبان الموضوع الرئيس للنقد، من وجهة نظري. يقوم العلم الأول بتحليل التنافسات والصراعات التي تحدث في حقل اجتماعي معين. فيما يصف الثاني البراهين المستخدمة والاختبارات التي تجري مواجهتها. ويكشف لنا كل علم، على طريقته، لعبة العملاء، من دون أن يحدد الهدف، بشكل حقيقي. يهتم العمل النقدي الذي أقترحه هنا بهذه الرهانات. وأعني بالرهان ما يعتبر طرفاً في العمل الانساني، أي المعايير والقيم التي تستند إليها هذه المعايير، والتأثيرات والتغيرات التي ينتجها هذا العمل. إن الدراسات الثلاث للحالات تبين ذلك، على ما أعتقد: تظهر هذه الرهانات، في جزء منها، في النزاعات والنقاشات كما يفترض ذلك علم اجتماع النقد، إلا أنها تنتج أيضاً من عمل البحث الذي يظهر ما بقي خفياً أو ما لا يقال، كما يوحي بذلك علم الاجتماع النقدي. وتحمل هذه الرهانات، دلالة تجاه عملية تعبئة ثنائية للتاريخ والإتنوغرافية، بخاصة، إذ يسمح التاريخ بإدراك نسب هذه الرهانات والطريقة التي تندمج فيها في الممارسات الفردية والجماعية، في الوقت نفسه. وتؤسس الإتنوغرافية فهماً للعالم الاجتماعي يعتمد على ما يفهمه العملاء منه من دون أن يختزلوا فيه، مع ذلك. إن الطريق التي أردت سبرها هنا تتمثل في توضيح الرهانات السياسية والأخلاقية للعالم المعاصر انطلاقاً من هذا البحث الثنائي. ترسم الانتقادات الثلاثة لمصالح - عدم المساواة، والأمن والخير، حيزاً ممكناً للتفكير حول المجتمعات المعاصرة. إنها تقدم بديلاً للرؤية المسحورة للتححرر، والقراءة الحتمية للهيمنة، من خلال الاستناد إلى تجارب العملاء

وكفاءاتهم، غير أن ذلك إنما يتم عبر تطوير وجهة نظر مستقلة ومتباعدة، تقدم بذلك مكاناً مكملاً للانتقال بين البحث والعمل.

## شكر

لقد تم هذا البحث حول النقد في إطار (Advanced Grant) التمويل المتقدم للمجلس الأوروبي للبحث الذي يحمل عنوان «Toward, a Critical Moral Anthropology» «نحو أنثروبولوجيا نقدية أخلاقية». وأعترف بالجميل لسيريل لوميو من أجل نصائحه المفيدة... النقدية.

## المراجع

- AVANZA Martina, 2008, «Comment faire de l'ethnographie quand on n'aime pas "ses indigènes" ? », dans Didier Fassin et Alban Bensa (eds.), *Les politiques de l'enquête. Épreuves ethnographiques*, Paris, La Découverte, p. 41-58.
- BÉNATOUÏL Thomas, 1999, «Critique et pragmatique en sociologie. Quelques principes de lecture», *Annales HSS*, 54 (2), p. 281-317.
- BENJAMIN Walter, 2000 [1942], «Sur le concept d'histoire», *Œuvres III*, Paris, Gallimard, p. 427-443.
- BOLTANSKI Luc, 1993, *La souffrance à distance. Morale humanitaire, médias et politique*, Paris, Métailié.
- BOURDIEU Pierre, 1997, *Méditations pascaliennes*, Paris, Seuil.
- CALHOUN Craig, 1995, *Critical Social Theory. Culture, History, and the Challenge of Difference*, Oxford, Blackwell.
- CANGUILHEM Georges, 1966, *Le normal et le pathologique*, Paris, Puf.
- DAUVIN Pascal et SIMÉANT Johanna (eds.), 2002, *Le travail humanitaire. Les acteurs des ONG, du siège au terrain*, Paris, Presses de Science Po.
- FARMER Paul, 1999, *Infections and Inequalities: The Modern Plagues*, Berkeley, University of California Press.
- FASSIN Didier, 2006, *Quand les corps se souviennent. Expériences et politiques du sida en Afrique du Sud*, Paris, La Découverte.
- 2010, *La raison humanitaire. Une histoire morale du temps présent*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. «Hau-Études»).
- 2011, *La force de l'ordre. Une anthropologie de la police des quartiers*, Paris, Seuil.

- FELDMAN Ilana, 2007, «Difficult distinctions: Refugee law, humanitarian practices, and political identification in Gaza», *Cultural Anthropology*, 22 (1), p. 129-169.
- FOUCAULT Michel, 1990, «Qu'est-ce que la critique? (Critique et *Aufklärung*)», *Bulletin de la Société française de philosophie*, Séance du 27 mai 1978.
- 2001 [1984], «What is Enlightenment?», *Dits et écrits. II. 1976-1988*, Paris, Gallimard (coll. «Quarto»), p. 1381-1397.
- 2004, *Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France 1978-1979*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. «Hautes Études»).
- 2009, *Sécurité, territoire, population. Cours au Collège de France 1977-1978*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. «Hautes Études»).
- HARCOURT Bernard, 2007, *Against Prediction: Profiling, Policing and Punishing in an Actuarial Age*, Chicago, University of Chicago Press.
- KANT Emmanuel, 2004 [1787], *Critique de la raison pure*, Paris, Puf.
- 2007 [1784], «Réponse ■ la question: Qu'est-ce que les Lumières?», *Qu'est-ce que les Lumières?*, Jean Mondot (ed.), Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, p. 79-88.
- KOSSELLECK Reinhart, 1997, *L'expérience de l'histoire*, Paris, Gallimard-Seuil-Éditions de l'EHESS (coll. «Hautes Études»).
- LENOIR Rémi, 1993, «Désordre chez les agents de l'ordre», dans Pierre Bourdieu (ed.), *La misère du monde*, Paris, Seuil, p. 273-315.
- LINHARDT Dominique et MOREAU DE BELLAING Cédric, 2005, «Légitime violence? Enquêtes sur la réalité de l'État démocratique», *Revue française de science politique*, 55 (2), p. 269-298.
- MONTJARDET Dominique, 2005, «Gibier de recherche. La police et le projet de connaître», *Criminologie*, 38 (2), p. 13-37.
- REDFIELD Peter, 2005, «Doctors, borders, and life in crisis», *Cultural Anthropology*, 20 (3), p. 328-361.
- WILLIAMS Raymond, 1976, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*, New York, Oxford University Press.



## موسيقى وذكري ونقد ١١ أيلول حول «تقمص الأرواح»، لجون أدامز

ربما شكل تصور رأي تيودور فيزنغروند أدورنو (T. W. Adorno) حول أحداث ١١ أيلول تمريناً غير مجدٍ ومستحيلاً، كما العديد من التزويرات القائمة على المفارقة التاريخية، بكل تأكيد. ويمكننا أن نتساءل، بالطبع دوماً، فيما إذا كان يرى في هذه الأحداث إحدى تلك التجارب «التي لا يمكن للفن أن يستوعبها» كما لا يمكن أن تجد لها صدى في عمل فني بالمعنى المألوف للكلمة، فيما تجد هذا الصدى في «تسجيل زلزالي للصدمات الأرضية» (أدورنو ١٩٨٦ ص ١٥٠، و١٩٦٢ ص ٤٩). هذا إذا لم يكن المقصود أن ينبثق هذا الاتهام لعلم جمال التصوير، عن التفكير بالطابع «البربري» للفن بعد أوشفيتس، وأن يستهدف ما تصدى أرنولد شونبيرغ (Arnold Schoenberg) إلى تفسيره، عام ١٩٤٧ في مقطوعته الموسيقية ناج من فارصوفيا، والذي يعتبر سياقاً غريباً، إذا ثبت وجوده. ومع ذلك، وبعيداً عن الموضوعات الخاصة، يبقى من الصعب تجاوز فكر أدورنو في التفكير حول النقد في العلوم الاجتماعية، طالما أنه ارتبط بعمل موسيقي ويأدراجه في التاريخ. وندين، في الواقع، «للنظرية النقدية» بمشروع نقد للفن يثبت وجوده ضمن الحيز العام باعتباره شكلاً من النقد الاجتماعي (فالتزر، Waltzer، 1996) يرفض كل تبديل في الحقل الجمالي. ويبقى التحليل التقني للفن، ضمن هذا المنظور، قادراً، مثل شيفرة، على كشف التناقضات الحميمة للمجتمع.

إن هذا الشكل النقدي، مرتبط في جزء منه بالقرن العشرين، لسببين: تجربة الطلائع الفنية والطلائع الشمولية. كما أنه في الوقت نفسه نتيجة بعيدة المدى للسمو بالإنتاج النقدي إلى درجة الفعالية الفنية والفلسفية بشكل كامل، والذي حققته النزعة الرومنظيقية الألمانية الأولى. وقد شكل نقد الفن والنقد الأدبي والنقد الموسيقي بالمعنى الحرفي للكلمة، ومنذ القرن التاسع عشر، الأشكال المؤسسية الأكثر بروزاً، كما الأكثر تعرضاً للتنديد، في هذا النظام الجديد لتقويم الظواهر الجمالية.

وفي ما يتعلق بأدورنو، المولود في فرانكفورت في ١١ أيلول ١٩٠٣، كانت ممارسة مهنة النقد الموسيقي منذ عشرينيات القرن الماضي، ذات تأثير كبير على مقاربه للأعمال الفنية. إذ تثبت كتاباته الموسيقية، في مرحلة النضج (مثال مالمر لعام ١٩٦٠، مؤلف موسيقي نمساوي) إخلاصه لمبدأ الشرح الذاتاني للفنان وعمله، شرح يتم بعيداً عن كل تأثير «النظرية الاجتماعية» بفضل المعارف الفنية للموسيقى والمصادر الأسلوبية لكاتب المقالة.

وينتق، عن أسلوبه كما عن نظريته، رفض التعبير عن ملاحظات المتلقين إلا إذا تم ذلك، احتمالياً، على شكل أعراض. «يجب عدم البحث بشكل أساسي، عن الرابط بين الفن والمجتمع في إطار التلقي. فذلك الرابط سابق للتلقي، وهو يكمن في الإنتاج» (أدورنو، ١٩٧٤، ص ٣١٥). وتستهدف هذه النزعة الشكية المنهجية أيضاً كلام المنتجين، ما أن نعتبر تلقي عمل فني بمثابة مجموعة خطابات يثيرها هذا العمل. غير أن البحث عن مضمون اجتماعي موضوعي، يمتلك المعنيون فرص تجاهله جميعها، ويعود للناقد المتنور أن يحدده، يجعل هذا التفسير للفن عرضة للاعتراضات نفسها التي واجهت علم الاجتماع النقدي لبيير بورديو، كما يظهر ذلك في علم اجتماع النقد الذي اقترحه لوك بولتانسكي (٢٠٠٩) (لوميو، ٢٠٠٩). ولن يكون من الممكن أن نعيد رسم ظهور مجموعة الأحكام المتعلقة بعمل فني والمرتبطة، مثلاً، بهذه الطلائع التاريخية نفسها، حيث صانعو النظرية النقدية، بدءاً بأدورنو نفسه، قد

استقوا تجربتهم الجمالية المؤسّسة للبراهين الأولى (بوخ، 2006 Buch)،  
إلا إذا أهملنا أدورنو وموقفه البارز من أجل أخذ المعنيين على محمل الجد،  
بشكل أفضل.

وبعد، فإن إهمال النظرية النقدية (وعلم الاجتماع النقدي في الوقت  
نفسه) لمصلحة إلحاق عادي للنقد بعلم الاجتماع لا يمكن أن يتوافق مع  
غايات المقالة الحاضرة. فالأعمال الفنية لا تنسجم مع التمييز بين طابع العمل  
وطابع متجاوز للتواصل، لأن تنظيمها يحظر حصرها بأفعال خطائية يمكن  
لصانعيها توضيح معناها، ولا يتم ذلك بسبب استقلال ما للفن أو لحقله، بل  
لضرورة إدخال هذا البعد الشكلي، في تحليل سياق الإبلاغ، الذي تشجع  
به الفنون، في كل جانب، بالقدر نفسه الذي تشكل فيه بلاغات. ويقول آخر  
ليس علم اجتماع النقد علم اجتماع للأعمال الفنية. تفرض التضحية بالميزة  
المتجاوزة للخطاب في العمل الفني والتي يطلبها المنعطف التواصلية تخلياً  
إضافياً عن الميزة المتجاوزة للتواصل لدى المهتمين، من أجل الذهاب  
إلى اكتشاف تاريخي للفن لا ينكب على العمل الفني المعزول ولا على  
عملية منحه طابعاً اجتماعياً بديلاً، بل على مجموع الظواهر الخطابية وغير  
الخطابية المرتبطة بوجود هذا العمل، مهما كانت، مع ذلك، القواعد المختلفة  
المستخدمة من كل جانب من الحدود التي تعرّفه بما هو فيه. إن من المفيد  
أحياناً اعتبار هذا الموضوع المعقد، وليس العمل المقدم إلى الشارح المتفرد،  
أو حتى الذي يشكل موضوع النقاش لدى العديد من الشارحين (روشليتز  
1994)، تمثيلاً جمالياً للمجتمع (بوخ، 2011، ص 157) - حين يتجسد،  
مثلاً في قضية أو في قانون.

وبالقدر الذي يسمح فيه تحليل فني، لوحده، بالتحديد الدقيق، إلى حد  
ما، لهذه الظاهرة المعقدة حيث ما يقوله العمل يحاور ما يقال عنه، فإننا نحصل  
على منهج يقودنا إلى موقف قريب من أدورنو، مع اعتبار المقاربة التواصلية  
أمراً مكتسباً. إن المسألة المعرفية في محيطه تتوافق مع التساؤل الأخلاقي

حول موقف الباحث الذي يجد نفسه أمام اختيار بين صيغتي تفكير انعكاسي أو بين جنسين أدبيين - فهناك دراسة التلقي، وهنا المقالة النقدية. إننا نعرف، في الواقع، أن من غير المطلوب أبداً، من أجل دراسة العلوم الاجتماعية، أن نوقف نهائياً كل التزام معياري وأن نكتفي بوصف الأحكام التي تصدر عن المعنيين. وكما يسعى علم اجتماع النقد في تعبيراته الأكثر حداثة لأن يكون علم اجتماع التحرر القادر على استعادة ممارسات علم الاجتماع النقدي، من خلال مصطلحاته الخاصة فإن البحث حول الإدراج الاجتماعي التاريخي لعمل موسيقي يمكن أن يسعى إلى إعادة الارتباط مع الموقف الملتزم لأدورنو، من دون أن يشاركه، مع ذلك، خياراته الجمالية أو ثوابته النظرية.

الصحيح أننا إذا ما قمنا بذلك، فإننا سنقترب من هذه الانتقادات الموسيقية التي لم تحجم عن الربط بين العمل الذي أثارته أحداث ١١ أيلول، و١١ أيلول نفسه، أي الانتقادات التي لم تحجم عن استخدام خطاب سياسي، بالنسبة إلى الحالة التي تهمنا هنا، بعيداً عن الصيغة الجامدة للهاوي الذي لا يهتم بالعالم الحقيقي. غير أنه فيما لا يهتم مهنيو الشرح هؤلاء بالأبحاث في أثناء تقديم آرائهم، فإن تاريخ التلقي النقدي يرتبط، هو نفسه، بالتنظيم البرهاني للمقالة الحالية التي ستؤدي، كما سنرى، إلى نتائج مختلفة جداً عن نتائجهم. لقد رسمت السنوات العشر التي مضت على تأليف جون أدامز On the Transmigration of Souls مسافة إضافية تسمح بإدخال نقد العمل الخاص في نقاش سياسي حول دور الفن في ذاكرة الحدث.

### الإجابة على الحدث

تترك الأحداث التاريخية الكبرى في الفنون والأدب أثراً، مثل ذيل مذنب، لا تتوقف عن الانتشار والاعتناء والتداخل، وفق إيقاعات معقدة يعزفها الطقس الدوري لإحياء الذكريات. ولا تشذ الموسيقى عن ذلك. لقد أوحى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن بالعديد من أغاني الروك



أو البوب أو الراب، من بين أجناس أخرى، إضافة إلى عدد من التوزيعات الكلاسيكية، مثل *On the Transmigration of Souls* لجون أدامز، وعمل جوقة وأوركسترا وأصوات مسجلة ألقتها الفرقة الفيلهارمونية في نيويورك عام ٢٠٠٢، من أجل إحياء الذكرى الأولى، أو *WTC 11/9* /لستيف رايس (Steve Reich) أيضاً، ورباعية وترية مع أصوات مسجلة، ألقتها فرقة كرونوس كوارتيت Kronos Quartet عام ٢٠١١ من أجل الذكرى العاشرة<sup>(١)</sup>. هذا ما نسميه، غالباً، «ردوداً» على الحدث، وفقاً للحدس الاستكشافي الذي يرى في الأعمال الإلهامية نفسها نوعاً من سؤال حتى حين لا نعرف ما هو. أما معنى هذه الردود، فقد تشكلت، بشكل سريع، قائمة من أغنية «التمرد» (The Rising) لبروس سبرنغستين عام ٢٠٠١ من جهة والتي تعتبر نشيداً لبطولة رجال الإطفاء الذين ارتبطوا إلى الأبد من خلال «الدم الثمين» مع الغائبين، ومقالة دون دو ليلو (Don De Lillo)، 2001) «في خرائب المستقبل»، التي تنتهي بصورة امرأة ساجدة تجاه مكة على رصيف مانهاتن، والتي علقنا عليها بالقول إن المؤلف قد استخدم مفهوم الرد نفسه (أبيل، ٢٠٠٣، Abel، ص 1236؛ كوفمان، ٢٠٠٨، Kauffman). وكى نبقى مع الموسيقى، نجد لدى جون أدامز تساؤلاً مشابهاً حين يدخل في مقطوعته لحن ترومبيت مقطوعة

(١) تم عرض (On the Transmigration of souls) في العشرين من أيلول ٢٠٠٢ في مركز لينكولن، تحت إدارة لوران بازيل، وتبعته السفوفنية التاسعة ليهوفن، التي شاركت هي أيضاً في ذكرى الأحداث، وفقاً لتقاليدها في التفسيرات السياسية الشمولية (بوخ، ١٩٩٩). وظهر تسجيل على قرص مدمج عام ٢٠٠١ تحت علامة نونزوخ التجارية (Nonsuch 7559) (2- 798 -) وقد نشر التوزيع بوزي وهوكس (Boosey & Hawkes). وتمت إعادة التوزيع بمناسبة الذكرى العاشرة للأحداث في الولايات المتحدة من قبل عشر أوركسترات أقله، بالترافق مع السفوفنية التاسعة أحياناً. ولم يكن ذلك حال الفرقة الفيلهارمونية في نيويورك التي عزفت السفوفنية الثانية البعث لغوستاف مالر. أنظر من أجل قائمة غير نهائية لبقية المعزوفات الكلاسيكية المستوحاة من الحدث، ميرميلشتاين (٢٠١١) Mermelstein. أما فيما يتعلق بالأغاني، أنظر مقالة ويكيبيديا (Wikipedia) «قائمة الأغاني حول هجمات ١١ أيلول» (List of songs about the September 11 attacks) وسانتشيز (٢٠٠٢) Sanchez، ميتزغر (٢٠٠٢) Metzger.

The Unanswered Question لشارل أيفس، سؤال رائد الحداثة الموسيقية الأميركية الذي بقي من دون جواب. وربما قال آدامز «وكما هو حال معظم الأميركيين من دون شك، كنت غير قادر على مواجهة التعقيد الشديد للمسائل التي انهالت علينا فجأة»، وذلك في أثناء التأليف (٢٠٠٢) وفي لحظة أصبحت فيها فكرة الرد على الإرهاب سلاحاً بلاغياً لدى إدارة بوش، تم التعبير عنها من خلال الحرب في أفغانستان (الفعل الوطني Patriot Act) وبعدها بقليل الحرب في العراق.

يمكن لأغنية بروس سبرنغستين أن تعتبر، «إيجابية» بشكل أنموذجي، ضمن إطار النظرية النقدية، طالما تبدو وكأنها تدعن للنزعة الوطنية والأمنية المهانة التي سيطرت على التضامن الجمعي في الولايات المتحدة (أدورنو، ١٩٧٤؛ كولنس ٢٠٠٤)، بعد الأحداث. وبالمقابل، إن التساؤل الذي وضعه جون آدامز، برصانة، في جوهر احترامه للضحايا لا يبرر لوحده تعبئة مفهوم الفن السلبي أو النقدي. ويبدو العمل الذي يذكّر، عن يقين، بيئة الكاتدرائيات، أكثر قرباً مما أسماه آرثر دانتو (٢٠١٥) A. Danto، بعد وتيغينشاين، الفن «الذي يعتبر فعل تقى». وهو يتميز بما سنصفه هنا، من خلال تغيير عنوان لهر في غيلبير (١٩٩١) على أنه البروتوكول التعاطفي.

يستدعي الحدث إجابات جديدة، لأنه غير مسبوق. ومع ذلك فإن مقطوعة memorial piece لجون آدامز تندرج ضمن سلسلة أعمال جنازية مستوحاة من أحداث تاريخية كبرى حيث يتقاطع الإرث العالمي للموسيقى المقدسة، والديانة المدنية للأمم الحديثة، والأثر المادي للصدمات التاريخية ومتطلبات الأصالة والذاتانية الخاصة بالحداثة الفنية. غير أنه وباسم هذه الذاتانية بالذات، أصر المؤلف الموسيقي على تمييز مقطوعته On the Transmigration of Souls عن موسيقى الموتى وعن لحن تذكاري، يعتبرهما أجناساً متأثرة جداً بالتقاليد التي لا تلتزم بها مقطوعته، وعلى الحديث بالأحرى عن «موضع ذاكرة» أي «مكان يعيش فيه كائن لوحده مع أفكاره وانفعالاته» (آدامز، ٢٠٠٢).

يرسم مفهوم موضع ذاكرة يجتازه الاستماع، إشكالية معمارية للعلاقات بين الذاكرة والموسيقى، في حالة توتر مع الاندراج الزمني للممارسات الموسيقية والسيطرة البصرية للممارسات التذكارية في الوقت نفسه. إن حضور ١١ أيلول هو، قبل كل شيء، حضور للآثار البصرية وتشكيلاتها الفنية إلى حد ما، والتي يمكن دوماً أن نسبر «جمالها» المقلق (سونتاغ، ٢٠٠٣، ص ٧٦ Sontag). إن انقسام المعنى المدرك على هذا النحو لم يكن قط منتظماً، كما تؤكد ذلك صروحنا ونصبنا التذكارية حيث ندرك تاريخ الأمم في الحيز العام. ومع ذلك، فإن أصوات هذا اليوم قد كانت مؤثرة، أو صادمة كما الصور: «إن تأثير البشر المتهاوين من هذه الارتفاعات قد أنتج أكثر الأصوات رعباً»<sup>(١)</sup>. وكذلك فإن الاستماع أساسي في الفعالية الجماعية للتذكر أقله بسبب دور الشهادة، في حين أنه ليس من احتفال تذكاري من دون بعد صوتي، بما في ذلك الشكل المفارق للصمت (موريس، ٢٠٠١، فينيتسكي، سيروسي، تيجر ٢٠١٠، Vinitzkey, Seroussi, Teeger).

غير أن الموسيقى، باعتبارها فناً، تملك هذه الموضوعية «من الحد الأدنى» التي تعتبر شكل الذكرى نفسه (ريكور، ٢٠٠٠، ص ٣٨ Ricoeur). وانطلاقاً من روسو الذي تحدث، عن «رمز تذكاري، بخصوص لحن ما عزيز على السويسريين (١٩٩٥، ص ٩٢٤)، إلى شونبيرغ «الذي يرى» أن ليس باستطاعتنا فهم شيء إلا من خلال تذكر مكوناته» (٢٠٠٦، ص ١١٠)، وبعيداً عن ذلك، فإن مسألة الذكرى تخترق كل نظرية موسيقية. وفي حال ١١ أيلول، يمكن لأعمال مثل أعمال جون آدمز أو ستيف رايش أن تشد انتباه المؤرخ من خلال طريقتها الموسيقية البحتة في تشكيل المسار التذكاري نفسه. غير أنه هل علينا، عندئذ الحديث عن حيز فقط؟ ماذا يعني مكان الذكرى الموسيقية، وهل المقصود بذلك مقطوعة On the Transmigration؟ وما هو القدر

(١) شهادة آن ماري شاناهان the 9/11 decade: Witness to apocalypse. A collective diary نيويورك تايمز ٨ أيلول ٢٠١١. أنظر نونان (Noonan, 2006) و [www.sonicmemorial.org](http://www.sonicmemorial.org)

الذي تعتنق فيه الأفكار والانفعالات التي تثيرها هذه الموسيقى، التي يعتبرها المؤلف شديدة الذاتية، مع ذلك، الغايات السياسية المسيطرة؟

## فن الصدمة:

### تجدد أم تعالٍ؟

لقد وجد ١١ أيلول ٢٠٠١ جون آدامز في لندن. فقد عمل فيها، في فيلم تحضره المخرجة بيني ولكوك حول The Death of Klinghoffer، الأوبرا الثانية التي كتبها (١٩٩١) المستوحاة من قتل اليهودي الأميركي المقعد ليون كلينغوفر، من قبل فلسطينيين في أثناء خطف السفينة أخيلي لاورو عام ١٩٨٥. غير أنه بعد العملية بقليل، فإن هذا العمل الذي كانت المؤلفة الغنائية أليس غودمان والمخرج بيتر سيلارز قد صمما، والذي أثار في أثناء إخراجه اتهامات بالمعاداة للسامية من خلال تصويره للانتفاضة، قد أوقع المخرج في حمأة نزاع جديد. فقد قررت الأوركسترا السمفونية في بوسطن سحب جوقات الأوبرا من برنامج الاحتفال اللاحق. وقد صدم المؤلف بهذا القرار، الذي سيثير، في الواقع، نقاشاً حول الفن في زمن الأزمة<sup>(١)</sup>. وقد أوضح الناطق باسم الأوركسترا، بأن زوج إحدى مغنيات الجوقة كان على متن رحلة الخطوط الجوية الأميركية (AA 11) التي صدمت أحد البرجين التوأمين، لدرجة أنه، فيما يتعلق بها، «كان من المؤلم جداً من وجهة نظر إنسانية التعرض للعدوان بالموسيقى»<sup>(٢)</sup>. وقد أيد الموسيقي ريتشارد تاروسكين، في صحيفة نيويورك تايمز استبعاد العمل متهماً إياه «بإضفاء صفة الرومانسية على الإرهاب». ولم يكن يشك، أن التاريخ المحزن للرقابة على الموسيقى يمتد من أفلاطون إلى آية الله الخميني والطلاب، مروراً بالرؤساء الدينيين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس واليهود، من دون

(١) المقطوعات الرئيسية من «الكلينغوفر كونتروفرسي» أعيدت في ماي (٢٠٠٦).

(٢) كلام قائد الجوقة جون أوليفيه، مذكور في كيتل (٢٠٠١).

أن ننسى غوبلز وجدانوف. غير أنه في اللحظة التي تمارس فيه الموسيقى سلطة حقيقية على الأفراد، علينا أن نراقبها جيداً في بعض الحالات، حسب قوله، خشية أن نرتكب خطيئة أخلاقية. «من أين يجب أن تأتي هذه المراقبة؟ يجب أن تأتي من الداخل إلا إذا أردنا أن نثق بالطالبان. إن المطلوب رقابة ذاتية. هذا ما فعلته سمفونية بوسطن بصواب» (تاروسكين، ٢٠٠١).

يقوم الفرق بين المراقبة البائسة للطالبان والتحفظ النبيل لأوركسترا بوسطن بذلك على معنى «ذاتي» في «الرقابة الذاتية». يرى عالم الموسيقى أن على إدارة الأوركسترا أن تمارسها باسم نحن لا تحمل تعريفاً آخر، غير أنه من المحتمل أن تتضمن مجموع الأمة، وتمثل، في ذاتها، المفسر والناطق بلسانها، كي ينطلق ليمارس الدور القمعي بشكل واسع، غير أن المؤلف الموسيقي لا يحمل نحن نفسها في رأسه، ذلك أنه قد وصف في إجابته جمهور الموسيقى الكلاسيكية على أنه نخبة تملك إحساساً ونضجاً خاصين:

نبحت، في لحظة صدمة وطنية عن عمل فني يحدثنا بعمق وحكمة وإنسانية. إن صفة الاتساع هذه إنما يمنحها الفن العظيم وحده لذلك نسميه «كلاسيكياً». غير أن جمهور الموسيقى الكلاسيكية مؤلف من أناس أذكىاء ومتكلمين يريدون شيئاً آخر أكثر من المواساة. يمكننا أن نفهم أنه في الأيام التي تبتعت الصدمة الوطنية - أفكر في أحداث مثل اغتيالات مارتن لوتر كينغ أو آل كندي مثلاً - وُلد الشعور بانتظار المواساة بهذا النوع من التعالي. غير أنه في نهاية عدة أسابيع أو أشهر رغب الناس في أن يشاروا ويتحدون بالفن وألا يعززون فقط، بما أصبح مألوفاً لديهم<sup>(١)</sup> (ذكر في بارك، ٢٠٠١، Park).

بعد شهرين من الأحداث، أصبحت هذا المطالبة بفن قادر على أن يشكل تحدياً للجمهور، ويقول آخر فن نقدي، هامشياً جداً، في الولايات المتحدة. غير أنه، يبدو في الواقع، أن ما كان ينتظر من الفن، هو الشفاء والمواساة، بعد عدة أسابيع أو أشهر خصصها جون آدامز للتعبير عن التعالي، والتي قدر أنها قد انقضت في تشرين الثاني ٢٠٠١.

(١) جميع الاقتباسات ترجمها المؤلف من الإنكليزية إلى الفرنسية.

لقد قرر المسؤولون عن «فيلهارمونيك نيويورك»، ضمن هذه الروح وفي كانون الثاني ٢٠٠٢ تقريباً، التوجه إلى جون آدامز هذا للطلب إليه أن يؤلف عملاً «على شرف الأبطال ولذكرى الضحايا»، مع كل القناعة بأنه قادر على معالجة الموضوع «بالطريقة الأسلم» (بارك، ٢٠٠٢، Park). وقد استعان لوران مازيل (Lorin Maazel)، المدير الموسيقي وزارين مهتا (Zarin Mehta)، المدير الفني، من أجل إنجاز هذا الطلب الممول من الهبة المغفلة «لعائلة نيويورك عريقة»، برجل يجسد بالنسبة إلى الكثيرين، أكثر من أي شخص آخر، ومن بعد شارل أيفس وأهارون كوبلاند، صورة المؤلف الموسيقي الأميركي بامتياز<sup>(١)</sup>. ومن جهته، قبل آدامز ما بدا له «واجباً» وفرصة من أجل الفهم الأفضل لمعنى ١١ أيلول، كما اعتبر مناسبة للمساهمة في قائمة التعالي مع مقطوعة أميركية، أن تقدم الأوركسترا لحن الموت الألماني لبراهمس، بعد الأحداث (آدامز، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩، ص ٢٦٢). ولقد سعى، بعد ذلك، إلى تجربة داخلية تستوحي ذكرى بعيدة للوطنية الأميركية من دون المساس بالحالة الفكرية السائدة:

أسعى أكثر من أي شيء إلى إبداع شيء ما يحمل طابع سكيمة الكاتدرائيات القديمة واتساعها [...]، إنني أرغب بالحصول، موسيقياً مع هذه المقطوعة، على الشعور نفسه، الذي يشعر به المرء، في إحدى أعظم هذه الكاتدرائيات في فرنسا وإيطاليا. إن الدخول إلى كاتدرائية شارتر، مثلاً يمنحنا الشعور المباشر بشيء من عالم آخر. إنكم تشعرون بحضور أجيال وأجيال من الأرواح

(١) ولد جون كوليدج آدامز عام ١٩٤٧ في وورسيستر (ماساتشوست)، ويعيش منذ سبعينيات القرن الماضي في منطقة سان فرانسيسكو. وقد انضم في البداية، إلى الاتجاه الأدني (اتجاه فني يستخدم الحد الأدنى من الوسائل الموسيقية للتعبير) لستيف رايش، أوفيل غلاس أو لامونتي يونغ، ثم انفصل عنه تدريجاً. يشمل عمله الغزير معظم الأجناس الكلاسيكية منها نيكسون في الصين (١٩٨٧) والتينيو (٢٠٠٠) ودكتور أوميك (٢٠٠٤) ومقطوعات من أجل أوركسترا هارمونيكلير (١٩٨٥)، رحلة قصيرة في آلة سريعة أو أبي يعرف شارل أيفس (٢٠٠٣). أنظر بخاصة ماشار (٢٠٠٤) والموقع الرسمي للموسيقار (www.ealbox). من أجل موقعه باعتباره مؤلفاً موسيقياً متميزاً، أنظر كوسمان (٢٠٠٣)، مثلاً.

وتدركون طاقتهم المتراكمة، وكأنها مجتمعة كلها في هذا المكان. وحتى حين تكونون في جماعة، أو مع الكاتدرائية المليئة بالمؤمنين والسياح، تشعرون بالوحدة مع أفكاركم التي تركز بطريقة روحية مذهشة (آدامز، ٢٠٠٢).

ليست كاتدرائية شارتر المكان الأول الذي رُبط بـ ١١ أيلول، إلا أن كل أمرئ حر في البحث عن العالم الآخر حيث يريد، بما في ذلك المكان الذي تقول الأديان إنه موجود فيه. ولا نقدم حكماً مسبقاً، بالطبع، على طبيعة تجربة جون آدامز بسبب قيامه بصفة سائح أميركي بين آخرين، بزيارتها، في لحظة تاريخية حيث طقوس الزيارة السياحية قد حلت بشكل واسع، محل طقوس الحج (كوهين، ٢٠٠٢). ويمكننا بالمقابل أن نشعر بالدهشة من التبنّي العلني لهذا الرجل للرمز المعماري للمسيحية الوسيطة، وهو الذي تكوّن في مرحلة الاحتجاج على الحرب الفيتنامية واتهم، إلى حد ما، بالميول الأصولية، ضمن السياق الإيديولوجي للمرحلة. وليس ذلك بسبب «الحملة الصليبية» التي أطلقها جورج دابليو بوش ضد الإرهاب الإسلامي فقط، ولكن كذلك لأن سلسلة هذه الكاتدرائيات الحديثة أي ناطحات السحاب تعيدنا تماماً إلى أبراج كنائس العصر الوسيط ما رجع اختيار المركز العالمي للتجارة هدفاً للقاعدة (سمبسون، ٢٠٠٦، ص ٥٩ - ٦١).

علينا أن نلاحظ، في الوقت نفسه، أن آدامز سيبحث عن إلهامه في الخارج الموجود أكثر في «أوروبا العجوز» والذي سيسخر منه دونالد رامسفيلد قريباً. وإذا ما كانت زيارته لشارتر تذكر «بتقمص الأرواح» هذا الذي يتحدث عنه عنوانه، فإننا لا نشعر بأي علامة مسيحية معلنة في العمل نفسه، إذا لم تكن، بالضبط، المحاكاة العتيقة للأصدا، باستخدام البيانو والآلات الوترية التي تعزف ربيع درجة أعلى من الجوقة والأوركسترا. وبعيداً عن الأنموذج المسيحي الذي ظل صامتاً، بقي العمل ضمن مفردات المقدس المميز للديانة المدنية الأميركية، ذلك الأمر الذي حوّل، مثلاً، وبشكل مباشر، الطابق صفر (Ground Zero) إلى طابق مقدس. كما حوله، في الوقت نفسه،

إلى وجهة مختارة لسياح العالم بأسره، القادمين، ليهيموا على وجوههم مع أفكارهم وانفعالاتهم قرب «انعكاسات غياب» الأرواح والأجساد الغائبة، وفاقاً للاسم الذي حملة النصب التذكاري المفتوح في مكان البرجين التوأمين في ١١ أيلول ٢٠٠١ (لتريشيا وماك أوليف، ٢٠٠٢؛ ستوركن ٢٠٠٤؛ لوو Lentricchia, MacAuliffe, Sturken, Low, ٢٠٠٦؛ سمبسون Simpson).

### أجزاء من الواقع واستمرار في الشعور

يزور جون آدامز، بعد قليل من التكليف، الطابق الصفر، يلتقي عائلات الضحايا، ويتحدث مع رجال الشرطة الذين كانوا حاضرين يوم الحادثة، ويدقق في الصور والكتابات على أطراف الموقع التي صورتها مؤثقة الأوركسترا بربارا هُوز. ويتحول في الليل أيضاً، حاملاً الميكروفون بيده، في شوارع نيويورك، متذكراً تجربة قديمة مع مقطوعة صلاة نوتردام la Messe de Nostere Dame، لغيوم دو ماشو، التي أضاف إليها شريط تسجيل يحمل ضججات الشارع وأصوات أجراس الكنيسة الملتوية (آدامز، ٢٠٠٩، ص ٧١). ستظهر مقطوعته الجديدة انبثاق المعنى انطلاقاً من الآثار المادية للواقع: سنسمع، في عدة لحظات هامة، ضجيج السير، زعيق صفارة الإنذار، خطوات أو مشهداً صوتياً مدينياً، ليس سوى مدينة نيويورك نفسها التي جرى التعبير عنها من خلال المجاز المرسل، وقبعت في زوايا صالة العزف جميعها، من خلال مكبرات الصوت. لقد أسقط دالّ الفن على هذه الخلفية الوثائقية، على شكل أصوات نسائية تنشد صوتاً صائتاً بسيطاً على إيقاعين متناغمين ومواسيين.

ومع ذلك، وقبل دخول الجوقة، يردد صوت طفل، ثلاث مرات متتالية، كلمة مفقود تتبعه أصوات بالغين يهجون أسماء علم. تعيد هذا الأسماء



المنطوقة، البقايا للحيوات المهدورة تلك، وأحزان الأقارب الذين ينطقون بها، إلى احتفالات إحياء الذكرى السنوية لـ ١١ أيلول، حيث انشدت على موقع الطابق الصفر. إنه طقس يعود تاريخه إلى العديد من الأموات المغفلين الذين سقطوا في حرب الانفصال، والذين دفعوا الدولة الفيدرالية إلى المحافظة على الأسماء على النصب التذكارية للنزاعات اللاحقة - جميع الأسماء من دون استثناء ولا تراتبية<sup>(١)</sup> (وايت، ٢٠٠٤؛ فاوست ٢٠٠٦؛ فاغنز-باشيفيشي وشفارتس ١٩٩١؛ سمبسون ٢٠٠٦). إنه تقليد خربّه جون آدمز لأنه لم يحافظ سوى على قلة قليلة منه، بقيت عصية على الفهم في معظمها، ودون توضيح لمعيار الاختيار. من الصحيح أنه لم يكن يستطيع القيام بغير ذلك في مدة - خمس وعشرين دقيقة تقريباً - مخصصة لطقس لحن كلاسيكي، وليس من أجل طقس لإحياء ذكريات عامة يقوم العمل بتمثيلها، في الواقع، بدل أن يعيد إنتاجها.

إن الثمانين اسماً التي تم النطق بها ليست سوى جزء من النص. تشد الجوقة جملاً أو كلمات جمعت بالقرب من الطابق صفر، أو أخذت من سلسلة سجل الموتى صور الحزن المنشور في النيويورك تايمز؛ أو، وأخيراً، مختارات من آخر أقوال آمي سويني، إحدى مضيفات الرحلة (AA11)، التي تحطمت على البرج الشمالي، في ١١ أيلول ٢٠٠١ الساعة الثامنة و٤٦ دقيقة: «أرى المياه والأبنية» (I see water and buildings). وكما يوضح ذلك المثل الأخير، فإن المصادر قد أخضعت لإعداد رصين غير أنه ذو دلالة. إن تسجيل النداء الهاتفي لآمي سويني من قبل مسؤول في الخطوط الجوية الأميركية كان على النحو التالي: «أرى الماء، أرى الأبنية. نحلق على ارتفاع

(١) كان هذا التقليد سائداً، في فرنسا، في عصر إقامة النصب لموتى الحرب الكبرى واسترحى عندئذ القبور الكاثوليكية بشكل مباشر، وفقاً لأنطوان بروست. (١٩٩٧ ص ٢١٢ و ٢٢٣). وقد مورس بشكل منظم في إسرائيل، بخاصة، لتخليد ذكرى أموات (بروغ ٢٠٠٣، ص ٩١-٩٢).

خفيض. يا إلهي، نحلق على ارتفاع خفيض جداً<sup>(١)</sup>. وبالمقابل، فإن اسم الله لم يذكر قط في مقطوعة On the Transmigration of Souls.

لقد تم هذا الاختيار، إذن من دون شك، مع الكتابات المصورة في الشارع حيث تحولت جميع مذكرات البحث، بعد الأحداث، كما تلاحظ ذلك بياتريس فرانكيل (Béatrice Fraenkel)، «بيطء إلى بطاقات عزاء» (٢٠٠٢)، ص ٤٤) ثم تحولت، بين يدي المؤلف الموسيقي، إلى نوع من الشعر الرثائي. ومن جهة أخرى، فقد تمت أيضاً إعادة إعداد الاقتباسات من سجلات الموتى المنشورة في النيويورك تايمز، والتي قام بإعدادها فريق من الصحفيين كانوا على صلة بأقرباء الضحايا (ميلر، ٢٠٠٣، Miller). لقد انتهى توصيف پول ليسون (Paul Lisson)، بهذه الكلمات: «لا يزال الحزن يجتاحني»؛ «قلبي محطم تماماً». (نيويورك تايمز، ١٧ شباط ٢٠٠٢)، وقد تحول هذا القول في عمل آدامز إلى: «يقول الأب: يجتاحني الحزن. قلبي محطم تماماً». وهكذا يقود تغيير زمن الفعل وإغفال الأشخاص الرواية الصحفية نحو مسرحية تجريدية حيث يعبر «الأب» عن حزنه من خلال نوع من زمن حاضر أبدي.

تشكل هذه المصادر فسيفساء لا تعتبر سراداً للحدث وما استتبعه ولا شرحاً لهما. لا يقدم العمل أي تصوير للقائمين بالأحداث، ولا أية صورة للشر. ولم يشر إلى الإسلام كما لا نجد فيه أميركا ولا الشعب الأميركي. ولم يحدث فيه شيء يمنح الضحايا مقام الأبطال. كما أن تاريخ ١١ ايلول غير موجود فيه. نحن، بالأحرى، أمام عينة من العلامات المتداخلة في الحيز العام، أو أيضاً، إذا ما أردنا ذلك، أمام تمزق الأجساد والأشياء الناتج من عنف الاعتداءات نفسها (ستوركن، ٢٠٠٤). يلخص المؤلف قائلاً، «كسر معلومات» (آدامز، ٢٠٠٩، ص ٢٦٤). ومع ذلك، تخضع الموسيقى لمنطق آخر. لا تقوم أصوات فردية بدور الضحية والأب والعشيق أبداً، كما أن نص

(١) أنظر موقع We have some planes, Extract، ب ب س، أخبار ٢٣ تموز ٢٠٠١. [www.news.bbc.co.uk/2/hi/Americas/93/9613.stm](http://www.news.bbc.co.uk/2/hi/Americas/93/9613.stm) 2004 (تمت العودة إليه في أيلول ٢٠١٢).

الجوقة، في الغالب، متجانس ومميز ومطبوع بالقدم. ويقوم اللون الهارموني في الغالب، على نغمات كاملة تمتد مثل دواسات طويلة، من دون أن يكون نغمياً حقاً بسبب غياب المسارات الإيقاعية. ويتناوب التدفق الموسيقي الذي يجري على شكل ابتعاد بطيء تحققة مثل العلامات الموسيقية المعتمدة، مع الاستخدام المتكرر لإيقاعات الصوت المنطوق والمسافات. وتضيف جوقة الأطفال لمسة ملائكية يدعمها أحياناً استدعاء تصويري «سلسلة ذهب حول عنقه، خاتم من فضة...» (a gold chain around his neck, a silver ring...)، أو استدعاء هذا المكان الغريب جداً من السماء، إنه مطعم البرجين، نوافذ على العالم (Windows on the World).

إن إلحاح الموسيقى على الاستمرار، الذي يبعدها عن جمالية التجزئة، يمكن تماماً ألا يكون سوى إلحاح على موقف الحزن حين ينطلق كل خطاب. وتشذ عن ذلك آمي سويني التي تبدو وقد وُضعت، في المقابل، أمام الموت بشكل مباشر. غير أن زمن العمل لم يكن صناعياً ثابتاً فقط ولا عزاء منتشياً إنه بخاصة زمن مسار. لقد أطلقت إشارة البدء في منتصف العمل بواسطة الآلات فقط التي تقابل بين نعومة الأصوات ومعاني القلق. وتتوافق الجوقة والأوركسترا، في مرحلتين من أجل بناء ذروة حول نغمة «دو» ماجور تقوم جوقة الكبار بنبرها على كلمة نور (light)، فيما ينشد الأطفال كلمة حب (love). يبقى المستمع حراً في سماع العنف غير المسبوق للأحداث في هذه الذروة، حيث الإعادة المكررة لأسماء العلم تقلد شكل هجمات نيويورك: طائرتان، البرجان<sup>(١)</sup>. يقول والتر بينيامين: مرة واحدة تعنى ولا مرة (Einmal ist keinmal). غير أن عدم التناظر بين القسمين قد أدى إلى تراجع القياس مع انهيارات البرجين لمصلحة رواية الأشخاص الذين تحدثوا عن أنفاق من نور،

(١) يتوضح التشابه في فيلم فيديو هاو يتمثل في عملية لصق اللوئات البصرية مع عمل جون آدمز على شكل شريط صوتي [www.youtube.com/watch?v=0avvOxfxdM4](http://www.youtube.com/watch?v=0avvOxfxdM4) (استخدم في أيلول ٢٠١٢).

بعد أن كادوا يموتون. إن شدة النغم الكامل المثبتة على تنافر متصاعد، الذي يمثل الانتقال الكارثي والسامي للروح نحو شكل آخر من الوجود، يتدوب أخيراً في اضطراب في الأوركسترا، ثم يهبط من جديد في سكون الأسماء المنطوقة وضجة المدينة<sup>(١)</sup>.

لقد جرت إعادة تركيب بقايا الحياة المتجمعة حول الطابق الصفر وفقاً لمسار تعبيرى ينزع الموت من اللامعنى ليجعل منه اتجاهاً أو قدراً: إنه تقمص الأرواح. إنه موت ما جد بالنسبة إلى الموتى. أما بالنسبة إلى الأحياء، فهو الوعد بعزاء. وحتى لو أن آدامز (٢٠٠٢) قد استطاع ينكر أنه يرغب في شفاء الألم بالموسيقى، لأن «الحدث سيبقى دوماً هناك في الذاكرة، وأن حيوات أولئك الذين تألموا، ستبقى دوماً متأثرة بالعنف والألم»، فهو يقترح، مع ذلك، على المستمع أن يذعن لألم الغائبين، من زاوية المعرفة الاجتماعية للآخرين، فيما يبقى الناجون القريبون الذين يمثلون بأقوالهم أو الموتى أنفسهم، من الآن فصاعداً، صامتين. ذلك أن الأرواح التي يتحدث عنها العنوان هي أرواح أحياء كما أرواح أموات، فيما العبارة في تقمص الأرواح «تعيد إلى» حركة الروح بين حالة وأخرى «كما إلى» التغيير الذي حدث في روح الناجين، أو روح من يشعرون بالألم والنقد ويخرجون مختلفين من هذه التجربة. (م ن). يمثل العمل إرادة جماعية في تقديم العزاء لمن يحمل الحزن، ويجعل تلك الإرادة التي تتجسد، آنية، في صالة الموسيقى من خلال العديد من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذها، كما تُسقط، من خلال التسجيل، على

(١) يساهم الشكل الزماني للاعتداءات، من دون أن يبررها، مع ذلك، في التساؤل حول بعدها الجمالي، الذي أصبح المؤلف الموسيقي كارلهايتز ستوكهاوزن الناطق الشهير باسمه، من خلال توصيفها على أنها «أعظم عمل فني كتب له أن يتحقق»، على أن تنسب بعد ذلك، كإنجاز، إلى إيليس (ستوكهاوزن ٢٠٠٢). وفي مواجهة ردود الفعل التي أثارها هذه العبارة التي قيلت في ١٦ أيلول ٢٠٠١، في أثناء مؤتمر صحفي حول أوبرا بعنوان نور (*Licht*)، من الممكن، أن تصنف هذه الأخيرة، من الآن فصاعداً، بين الأعمال الأكثر شهرة للمؤلف (لنريشيا وماك أوليف، ٢٠٠٢؛ فيريليو، ٢٠٠٢؛ جيجيك (*Žižek*)، ٢٠٠٥؛ دوسون، ٢٠١١).

جماعية علاجية خيالية تشمل شخصاً ما يحتمل أن يرغب في أن يجد نفسه في مقام الناجي. وتصبح الموسيقى بذلك شعاع برنامج تعاطفي يسمو بمسار الحزن بفضل متع الفن.

## السؤال والجواب

كيف يمكن تقويم فعالية هذا الإجراء؟ يبقى النقد بعيداً عن تأكيد هذه الفعالية، من دون تحفظ، حتى لو أن مقطوعة *On the Transmigration* قد لاقت، منذ تأليفها في أيلول ٢٠٠٢، استقبالاً مؤيداً جداً، وتوجت، حالياً، بجائزة بوليتزر (Pulitzer)، وبثلاث جوائز غرامي (Grammy). ويلمح أنطوني تومازيني (٢٠٠٢) في صحيفة نيويورك تايمز، من خلال سطور مديح مدعم، إلى ارتباطه من هذه الذروة:

تصعد الموسيقى وتتموج وتدور حول نفسها؛ وترجعك إلى الوراء نشازات ثاقبة تمثل المعادل الصوتي للشمس في العينين. وتنشد الجوقة أخيراً تكراراً شبه هيسستيري لكلمة (light)، فيما تنحل الموسيقى في الأوركسترا، وتتفتت بالتسلسل، في النهاية، في فرقة صوتية. إنها استحضار، جيد مثل آخر، لما يمكن أن يكون مسار الانتقال.

وهناك نقد آخر يشكك في الفضائل التي تحمل العزاء للجميع: «لا توحى هذه الموسيقى بالتأمل بقدر ما توحى برعب متنام، وحتى ولو أنها تسيطر على الأحاسيس بطريقة مذهلة، فإنها تترك المستمعين إليها مضطربين ليكونوا أكثر ميلاً إلى الاضطراب من ميلهم إلى الإلهام»، كما كتب جيرى بولز (J. Bowles)، الذي يرى أن المقطوعة «لا تحمل السلام للأحياء ولا للأموات». ويثور تيرى تيتشوت، من جانبه (٢٠٠٢)، ضد ما يعتبره «اللامبالاة الأخلاقية (والموسيقية)» لجون آدمز:

إن «الإنفعال» الوحيد الذي تنقله مقطوعة *On the Transmigration* هو الإرباك الأبله والبليد الذي يمكن لعدم أن يشعر به في مواجهة عمل رديء بشكل وحشي. نحن، عموماً، أمام لحن جنائزي مما بعد الحادثة، شبه تام، لا

يعبر عن الإيمان ولا عن الأمل ولا عن الحب، بل عن التردد فقط.

تعبر هذه الانتقادات جميعاً، والتي لا تعتبر معادية للمؤلف مع ذلك، إذن عن تحفظات محددة حول الفضائل المعزّية التي يحملها العمل، مؤكدة بذلك أن هذه الفضائل هي ضمن ما ينتظر منه. غير أن علينا أن نحذر من الاستنتاج المتسرع الذي يقول بفشل جماعي، لأن آخرين مستعدون لتأكيد النقيض. يوصف دافيد شيفّ (٢٠٠٣) القمة على النحو التالي:

تنور الأوركسترا من جديد، على شكل موجات متصاعدة هذه المرة، تحمل الإجابة التي طال انتظارها، عن سؤال أيفس (Ives): وتشدّ الجوقات، بأصواتها المتغيرة أو المتحولة إلى أجراس بشرية، كلمات حب (love) نور (light) وأيضاً وأيضاً على الطبقة العالية. وترك الموسيقى، ببطء، مكانها لأصوات البداية، ولكن مع إحساس هادئ جديد.

وفاقاً لهذا النص، يحول النور روح المستمع من خلال تقديم إجابة على ما سماه شارل أيفس، في شرحه البرنامجي حول «التساؤل الأبدي حول الوجود» (The unanswered Question).

يختلف هذا الإغلاق للمعنى الذي يشهد به مديح النقاد وتحفظاتهم، كثيراً عن مقطوعة أيفّ، حيث السؤال المتبقي من دون جواب الذي عهد به إلى الترومبيت، يثير، في الآلات النفخية «إجابات خفية» تبدو جميعاً غير كافية. لقد كانت هذه الريبة ريبة الفصيدة التي انبثق منها عنوان أيفس أبو الهول (The Sphynx) لرالف والدو إمرسون، حيث أبو الهول الذي يجسد «الألف طبيعة» للتاريخ البشري، يتحاور مع نفسه: «أنت السؤال من دون جواب؛ / السؤال الذي يقول إنك لا تستطيع، أنت بالذات رؤية عينيك / أثر السؤال أيضاً وأيضاً وكل جواب كذبة». يستخدم جون آدمز، نفسه، المصادر الموسيقية التي يبدو أنها توقف التساؤل الوجودي وتعيد صوغه على المستوى الوطني، في الوقت نفسه. ويدعم هذا البعد الجماعي، من جهة أخرى، من خلال اقتباس موسيقي آخر، هناك حيث العبارة «أحبك حتى القمر ذهاباً وإياباً»، التي تقلد موضوع «طربى حتى القمر» (Fly me to the

moon) (١٩٥٤) إنه اللحن الكلاسيكي لبارت هوارد الذي اشتهر بفضل فرانك سيناترا وبغى لى. إن الاقتباس العلمى والشعبى يعبر عن تسجيل مقطوعة On the Transmigration فى تاريخ موسيقى أمة متراسة بفضل إرثها الثقافى.

يصف المؤلف تقمص الأرواح على أنه تجربة تمس الأحياء أكثر من الأموات، فاتحاً بذلك المجال أمام التأويل الثابت والتاريخى والذاتانى لتقمص الأرواح، الشبيه بالتأويل الذى تحدث عنه إمرسون: «ليس هناك من تاريخ حقيقى، بل ترجمة حياة» (ذكره كوريفان، ٢٠١٠، ص ٤٢٣، Corrigan). وعلينا أن نستثنى من ذلك أن الصعود الكبير نحو الحب والنور يتوافق بالأحرى مع تصور روحانى للانتقال تمكن من الاستفادة من المذاهب الهندوسية أو البوذية أو الأفلاطونية الجديدة أو من فلسفة شتاينر الدينية، التى جرى تدويرها ضمن العديد من التوليفات التى شكلت كاليفورنيا الستينيات من القرن الماضى مهدها العلمانى. ونتيجة لذلك فقد تم إضفاء الصفة الروحية على المسار التاريخى نفسه، من قبل ذلك الرجل الذى تربى ضمن عائلة بروتيستانية من انكلترا الجديدة، وأقام بعد ذلك فى سبعينيات القرن ذاته فى منطقة سان فرانسيسكو. وأصبح بذلك للمجموع معنى. البروتوكول التعاطفى، الأمل فى الآخرة، والتراث الموسيقى الأمريكى: وبدل أن تبرز الغموض، كما لامها على ذلك الناقد، تتضمن، مقطوعة On the Transmigration إلى القاسم المشترك الأصغر للقناعات بأمرىكا مؤمنة، عموماً، بأن أموات ١١ أيلول كانوا، بالفعل، ضحايا وأن حياة تنتظرهم بعد الموت.

إن الخيط الرفيع، والحقيقى فى الواقع، الذى يربط إمرسون بآدامز مروراً بأيفس، يذكر بالدهوة التى أشار إليها جاك دريدا، بعد الاعتداءات، حول الدلالة التى يمكن أن يحملها الحدث نفسه (٩/ ١١) (بورادورى ٢٠٠٤). إن واقعة أن سؤال أيفس، وليس جوابه فقط، قد استمرت فى التغير عبر

إعادات الكتابة المتلاحقة (هيتشكوك وتسالر، ١٩٨٨) قد انتقلت هكذا مثل شرخ صغير ذي دلالة، وسط هذه الذكرى الموسيقية التي تشكل، وفقاً لرأي طالبيها، «الطريقة الأسلم» في الإجابة عما كان منتظراً حينذاك. وقد يرغب المرء في نهاية التحليل، أن يضيف: «الطريقة الأسلم سياسياً. ومع احتمال دعم هذا النقد من خلال تصريحات جون آدامز نفسه، الذي ندم عام ٢٠٠٨، على الربط بين مقطوعته و«التلاعب» بذكرى هجمات ١١ أيلول من إدارة بوش على شكل - نستعير هنا مصطلحات الكاتب فيليب روث - «عريضة نرجسية»، و«تحويل الجميع إلى ضحايا»، وكذلك على شكل «نداءات صلفة للشعور الوطني وكرامية الأعراب وجنون الارتياب» (ليث، ٢٠٠٢؛ آدامز ٢٠٠٩ ص ٢٦٥؛ Leith). ويذكر المؤلف الموسيقي، في سيرة حياته، من أجل التعبير عن تردداته الماضية في مواجهة الطلب، أنه في اللحظة التي قبل فيها، شعر في ضميره الداخلي «بضيق ملحّ أمام ردود فعل الأميركيين في مواجهة الحدث». (م ن، ص ٢٦٣). علينا أن نختم بالقول إن مقطوعة On the Transmigration قد وقعت تحت طائلة النقد السياسي نفسه، من خلال التفادي الواعي لكل تحدٍ للتصورات السائدة، وهو ما طالب به المؤلف مع ذلك، بخصوص مقطوعة The Death of Klinghoffer، كما هو حال تكريمات أخرى لضحايا ٩/١١ - مثل Portraits Of Giep نفسها، «لوحات الحزن» هذه التي ساهمت في الحفاظ على ذكرى الغائبين، كما ساهمت في محو انتمائهم الطبقي وأخطائهم الشخصية من أجل إدماجهم بشكل أفضل في الرواية البطولية، الإيديولوجية بالتالي، لأميركا تشعر بنفسها أكثر من أي وقت مضى بأنها «أرض الحرية وموطن الشجاعة» وفقاً للنشيد الوطني (ألكسندر، ٢٠٠٤؛ سمبسون، ٢٠٠٦).

وبالنتيجة، إن رفض جون آدامز الربط بين عمله وأجناس ألحان الموتى وإحياء الذكرى يشكل جواباً فردياً على الألم الذي شعر به بعضهم عقب الاعتداءات، من خلال التعبير عن تجربة جيل من المحتجين أدار ظهره



للمقوس التقليدية، ولكنه لم يتخل مع ذلك عن إعادة إدخال بعضها بأشكال فطرية. وينطبق هذا الأمر على المقوس الدينية كما المقوس الوطنية، ذلك أن مقطوعة On the Transmigration of Souls يمكن أن تعتبر أنموذج إحياء ذكرى يجد أسلوبه في لقاء الحداثة الفنية ونزعة الجهل السياسية، كما هو الحال مع الحائط الأدنى لمايا لينغ، المكرس لتخليد ذكرى مقاتلي حرب الفيتنام، وربما أيضاً أحواض النصب التذكاري (Reflecting Absence) التي صممها مايكل أراد تخليداً لذكرى ضحايا ١١ أيلول (غريسولد ١٩٨٦؛ ستوركن 1991 Griswold, Sturken). تتجذر هنا، في كل الأحوال، فكرة اقتراح «حيز ذكرى» حيث كل منا يمكن أن يكون وحيداً مع انفعالاته وأفكاره - وحرراً بالتالي - . وأخيراً، كان أبو هول إمرسون يقول إن «الزمن هو الإجابة الخاطئة». ويبقى الحيز من أجل البحث عن إجابة صحيحة.

ولكن، ما الحيز الموسيقى؟ إن مفهوم الحيز متعدد المعاني في الموسيقى، غير أن المفهوم الأكثر ملاءمة هنا يساعد في الإشارة إلى موسيقى غير خاضعة للزمانية الغائية الخاصة باللغة الكلاسيكية لما بعد بيتوفن (ليمان، ١٩٨٤، Lippman؛ كالنتكر، ٢٠١١، Kaltenecker). لقد دشّن شارل أيفس، في الموسيقى الأميركية، بدلاً عن الجمل التي تعتمد سؤال/ جواب وعن إقفالات النظام النغمي الذي استمر لدى جون كاج (J. Cage) ولدى الأدنوين، والذي يشكل مدى لمطلب أسطوري حاضر حتى في مجال الفلسفة، يرى أن الولايات المتحدة نفسها إنما تُعرف من خلال تغلب الحيز على الزمن (جونسون، ٢٠٠٢). ويظهر هذا الملمح لدى جون آدامز مع مقطوعة Phrygian Gates على البيانو (١٩٧٨) التي تذكر، من غير مصادفة، بمفهوم الباب (بليغرينو، ٢٠٠٢، Pellegrino).

وتبقى متطلبات الاستماع مع ذلك معلقة. إذ تفترض فكرة الحيز هنا وجود

مستمع يدخل التجربة ويخرج منها كما يشاء، ويجتاز العمل وفقاً لمسارات يبتكرها تبعاً لتخيالاته - بدل أن يبقى مجمداً، في كل لحظة، بانتظار ما يتبع فقط، نتيجة لجدلته المفروضة وما تسفر عنه من ثمار طيبة أو خيبات. غير أنه إذا كانت تجربة الاستماع ذاتانية حكماً، خصوصاً إذا أتيحت لها الفرصة لأن تتكرر (سزندي، ٢٠٠١، Szendy)، فهناك حقيقة تقول إن حفلاً موسيقياً كلاسيكياً فاشلاً لا يستطيع أن يستعيد الزمن ولا أن يطلب من الموسيقيين أن يتوقفوا عن العزف. إن مفهوم الحيز الموسيقي باعتباره «حيز ذكرى» قادراً على حماية الفرد من كل معوق خارجي، يبقى خيالياً أو استعارة بلاغية، من وجهة نظر الاستماع. من الصحيح أن مطالبة المؤلف نفسها بهذا التفرد النوعي، تحافظ على معناها كاملاً باعتبارها برنامجاً للتفاعل بين الموسيقي والسياسة يشرف الحيز الحميمي لكل منا، مرسخاً فيه التعاطف الوجداني مع جماعة ينتمي إليها.

ومع ذلك فإن أشكال التابع والاستمرار في عمل جون آدمز تتوجه بوضوح من خلال «التقدم الزمني» الذي يقود من البداية بالعزف على البيانو عند مقطع مفقود (missing)، حتى الذروة عند مقطعي النور (ligh) والحب (love) المتبوعين بعودة المشهد الصوتي المدني (Cityscape).

وبعيداً عن الظروف التاريخية الاستثنائية والتفرد الثابت في أسلوب المؤلف، يبقى نوع هذه المقطوعة أقل غرابة مما يبدو عليه: نحن أمام ترتيب غناء إنشاد (cantate) جنازتي لجوقة وأوركسترا يترافق مع توليف يذكر بشكل قاطع، بشريط - صوت سينمائي لا يسمح تطوره الدراماتيكي، في الحفلة، إلا قليلاً، بالاختيار بين الدخول أو الخروج والطواف والابتعاد. إن هذا التطور الدراماتيكي هو ما يوحى إلى أين نذهب، ومع أية انفعالات وأفكار، بشكل أوسع. وبالمقابل، وبالرغم من هذه الإيعازات، يبقى كل فرد حراً في التفكير كما يريد والشعور بما يحصل معه حسبما يرغب، غير أن مثل هذا الإحساس

بالحرية الذي لا تختلف عن ذلك الذي يعتريه ، مثلاً ، في أثناء عزف لحن الموت الألماني لبراهمز .

وتفرض النتيجة نفسها ، بعد مضي عشر سنوات : تبقى مقطوعة On the Transmigration of souls قريبة جداً من الأعراف وبعيدة جداً عن النقد كي تمثل شكل ذاكرة بديلة للنزعة القومية الأمنية لجورج دابليو بوش وزمانه ، وذلك بعيداً عن ردود فعل جون أدامز المتناقضة في مواجهة ١١ أيلول ، وعن الاستقبال المشترك للنقاد المحترفين .

## شكر

لقد قدمت نسخة أولى من هذا النص إلى ندوة «جسور نحو أميركا I» الذي نظمه ، عام ٢٠٠٦ ، ماكس نوبل (Max Noubel) في مركز الأبحاث حول الفنون واللغة (EHESS/CNRS). أشكر من أجل شروح النسخ الوسيطة ستيفان أودان-روزو (Stéphane Audoin-Rouzeau) ، وميتشل كوهن (Mitchell Cohen) وميتشل دو فورنيل (Michel de Fournel) وجورج ديدى - هوبرمان (G. Didi-Huberman) وبياتريس فرانكل (Béatrice Fraenkel) وآبيل جيلبير (Abel Gilbert) وباسكال هاغ (Pascale Haag) وسيريل لوميو (C) وويليام تير (William Weber)، وكذلك المساهمين في جلسات تحضير هذا الجزء ، وكذلك الذين ساهموا في حلقة بحث عام ٢٠١٠

- ٢٠١١.

## المراجع

ABEL Marco, 2003, « Don DeLillo's "In the Ruins of the Future": Literature, images, and the rhetoric of seeing 9/11 », *PMLA*, 118 (5), p. 1236-1250.

ADAMS John, 2002, « Interview with John Adams about "On the Transmigration of Souls" », [www.earbox.com/W-transmigration.html](http://www.earbox.com/W-transmigration.html) (consulté en septembre 2012).

— 2009, *Hallelujah Junction: Composing an American Life*, New York, Picador.

- ADORNO Theodor W., 1962, *Philosophie de la nouvelle musique*, trad. par Hans Hildebrand et Alex Lindenberg, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des idées »).
- 1974, *Théorie esthétique*, trad. par Marc Jimenez, Paris, Klincksieck.
- 1986, *Prismes. Critique de la culture et société*, trad. par Geneviève et Rainer Rochlitz, Paris, Payot.
- ALEXANDER Jeffrey C., 2004, « From the depths of despair : Performance, counterperformance, and "September 11" », *Sociological Theory*, 22 (1), p. 88-105.
- BOLTANSKI Luc, 2009, *De la critique. Précis de sociologie de l'émancipation*, Paris, Gallimard (coll. « Essais »).
- BORRADORI Giovanna, 2004, *Le « concept » du 11 septembre. Jacques Derrida, Jürgen Habermas, dialogues à New York*, Paris, Galilée.
- BOWLES Jerry, 2002, « John Adams. On The Transmigration of Souls », *Sequenza21/The Contemporary Classical Music Weekly*, [www.sequenza21.com/092302.html](http://www.sequenza21.com/092302.html) (consulté en septembre 2012).
- BROG Mooli, 2003, « Victims and victors : Holocaust and military commemoration in Israel collective memory », *Israel Studies*, 8 (3), p. 65-99.
- BUCH Esteban, 1999, *La Neuvième de Beethoven. Une histoire politique*, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des histoires »).
- 2006, *Le cas Schönberg. Naissance de l'avant-garde musicale*, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des idées »).
- 2011, *L'affaire Bomarzo. Opéra, perversion et dictature*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Cas de figure »).
- COHEN Evelyne, 2002, « Visiter Notre-Dame de Paris », *Ethnologie française*, nouvelle série, 32 (3), p. 503-513.
- COLLINS Randall, 2004, « Rituals of solidarity and security in the wake of terrorist attack », *Sociological Theory*, 22 (1), p. 53-87.
- CORRIGAN John Michael, 2010, « The metempsychotic mind : Emerson and consciousness », *Journal of the History of Ideas*, 71 (3), p. 433-455.
- DANTO Arthur C., 2005, « 9/11 Art ■ a gloss on Wittgenstein », *artnet.com*, [www.artnet.com/magazine/features/danto/danto9-9-05.asp](http://www.artnet.com/magazine/features/danto/danto9-9-05.asp) (consulté en septembre 2012).
- DELILLO Don, 2001, « In the ruins of the future », *The Guardian*, 22 décembre.

- DOUSSON Lambert, 2011, *L'écran traversé. Politiques de l'écriture et de l'écoute musicales 1950-2001*, thèse de doctorat, Université Paris Ouest Nanterre, sous la direction de Catherine Perret.
- FAUST Drew Gilpin, 2006, «Numbers on top of numbers»: Counting the Civil War dead», *The Journal of Military History*, 70 (4), p. 995-1009.
- FRAENKEL Béatrice, 2002, *Les écrits de septembre. New York 2001*, Paris, Textuel.
- GRISWOLD Charles, 1986, «The Vietnam veterans Memorial and the Washington mall: Philosophical thoughts on political iconography source», *Critical Inquiry*, 12 (4), p. 688-719.
- GUIBERT Hervé, 1991, *Le protocole compassionnel*, Paris, Gallimard.
- HITCHCOCK Wiley T. et ZAHLER Noel, 1988, «Just what is Ives's unanswered question?», *Notes*, 44 (3), p. 437-443.
- JOHNSON Marc E., 2002, «Charles Ives's (utopian, pragmatist, nostalgic, progressive, romantic, modernist) Yankee realism», *American Music*, 20 (2), p. 188-233.
- KALTENECKER Martin, 2011, *L'oreille divisée. Discours sur l'écoute musicale ■■■ XVIII<sup>e</sup> et XIX<sup>e</sup> siècles*, Paris, Éditions MF.
- KAUFFMAN Linda S., 2008, «The wake of terror: Don DeLillo's "In The Ruins of The Future", "Baader-Meinhof", and falling man», *Modern Fiction Studies*, 54 (2), p. 353-377.
- KETTLE Martin, 2001, «The witch-hunt», *The Guardian*, 15 décembre.
- KOSMAN Joshua, 2003, «Voice of America: Composer John Adams speaks for the Nation», *San Francisco Chronicle*, 18 mai. Repris sur [www.earbox.com](http://www.earbox.com) (consulté en septembre 2012).
- LEITH Sam, 2002, «Philip Roth attacks "Orgy of Narcissism" post sept 11», *The Telegraph*, 5 octobre.
- LEMIEUX Cyril, 2009, *Le devoir et la grâce*, Paris, Economica.
- LENTICCHIA Frank et McAULIFFE Jody, 2002, «Groundzero-land», *The South Atlantic Quarterly*, 101 (2), p. 349-359.
- LIPPMAN Edward A., 1984, «Progressive temporality in music», *The Journal of Musicology*, 3 (2), p. 121-141.
- Low Setha M., 2004, «The memorialization of September 11: Dominant and local discourses ■■■ the rebuilding of the World Trade Center site», *American Ethnologist*, 31 (3), p. 326-339.
- MACHART Renaud, 2004, *John Adams*, Arles, Actes Sud.

- MAY Thomas (ed.), 2006, *The John Adams Reader: Essential Writings on an American Composer*, Prompton Plains, Amadeus.
- MERMELSTEIN David, 2011, «9/11 and the arts: A decade of responses», *Wall Street Journal*, 8 septembre.
- METZGER John, 2002, «9/11 in song: Bruce Springsteen - The Rising - Steve Earle - Jerusalem», *The Music Box*, 9 (10), [www.musicbox-online.com/9-11.html](http://www.musicbox-online.com/9-11.html) (consulté en septembre 2012).
- MILLER Nancy K., 2003, «“Portraits of grief”: Telling details and the testimony of trauma», *Differences: A Journal of Feminist Cultural Studies*, 14 (3), p. 112-135.
- MORRIS Leslie, 2001, «The sound of memory», *The German Quarterly*, 74 (4), p. 368-378.
- NOONAN Peggy, 2006, «The sounds that still echo from 9/11», *The Wall Street Journal*, 9 septembre.
- PARK Elena, 2001, «John Adams speaks ■■■ about art in a time of war», *Andante*, [www.earbox.com](http://www.earbox.com) (consulté en septembre 2012).
- 2002, «For a high-profile New York Philharmonic commission, John Adams assembles a collage of grief», *Andante*.
- PELLEGRINO Catherine, 2002, «Aspects of closure in the music of John Adams», *Perspectives of New Music*, 40 (1), p. 147-175.
- PROST Antoine, 1997, «Les monuments aux morts. Culte républicain? Culte civique? Culte patriotique?», dans Pierre Nora (ed.), *Les lieux de mémoire*, Paris, Gallimard (coll. «Quarto»), vol. 1.
- RICŒUR Paul, 2000, *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil (coll. «L'Ordre philosophique»).
- ROCHLITZ Rainer, 1994, *Subversion et subvention. Art contemporain et argumentation esthétique*, Paris, Gallimard (coll. «Essais»).
- ROUSSEAU Jean-Jacques, 1995, *Dictionnaire de musique. Œuvres complètes*, Paris, Gallimard (coll. «Bibliothèque de la Pléiade»), vol. 5.
- SANCHEZ George, 2002, «Popular music after 9/11: Putting politics into verse», *Frictionmagazine.com*, 16 octobre.
- SCHIFF David, 2003, «Memory spaces», *The Atlantic Monthly*, avril, [www.earbox.com/inter007.html](http://www.earbox.com/inter007.html) (consulté en septembre 2012).
- SCHOENBERG Arnold, 2006, *The Musical Idea and the Logic, Technique, and Art of its Presentation*, Patricia Carpenter et Séverine Neff (eds.), Bloomington, Indiana University Press.

- SIMPSON David, 2006, *9/11. The Culture of Commemoration*, Chicago, University of Chicago Press.
- SONTAG Susan, 2003, *Regarding the Pain of Others*, New York, Picador.
- STOCKHAUSEN Karlheinz, 2002, «“Huuuh!” Das Pressegespräch am 16. September 2001 im Senatszimmer des Hotel Atlantic in Hamburg», *MusikTexte*, 91, p. 69-77.
- STURKEN Marita, 1991, «The wall, the screen, and the image: The Vietnam veterans Memorial», *Representations*, 35, p. 118-142.
- 2004, «The aesthetics of absence: Rebuilding Ground Zero», *American Ethnologist*, 31 (3), p. 311-325.
- SZENDY Peter, 2001, *Écoute. Une histoire de nos oreilles*, Paris, Minuit.
- TARUSKIN Richard, 2001, «Music's dangers and the case for control», *The New York Times*, 9 décembre. Repris dans TARUSKIN, 2008.
- 2008, *The Danger of Music and Other Anti-Utopian Essays*, Berkeley, University of California Press.
- TEACHOUT Terry, 2002, «Moral (and musical) equivalence», *Commentary*, 11 janvier.
- TOMMASINI Anthony, 2002, «Washed in the sound of souls in transit», *New York Times*, 21 septembre.
- VINITZKY-SEROUSSI Vered et TEEGER Chana, 2010, «Unpacking the unspoken: Silence in collective memory and forgetting», *Social Forces*, 88 (3), p. 1103-1122.
- VIRILIO Paul, 2002, *Ce qui arrive*, Paris, Galilée.
- WAGNER-PACIFICI Robin et SCHWARTZ Barry, 1991, «The Vietnam veterans Memorial: Commemorating a difficult past», *American Journal of Sociology*, 97 (2), p. 376-420.
- WALZER Michael, 1996, *Le deuxième âge de la critique sociale. Solitude et solidarité*, Paris, Métailié (coll. «Leçons de choses»).
- WHITE Geoffrey M., 2004, «National subjects: September 11 and Pearl Harbor», *American Ethnologist*, 31 (3), p. 293-310.
- ŽIŽEK Slavoj, 2005, *Bienvenue dans le désert du réel*, Paris, Flammarion (coll. «Documents et essais»).





القسم الرابع

---

توضيح التطبيقات



## نظام، قوة، تعددية الربط بين الوصف والنقد حول المسائل الطبية

تمتلك الأبحاث الأكثر أهمية في العلوم الاجتماعية حول المسائل الطبية خاصية مشتركة: إذن يمتزج التوصيف فيها بالعمل النقدي بعمق. فتمنح الغاية النقدية التوصيف علة وجوده، وتوجهه في تحديد أهدافه. وبالمقابل، يدعم التوصيف العمل النقدي. ولا يتبدى هذا العمل خارج النصوص فقط، من خلال اتخاذ المواقف العامة. إنه يتمظهر في النصوص. ويبدو من غير المجدي، إذن، أن نرغب في تنقية العلوم الاجتماعية من أخباثها النقدية كي نصل إلى وصف لا يهتم بالنقد (ولا يستبعد هذا الأمر أهمية زمن لا يهتم بالنقد ضمن العمل النقدي). ومن الخطأ أيضاً أن نتصور إمكانية عزل الأبحاث المسماة «نقدية» وتطويرها، في مواجهة أبحاث ليست كذلك، أو هي كذلك إلى حد ما. ومن المفيد بالمقابل توضيح مختلف الطرائق في الربط بين التوصيف والنقد والمقارنة بينها، من أجل الوصول إلى صوغ اقتراحات. لقد ساهمت، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، لغات ثلاث، في بناء العلوم الاجتماعية حول المسائل الطبية: إنها لغات النظام والقوة والتعددية. سأقدم، في مرحلة أولى، وبالتابع، كلاً من هذه اللغات وبعض الصيغ التي كونتها، وسأحاول أن أحدد مساهماتها وحدودها. سأصوغ، في مرحلة ثانية، على هذا الأساس، وبالعودة إلى أبحاثي الخاصة، بعض المقترحات المخصصة للربط بين التوصيف والنقد.

## ثلاث لغات

### وحدودها لغة النظام

أدعو بذلك لغة اجتماعية يكون فيها الهدف الأول للباحث إظهار مستوى أساسي للواقع، باعتباره نظاماً أساسياً على البشر الوصول إليه واحترامه. وفي ما يتعلق بمسائل الصحة، وصفت العلوم الاجتماعية هذا النظام الأساسي بطريقتين مختلفتين ودافعت عنه. واعتبر بعض المؤلفين الطب مكوناً هاماً من النظام، كما في أعمال تالكوت بارسونز (Talcott Parsons 1951)، حول الأدوار المؤسسية للطبيب والمريض ضمن النظام الاجتماعي. ورأى آخرون، على العكس من ذلك، أن الطب خارج هذا النظام، سواء لأن هذه العلوم الاجتماعية قد أظهرت، لدى عامة الناس، وجود حزم معايير متناغمة لا يمكن نسبتها إلى الأدوار المؤسسية التي حملها الطب، كما هو الحال في الأبحاث الاجتماعية والأنثروبولوجية حول أنظمة التمثيل (أوجيه وهرتزشليش، 1983 Augé, Herzlich)؛ وسواء لأن هذه العلوم قد أوضحت، في إطار نقد أكثر جذرية، الأسباب التي من أجلها يبدو معها نظام ذو طبيعة أساسية، تحمله عامة الناس، وقد سحقه الطب أو الطب النفسي (فوكو، ١٩٧٢، إيليش، ١٩٧٥).

إن أهم مساهمة للأبحاث المحققة في إطار لغة النظام تتمثل في قدرتها على توضيح أنظمة التوافق التي تقف وراء بعض ردود الأفعال تجاه الطب. ويقدم لنا بارسونز وصفاً جاهزاً عن نوع التوافق الذي يمكن أن نقيمه بين التوقعات المختلفة للأدوار التي يرتبط بها الطب في زمانه. لقد أظهرت الأبحاث حول «أنظمة التمثيل» أشكالاً من التوافق لدى المرضى، يدركها معظم المختصين بصعوبة كبيرة. إن أعمال فوكو حول الطب النفسي قد أظهرت أشكال علاقة مع العالم، يقيمها أفراد يصفهم الطب النفسي «بالمجانين»، لا يمكن أن يدركها هذا الطب، فيما تُشكل الثنائي الضروري كي يصبح نظام المجتمع قابلاً لأن يعاش. وأخيراً، فقد ألحت أعمال إيليش على ما لم يعره الطب الصناعي إلا اهتماماً قليلاً، بشكل فعلي: يهتم الأفراد بالحصول على

لحظات وأماكن تسمح لهم بالتعبير عن بعض الوجوه الرئيسة للشرط البشري. وفي كل الأحوال، لقد بينت هذه الأبحاث قدرات «إنتاج معنى» وضروراته، ونحن نكرر هنا مصطلحاً أنموذجياً من لغة النظام.

غير أن هذه اللغة تحتوي على حد داخلي، فهي تقلل من أهمية تنافر التوقعات التي على الممثلين التوافق، عموماً، معها، من خلال الدفع بالمؤلفين الذين يوظفونها إلى التركيز على بعض التوقعات وعلى ما يسعى، في العالم الاجتماعي، إلى إظهار هذه التوقعات على أنها التعبير عن نظام. وهي تركز على مجموعة واحدة من التوقعات لتجعل من احترامها الغاية المركزية للممارسات. وتهمل الغايات الأخرى التي يمكن للممثلين أن يعتبروا أن متابعتها واحترامها شرعيان.

## لغة القوة

لقد تشكلت لغة أخرى بدءاً من الستينيات من القرن الماضي حول المسائل الطبية. وقد تميزت عموماً بالإضاءة على ما يبعد البشر عن المثاليات أو القيم التي يعتمدونها، والتي تنسب إلى مستوى سلبية غير ظاهر، وتؤثر فيهم باعتبارها قوى. وتتمثل مهمة الباحث في لغة القوة هذه في كشف مخطط القوى هذا، الأساسي والإشكالي في الوقت نفسه.

لقد انتشرت لغة القوة، كما لغة النظام كردة فعل على التطورات الكبرى التي اعتبرت تهديداً للعالم الاجتماعي. أي ظهور مجتمع الطبقات بشكل خاص. وكذلك أيضاً التطورات الأكثر حداثة: سيطرة الدولة على شرائح عريضة من الناس، عبر محطة المهن الحرة بخاصة، أو المهن الوسيطة أو جميع أنواع المعارف، وإخفاء هذه السيطرة من خلال عمل إيديولوجي يحمله القانون الصريح أو التقانات الحديثة الأكثر «لطفاً». وقد ساهمت نماذج مرجعية (باراديغمات) ثلاثة في نشر هذه اللغة حول المسائل الطبية. النزعة التفاعلية «الاحتجاجية» أولاً، والتي مثلها علماء اجتماع مثل

غوفمان (Goffman, 1968)، أو فرايدسون (Freidson, 1984)، أو بيكر (Becker, 1985). يرى فرايدسون، الذي خصص جزءاً كبيراً من عمله للطب، أن كشف مخطط القوى يعود إلى مستويين من التحليل. يكشف تحليل ظاهرة تاريخية (السعي إلى الحصول على الاستقلال المهني من جانب الطب)، بعيداً عن جوهر الحقائق التي كشفها العلم، توصل الأطباء، تلك النخبة المرتبطة «بجزء مسيطر من المجتمع»، ومن خلال تجاوز في استخدام السلطة، إلى الحصول على حق قول «ما هو غير مرغوب» لدى الأفراد. فيما تقود دراسة ممارسة النشاط المهني الطبيعى إلى إدانة «الإيهام المهني» الذي «يبالغ» الأطباء من خلاله، في عدم إمكانية اختزال عملهم في «معرفة علمية دقيقة ومفصلة نسبياً»، كي يحصلوا على هوامش مناورة أكبر.

أما الأنموذج المرجعي الثاني، فهو أنموذج علم الاجتماع المسيطر الذي عرض له مؤلف بير بورديو وجان - كلود باسرون، الورثة (١٩٦٤). تفتح الدراسات التي تمت، في مجال الصحة، وفقاً لهذا المنظور، على أفقين نقديين. ويدعو المؤلفان إلى الوعي بالعنف الرمزي المرتبط بكل تدخل في هذا المجال (كاستيل، 1973 Castell) من جهة. وبينان، من جهة أخرى، عدم المساواة في المصادر التي تملكها الأصناف المختلفة للمرض في مواجهة هذا العنف الرمزي (بولتانسكي، ١٩٧١). تحتل مؤسسات العلم، في هذا الأنموذج المرجعي، كما لدى فرايدسون موقعاً خاصاً: يتوجه النقد إلى الطبيب باعتباره ممارساً وليس باعتباره باحثاً. وإذا كانت هناك قوى اجتماعية تضغط على العلم الطبي فذلك لأن الحقل العلمي معرض، بشكل رئيس، لتداخلات تأتي من حقول أخرى، إعلامية أو اقتصادية بشكل خاص (شامباني ومارشيتي، ١٩٩٤، Champagne, Marchetti).

والأنموذج المرجعي الثالث هو صيغة تاريخ الأنظمة لميشيل فوكو. يقوم فوكو، القادم من لغة النظام، مع كتابه راقب وعاقب (Surveiller et Punir, 1975) بعملية انتقال نحو لغة القوة. ويتبع المؤلف صعود «التخصصات»

وانتشارها، أي التكنولوجيا السياسية الجديدة التي تسعى، من خلال الترويض والتمارين، إلى خلق أفراد خاضعين. ويبين كيف تشكل هذه العلوم الوجه المظلم للخطاب الذي ادعى رجال القانون الإصلاحيون في القرن الثامن عشر، من خلاله، إعادة نعت الأفراد بالرعايا الحقوقيين. فقد انتشر في كل مكان (في السجن والمدرسة والجيش والمشفى) تمرين الإكراه التأديبي. ومن الجدير بالملاحظة أن نقد فوكو للأنظمة يؤدي إلى إجراءات نضالية أكثر مادية، فيما يتعلق بعلم اجتماع السيطرة الذي قال به بورديو. لأن فوكو يرى أن هناك درجات في الإكراه، وإذن وسائل، لتخفيف الخنوع<sup>(١)</sup>، وهي تلك التي تعمل على الهامش.

ترسم لغة القوة مشروعاً مغرياً: الإضاءة بنور علمي على التسلسلات السببية التي تقف، خفية، حاجزاً أمام المثل التي نحملها. لقد حمل كل نموذج مرجعي درسناه سابقاً، حول المسائل الطبية، إسهاماً مهماً لهذا المشروع. قدم فرايدسون تحليلاً دقيقاً للطريقة التي يمكن لمعايير «مسيطرة» أن تفرض نفسها، خلصة، من خلال مسار يدفع إلى الاعتقاد أن ليس في الطب سوى العلم، ويبالغ في أهمية التجربة السريرية. وتكشف مدرسة بورديو، إلى جانب مفهوم العنف الرمزي، أشكال العنف ذي طبيعة خاصة، غامضة غالباً، تخفيها مثل يعتمد عليها الطب. لقد أبرز فوكو تطور سلسلة إجراءات تهدف، بشكل فعلي، إلى تنظيم القوى الواجب ممارستها على جسد أفراد أخضعوا بهذه الطريقة، وذلك من خلال عملية حسائية. وتشير اللوحة المرعبة التي يقدمها لنا عن مشافي القرن التاسع عشر، باعتباره مركزاً للأنظمة، إلى وقائع إشكالية حقيقية.

يمكن أن نوجه نقدين للغة القوة. يقترب الأول من النقد الذي يمكن أن نوجهه للغة النظام. لا تكتفي لغة القوة بأن تشير لنا بأن مخطط القوى الذي

(١) يمكننا، من أجل التوضيح الدقيق لهذا الخنوع، أن نسعى إلى بناء أنظمة شهادة، مع الأفراد المعرضين لهذا القطاع التأديبي أو ذاك. هذا هو معنى «مجموعات الإعلام» التي أسست ضمن منظور فوكو، حول أهم المؤسسات التأديبية (الملاجئ، السجن، المشفى).

تحدث عنه إشكالي. إنها تعمل وكأن البرهان على واقعية هذه القوى هي المشكلة الوحيدة التي تستحق عناء أن نكشف عنها: تلك المشكلة التي علينا أن نطور طاقاتنا كافة، من أجلها، وعلينا أن نتوقف عندها ما إن نصل إليها، فيما يبدو المتبقي سطحياً على الأكثر. ما من شك في أن لتحديد عمل القوى الفضل في الإشارة إلى العقبات الخادعة أحياناً، والتي تقف في وجه تحقيق المثل. إنه مدخل مفيد. ولكن هل أمامه نتيجة؟ ذلك أنه ما إن تُكشف هذه القوى الخفية حتى تثار مسائل جديدة، أمام الفاعلين أنفسهم في الغالب، الذين لا يملكون الخبرة الاجتماعية في مجال تحديد القوى، كما لا يدركونها إلا بشكل غامض إلى حد ما (ولاذع جداً أحياناً). أين تقع، بذلك، الحدود بين الممارسة الضرورية لبعض القوى من أجل السير باتجاه العلاج، والممارسة غير الطبيعية (وغير الإرادية حتى) لقوى أخرى؟ أين يضع الفاعلون أنفسهم ضمن هذا التقسيم؟ ليس لدى لغة القوة سوى القليل كي تقوله حول هذه الأسئلة، التي لا تهمها، في العمق. كما لا تدرس كيف يحاول الفاعلون الواعون ببعض القوى المستخدمة في عملها، بناء تنظيم مقبول من المجموعة التي تشكلها. يهتم النقد الثاني بمكانة العلوم. يرى بورديو كما فرايدسون، أنه، إذا مارس الباحثون عملهم في عالم تحافظ فيه المؤسسات العلمية على شكل من الاستقلال بالنسبة إلى خارجها، فإن باستطاعتهم التخلص من سلطة القوة. إذ يعتبر العلم نوعاً من جزيرة ممكنة للسلام في عالم قوة. ولأن الأطباء لا يمارسون العلم فقط، ولأنهم، لسوء الحظ «مارسون»، فإنهم يفرضون معاييرهم بالقوة. غير أن هذا النظام الاستثنائي الذي وضع فيه العلماء أنفسهم، يقوم على براهين سلطة أكثر من قيامه على الملاحظات. وسيزداد العمل النقدي لعلماء الاجتماع وضوحاً إذا توقف عن حماية نفسه من القوة من خلال المؤسسات العلمية التي تعتبر، مبدئياً، أكثر حماية من بقية المؤسسات التي تسيطر عليها هذه القوة<sup>(١)</sup>.

(١) أنظر تحفظاتي حول المواقف المتخذة، انطلاقاً من هذا المنظور، فيما يخص علاج نقص المناعة المكتسبة (دوديه، 2003).



## لغة التعددية

مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أدى ظهور لغة ثالثة إلى إعادة تشكيل المشهد. وتمثل أفق انتظاره المركزي في الاعتراف بمختلف المصادر المحشودة في الممارسات الملموسة، في العالم الاجتماعي. وسعت النظرية النقدية إلى كشف أنواع تجاهل أشكال الممارسات التي تعتمد الاختصار. لقد تشاركت هذه البحوث في السعي إلى إيضاح أن محركات الفعل تعود إلى تعددية غير قابلة للاختصار، هي في ذاتها، لا يمكن أن نسقطها على نظام مركزي. من المناسب الاعتراف بهذا التنافر الأساسي ودراسة نتائجه على الحياة الاجتماعية، في هذه اللغة الجديدة. وتنشق، بخاصة، عن هذه اللغة ثلاثة أصناف. يتوافق الصنف الأول مع ما أقترح تسميته «النزعة التفاعلية للتعددية»، التي جسدها، منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، أبحاث بارني غلازر (Barney Glaser, 1965) وأنسلم ستروس (Anselm, 1968) (Strauss)، المكرسة للموت في المشفى. فمن خلال القطع مع لغة النظام التي هاجمت إبعاد لحظة الموت في مجتمعاتنا (هرتزلش، ١٩٧٦)، أكد غلازر وستروس أن لا وجود لمشكلة عامة حول «نكران الموت» في المشفى، بل هناك بالأحرى صعوبات ملموسة في طريقة تنظيم العمل حول الموت بين مختلف الفاعلين المعنيين. وإذا ما وُجدت لحظات إنكار، بشكل فعلي، فإنها تشكل جزءاً من مسارات أكثر طولاً وأكثر تعقيداً يمكن أن تلاحظ في خلالها أشكال أخرى من التوضع. تعمل المراجع إذن على استعادة هذه الآفاق المختلفة حول الموت. ويعتبر هذا الموقف أكثر ضرورة بالنسبة إلى العاملين الاجتماعيين لدرجة يجد معها الجهاز الطبي نفسه غير مجهز في الغالب لمعالجة هذه المرحلة من الزمن. ويرى غلازر وستروس، أن اختصاصيي الطب لا يتلقون تأهيلاً بشكل كافٍ في هذا المجال وأنهم يميلون إلى تضخيم ما يمكن أن تحمله لهم تجربتهم السريرية، كما يشير إلى ذلك فرايدسون. لا تمثل المشكلة لدى غلازر وستروس، مع ذلك، كما

في لغة القوة، في الطابع الاعتباري للقرارات الطبية، بل في عدم كفاية الفكر الانعكاسي للتنظيم، أي المشفى، الذي عليه أن يكون على ارتباط أكبر مع واقع الممارسات الملموسة.

ويوسع ستروس، بعد ذلك هذا المنظور من خلال توصيف المشفى باعتباره، عموماً، مكان عمل موزعاً، بالضرورة، بين العديد من الفاعلين والمواقع حيث يفترض تنسيق الفعاليات أن تقوم روابط وفق هندسات متحركة بشكل أساسي (ستروس وآخرون، ١٩٨٥). يجري التركيز على واقعة أن على أصحاب الاختصاص أن يقيموا دوماً توازنات بين التأثيرات المرجوة لتدخلاتهم والتأثيرات الجانبية التي لا يملكون عنها سوى فكرة بسيطة. ويصبح هدف عالم الاجتماع، بذلك، إظهار عمل «التوليف الضروري» بين مقامات متعددة. وهكذا يركز ستروس على «مصدري معرفة» على الفاعلين أن يختاروا بينهما: النموذجي المرجعي والمحملي. كما يركز أيضاً على تنوع الخدمات التي يجب أن تنسق حول المريض نفسه، وعلى واقعة أن ليس بالإمكان تنظيم هذه الخدمات وفاقاً لتراتبية مصممة بشكل مسبق، ويجد المرضى، ضمن هذا السياق، أنفسهم وقد منحوا مبادرات «واقعية» في المشافي، بسبب تعقيد المسارات التي تتطلب منهم الحسم، غالباً، بأنفسهم، بين مختلف الخيارات. ويدعم هذا الاستقلال حقيقة أن المرضى، وفيما يخص الأمراض المزمنة، قد جمعوا، من خلال تجربتهم، معرفة «فريدة» حول ردود فعل جسداهم. غير أن أهمية هذه المعرفة لا تقدر بشكل كافٍ، حسبما ورد على لسان ستروس. ويعتبر إظهار هذه الكفاءات والحصول على الاعتراف بها أهدافاً أساسية، بالنسبة إلى علم الاجتماع (باسزانغر، ١٩٨٦، Baszanger).

أما النموذج المرجعي الثاني، فهو ما حملته المنهجية الإثنولوجية. ووفق هذا النموذج، فإن مجموع المقامات المخولة تقدم تصورات لممارسات العلاج التي تنجم، بشكل أساسي عن جهل بهذه الممارسات، بسبب مسار عام «للإخراج من الفهرسة» وبذلك استبعاد الأوضاع الملموسة. وبذلك،

يقدم العمل النقدي للمنهجية التكنولوجية مظهرين. فهو يقدم، أولاً، نقداً جذرياً لادعاء معظم المقامات (الإدارات، ومنتجو الإحصاءات والقضاء، والعلماء والمهندسون وعلماء الاجتماع، إلخ) بالبوح بحقيقة الممارسات، والممارسات الطبية بخاصة (سيكوريل ٢٠٠١، Cicourel). ويقدم في المقام الثاني جهداً من أجل تنظيم الأطر المتوافرة للممارسة، من خلال إظهار المقيدات التي على الأعضاء احترامها، آخذين في الاعتبار الأدوات التي يملكونها من أجل إنجاز هذا التواصل «في الموقع» بشكل أفضل، والذي من خلاله يتشكل التفاعل العملي ضمن تشاركنا في العمل. إن هذه التفاعلات بين أطباء ومرضى تشكل حقلاً ممتازاً من أجل تفكير انعكاسي من هذا النموذج (هيث، ١٩٨٦؛ دو فورنيل، لانتان-ماليه وفرديه، 2008 Heath, de Fornel, Lantin - Mallet, Verdier)، إذ تقاد هذه التفاعلات من خلال إجراءات تقتضي تعديلات من شأنها أن تجعلها متوافقة مع كل حالة.

ويتشكل النموذج المرجعي الثالث، في النهاية، مع الأبحاث الجديدة لعلم اجتماع تلك العلوم التي تطورت بدءاً من نهاية سبعينيات القرن الماضي. وضمن هذا المنظور الذي طوره برونو لاتور بخاصة (١٩٨٤ - ١٩٨٧) وميشيل كألون (١٩٨٩)، فإن الكيانات الجديدة التي أنتجتها العلوم والتقانات إنما تتجسد من خلال شبكات «اجتماعية علمية» أو «اجتماعية تقانية»، ترتبط طبيعتها وتشكيلتها، المحليتان بشكل كامل، بكل تجديد. إن هؤلاء «الفاعلين - الشبكات» ينقلون، من دون انقطاع، مناطق الثقة وعدم الثقة في العالم. وتنشر هذه المقاربة العمل النقدي حول مسائل طبية ضمن اتجاهين. فهي توافق، من جهة، مع فعالية التجديد العلمي من زاوية جديدة، تقوم على منح قيمة لقدرات اختراع طاقات جديدة مرتبطة بشبكات العلم ونشرها. وتنتقد، من جهة أخرى، نزوع رجال العلم، حين يتصرفون «كعصريين»، إلى إهمال الطبيعة الحقيقية للموارد الضرورية لهم من أجل بناء الوقائع.

إن الأعمال التي تم تطويرها في مجال الصحة، وفق هذا النموذج

المرجعي قد بينت، بشكل خاص، ما «تحدثه التجديدات العلاجية» انطلاقاً من السؤال التالي: كيف وإلى أي حد يساهم هذا التجديد في إعادة تكوين الروابط التي تسمح بوجود الأشخاص والتكوينات الحقيقية (لاتور، ١٩٩٦؛ كالون ورايهاريزوا ١٩٩٩؛ بيرغ وأكريش، 2004Latour, Callon, Rabeharisoa, Berg, Akrich)؟ تبدو شبكة القراءة هذه، في الغالب، وكأنها علاج للقلق الناتج من لغة النظام، والمتعلق بما يمكن أن يهدد، في الثقافات الطبية الجديدة، شكل نظام أساسي على الأفراد أن يساهموا فيه كي يعيشوا شروطهم البشري بشكل كامل، أو من أجل رؤية جسدهم وقد احترّم تماماً. تؤكد هذه الأبحاث، في مواجهة هذه الرؤية، عموماً، على أهمية الموضوعات الجديدة، والشبكات الجديدة والجماعات الجديدة، الحقيقية مثل سابقتها تماماً، والتي تسمح بأن يتم إنتاج الأفراد والأجساد بطريقة غير مألوفة من خلال الارتباط بثوابت جديدة. لقد خصّصت أبحاث أخرى، منبثقة عن الصيغة نفسها، للأشكال التي تأخذها المواجهات العامة بين الفاعلين المعنيين بالمسائل العلمية والفنية. وهي تحدد التجارب التي تسير، في رأيهم، في الاتجاه الصحيح لأنها تستند إلى رؤية أكثر صحة لواقع الممارسات العلمية، بخاصة، في مجال الصحة والبيئة. ويواجه أفق «ديمقراطية توافقية» بذلك «الديمقراطية التمثيلية» القديمة (كالون ولاسكوم / Lascoumes وبارت، ٢٠٠١). كما رُصدت منظمات تفكير انعكاسي ذات طبيعة جديدة في مجال الطب الحيوي (رايهاريزوا وكالون، ١٩٩٩).

لقد حملت الأبحاث التي تدخل في نطاق لغة التعددية، في علاقتها مع لغة النظام، عنصرين رئيسيين. ونجحت في التعبير عن الطابع المتنافر لتوقعات الفاعلين، بدل أن تركز على المتطلبات المرتبطة بنظام أساسي. وقد بينت كيف يبنى ضمن هذه الشروط، تناسق يمكن أن نقول إنه من «الدرجة الثانية»: إطار يسمح للفاعلين، الواعين، إلى حد ما، بتعددية توقعاتهم، بضم مقيد التنافر هذا إلى مسعاهم في تنظيم تفاعلاتهم. وفي ما يتعلق بلغة القوة،

حملت الأبحاث المرتبطة بلغة التعددية أيضاً، مساهمتين أساسيتين. فقد كشفت جميعها، بشكل أو بآخر، عن مكونات الممارسة التي سهت عنها لغة القوة. وأظهرت، بذلك، بوضوح، واقع الممارسات الطبية، مع بعد نقدي لا يمكن إهماله تجاه التصورات السائدة. وقد تجاوزته، من جهة أخرى، فكرة أن بإمكان المؤسسات الطبية أن تنأى بنفسها، أكثر من غيرها، عن مخطط القوة. وبذلك تكون لغة التعددية قد عبرت، بشكل أفضل بكثير عما يمكن أن تقوم به لغة القوة، عن حركات التذبذب الملموسة بين عالم الممارسين وعالم الباحثين (كلارك وفوجيمورا، ١٩٩٢؛ كيتنغ وكامبروزيو، Clarke، 2003؛ Fujimora, Keating, Cambrosio).

### حدود الصيغ الثلاث المدروسة

#### ضمن لغة التعددية:

غير أن الصيغ الذي درسناها تخضع لبعض الحدود. ولا تقتصر هذه الحدود على لغة التعددية نفسها. إن بالإمكان تجاوزها إذن في الأبحاث المصممة ضمن هذه اللغة. وسنذكر منها خمسة.

في المقام الأول، لم تدرس هذه الأبحاث، بشكل كافٍ، نوع التوافق الذي يمكن أن يربط بعض التوقعات التي يحملها الفاعلون، في ما بينها. إن النزعة التفاعلية «للتعددية» قد شرعت، بذلك وغالباً، بإعداد قائمة هذه التوقعات - مختلف «خطوط العمل» في المشفى تبعاً لأنسلم ستروس، مثلاً - ولكن من دون السعي إلى تعميق النماذج العامة التي يمكن لكل من هذه التوقعات أن تحيل إليها. لقد اعتبر المنهج الإثنولوجي، من جهة، أنه ليس من الملائم أن نوصف طبيعة هذه التوقعات خارج تعبيرها، الحالي، ذلك أننا لا نستطيع أن نخرجها من الفهرسة من دون الوقوع في أخطاء علم الاجتماع «الكلاسيكي». لقد فضلت المقاربة، بمعنى الفاعل - الشبكة، التركيز على التفرد غير المتوقع وغير القابل للاختزال للقوى المستخدمة في المواجهة بين الكيانات التي

تشكل كل شبكة. ويتج من ذلك، وفي جميع هذه الأبحاث، أسلوب خطاب مميز: تحديد توقعات محلية جداً، وتذكير متكرر، على مستوى عام جداً، بالتنافر غير القابل للضغط لهذه التوقعات.

ومن جهة أخرى، لقد عبرت هذه الأبحاث، في الغالب، عن تفاؤل مفرط فيما يتعلق بقدرة الممثلين على الربط بين التوقعات في أثناء العمل. فحصلنا بذلك على ثقة كبيرة، منبثقة عن نظرية الفاعل - الشبكة، في قدرة المرضى على إعادة بناء أنفسهم من خلال الاتصال مع الشبكات الطبية العلمية. ولقد تم استيعاب ما هو جوهري في العمل النقدي من خلال إظهار الروابط التي يعيد من خلالها المرضى تشكيل ثوابتهم في سياق التجديد الطبي. وتعجز اللغة عن التفكير في طبيعة التوترات التي تولدها لديهم مواجهة هذا التنظيم التجديدي أو ذاك.

وتمنح المنهجية الإثنولوجية الفاعلين القدرة على إبداع أطر محلية تسمح بإدارة تعددية توقعاتهم. وترجم هذه الثقة من خلال التركيز على واقعة أن نظام التفاعل يعمل بفعالية مستمرة. وترى النزعة التفاعلية «للتعددية» أن اللقاءات بين الفاعلين التعدديين تشهد بوجود «نظام تفاوضي» حاضر دوماً. وليس علينا أن نقلق من وجود المفاوضات، بل من الانتباه، فقط، إلى هذا الوجود، ويصل العمل التوضيحي والنقدي إلى هدفه، بالنسبة إلى هذه النزعة التفاعلية «الثانية»، حين تصبح حقيقة هذه المفاوضات الدائمة واضحة ويُعترف بها بشكل أفضل.

لقد أدخلت الأبحاث المنبثقة عن نظرية الفاعل - الشبكة، والتي عالجت المواجهات العامة حول المسائل العلمية، تجديداً هاماً ضمن هذا المشهد. فقد أوضحت مصطلحات الانتظام من الدرجة الثانية، وقدمت اقتراحات من أجل تعريف أشكال معدلة من الديمقراطية ضمن مجتمع يتميز بانتشار الوقائع العلمية والموضوعات التقنية. غير أن هذه المقاربة قد حملت أمراً معاكساً. فلم تهتم هذه الأبحاث إلا قليلاً بالفهم العميق لتوقعات الفاعلين،

بعد أن تكوّن لديها الانطباع أنها تملك نماذج ديمقراطية أكثر انسجاماً مع رؤية واقعية للعلوم. إما لأنها قد منحت قيمة مبالغاً فيها لبعض الممارسات، من دون التدقيق العميق بالتوترات التي يمكن أن تولدها. وإما، وعلى العكس من ذلك، لأنها رفضت، ومن دون بذل أي جهد للفهم، كما كان الحال مع علم النفس التحليلي مثلاً، أشكال تنظيم الممارسات التي تحاول الاستجابة لهذه التوقعات التي بقيت غير واضحة بشكل كاف بالنسبة لى الباحثين، من خلال القول إن أشكال هذا التنظيم «حديثّة» أو «غير شفافة»، و«غير ديمقراطية».

لقد اهتمت الأبحاث العائدة للغة التعددية، من جهة أخرى، قليلاً، بإضفاء الطابع الموضوعي على الحيز الاجتماعي. الذي بقي بالنسبة إلى أصحاب النزعة التفاعلية غامضاً في الغالب. يبقى تحديد «المجموعات» (أو «العوالم الاجتماعية») الحاضرة سريعاً إلى حد ما. فقد اعتمدت المنهجية الإثنولوجية مبدأ السماح لعلم الاجتماع الكلاسيكي بمهمة التمييز بين أصناف الفاعلين. كما تم تصميم مفهوم الفاعل-الشبكة، من جانبه، من أجل تحديد التشكيلات المنفردة دوماً وغير المتوقعة إلى حد كبير في تطوراتها. وتبقى حالات التفرد التي تنتج من تداخل الشبكات بعضها في بعض، غير واضحة.

وأخيراً تفتقد هذه الأبحاث إلى الوسائل من أجل تكوين وعي أكثر ثباتاً بالتاريخ الذي يتم ضمنه اختبار العمل النقدي للباحث. وترفض المنهجية الإثنولوجية، من حيث المبدأ، الاعتماد على خطاب تاريخي، ولا يمكنها الحديث إلّا بشكل عام، أو بطريقة عملية جداً حول مشكلات التواصل المحددة جداً. وتعيد النماذج المرجعية الأخرى عملها الخاص تجاه التيارات الكبرى للتاريخ: انبثاق «الحديثين» وصعودهم بالنسبة إلى نظرية الفاعل-الشبكة؛ تجزئة العناية وتمدد الأمراض المزمنة في المشفى المعاصر في ما يتعلق بالنزعة التفاعلية للتعددية. لقد أثّرت هذه الاتجاهات الكبرى، في البداية، إلّا أنها لم تخضع هي نفسها لعملية بحث يعتمد أدوات التوصيف نفسها التي استخدمت في دراسة الممارسات. ونشأت عن ذلك مشكلتان:

صعوبة تحديد طبيعة الظواهر المدروسة بعيداً عن هذه الافتراضات المسبقة والواسعة إلى حد ما؛ وغياب عمل فكري انعكاسي يسمح بإدراك أفضل للطريقة التي يتوضع فيها العمل النقدي في العلوم الاجتماعية ضمن آنية هي نفسها في حالة حركة، لغاية إضفاء الموضوعية على الظواهر المعتادة.

### بعض المقترحات من أجل الربط

#### بين التوصيف والنقد

أحتفظ من لغة التعددية بأهمية عمل يُبنى ضد مخاطر إنكار الممارسة بالاختزال. كما أحتفظ من هذه اللغة، أيضاً، بقدرتها على تجاوز نقدين يمكن أن يوجها إلى اللغات الأخرى: الصعوبة التي تعانيها لغة النظام في التعبير عن التنافر في التوقعات، والضرورة، بالنسبة إلى الفاعلين بالتكيف مع هذه التوقعات؛ والصعوبة التي تعانيها لغة القوة في التفكير بمكونات الممارسة التي لا تأخذ شكل تسلسلات سببية موضوعة ضمن رابط إشكالي مع أسباب التصرف التي يحملها الفاعلون. أحاول أن آخذ في الاعتبار، في الوقت نفسه الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى النماذج المرجعية الموجودة والمصممة ضمن إطار لغة التعددية. وسأقدم بحثين من وجهة النظر هذه.

### تعددية الأطر

#### في الخبرة الطبية

يقوم هذا البحث على تحقيق تم لدى أطباء العمل. وهو ينطلق من اللقاء مع أخصائيي وزارة العمل الذين كانوا يسعون لفهم أفضل للطريقة التي يصنف فيها أطباء العمل الاستثمارات الفردية الخاصة بالتعرض للأخطار المهنية، والمستخدمة بعد ذلك في إنشاء إحصاء وطني لهذه الأخطار (دوديه، ١٩٩٠). يندرج هذا العمل ضمن تطور الأبحاث التي تهدف إلى كشف الطبيعة الحقيقية للعمليات المستخدمة في ممارسات الإحصاء (تيفنو،



١٩٨٣، Thevenot)، وذلك انطلاقاً من لغة التعددية. لقد صُمم البحث، في البداية، على شكل تحقيق يقتصر على عمليات التنظيم، إلا أنه توسع ليشمل مجموع فعاليات أطباء العمل (دوديه، ١٩٩٣). وكان من المفيد، في الواقع، الفهم لماذا يعتمد زمن التصنيف الإحصائي على ممارسات عادية لتوصيف مراكز العمل والحالات الصحية.

لقد أبرز البحث التعددية الداخلية المتوترة للخبرة الطبية: إنها واقعة أن كل طبيب يواجه تنوعاً إشكالياً من التوقعات تضغط، بشكل متزامن، بوجهة نظرها، على ممارسته. لقد أردت التعبير عن هذه الحالة من خلال العودة إلى مفهوم غوفمان حول «الإطار» (غوفمان، ١٩٩١) ومن خلال عرض فكرة أن على الأطباء، في ممارستهم، أن ينظموا عدة أشكال من «التأطير» للأفراد، عليهم أن يحكموا عليها. إن هذه التأطيرات تتعارض فيما بينها حول مسألتين أساسيتين. أولاً، وفيما يتعلق بنظام القواعد الواجب تطبيقها من أجل تقديم خبرة صحيحة. تأطير «إداري» من جهة، يسعى إلى اعتبار أن القواعد يجب أن تطبق بشكل نظامي على كل موظف (أو على كل مركز عمل). تأطير «سريري» لكل فرد، ما يدخل النسبية على الطابع الثابت للقواعد، ليجعل منها نقاط علام تقابل نقاطاً أخرى في إطار حكم سريري إجمالي. كما تتعارض الأطر في ما بينها، بعد ذلك، حول المكانة التي يمنحها الأطباء لشكاوى الموظفين حول آلامهم أو صعوباتهم. تأطير «العناية المهنية» من جهة، الذي يسعى بالنسبة إلى الطبيب، وراء منح شرعية للشكوى، من حيث المبدأ، بالمعنى الذي تطلب فيه هذه الشكوى أن يُصغى إليها من قبل مهنيّ، وأن تكون موضع تدخل، تأطير، من جهة أخرى، بمعنى «الخبرة في الحقوق» التي تتحقق من أن واقع الصعوبات قابل لتبرير ترتيبات في العمل، من خلال برهان داعم. تأطير «ديمقراطي» أخيراً، يقوم، بالنسبة إلى الطبيب، على اتخاذ موقف المخبر الذي يقدم المعلومات للموظف حول الوقائع، وبخاصة، حول الأخطار التي عليه أن يأخذها في الاعتبار من أجل تحكيمات وقرارات تعود إليه بشكل خاص.

تسمح صيغة تعددية «الأطر» التي يستخدمها الأطباء، كما تفعل ذلك النزعة التفاعلية، في التأكيد على تنوع التوقعات التي يقرنها كل فاعل بعمله، إلا أنها تسعى، أكثر من النزعة التفاعلية، إلى تنظيم طبيعة التوقعات وإلى تحديد أهم نظم الاتساق التي تحكم الممارسة الطبية. تقوم الفكرة الرئيسة على السعي وراء توضيح منطق عام، إن وجد، يقف وراء هذا اللقاء بين مختلف الأنظمة، وبذلك، فهي تقوم على فهم الأشكال المميزة للتوترات والتركيبات القادرة على الظهور عند تلاقي مختلف هذه الأطر.

يقوم العمل النقدي الذي يقرن بهذه المقاربة على إعطاء رؤية واضحة عن هذه الممارسة التركيبية التي تطرح من خلالها على كل طبيب هذه التعددية الكامنة في صلب الممارسة. ويبين البحث بالتحديد توترات متكررة، وهي عبارة عن نمطين: بعضها توترات يمكن معالجتها داخل التجهيزات القائمة مع إدخال بعض التعديلات عليها. والمثل النموذجي هو مثل الاستقصاء الإحصائي حول المخاطر المهنية، عند بداية هذا البحث المتعلق بطب العمل الذي كشف النقاب عن التوترات التي تنشأ من تسلل بروتوكول التصنيف إلى ممارسات الأطباء العادية. غير أن ما حرص عليه الإحصائيون هو العناية بالبروتوكول بطريقة تحتفظ معها طبعة لاحقة من الاستقصاء فائدة إحصائية مع بقائها ملائمة للأطر التي اعتاد الأطباء العمل بموجبها. وبالمقابل يكشف الاستقصاء عن توترات بنوية يصعب تجاوزها إلا إذا طرأ تغيير جذري على طب العمل (انظر الشروط الشاملة لممارسة الطب)؛ مثلاً بين التأطير الإداري والتأطير السريري؛ أو بين الرعاية المهنية والاستشارات المتعلقة بالحقوق.

يقدم العمل النقدي الممارس في اللغات الأخرى، منحى أبسط ومباشراً أكثر، بالمقارنة مع نتائج مثل هذا البحث. تهتم لغة النظام بما يمكن أن يحرف البشر عن نظام أساسي. وتهتم لغة القوة بشكل دائم بما يوحي به مستوى القوى من أمور سلبية. إن النقد هنا معقد لأنه يتم على مستوى «ما فوق». فهو لا يستهدف الابتعاد عن المتوقع بقدر ما يستهدف التوترات التي تنتج من

تلاقي هذه التوترات. وهو يهتم بالكلف التي يمكن لهذه التعددية أن تفرضها على أولئك الذين يواجهونها ضمنها. ولا يعود قائماً تفاؤل الصيغ الأخرى للتعددية، في ما يخص صفة قابلية تنافر التوقعات للسيطرة. إذا كان من الممكن العمل، فعلياً، على بعض التوترات، فإن توترات أخرى تبدو متلازمة مع ممارسة مهنة، إلا إذا تصورنا حدوث انقلابات حقيقية.

تعرض هذه الطريقة، في تصور التوصيف والنقد، علاقة بنائية غامضة تجاه الأطباء. فهي تكشف، من جهة، فائض الكفاءات التي يبذلها المهنيون واقعياً، ضمن الممارسة، من خلال إظهار تعددية الأطر في العمل. وتقدم رؤية أكثر «غنى» للممارسات، مما تفعله التصورات الرسمية، التي تعتبرها مجرد «تطبيق» للمعايير القانونية أو الإدارية. وهي تبين من جهة أخرى حجم الاعتبارية في القرارات التي يمكن أن يوصلنا إليها هذا التعقيد، لأن كل طبيب يربط، على طريقته، وتبعاً لكل حالة، بين مختلف الأطر المتوافرة.

## آليات تحول العالم الطبي

يرسم البحث السابق، بشكل رئيس، حدين. يرد الحد الأول إلى صعوبة إقامة تجانس فهم دقيق بين مكونات الممارسة مع منح الصفة الموضوعية للمظاهر النظامية. وبما أن البحث قد تم ضمن لغة تعددية الأطر، فقد قام بإعداد قائمة المواقف الممكنة لدى الأطباء ورسم صورة لأساليب الممارسات الأنموذجية. غير أنه لم يقدم صورة شاملة للحضور الفعلي لكل من هذه الإمكانيات. من هنا نكشف ضعفاً في تصور البيئات الاجتماعية المعنية. ويرتبط الحد الثاني بتحديد التغيرات الممكنة ضمن الممارسة. يُقدم العمل على شكل جدول، في لحظة محددة، للدروب الممكنة التي يمكن أن تسلكها الخبرة الطبية ضمن أطر محددة. ولا يبدو أن بالإمكان العمل على التوترات التي تظهر فيها إلا ضمن أطر محددة أيضاً، سواء على مستوى الأسلوب المحلي للممارسة الذي ينشئه طبيب في محيطه. وسواء على

مستوى إحصاءات المخاطر المهنية القادرة على بناء نظام تصنيف لجعله أكثر انسجاماً مع مقيدات الممارسة الطبية. إننا لا نرى الحركة العامة التي يمكن أن تطبق فيها هذه الممارسات. وما من شك أن طبيب العمل لم يكن، في مرحلة البحث أقله، على ارتباط بالتغيرات. غير أن غياب الحركة قد أدى إلى ظهور مشكلات من مستويين. ويصعب علينا، من جهة، رؤية الطرق التي يمكن أن ترسم للخروج من التوترات القائمة. وبما أن جدول التوترات البنيوية للممارسة يتميز بمظهر صلب، فمن الصعب، من جهة أخرى، أن نعيد الجدول إلى الوعي التاريخي بحركة.

تحمل نقطة الانطلاق للبحث الثاني، الذي تم في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تشابهات مع نقطة انطلاق البحث الأول. فقد سعى معدو الإحصاءات الطبية، المهتمون بالتنسيق بين ممارسات الأطباء والمرضى وفق أنظمة صارمة، والمدركون، في الوقت نفسه، أن عليهم أن يأخذوا في الاعتبار التنافر بين هذه الممارسات، في الحالتين، إلى إثبات إجراءاتهم الإحصائية، بشكل أفضل، من خلال التوجه إلى عالم اجتماع. نحن في هذا البحث الثاني أمام أطباء باحثين مسؤولين في الوكالة الوطنية للأبحاث حول مرض نقص المناعة المكتسبة (SIDA)، التابعة لمنظمة التجارب السريرية المخصصة لاختبار العلاجات الجديدة. ولقد لقي هؤلاء المسؤولون معارضة قوية، إلى حد ما، من قبل الأطباء في المشافي وجمعيات المرضى سواء بسواء. لقد انضمت هذه التساؤلات، عموماً، إلى اهتمامي بشروط الربط بين التأطير الإداري والتأطير السريري ضمن الممارسات الطبية. وقد احتوى السياق على صعوبات، كما احتوى، في الوقت نفسه، على فروق واضحة مع سابقه. فقد أعاد منظمو هذه التجارب السريرية، بأنفسهم، طرح التساؤلات التي أثارت في سياق التغير الكبير: الصعود الضروري في نظرهم، للتجارب السريرية في الطب، ذلك المطلب الجديد لجمعيات المرضى حول مسائل البحث الطبي. وقد بدا، سريعاً، أن هذا التصور إنما يحيل إلى ظواهر اجتماعية ليست هامشية

على الإطلاق<sup>(١)</sup>. أضف إن مواجهات عامة قوية، إلى حد ما، قد حصلت حول هذه المسائل، على عكس ما كان سائداً في حالة طب العمل.

وهكذا فقد اخترت أن أدرس، إن كان بالإمكان، تحديد التغيرات التي يمكن أن تسمح بتعيين طبيعة التوترات ضمن حالة زمنية ذات بعد مديد، انطلاقاً من لغة التعددية. ويظهر البحث، في النهاية، عملاً سياسياً كثيفاً، أي صعوبة دائمة في التوافق على طريقة التوزيع الصحيح للسلطات الممنوحة لمختلف الفاعلين المنخرطين في التجارب الطبية (المرضى، جمعيات المرضى، العاملون في العيادات، منظمو التجارب، الإحصائيون، المختبرات الدوائية، الإدارات، رجال السياسة، الصحفيون) (دوديه، ٢٠٠٣). ويساهم محوران في بناء هذا الحيز في الفترة المدروسة، ويعني هذا الأمر أن اتخاذ مواقف تجاه هذين العاملين السياسيين يفسر، بشكل أفضل، الطريقة التي تشكل فيها الفروق أو التعارضات بين الفاعلين ضمن حيز التعبئة حول علاجات مرض نقص المناعة المكتسبة (دوديه، باربو، ٢٠٠٨). يعيد المحور الأول إلى الطرائق المتعارضة التي يستخدمها الممثلون في التفكير في الشروط التي يمكن أن تحقق حكماً «موضوعياً» سواء في ما يتعلق بفعالية (وسُمّية) العلاجات، وكذلك في ما يتعلق بالمعايير الأخلاقية للتجريب.

ويشهد جزء من الاعتراضات، خلال هذه الفترة، على الاستقطاب بين نوعين من الموضوعية. يركز النوع الأول على الموضوعية المكتسبة من خلال الابتعاد عن الممارسة السريرية، خصوصاً، من خلال الاحترام المنظم للإجراءات المصممة، هي نفسها، بعيداً عن العيادة. أما الثاني فيركز، على العكس من ذلك، على تلك القدرة على الحكم التي تنتجها الممارسة في العيادة، والقرب من خصوصيات المرضى. ويحيل المحور الثاني إلى

(١) أنظر الدراسات التي نشرت أخيراً للوي (Löwy، ١٩٩٦) وماركس (Marks، ١٩٩٧)، حول تاريخ التجارب السريرية في الطب، ودراسات بيرغ (Berg، ١٩٩٧)، حول صعود أدوات «البداهيات الأساسية في الطب» evidence - based medicine.

الطرائق المختلفة في تنظيم درجة الاستقلال الممنوحة للمرضى في علاقتهم بالاختصاصيين. تتوضع المواقف هنا على محور يتجه، عموماً، من القطب «الأبوي: الذي يفرض الاختصاصي، بشكل كامل، بالاهتمام بالحكم، من ذاته، على ما يرتبط بمصلحة المريض، وصولاً إلى قطب «الممارس» الذي يترك سلسلة كاملة من المبادرات للأفراد المعنيين، أو لممثلهم، كي يحكموا على ما هو في مصلحتهم.

تحاول إستراتيجية البحث هذه أن تتجاوز حدود العمل السابق. إن باستطاعتنا أن ندرك أين تقع أنظمة الانسجام التي تتعارض في حيز ما، من خلال المتابعة اللصيقة للنزاعات القائمة حول الممارسة، في مختلف الحلقات. ونستطيع بذلك أن نبين أن شكل الموضوعية «في التقارب» يتوافق مع شكل سياسي حقيقي للعالم الطبي، أي مع تنسيق مستقر للسلطات، مستند إلى القانون، وقد سيطر في فرنسا على الطب، حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي: «إنها التقاليد السريرية». وتتوافق المواجهات حول موضوعية القرارات الطبية مع مختلف الأزمات التي واكبت الانتقال إلى شكل جديد من السياسة، إنها «الحدثة العلاجية» التي قامت هي نفسها حول الموضوعية «في الابتعاد». ويفسر هذا الانتقال من شكل سياسي إلى آخر، وإطلاق العمل السياسي من جديد على أساس جديد، منذ أن بدأت الحدثة الدوائية في الانتصار على مستوى المؤسسات، هذه النزاعات حول معالجة مرض نقص المناعة المكتسبة، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبدايات الألفية الثالثة. ونستطيع إظهار هذا الحيز بصرياً وتحديد خطوط التمايز والتعارض، في انتظامها أو حساسيتها فيما يتعلق بقضايا خاصة، في الوقت نفسه. كما نستطيع أن نحدد الفترة النقدية المدروسة ضمن تاريخ بعيد المدى للعالم الطبي. (دوديه، ٢٠٠٧).

تسمح إستراتيجية العمل هذه بمعالجة نقص، يبقى هاماً حتى الآن في لغة التعددية، في مواجهة لغة القوة: إنها الصعوبة التي تواجهها في تجسيد حيز فاعلين متواجدين في موقف تبعية. إلا أنها تملك ورقة رابحة إضافية تجاه لغة

القوة. ذلك أن حيز البراهين الحاضرة في سلاسل النزاعات قد أنجز فيها بطريقة أكثر انتظاماً، مع اهتمام فائق بالفهم. لا يهتم الباحث في لغة القوة بتفاصيل هذه البراهين العامة. ويرغب في التوجه إلى ما هو جوهري: مستوى القوة. لذلك، يصعب عليه أن يرى ما يميز الممثلين، في اتخاذهم للمواقف. تنطلق لغة التعددية، على العكس من ذلك، من ملاحظة هذه التعارضات العسية على التحليل في الغالب، كي تسعى لأن ترى، بعد ذلك ما يسمح بتفسير هذه الفروق، ضمن المسار المقارن للممثلين. وتسمح المقاربة بفهم حيز براهين وحيث ممثلين، في الوقت نفسه.

### زمن النقد

ما طبيعة العمل النقدي الذي يتوجه إليه هذا النوع من البحث؟ على عالم الاجتماع أن يمتنع في مرحلة أولى، وبموجب ضرورة الفهم، عن نقد مختلف الخيارات التي تتواجه. وما من شك أن نوعاً من النزاهة مطلوب دوماً في الدراسة الاجتماعية لمختلف المواقف التي يجري التعبير عنها حول المشكلة نفسها. غير أن هذا الزمن الذي لا يهتم بالنقد، قد ذهب بعيداً في لغة التعددية، إذ لا يملك الباحث، في الواقع، نظاماً أساسياً ولا مستوى قوى ضمناً يواجه به الممثلين سريعاً. إنه يسعى، على العكس من ذلك، لأن يكون منفتحاً على مختلف مكونات الممارسة. وتتوافق هذه المرحلة، مع ذلك، مع زمن النقد. ويحيل النقد، بخاصة إلى مسألتين أساسيتين فيما يتعلق بالقضايا الطيبة: نظام العلم ونظام المؤسسات.

العلم أولاً. فحول مسألة مثل البحث حول الجزئيات الفعالة ضد مرض نقص المناعة المكتسبة، يتخذ عالم الاجتماع، حين يعمل انطلاقاً من لغة التعددية، موقفاً نقدياً، بالضرورة، تجاه هذا الشكل الخاص لاختزال الممارسة الذي تسوّق له الحداثة والنزعة العلمية: تلك الفكرة التي ترى أنه ليس هناك سوى طريقة واحدة لممارسة العلم وأن الممارسة العلمية الصحيحة تقوم

على تطبيق هذه المنهجية. إن الانطلاق من لغة التعددية في حالة البحث حول مرض نقص المناعة المكتسبة يضعني بالضرورة، في حالة خلاف جذري مع الأطباء الباحثين الذين يؤيدون استخدام التجارب السريرية الصارمة جداً، لأنها، في نظرهم الطريقة الوحيدة من أجل اختبار الجزئيات<sup>(١)</sup>. ليس هذا تحفظاً تجاه التجارب الصارمة في ذاتها. فلا يملك عالم الاجتماع برهاناً اجتماعياً ليعارض من خلاله برهان من يرغب في تطوير مفهوم للموضوعية «في الابتعاد» بدل موضوعية «في الاقتراب» من المرض، غير أننا أمام تعارض غايته الدفاع عن هذه التجارب باعتبارها «علماً»، هو الممكن وحده.

يعيد البعد النقدي، من جهة أخرى، إلى مكانة المؤسسات ضمن الإطار النظري الذي اعتمده. ما أن يعتبر عالم الاجتماع كل شكل لاختبار قابلاً للنقاش بشكل أساسي، لأنه لم يستوف مناطق الظل التي يقوم عليها (دوديه، ٢٠٠٣)، فإنه لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار، إلا مع شيء من الابتعاد، المشروعية الإضافية التي يمنحها، من حيث المبدأ، القانون للآراء الصادرة عن المقامات المؤسسية. يقود التوصيف الاجتماعي، نوعاً ما، هنا، إلى إعادة المؤسسات إلى «مكانها». إن هذا الشكل من الابتعاد ينطبق على كل ممثل مؤسسي من دون أي تمييز. وهو ينطبق، في حال مرض نقص المناعة المكتسبة، بشكل أولي، على ممثلي الوكالات: الوكالة الوطنية للأبحاث حول هذا المرض، ووكالة الدواء. كما ينطبق، بعد ذلك، على أهم مؤسسات الكفاح ضد هذا المرض، (Act up, Aides)، مثلاً، حين أصبحت هذه المؤسسات، بدورها، ممثلة مؤسساتية مزودة هي نفسها بشرعية أكبر، على حساب المؤسسات التي لم تقم بالخيار نفسه، بعد أن انتسبت منذ ١٩٩٠، إلى مبدأ «التجارب المراقبة الخلية» الذي اعتبر شكلاً لاختبار معتمد. لقد استبعدت هذه الجمعيات المؤسساتية بشكل فعلي، من حقل المفاوضات الجمعيات أو الأطباء الذين

(١) من وجهة نظر تقنية، نحن هنا أمام تجارب أعمى - مضاعف، في مواجهة علاج بديل، مع يانصيب للمرضى في كل مجموعة.



لا ينسجمون مع هذا القالب ويرغبون في ممارسة أشكال أخرى من تقويم العلاجات، متفقين بذلك مع الوكالات والمختبرات الدوائية، في اعتبار هذه التجارب، الأداة المرجعية الوحيدة للعمل بشكل مناسب.

### بعيداً عن الطب

ويفاجئنا تسلسل زمني. ينبثق كل من هذه اللغات، التي نشأ عليها التوصيف والنقد المتعلق بالقضايا الطبية، في مرحلة محددة بشكل دقيق: النظام في خمسينيات القرن الماضي، والقوة في ستينيات منه، والتعددية في نهاية السبعينيات. ما من شك في أن كل لغة تملك قدرات هامة على القيام بطفرات تضطرنا إلى الاعتقاد بوجود تعايش وتداخل بين اللغات المختلفة. غير أننا أمام تتابع في الانبثاقات. إذ تملك القضايا الطبية خصائص تشرح جزءاً من آلية اللغات التي تشكلت حولها. وتقوم لغة النظام، بخاصة، بدور رئيس فيها، لسببين: أهمية تحديد «نظام اجتماعي» في مواجهة «نظام بيولوجي»، باعتبار هذه الأهمية تشكل بعداً مؤسساً في العلوم الاجتماعية، وفي المواجهة مع مهنة، إنها مهنة الطب، التي تطالب، في أعلى الدرجات، بقدرتها على تنظيم نفسها باعتبارها نظاماً مستقلاً. غير أنه يبدو، أن من الممكن، بعيداً عن القضايا الطبية، أن تُثبت ملاءمة جدول شامل لتتابع الانبثاقات منذ الخمسينيات من القرن الماضي من الأنموذج نظام/ قوة/ تعددية، يترك، في الوقت نفسه، مجالاً للطفرات والعودة القوية لبعض اللغات. وتدافع، بخاصة، عن هذا المسار، واقعة أن معظم الأبحاث التي قمنا بدراستها بخصوص القضايا الطبية، قد طورت صيغاً ذات تأثير أكثر شمولاً. ويبقى أن ندرس، بالطبع، بدقة أكثر، وانطلاقاً من هذه الشبكة، تطور العلوم الاجتماعية في المجالات المختلفة.

إذا كنت قد قمت بهذه العودة إلى العلوم الاجتماعية بشكل أساسي، في هذا المؤلف، فقد تم ذلك من أجل توضيح بعض الاقتراحات الخاصة بالعمل النقدي الذي يمكن أن تقوم به. تهدف هذه المقترحات إلى سبر إمكانيات لغة

التعددية، آخذةً في الاعتبار المساهمة التي لا غنى عنها لهذه اللغة، بالنسبة إلى اللغات الأخرى، وقدرتها على التعبير، بشكل واضح، عن مجموع توقعات الممثلين الذين يميلون إلى التناغم مع مسيرة الحياة الاجتماعية. لقد ذُكرت أولاً بالجهد الضروري لتجاوز إمكانيات خطاب يكتفي بعرض تنافر مكونات الممارسة، في خطاب التعددية كي يحاول تشكيل بعض أنظمة الانسجام التي تترابط ضمنه. وقد أشرت بعد ذلك كيف يمكن أن تتوافق، بشكل مباشر أكثر، مع مطلبين مركزيين للعلوم الاجتماعية، أهملًا في مرحلة أولى من قبل هذه اللغة: تجسيد مواقع الفروق التي يتوضع فيها الفاعلون في علاقاتهم ببعض، وإدراك تغييرات العالم الاجتماعي الذي تستمد منه الظواهر الملاحظة آنيتها. وأود، من خلال النص الحالي أن أكون قد ألمحت إلى بعض المسارات من أجل فهم أفضل لمعنى مثل هذا المشروع بالنسبة إلى تطور العلوم الاجتماعية.

## المراجع

- AUGÉ Marc et HERLIZCH Claudine, 1983, *Le sens du mal. Anthropologie, histoire, sociologie de la maladie*, Paris, Éditions des Archives contemporaines.
- BASZANGER Isabelle, 1986, « Les maladies chroniques et leur ordre négocié », *Revue française de sociologie*, 27 (1), p. 3-27.
- BECKER Howard, 1985 [1963], *Outsiders. Études de sociologie de la déviance*, Paris, Métailié.
- BERG Marc, 1997, *Rationalizing Medical Work. Decision-Support Techniques and Medical Practices*, Cambridge, MIT Press.
- BERG Marc et AKRICH Madeleine, 2004, « Bodies on trial: Performances and politics in medicine and biology », *Body and Society*, 12, p. 1-12.
- BOLTANSKI Luc, 1971, « Les usages sociaux du corps », *Annales HSS*, 26 (1), p. 205-233.
- BOURDIEU Pierre et PASSERON Jean-Claude, 1964, *Les héritiers. Les étudiants et la culture*, Paris, Minuit.
- CALLON Michel (ed.), 1989, *La science et ses réseaux. Genèse et circulation des faits scientifiques*, Paris, La Découverte.
- CALLON Michel, LASCOUMES Pierre et BARTHE Yannick, 2001, *Agir dans un monde incertain. Essai sur la démocratie technique*, Paris, Seuil.

- CALLON Michel et RABEHARISOA Vololona, 1999, «La leçon d'humanité de Gino», *Réseaux*, 95, p. 197-233.
- CASTEL Robert, 1981 [1973], *Le psychanalyste*, Paris, Flammarion.
- CHAMPAGNE Patrick et MARCHETTI Dominique, 1994, «L'information médicale ■■■■ contrainte. À propos du "scandale du sang contaminé"», *Actes de la recherche en sciences sociales*, 101-102, p. 40-62.
- CICOUREL Aaron, 2001, *Le raisonnement médical. Une approche socio-cognitive*, Paris, Seuil.
- CLARKE Adele E. et FUJIMURA Johan (eds.), 1992, *The Right Tools for the Job: At Work in Twentieth-Century Life Sciences*, Princeton, Princeton University Press.
- DODIER Nicolas, 1990, *Jugements médicaux, entreprises et protocoles de codage. La contribution des médecins du travail à l'enquête SUMER ■■■■ les risques professionnels*, Paris, La Documentation française.
- 1993, *L'expertise médicale. Essai de sociologie sur l'exercice du jugement*, Paris, Métailié.
- 2003, *Leçons politiques de l'épidémie de sida*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Cas de figure»).
- 2007, «Les mutations politiques du monde médical. L'objectivité des spécialistes et l'autonomie des patients», dans Virginie Tournay (ed.), *La gouvernance des innovations médicales*, Paris, Puf, p. 127-154.
- DODIER Nicolas et BARBOT Janine, 2008, «Autonomy and objectivity as political operators in the medical world: Twenty years of public controversy about AIDS treatments in France», *Science in Context*, 21 (3), p. 403-434.
- FORNEL Michel de, LANTIN-MALLET Mickaëlle et VERDIER Maud, 2008, *La douleur des enfants polyhandicapés et non-parlants. Une étude conversationnelle des consultations d'analgésie*, Rapport CELITH pour la Fondation Paul Parquet.
- FOUCAULT Michel, 1972, *Histoire de la folie à l'âge classique*, Paris, Plon.
- 1975, *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Paris, Gallimard (coll. «Bibliothèque des histoires»).
- FREIDSON Eliot, 1984 [1970], *La profession médicale*, Paris, Payot.
- GLASER Barney et STRAUSS Anselm, 1965, *Awareness of Dying*, Chicago, Aldine Publishing Company.

- 1968, *Time for dying*, Chicago, Aldine Publishing Company.
- GOFFMAN Erving, 1968 [1961], *Asiles. Études sur la condition sociale des malades mentaux*, Paris, Minuit.
- 1991, *Les cadres de l'expérience*, Paris, Minuit.
- HEATH Christian, 1986, *Body Movement and Speech in Medical Interaction*, Cambridge-New York, Cambridge University Press.
- HERZLICH Claudine, 1976, «Le travail de la mort», *Annales ESC*, 31 (1), p. 197-217.
- ILlich Ivan, 1975, *Némésis médicale. L'expropriation de la santé*, Paris, Seuil.
- KEATING Peter et CAMBROSIO Alberto, 2003, *Biomedical Platforms: Realigning the Normal and the Pathological in Late Twentieth-Century Medicine*, Cambridge, MIT Press.
- LATOUR Bruno, 1984, *Les microbes. Guerre et paix*, suivi de *Irréductions*, Paris, Métailié.
- 1987, *La science en action*, Paris, La Découverte.
- 1996, *Petite réflexion sur le culte moderne des dieux faitiches*, Le Plessis-Robinson, Synthélabo (coll. «Les empêcheurs de penser en rond»).
- Löwy Ilana, 1996, *Between Bench and Bedside. Science, Healing and Interleukin-2 in a Cancer Ward*, Cambridge-Londres, Harvard University Press.
- MARKS Harry, 1997, *The Progress of Experiment. Science and Therapeutic Reform in the United States, 1900-1990*, Cambridge, Cambridge University Press.
- PARSONS Talcott, 1951, *The Social System*, New York, The Free Press.
- RABEHARISOA Vololona et CALLON Michel, 1999, *Le pouvoir des malades. L'association française contre les myopathies et la recherche*, Paris, Presses de l'École des Mines.
- STRAUSS Anselm *et al.*, 1985, *Social Organization of Medical Work*, Chicago, University of Chicago Press.
- THÉVENOT Laurent, 1983, «L'économie du codage social», *Critiques de l'économie politique*, 23-24, p. 188-222.

## المؤلفون

جيورجيو بلوندو: عضو في مركز نوربير - إلياس. تختص أبحاثه في الأنثروبولوجيا السياسية للسلطات المحلية والفساد الإداري والدولة وحاكمة الخدمات العامة في أفريقيا الغربية. وقد ألف، من بين العديد من الكتب، الفساد اليومي والدولة، المواطنون والمسؤولون في أفريقيا (مع جان بيير أوليفيه دو ساردان، زيد بوكس، ٢٠٠٦)، الحاكمة في الحياة اليومية في أفريقيا: سبور إتنوغرافية للجمهور والخدمات الجماعية (إشراف مشترك مع بيير إيف لومور، بريل، ٢٠٠٩). ينهي حالياً مؤلفاً حول إتنوغرافيا مصلحة المياه والأحراج في النيجر والسنغال.

إستييان بوخ: عضو في مركز البحوث حول الفنون واللغة. مختص في الروابط بين الموسيقى والسياسة في القرن العشرين، وهو، بخاصة، مؤلف كتاب قضية بومارزو (منشورات EHESS، ٢٠١١)، مسألة شويبرغ (غاليمار، ٢٠٠٦) تاسعة بيتهوفن (غاليمار، ١٩٩٩)، وقصة سر (أعمال الجنوب، ١٩٩٤) كما أنه نشر بالمشاركة أعمالاً جماعية «إعادة تقويم الفن الحديث والطلائع» (منشورات EHESS، ٢٠١١) حرب الموسيقيين الكبرى (٢٠٠٩).

ماريون كاريل: تحولت بعد دراسة الرياضيات إلى علم اللغة. وتعمل في مركز الأبحاث حول الفنون واللغة. وتختص أبحاثها في البرهنة باعتبارها ضمن اللغة وفي الإبلاغ. وهي مؤلفة كتاب التشابك البرهاني. المفردات والخطاب والكتل الدلالية (أونوريه شامبيون، ٢٠٠١)، وتشرف على مؤلف سيصدر بعنوان البرهنة والتعددية الصوتية. من القديس أوغستان إلى روب-غرييه.

جان - بيير كافايه: اختصاصي في التاريخ الفكري والثقافي والاجتماعي للانشقاقات في الحيز الأوروبي، في العصر الحديث. وهو عضو في مركز الأبحاث التاريخية ويعمل ضمن مجموعة الأبحاث التعددية حول تاريخ الظاهرة الأدبية (GRIHL). نشر، فيما نشر، ديكارت، خرافة العالم (فران،

منشورات EHESS، ١٩٩٣)؛ وتخفيات. الدين والأخلاق والسياسة في القرن السابع عشر (هونوريه شامبيون ٢٠٠١)؛ آخر مؤلف صدر له: أوضاع مجونية، ثقافة العقول القوية (أناكرسيس ٢٠١١).

سابين شالفون - دورسي: عضو في معهد مارسيل موس. عالمة اجتماع وسائل الإعلام، تختص دراساتها بتاريخ الرواية في التلفزيون في فرنسا، من وجهة نظر مساهمتها في مسارات التغيير الاجتماعي. من مؤلفاتها ألف مسرحية متلفزة، الخيال الفرنسي في زمن الأزمات (المطبوعات الجامعية في شيكاغو ١٩٩٩)، وكذلك العديد من المقالات والسلسلة الوثائقية «تاريخ الرواية» (فرنسا ٣، فرنسا ٥، ٢٠٠٥). تعمل حالياً حول تلقي المسلسلات الأميركية على المدى البعيد وتحضر كتاباً حول علم اجتماع الخيال، من منظور إثنوغرافيا أخلاقية وسياسية لأبطال المسلسلات.

جورج ديدي - هورمان: فيلسوف ومؤرخ فن في مركز التاريخ ونظرية الفنون (CEHTA). يدرس أنثروبولوجيا المراثي. ونشر حوالى ثلاثين كتاباً حول تاريخ الصور ونظريتها، ضمن حفل عريض من الدراسة يبدأ من عصر النهضة إلى الفن المعاصر، ويشتمل بخاصة، على مشكلات الدراسة العلمية للأيقونات في القرن التاسع عشر واستخدامها في التيارات الفنية للقرن العشرين. من بين مؤلفاته الحديثة: حين تتخذ الصور موقفاً. عين التاريخ ١ (مينوي، ٢٠٠٩)؛ إعادات تركيب من المعاناة، عين التاريخ ٢ (مينوي، ٢٠١٠)؛ أطلس أو المعرفة الفرحة القلقة. عين التاريخ ٣ (مينوي، ٢٠١١).

نيكولا دوديه: عالم اجتماع في مجموعة علم الاجتماع السياسي والأخلاقي (GSPM)، في إطار معهد مارسيل موس. تهتم دراساته، بشكل أساسي بالمخاطر والعمل والطب، مع التركيز على تنمية أدوات علم اجتماع «تدولي». نذكر، من بين مؤلفاته الخبرة الطبية (ميتيه، ١٩٩٣)؛ البشر والآلات (ميتيه، ١٩٩٥)؛ الدروس السياسية لمرض نقص المناعة المكتسبة (منشورات EHESS، ٢٠٠٣). يهتم حالياً بالتحضير للحوادث ومواقف العنف.

ديديه فاسان: عالم أنثروبولوجيا واجتماع وطبيب في المعهد من أجل الدراسات

المتقدمة في پرنتاون، وفي معهد البحث المتعدد الأغراض حول الرهانات الاجتماعية (IRS). تهتم دراساته الحالية بالأنثروبولوجيا السياسية والأخلاقية للدولة. وقد أشرف حديثاً على إصدار سياسات البحث. الاختبارات الإثنوغرافية (مع أ. بنسا، لاديكوثيرت، ٢٠٠٨). وهو مؤلف إمبرطورية الصدمة. بحث حول شرط الضحية (مع ر. تيشمان، فلمازيون، ٢٠٠٧)، العقل الإنساني تاريخ أخلاقي للزمن الحاضر (غاليمار - سوي - منشورات EHESS، ٢٠١٠)، وقوة النظام. أنثروبولوجيا شرطة الأحياء (سوي، ٢٠١١).

باسكال هآغ: عضو معهد البحث المتعدد الأهداف حول الرهانات الاجتماعية. تختص أبحاثها بتاريخ الأفكار اللغوية الهندية وفلسفة اللغة في التقاليد القواعدية السنسكريتية، من جهة، وعلم النفس، وبخاصة الطرائق الجديدة الاستشفائية في العناية من جهة أخرى. نشرت بخاصة «أود أن أكون براهمية أيضاً. القواعد والتقاليد والأسطورة باعتبارها وسائل من أجل منح الشرعية الاجتماعية للفيدياس في البنغال»، جزء مخصص لتكريم أشول أكو جكار (كيوتو، ٢٠١٢)؛ «نظرات متقاطعة حول العلاقة بين العلاج والمريض: من الطب الايورفيديك إلى التنويم المغناطيسي الايريكسوني» في التغيير بواسطة العلاج من الراهب المعالج إلى المعالج النفسي. (منشورات إ. سيلستان لوييتو-دونو، ٢٠١١) ص ٢٨٦ - ٢٩٦، التنويم المغناطيسي (مع ن. روديل - پاولوتشي، لوكافالييه بلو، ٢٠١٠)، دراسات في كازيكا فرتي (مع ف. فيرجاني، سوسيتا إيديريس، فيورنتينا مانوهار، ٢٠٠٩)، الهند (مع بلاندين ريبيرت، لوكافالييه بلو، ٢٠٠٩).

أليس إنغولد: عضو مركز البحوث التاريخية. يختص عملها في أشكال المعرفة والسلطة والحقوق التي تنظم المجتمعات مواقعها بالاستناد إليها. نشرت مفاوضة المدينة. المشروع المدني، مجتمع، وفاشية في ميلان (منشورات EHESS، ٢٠٠٣) وشاركت بالإشراف على إثبات الملكية. الحقوق والمعارف في البحر الأبيض المتوسط (العصور القديمة - الأزمنة الحديثة) (المدرسة الفرنسية في روما، ٢٠١٢). وتابعت، من جهة أخرى،

تفكيراً معرفياً حول كتابة تاريخ للبيئة ونسقت عدداً خاصاً من الحوليات (Annales) حول البيئة والعلوم الاجتماعية.

سيريل لوميو: عالم اجتماع وعضو معهد مارسيل موس. اختصت بحوثه بالصحافة ومسارات أجهزة الإعلام إضافة إلى نظرية الفعل والوضع المعرفي والسياسي للعلوم الاجتماعية. وقد نشر، بخاصة، الصحافة الرديئة علم اجتماع متفهم للعمل الصحفي وانتقاداته (ميتيه، ٢٠٠٠)، الواجب والرحمة من أجل تحليل قواعد العمل (إيكونوميكا، ٢٠٠٩)، علم الاجتماع الفوري (بريس دي مين، ٢٠١٠) وأشرف على الذاتية الصحفية. أحد عشر درساً حول دور الفردية في إنتاج المعلومات (منشورات EHESS، ٢٠٠٣)

دافيد مارتيمور: عضو مدرسة الاقتصاد في باريس. اختصاصي نظرية التحريض وتطبيقاتها، وهو مؤلف الكتاب المرجعي حول موضوع نظرية الحوافز (مطبوعات جامعة پرنستون ٢٠٠٢). تنتقل أبحاثه من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد التنمية، ومن النمو مروراً بالاقتصاد البيئي، وبخاصة نظرية التنظيم والحاكمة العامة. نشرت أبحاثه في مجلات عالمية، نذكر منها:

*Econometrica: Review of economic studies; Journal of economic theory; The Rand Journal of Economics; Theoretical Economics; Journal of Public Economics..*

أوليفييه رومو: عضو مركز الدراسات الاجتماعية والسياسية، ريمون آرون، وهو فيلسوف. تهتم دراساته بفلسفة المعتقدات الاجتماعية، وعلوم معرفة التاريخ، والنظريات السياسية للثقافة، والمواطنات العالمية النقدية. نذكر من بين كتبه ميشليه. هيئة قضاء التاريخ (ميشالون، ١٩٩٨) لابويس. الخطاب حول العبودية الإرادية (نشر مشترك مع فران، ٢٠٠٢)؛ (بالاشتراك مع غايي نيكوديموف وب جيرار) اختبار التجديد (المخبر الإيطالي. سياسة ومجتمع ENS - LSH منشورات ٦ / ٢٠٠٥)؛ الطبيعة والأميركان والأفكار (مجلة تلخيص Revue de Synthèse، سبرنغر ١ / ٢٠٠٨)؛ (مع س نور) حرب وسلام، دور العلم والفن (دونكر وهو مبلوت، ٢٠١٠).



## فهرست

كلمة الناشر .....	٥
فهرس عام .....	٧
باسكال هاغ وسيريل لوميو	
النقد: ضرورة .....	١٣
القسم الأول: التفكير بطريقة أخرى .....	٢٩
سابين شالفون - دومرسي.	
الحصة الحية من أبطال المسلسلات .....	٣١
انقلاب المناظير .....	٣٣
من أجل وجود تواصل لبطل المسلسل التلفزيوني .....	٤٠
كيف ننقد المسلسلات التلفزيونية .....	٥٤
جيورجيو بلونديو	
ليس الملك من ذوي القربى .....	٥٩
المساءلات المتعددة في قلب الدولة مابعد الاستعمارية في أفريقيا .....	٥٩
الخبرة والعلوم الاجتماعية، رؤيتان متعارضتان .....	٦٢
شرطة الأحرار وسياسة التدخل في النيجر والسنغال .....	٦٤
المساءلات المتعددة، ايعازات متناقضة، ومعايير عملية .....	٧٩
اوليفيه رومو	
تناقضات عقل المواطنة العالمية .....	٨٧
المناقضة الأولى: الاستقلال .....	٩٠
المناقضة الثانية: التضامن .....	٩٦
المناقضة الثالثة: الانتقال .....	١٠١
محاولة مختصرة لحل التناقضات .....	١٠٩
القسم الثاني: إظهار الخطأ .....	١١٩

جان - بير كافاييه

- ١٢١ ..... من أجل استخدام نقد للأصناف في التاريخ.
- ١٢٢ ..... الأصناف التأريخية الداخلية.
- ١٢٤ ..... علم لغة التسميات الاجتماعي ونظرية التصنيف.
- ١٢٧ ..... الفخ الإسمي.
- ١٣٠ ..... سلطة الأسماء.
- ١٣٣ ..... في البحث عن الإباحين.
- ١٤٠ ..... الموحدون والموحدون الحقيقيون.

ماريون كاريل

- ١٤٩ ..... هل الخطاب الأمين خدعة أيضاً؟
- ١٤٩ ..... من أجل نقد جذري للنزعة المنطقية.
- ١٥٠ ..... خديعة الأوصاف المعرفة غير الفردية.
- ١٥٣ ..... برهنة بلاغية وبرهنة لغوية.
- ..... النزعة المنطقية والتواصلية والمنطق الطبيعي:
- ١٥٧ ..... أشكال ثلاثة للفرضية العقلانية.
- ١٦٤ ..... تحليل غير عقلاني للبرهنة اللغوية: التحليل الإخباري.
- ١٦٩ ..... تأثير التحليل الإخباري للبراهين اللغوية في تقويمها.

جورج ديدي - هوبرمان

- ١٧٧ ..... على خطو الخادمة الخفيف، معرفة الصور، معرفة شاذة.
- ١٧٧ ..... تاريخ الفن باعتباره معرفة محلية أو صغرى.
- ١٨٠ ..... تاريخ الفن باعتباره معرفة نقدية أو شاذة.
- ١٨٧ ..... على خطو الخادمة الخفيف: نينفا فيورنتينا.
- ١٩٨ ..... تاريخ الفن باعتباره معرفة محيطية أو عرضية.

٢٠٧ ..... القسم الثالث: إثارة النقاش العام

دافيد مارتيمور

- ٢٠٩ ..... مجتمع الخبراء، منظور نقدي.
- ٢١٣ ..... ماذا يفعل الخبراء، ولماذا يفعلون ذلك.
- ٢١٩ ..... تنظيم الخبرة.
- ٢٢٢ ..... الخبرة وتنظيم المخاطر.

المواطن والخبير والسياسي نحو حيطة مفرطة .....	٢٢٩
أليس إنغولد .....	
ما النهر .....	٢٣٧
نقد وأبحاث ميدانية في اختبار المواقف غير المحددة .....	٢٣٧
مواقف غير محددة وأبحاث ميدانية .....	٢٤٠
الحقوق والأراضي والثقافات .....	٢٤٣
تاريخ آخر لاخترع علم الاجتماع .....	٢٤٦
إجراءات المعرفة بين التجديدات الاجتماعية والحقوق المتنافسة .....	٢٥١
المؤرخ في تجميع النهر .....	٢٥٥
ديديه فاسان .....	
على عتبة المغارة .....	٢٦٣
الأنثروبولوجيا باعتبارها ممارسة نقدية .....	٢٦٣
نقد العقل المناهض للمساواة .....	٢٦٨
نقد العقل الأمني .....	٢٧٤
نقد العقل الإنساني .....	٢٧٨
إستييان بوخ .....	
موسيقى، ذكرى ١١ أيلول ونقدها .....	٢٨٩
حول مقطوعة «في تمص الأرواح» لجون آدامز .....	٢٨٩
الإجابة على الحدث .....	٢٩٢
فن الصدمة: تحد أم اتساع .....	٢٩٦
أجزاء من الواقع واستمرار الشعور .....	٣٠٠
السؤال والجواب .....	٣٠٥
القسم الرابع: توضيح الممارسات .....	٣١٧
نيكولا دوديه .....	
النظام والقوة والتعددية .....	٣١٩
ثلاث لغات وحدودها لغة النظام .....	٣٢٠
الوصف والنقد .....	٣٣٢
بعيداً عن الطب .....	٣٤١
المؤلفون .....	٣٤٥

# دراسة العلوم الاجتماعية النقد

بإشراف پاسكال هاغ وسيريل لوميو

## هذا الكتاب

عندما يغرب عن بال العلوم الاجتماعية رسالتها النقدية ويطوئها النسيان تصبح مجرد خطابات إيديولوجية، أو تقارير خبراء مجهزة لإراحة الفكر المشترك السائد.

ولكن كيف لنا أن نعرف بدقة مقتضى النقد الذي تطمح الالتزام به؟ وكيف نعيد تأكيده في سياق البحث الراهن؟ لقد قدم أحد عشرة باحثاً محاولات للإجابة مستندين إلى استقصاءات قاموا بها حول مواضيع مختلفة تماماً، بعضها عن بعض.

شدت تحليلاتهم على مقدار ما تبقى عليه من عدم الاكتمال طالما استمرت متجاهلة التفكير في آثارها السياسية.

غير أنها تبين أيضاً أن النقد في العلوم الاجتماعية حاصل من خلال مساهمات الباحثين في النقاش العام بمقدار ما هو حاصل بالتلازم، في مناهج استقصاءاتهم ومناقشة أعمالهم وتوضيح ممارساتهم بنحو جماعي. يضم هذا الكتاب بين دفتيه مساهمات:

جيورجو بلوندو، إستيبان بوخ، ماريون كاريل، جان پير كافاييه، سابين شالفون - دومرسي، جورج ديدي-هوبرمان، نيكولا دوديه، ديديه فاسان، أليس إنغولد، دافيد مارتيمور وأوليقييه ريمو.

المجلدان الآخران من الثلاثية: المقارنة، والتعميم.

Avec le soutien du



ISBN 978-614-452-993-X



9 786144 326930